نبيل ايوب بدران

التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني

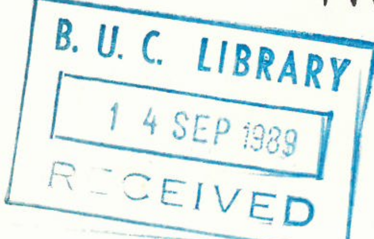
الجزء الثاني ١٩٤٨ـ١٩٦٧

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

نبيل أيوب بدران

التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني

الجزء الثاني
١٩٤٨ - ١٩٦٧



مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

Nabil Ayoub Badran

Education and Modernization in the Arab Palestinian Society
Part II, 1948-1967

Research Center
Palestine Liberation Organization
Beirut
1979

الطبعة الاولى
١٩٧٩

المقدمة

١

تسعة اعوام تفصل بين صدور الجزء الأول والجزء الثاني من كتاب « التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني » . تسعة اعوام امضيتها في مجال البحث والتخطيط الاجتماعي المرتبطين بالعمل الفلسطيني وجاءت هذه الجهود ملبية للشروط المذكورة في مقدمة الجزء الأول والتي اوضحت فيها ان تحقيق دراسة دقيقة للتطور الاجتماعي الفلسطيني بعد العام ١٩٤٨ ، يتطلب المزيد من التنقيب والتحليل والحوار والعمل الجماعي . ان معالجة هذه الفترة تندرج ضمن المسعى العام للمشاركة في تحديد شروط ومعطيات تطوير العمل الثوري الجماهيري الفلسطيني ، الأمر الذي يتطلب اعطاء جهد لتحليل موضوعي ، يساعد في بلورة تصورات وافتراضات مفيدة لتطوير المجهود الثوري .

نشأت فكرة هذا الكتاب من خلال ملاحظاتي لظواهر عديدة ايجابية ، واخرى سلبية. ويشكل التعليم عاملا اساسيا تتمحور حوله هذه الظواهر ، لكونه العامل الديناميكي الاساسي في تطور المجتمع العربي الفلسطيني ، اذ انه يرتبط بجدلية مباشرة مع هذا التطور ، بابعاده المختلفة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذه الجدلية هي التي دفعتني للاهتمام المكثف بظاهرة التعليم ونتائجها ، ويتطلب ، هذا ، القيام بتحليل شمولي لمعرفة المفاهيم والمحركات التي تسير اهداف ومسلك الفرد والاسرة والمجتمع في الوسط العربي الفلسطيني ، كما يتطلب تتبع قدرة الحركة السياسية الفلسطينية على استيعاب اهداف الفرد والاسرة ، واستكشاف مسلك كل منهما ، وقدرة هذه الحركة ايضا على توجيه التربية للفئات السكانية المختلفة ، بشكل يدعم الاهداف الوطنية والاجتماعية ، ويزيد من تلاحم الفرد مع الثورة .

كان الجزء الأول من الكتاب ضروريا لتحديد معطيات المجتمع العربي الفلسطيني ، وفهم نمط تطوره قبل النكبة ، ويأتي الاعتمـاد على تلك الحقبة من التاريخ الحديث للشعب العربي الفلسطيني ضروريا لبلورة منهج ، يساعد في تحليل التطور الاجتماعي بعد النكبة وعلاقته بالتعليم .

واعتماداً على نتائج التحليل في الجزء الأول ، وانطلاقاً من منهج البحث المتبع ، يتولى هذا الجزء معالجة التطور بعد النكبة ، حتى العام ١٩٦٧ . وكانت النية متجهة من البداية لأن يتناول الجزء الثاني من الكتاب الفترة من العام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر . الا ان ضرورة التوسع في تحليل الفترة السابقة للعام ١٩٦٧ من جهة ، والدقة التي ينبغي توخيها في معالجة

التحولات الجذرية من سياسية واجتماعية بعد العام ١٩٦٧ ، من جهة اخرى ، فرضتا علي التوقف عند العام ١٩٦٧ ، عام التحولات الكبرى . وآمل ان اتمكن في اقرب وقت من اصدار الجزء الثالث من الكتاب ، الذي سأكرسه للمرحلة الحالية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨) .

ولا بد من التنويه اخيراً ، الى ان حصر الجزء الحالي من الكتاب بفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ لن يحجب امكانية ابراز اتجاه العمل المطلوب على جبهة التربية والتعبئة الجماهيرية ، اذ ان اسلوب التركيز الشديد على نتائج العملية التربوية ومسبباتها في فترة قريبة جدا ، هو ايضا مساهمة واضحة في تحديد الجوانب الايجابية والسلبية في التطور الاجتماعي ، تسهل استخلاص وسائل تعزيز العملية التربوية ، ومعالجة نواقصها .

٢

جرى عرض سريع وهامشي لمفهومنا للتحديث في مقدمة الجزء الأول من الكتاب ، حيث عرفناه ، بانه تغير كامل لنمط حياة الفرد وتصرفه (ص ١٠) . واكتفيت حينذاك بهذا القدر من التحديد ، لاعتقادي بوجود فهم واضح لدى القراء لمفهوم التحديث من جهة ولأن العرض المسهب في المقدمة (لدواعي الاهتمام بالتعليم كعامل مهم في التحديث) سيغطي كافة جوانب هذا المفهوم العلمي من جهة اخرى .

لكن اتضح ، فيما بعد ، واجب العرض الواضح لمفهوم التحديث ، بهدف ادراك الابعاد والحدود التي توجه وتؤخر بحثنا الحالي .

نشأ الشك في تعبير « التحديث » ، اثر تعثر التطور السياسي والاجتماعي العربي ، وذلك بعد نكسة التجربة الناصرية ، وتخلف القوى الجديدة التي وصلت الى السلطة في بعض الاقطار العربية ، عن تحقيق تطور نوعي ، يمثل قفزة حقيقية نحو التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي . كما وقف قسم من الكتاب التقدميين العرب ضد استعمال هذا التعبير لارتباطه بمفاهيم علم الاجتماع الامريكي الرجعي . وهذا الموقف هو جزء من تيار عالمي تقدمي يرفض هذا التعبير وما يرتبط به من منهج تحليلي .

لكن الجدل الواسع عالميا ، وعربيا ، حول هذا الموضوع ، قد اوضح العديد من الأمور التي ساعدت على ازالة بعض السمات غير الصحيحة التي الصقت بمفهوم التحديث والتي اعاقت استعماله كاداة عمل في التحليل الاجتماعي الشمولي . فجرى فصل هذا المفهوم عن النموذج الغربي ـ الصناعي ، مع الابقاء على اعتماد الخصائص الاساسية لنشوء وتطور المجتمع الصناعي . وهكذا اخذ يتبلور مفهوم مشترك حول التحديث ، يعترف بامكانية وجود سمات خاصة للتطور ، تتجاوب مع المقومات الحضارية للشعوب المختلفة ، وتندرج ضمن الاستراتيجية النضالية بعيدة المدى للجماهير الشعبية ، بقيادة الحزب الطليعي .

وليس هناك تناقض بين منهج التحليل المادي التاريخي وبين مفهوم التحديث كاداة لفهم التطور . فالمنهج الأول يوضح المسار التاريخي اعتمادا على تطور العلاقات المادية ، وما تفرزه من قوى جديدة ، وصولا الى طبقة البروليتاريا ، التي تعي التناقض التاريخي ، وتسعى الى تحقيق التغيير الشامل ، بينما يتولى « التحديث » ، كأداة ، استكشاف تفاصيل واقع مجتمع في حقبة معينة ، وما طرأ عليه من تغير بالمقارنة مع حقبة سابقة ، وما له من عوامل وقوى تدفع

للمزيد من التطور .

واداة تحليل « التحديث » هذه هي عامل مساعد في فهم السمات الاساسية والظواهر التفصيلية لتطور مجتمع ما ، والتعرف على قدرته على استيعاب هذه التطورات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المستقبلية . وتبقى بعض هذه التطورات احساسا او تصورا فرديا ، ينبغي استيعابها كاملا بهدف استقطابها ، او توجيهها ، ضمن النضال السياسي والاجتماعي .

وقد لازم مسلك الشك والحذر تجاه مسألة التحديث ، عربيا ، قصور في تحقيق دراسات شاملة حول التطور الاجتماعي للمجتمع العربي ، او للمجتمعات القطرية او المحلية ، تربط سمات التطور وعوامله بعضها مع بعض ، وتبرز الظواهر المميزة ، التي تحرك القيم والمسلك الفردي والجماعي ، وان كانت قد صدرت بعض الدراسات الجزئية التي تعالج قطاعات اجتماعية او اقتصادية محدودة . ولكن الدراسات التاريخية بقيت تقليدية ، بالرغم من اعتماد بعضها لمنهج التحليل المادي للتاريخ ، وذلك بسبب التخلف في تحديد العوامل المختلفة وارتباطاتها المتبادلة . وشهدت تلك الفترة رواجا واسعا في الكتب السياسية ـ العقائدية علمية الشكل ، انشائية المضمون ، التي تسترسل في النقد اللاذع ، وتعجز عن تحديد صورة صحيحة لمراحل التطور السياسي والاجتماعي المطلوبة . ونعتمد في حكمنا هذا على متابعتنا لمجمل الانتاج الفكري العربي ، دون الدخول الآن في تحليل تفصيلي لهذا الفكر ، لأن قسما من هذا التحليل سيأتي في سياق البحث .

تتفق الآراء حاليا حول تحديد مفهوم « التحديث » على انه نمط معين من التغيير الحاصل ضمن مجتمع محدد[١] ، وهو في جوهره عملية تصاعد قدرة الانسان على التحكم بمحيطه المادي[٢] . ويدخل ضمن هذه القدرة على التحكم بالمحيط تغير قيم الانسان والعلاقات الاجتماعية والتطور الحضاري عامة ، ضمن اعتقاد متصاعد بالعقلانية والتفكير العلمي[٣] . ومن هنا فان معرفة مستوى التحديث هي ايضا معرفة التغيرات والتطورات في كل من الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية عامة . كما انها معرفة بالتصور الجماعي من جهة ، وتصور الطليعة نفسها المنبثقة عن عملية التغيير من جهة اخرى . ويشمل هذا التصور الرؤية للمستقبل القريب والبعيد ، والجدلية بينهما . واخيرا فان معرفة مستوى التحديث تتطلب معرفة بالامكانيات المتاحة القادرة على تحقيق هذه التصورات ، او على فرض تطور باتجاه معين .

٣

يلعب التعليم دورا مهما في عملية التغير، وعلى الاخص في الدول النامية ، التي هي اصلا مجتمعات زراعية تقليدية ، داخلة في مرحلة التغير والتطور ، أذ من خلال عملية التعليم يكتسب الانسان كفاءة جديدة يحتاجها التطور الاقتصادي . ويمنح التعليم الفرد قدرة على الاتصال بعالم اوسع ، يمتاز في العصر الحديث بكثافة الاتصال ، وسرعة التحولات ، وتبلور

(١) Ismael, p. 19.
(٢) Bill, p. 2.
(٣) Szylioviez, p. 4.

نظريات ومناهج فكرية ، تحرك تفكير الفرد والجماعة ، وتبعث فيهم التصورات والطموحات . ويساعد التعليم ايضا في تعميق الادراك الذاتي الحضاري ، والرغبة في المشاركة في تطوير الحضارة الوطنية او القومية .

ويتضح من خلال التطور التاريخي العربي خاصة ، وفي العالم الثالث عامة ، ان التعليم ، كنشاط مؤسسي ، كان الاسرع نموا ، اذ كان يعكس بذلك التصور الشعبي الذاتي حول اسرع وسيلة ممكنة للتطور . وقد استجابت الدول حديثة الاستقلال لهذه الرغبة ، وعمدت الى التوسع في نشر التعليم . وكعمل مؤسسي ، فان التعليم ظل للأسف الشديد العمل الأقل ابداعا ، مع أنه الأكثر التصاقا بواقع الجماهير .

يمثل القطاع التعليمي اطارا تنظيميا بشريا واسعا ، سريع النمو افقيا وعموديا ، استطاع احتواء القسم الأكبر من فئات العمر الشابة ، التي تمتاز بالطموح والأندفاع وعدم الاستقرار . وفي ظل تطور ميكانيكي محدود الأفق ، تصبح النتائج التعليمية السلبية (التسبب في التضخم باعداد الخريجين) مشكلات جماهيرية ضاغطة تحرك الوضع الاجتماعي والسياسي .

ويعكس التعليم ، بدوره ، مسلك الطبقة أو الفئة الحاكمة ، ووعيها لتوجيهه وتوجيه التربية عامة ، رغبة في تحقيق اهدافها السياسية – الاجتماعية ، كما يبرز مستوى التوجيه عمق الوضوح وصدق الارادة في تطوير اجتماعي – اقتصادي شامل .

وأخيرا يمثل الخريجون من المستويات المختلفة ، تاريخيا ، فئات النخبة الجديدة ، التي تشكل جذورها الطبقية ، وتطلعاتها ، والفرص المتاحة امامها ، عوامل اساسية في الوضع السياسي الراهن . ولذلك من الضروري تحليل وضعها لمعرفة معدل التسارع المستقبلي لنمط التطور الاجتماعي والسياسي .

ويندرج تحت تعبير « التعليم » عملية توصيل المعرفة والاطر المؤسسية التي تتولاها قاعديا واداريا . وهو جزء من تعبير « التربية » ، التي تهتم ببناء شخصية الفرد . فالأهداف التربوية او الفلسفة التربوية، عامة ، تحدد أشكال وأطر التعليم وشروط عملية التربية ، وهي متعددة الجوانب ، من منزلية ومدرسية ونشاط شبيبي وجماعي عام ووسائل اتصال ، الخ ... ومن هذا المنطلق تعكس الأهداف التربوية الارادة السياسية للقوى الحاكمة . وتعبر المطالب التربوية للطليعة التقدمية ، وللجماهير المنظمة الواعية ، عن حجم الوعي والارادة للتأثير على السياسة التعليمية ، والمسار التعليمي عامة .

ولن ندخل الآن في تفاصيل اوسع حول محورية التعليم في عملية التحديث بالنسبة للمجتمع العربي الفلسطيني ، لأن هذا هو الهدف الاساسي للبحث الحالي ، حيث اضحى التعليم ظاهرة مميزة لواقع هذا المجتمع ، ينبغي معرفة مدى تأثيره على التطور الاجتماعي والسياسي ، وتحليل نتائجه لاستخلاص الرؤية المطلوبة ، وتحديد تفاصيل الاعباء والمهمات لتدارك اي تطور مشوه يعيق الحركة الثورية للجماهير الفلسطينية .

أن الحديث عن التعليم الفلسطيني او تعليم الفلسطينيين ، هو ايضا حديث عن الوعي للأهداف والنتائج التي تخضع لها الاجيال العربية الفلسطينية الصاعدة ، وهو حديث عن بناء تجارب تربوية ، ومسار تعليمي ، يتصف بالنضال والاماني الوطنية والقومية . ويفرض هذا المنحى في البحث استعمال تعبير « تربية » بدلا من تعبير « تعليم » ، مما يفترض معه ان يصبح عنوان الكتاب « التربية والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني » . لكن تركيزنا الشديد هنا على عملية التعليم ونتائجها يستوجب التمسك بتعبير « تعليم » من دون التخلي عن معالجة الجوانب التربوية الاخرى ، كمنهج في البحث ، اتبعناه ايضا في الجزء الأول من الكتاب .

٤

يعالج هذا الجزء من كتاب « التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني » الفترة من العام ١٩٤٨ حتى حرب حزيران ١٩٦٧ . وكان موضوع التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني وتحليل الوضع الاجتماعي الفلسطيني من زاوية التعليم (وفي هذه الفترة بالذات) ، هو دافعي الاساسي لولوج هذا الموضوع ، وبالتالي لصدور الجزء الأول من الكتاب ، كتمهيد لهذه الفترة ، والذي شرحت في مقدمته (ص ١١ – ١٢) الاسباب التي دعتني لمعالجة هذا الموضوع وهي : « ... معرفة مدى انتشار التعليم .... والبواعث المادية والفكرية وراء ذلك . ونتيجة هذا الانتشار في ايجاد المجتمع الحديث ، ومعرفة الامكانيات الجديدة التي افرزها انتشار التعليم والتطور نحو المجتمع الجديد .... واستخلاص صورة اولية لتطور المجتمع العربي الفلسطيني بعد النكبة ، ومعرفة بعض المعطيات القادرة على افراز الكادر الثوري ، والمساهمة في معرفة بعض جوانب حركة الشعب العربي وشعوب العالم الثالث عامة .... وبعض علل نظام التعليم في مجتمعنا الحالي ، بالنسبة لأهداف المجتمع » .

ان المنطلقات السابقة التي دفعتني للاهتمام بهذه الدراسة ما تزال قائمة . كما تأكد ذلك من الممارسة والمراقبة خلال السنوات السابقة ، لثقل التعليم في الواقع الحالي الفلسطيني وفي الطموح المستقبلي للافراد والاسر والتجمعات السكانية الفلسطينية ، ولأثر ظاهرة التعليم وحجمها على العمل الجماعي الفلسطيني ، بحيث اضحى السؤال الى اين يصل بنا « الركض وراء التعليم العالي ، ولماذا تغيب او تتقلص المنهجية العلمية والكفاءة المهنية في عملنا السياسي ؟ » سؤالا ملحا .

ومن دواعي الاهتمام المستمر بهذا الموضوع استكشاف اثر التربية المتوفرة في ظل الاحتلال ، وفي الاقامة ضمن انظمة عربية محافظة ، على مجمل قيم الفرد الفلسطيني ومسلكه ، بهدف مجابهة نتائج هذه السياسات والممارسات التربوية ، وتحديد العوامل السياسية والاجتماعية المساعدة او المعيقة .

ومما زاد من الالحاح في معالجة هذا الموضوع تخبط منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية المختلفة في توضيح استراتيجية تربوية ، وضآلة الخبرات الطليعية التي تساعد على بلورة استراتيجية وممارسة متقدمة ، تلتصق بالاستراتيجية والممارسة الثورية العامة .

وعندما عقدت العزم على انجاز هذا الجزء من الكتاب ، تبلورت لدى اهداف اوضح للبحث ، ناتجة عن تحليل للوضع الاجتماعي العربي الفلسطيني خلال السنوات التي مرت على صدور الجزء الأول ، فلم يعد « الانتشار التعليمي » المحور الطاغي على التحليل ، حيث توضحت لي محاور اخرى ملازمة له ، او ناتجة عنه انها نمط التعليم والعمل ، التعليم والنخبة ، التربية ومسلك الفرد والجماعة ، القلق حول تعثر مسيرة التعليم وانخفاض مستواه ، السياسة التربوية كأداة لقمع الشخصية (من جانب العدو والقوى المضادة للثورة)، واخيراً السياسة التربوية كأداة لبناء الشخصية الايجابية .

والاهداف المطلوبة من البحث الحالي تتجاوز الاهداف السابقة ، ويمكننا تحديدها بما يلي :

اولا : معرفة حجم الفئات المتعلمة بعد النكبة ، وتطور الاتجاه التعليمي .

ثانيا : دراسة نظرة المجتمع العربي الفلسطيني بعد النكبة الى التعليم خاصة ، والتربية عامة ، بما تمثله النكبة من تغير عميق في حياة هذا المجتمع .

ثالثا : فهم واقع المجتمع العربي الفلسطيني ، وعلاقته بكل من تطور التعليم والنشاط الاقتصادي المرتقب .

رابعاً : استيعاب اتجاه الاجيال الصاعدة ومواقفها على الصعيدين السياسي والاجتماعي .

خامساً : معرفة أثر التعليم على مستوى العمل الوطني العربي الفلسطيني .

سادسا : دراسة اثر تغليب انماط محددة من النشاط الاقتصادي (قطاع الخدمات تحديداً) في الدول العربية المختلفة ، وما ولدته وتولده من حركية (انتقال فردي وجماعي) على تفكير ومسلك الاجيال الصاعدة .

سابعا : دراسة اثر الاحتلال الصهيوني على تطور المجتمع العربي الفلسطيني .

ثامنا : دراسة نتائج النضال الفلسطيني الراهن على التفكير الجماعي والفردي .

تاسعاً : بلورة رؤية تربوية ملتصقة باستراتيجية متكاملة للنضال الفلسطيني ، توضح التخطيط التربوي المطلوب والمهمات الملحة .

وسنتعامل في هذا الجزء من الكتاب مع هذه الاهداف كليا او جزئيا ، على ان يجرى استكمال العملية في الجزء الثالث ، الذي سيعالج الفترة ما بعد العام ١٩٦٧ ، التي تميزت بانتشار الثورة وتجذرها ، ونشوء احتلال لأراض فلسطينية وعربية جديدة ، يخضع سكانها لسياسة اضطهاد وقمع جماعي وفردي من قبل العدو الصهيوني .

٥

قبل الحديث عن فصول البحث ، ينبغي التنويه الى بعض الفرضيات التي استنتجها الباحث من خلال ممارسته الطويلة للعمل والبحث الاجتماعي في الوسط الفلسطيني (منذ العام ١٩٦١) ، ضمن لجان طلبة فلسطين في المانيا ،(قبل انشاء فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين هناك) ، ومن خلال عمله مع العمال العرب الفلسطينيين الذين وفدوا بأعداد كبيرة من الضفة الغربية الى المانيا الغربية . فمن خلال دراسة اسباب مجيء اولئك الفلسطينيين الى المانيا للعمل او للدراسة (معظم الطلبة الفلسطينيين كان يعمل ويتعلم في الوقت نفسه) ، بدأ الاستطلاع المنهجي للواقع الفلسطيني ولمعطياته ، وتحليل ظواهره ، وهي ذات الدوافع التي وجهت التخصص العلمي للباحث في مرحلة الدراسة . وتميز هذا العمل بالسعي المستمر لترجمة الاستنتاجات التي امكن التوصل اليها الى مساهمة فعلية في العمل التخطيطي ، وتطوير العمل الاجتماعي .

ان الهدف من عرض هذه الفرضيات ، هو السعي لاشراك القارىء في الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث حتى الآن . وستخضع هذه الفرضيات للبحث والتحليل الدقيقين لادراك مدى صحتها ، ومدى قابليتها لأن تكون مقنعة علميا . وسيجد القارىء في الخاتمة تعديلا لبعض هذه الفرضيات ، كنتيجة حتمية لاستنتاجات البحث .

وأما الفرضيات فهي التالية :

الفرضية الأولى : ساهم انتشار التعليم لدى الاجيال الصاعدة الفلسطينية في تعميق الانتماء الوطني والقومي لديها ، مما ادى الى بروز استقلالية نسبية لدى هذه الاجيال ، تحتضن تطلعات مميزة ، تدعم التمسك بالعودة وارادة النضال في سبيل تحقيقها .

الفرضية الثانية : تحلي الشباب العربي الفلسطيني المتعلم بالقدرة على طلب المعرفة ، وبمقومات التعبير في المجالات المختلفة (متابعة تفاصيل الاحداث السياسية ، الاطلاع المكثف على التجارب الثورية العالمية ، التعمق السياسي ــ الاجتماعي النظري ، ألخ) مما زاد من وعيه وطموحه . وانعكس هذا الاتجاه على الوضع السياسي ــ الاجتماعي العربي الفلسطيني ، حيث بدأت نظرة الشباب المتعلم تتجه بالحاح نحو بلورة تصور المستقبل الجماعي . وولدت هذه المعطيات اتجاها قويا نحو الفكر التقدمي .

الفرضية الثالثة : نتج عن فقدان القاعدة المادية لمعظم افراد المجتمع العربي الفلسطيني ، من ملكية زراعية وعقارية وأدوات انتاج ، تطلع واسع نحو التعليم ، ادى الى انفتاح اكبر على متطلبات الاقتصاد الحديث (تعليم وتأهيل ، مجالات عمل جديدة ، نمط استهلاك ، الخ) . يمهد لتقبل اوسع لشروط التطور الاجتماعي . لكن غياب بعض الأطر التنظيمية والمؤسسية العامة ، أو شكلية القائم منها ، جعلت القسم الأكبر من افراد الشعب يتمسك ، ولو مؤقتا ، بالروابط العشائرية ضمانا للأمن الاجتماعي .

الفرضية الرابعة : ابرزت النكبة « التعليم » ككفاءة مهنية مطلوبة في الدول العربية النامية (الدول المضيفة ، ودول النفط) .

الفرضية الخامسة : كان من جراء الانتشار التعليمي الفلسطيني خاصة ، والعربي عامة ، اتباع الدول العربية المضيفة والنفطية سياسة تقييد شروط القبول في الوظائف المختلفة، فاعتمدت مستويات تعليمية جديدة ، مما دفع الفلسطينيين المرتبطين اساسا بقطاع الخدمات في الدول العربية المختلفة للتوجه الكثيف نحو التعليم العالي .

الفرضية السادسة : كان من أثر لجوء البرجوازية المتوسطة والصغيرة المدينية الى العواصم والمدن العربية ، ان تحقق حلمها بالحاق اولادها بالمدارس الثانوية والجامعات بوتائر عالية ، لما توفر لها من أمكانات قبول اولادها في هذه المعاهد ، ضمن اطار المساعدات المقدمة للاجئين في الدول المضيفة . وتوطد الاتجاه لديها نحو التعليم العالي مع ارتفاع رواتب الكفاءات العليا ، ورغبتها في الاسراع في تحسين وضعها المعيشي .

الفرضية السابعة : لما كان القطاع الرسمي في الدول العربية المختلفة غير مشجع للكفاءة الحقيقية ، وللقدرة على الابداع ، اضحت الشهادات في حد ذاتها هدفا مستقلا للطلاب والعاملين وللأهل عامة ، بهدف تحقيق دخل اكبر بواسطة الارتقاء الوظيفي . ونتج عن هذا الوضع انفصال العلم عن الشهادة . وشجعت الجامعات العربية الآخذة في التوسع هذا الاتجاه . واضحى العلم والتربية عامة ، كعملية تطوير لكفاءة الفرد والجماعة ، مهمة ثانوية شبه مفقودة في ذهن الاداري والمعلم والطالب .

الفرضية الثامنة : تراجعت الآمال المعلقة على التعليم (وخصوصا العالي) غداة النكبة ، كاحد اعمدة مواجهة التحديات السياسية ، وذلك مع وضوح شروط توظيف التعليم العالي في العمل الوطني والتأكد موضوعياً من صعوبة تطبيق هذه الشروط ، نتيجة لسيطرة العلاقات الاجتماعية التقليدية ، ومستوى الانتاج المتخلف ، واثرهما على مسلك الفرد والجماعة .

الفرضية التاسعة : مع الرفض التام لعودة الهيمنة السابقة للوجاهة التقليدية ، التي كانت سبباً مهما من اسباب الهزيمة ، اتجهت انظار الجماهير الفلسطينية نحو المتعلمين ، متوخية فيهم الطليعة والقيادة الجديدة ، فانتقل الثقل السياسي الفلسطيني بذلك الى الطلاب والجامعيين . وقد اقتصرت الاحزاب القومية على هذه الفئة ، مما جعل الروابط الطلابية تلعب دوراً وطنياً محورياً ومتجددا مع تجدد فئات الطلاب ، فانبثق العمل السياسي الفلسطيني من داخل الوسط الطلابي ، ملتصقا لسنوات طوال بالاتجاه العام لطلبة فلسطين ، الذي امد ذلك العمل بالقيادات والكوادر السياسية .

الفرضية العاشرة : ينبع قرار توجه الاجيال الفلسطينية الصاعدة شطر التخصصات العالية ، او المهنية ، اساسا ، من توفر امكانيات العمل في الدول النفطية . وقد اوجد هذا الوضع ازدواجية لدى الطالب العربي الفلسطيني ، في النظر الى الشهادة كبطاقة عمل في الدول النفطية ، في الوقت الذي يتجه فيه وجدانه نحو قضيته الوطنية ، والالتصاق بها ، فنشأت ظاهرة التخلي عن العلم ، والتخصص في نطاق العمل السياسي للتعبير عن كبح جماح طموح

النجاح الاقتصادي . ولذا افتقر نشاط فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى الحوار الفعال حول احسن السبل للاستفادة من العلم والتخصص في دعم النضال الوطني ، وتشجيع عملية دمج ارادة العمل الوطني مع التحليل العلمي والمهني . كما برزت ظاهرة تهرب اكثرية الجامعيين من تخصصهم العلمي او المهني خلال التحاقهم بالثورة .

الفرضية الحادية عشر : كان من أثر التمييز بين العمل الوطني والشهادة (العلم) ، ان افتقر العمل السياسي الفلسطيني الى التخطيط الشمولي ، الذي يحدد المهمات المستقبلية والمرحلية ، انطلاقا من اهداف استراتيجية واضحة تستوعب كامل الظروف الموضوعية والذاتية . كما برز شعـور عام بان العلم او التخطيط تنظير غريب عن متطلبات الممارسة الثورية .

٦

في الجزء الأول من هذا الكتاب ، تم استعمال اسلوب العرض التاريخي الشامل لايفاء مواضيع البحث حقها من التحليل ، فجرى عرض لتطور الوضع الاجتماعي الاقتصادي قبل عهد الانتداب وخلاله ، كما تم عرض التعليم والموقف العربي منه بشكل مسهب ، مع الربط بين مواقف الشباب المتعلم والتطورات السياسية . واعتمد هذا الاسلوب على الالمام بكافة السمات العامة المرافقة للتطور الاجتماعي في تلك الحقبة ، مكتفيا باستكشاف السمات العامة ، كما انه لم يسع كثيرا لمعرفة السمات الخاصة ، او التفصيلية ، للافتقار عند كتابة ذلك البحث الى العديد من المصادر والوثائق الضرورية لانجاز تحليل دقيق لهذه المسألة . ومن جهة اخرى لم يكن ضمن مخططنا في الجزء الأول التعمق التاريخي الدقيق ، لعدم الحاجة الى العديد من التفصيلات ، للوصول الى اهداف البحث .

ومن الجدير بالذكر ، ان عددا من الدراسات المتعلقة بتاريخ فلسطين خلال عهد الانتداب قد ظهرت بعد صدور الجزء الأول من الكتاب ، وساهمت بذلك في فهم اعمق لتلك الحقبة . وقد لازم عملية التوسع في اصدار مثل تلك الدراسات ، جهد متصاعد من قبل مؤسسات البحث الفلسطينية في تجميع الوثائق الخاصة بتلك الحقبة . وبالرغم من هذا المجهود ، لا نزال في اول الطريق ، ونحتاج الى الكثير لخلق الاهتمام الواسع والممنهج والمبرمج بدراسة تاريخ الشعب العربي الفلسطيني ، وان كانت الاهتمامات الحالية ، وتراكم الدراسات ، تهيىء جميعها لانطلاقة جيدة في المستقبل .

ونعلق على اصدار هذا الكتاب ، أمل تشجيع دراسة التاريخ الاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني ، الى جانب خلق حوار حول الواقع الاجتماعي ومعطياته ، وكيفية توجيه هذه المعطيات لدعم الثورة وعملية البناء .

وللأهمية الممنوحة لمسألة خلق الحوار والتفكير ، سنعنى في هذا الجزء باستكشاف السمات التفصيلية لنمط التطور الاجتماعي العربي الفلسطيني ، لأن هذه السمات تساعد على فهم تكوين انماط التفكير الحالية ، واثرها على المسلك الفردي والعام . ولتحقيق هذا الهدف سعينا الى التعمق في معرفة سمات التغير والتطور خلال عشرين سنة ، من النكبة حتى حرب

١٩٦٧ . كما عمدنا ايضا الى اخضاع هذه الفترة الى تجزئة زمنية ، تفسح المجال للتحليل التفصيلي ، دون اهمال سمات التطور العام . ولكن هذا الاهتمام التفصيلي لم يصل الى حد يتطلب ملاحقة دقيقة للتطور السياسي او الاقتصادي للمشرق العربي ، بل جرى التنويه به بالقدر الذي تتطلبه معرفة بعض السمات العامة والخاصة .

ان تجزئة تلك الفترة الى حقب زمنية قصيرة ، تشجع تطبيق اسلوب الملاحقة الزمنية لبعض الظواهر ، لادراك اثرها واتجاه تطورها . ولكننا حرصنا على توازن بين التحليل الحقبي وملاحقة بعض الظواهر تاريخيا ، وذلك للحفاظ على الصلة العضوية بين السمات العامة والسمات التفصيلية ، بهدف تهيئة معرفة متكاملة لمعطيات الواقع وديناميكيته .

اوضحت مقدمة الجزء الأول ، كما اكدت المقدمة الحالية ، رغبة الكاتب في جعل مساهمته العلمية ، عاملا مساعدا في معرفة معالم التطور الاجتماعي العربي الفلسطيني ، عن طريق التحليل الدقيق قبل اصدار اية استنتاجات . ولكن يجب الا يفهم هذا الموقف على انه هروب من التعبير عن الرأي ، لأن البحث الملتزم يفرض شجاعة في الاستنتاج ، وقد تأتي بعض الاستنتاجات ناقصة او خاطئة ، ولكن عرضها يساعد على التفكير والتعمق في التحليل والمراقبة ، تطويرا للفكر والممارسة . وهنا تطرح قضية مهمة ، وهي اهمية المراقبة المباشرة والمستمرة في استخلاص نتائج محددة ، لأن التحليل العلمي ليس فقط متابعة للأدبيات وانتظاراً للاحصاءات التفصيلية ، او تطبيق اساليب بحث ميدانية معقدة ، بل يدخل ضمن ذلك معايشة تلك التطورات وملاحظتها ، ومن ثم استخلاص فرضيات ، واختبار مدى صحتها ، ومطابقتها لمسار التطور العام .

وهذا التوضيح يمهد لفهم مضمون الكتاب الحالي ، وهو التفكير بصوت مرتفع ، للحث على الاهتمام والحوار حول الوضع الاجتماعي العربي الفلسطيني ، لانه اصبح من الضروري استيعاب كامل وضع الشعب العربي الفلسطيني ، بتكويناته الاجتماعية ، وواقعه الانتاجي ، ضمن ظروف الاحتلال والتشرد والثورة ، وتحديد ما يحضنه من معطيات ومشكلات وطموحات تحرك تفكيره ومسلكه الجماعي والفردي .

وهذا الاهتمام المركز بالشعب ، سيزيد من ربط طرفي الوطن : الشعب والأرض . حيث ان الأرض حاليا ، تبرز في الوجدان العام اكثر من الشعب ، ولذا تتوجه الجهود نحو فلسطين الأرض وليس نحو فلسطين الوطن . والمطلوب هو ادراك اهمية تحرير الأرض من خلال استيعاب واقع الشعب وطموحاته ، وتعبئة كامل طاقاته لتحقيق طموحه الوطني . ويساعد الاهتمام المركز بتحليل واقع الشعب وظروفه وتطلعاته ، على تعميق الارتباط بالوطن ، والالتصاق به ، مما يعطي بعدا انسانيا جماعيا لمفهوم الأرض والوطن .

ونكرر هنا ايضا ما ذكرناه في مقدمة الجزء الأول من ان تحليل الوضع الاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني ، هو ايضا مساهمة في معرفة الوضع الاجتماعي العربي ، خصوصا وأن تحليل وضع التجمعات الفلسطينية في الشتات ، هو ايضا تحليل للوضع الاجتماعي الاقتصادي للاقطار العربية المضيفة . كما ان بعض السمات الاجتماعية للمجتمع العربي الفلسطيني ، مشابهة تماما لسمات المجتمعات العربية الاخرى ، ان لم تكن جزءاً منها .

الفصل الأول

النكبة وأثرها المباشر على المجتمع العربي الفلسطيني

اولا :

الوضع السياسي ـ الاجتماعي
للمجتمع العربي الفلسطيني في آخر عهد الانتداب

قبل تحليل آثار النكبة يستحسن تقديم تلخيص للوضع السياسي ـ الاجتماعي قبل سنة ١٩٤٨ . (وكان الجزء الأول من هذا الكتاب قد ساهم في تقديم عرض تفصيلي لتلك المرحلة . لكن شروط متابعة التحليل العلمي لمرحلة ما بعد ١٩٤٨ ، تفرض علينا تقديم تلخيص موجز لاوضاع المرحلة السابقة) .

مع بروز حرية النشاط السياسي والاجتماعي بعد العام ١٩٤٢ ، برز التناقض الموضوعي والذاتي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ، بينما ادى التوسع في التعليم الى ازدياد اعداد الشباب المتعلم من ابناء البرجوازية الصغيرة ، وبعض فئات الطبقة الكادحة ، التي ترفض هيمنة القيادة التقليدية . ولم يمنع الاحترام الذي تحظى به شخصية المفتي من تعزيز النقمة لدى اوساط الشباب على قيادته ، لتمسكه بهيمنة عائلته واتباعها المباشرين على المراتب القيادية من جهة ، ولنهج بعض هذه القيادات ، مثل جمال الحسيني ، نهجا مهادنا تجاه السياسة البريطانية من جهة اخرى .

وقد ساهم التطور الاقتصادي والتعليمي في بلورة قوى جديدة منظمة ، او شبه منظمة ، متحررة نسبيا من الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية للبرجوازية الكبيرة شبه الاقطاعية . فكان من جراء توسع قطاع الخدمات الحديث ان ازداد التقاء الشباب المتعلم وتجمعه ، خصوصا في قطاع التعليم ، حيث اثروا على تلامذة المدارس ، بالاضافة الى المجتمع المحلي . كما ازداد عدد النوادي الاجتماعية والثقافية ، وتبلور دورها ، فاضحت قوى ضاغطة محرضة .

ونمت النقابات العمالية مع نمو قطاع الحرب ، وارتفاع الطلب على السلع المحلية ، وقويت شوكتها مع اتساع نقمة الجماهير العمالية ، نظرا لتدهور القوة الشرائية ، نتيجة للتضخم المالي وارتفاع الاسعار . فقد تمكن النشاط النقابي من تحسين الوضع المعيشي العمالي ، وتوثيق التضامن النقابي . وهيأت اجواء النضال النقابي ظروفاً افضل لتدريب كوادر اجتماعية لها تأثيرها على المحيط العام .

وارتبط تحسن الوضع التعليمي والاقتصادي والاجتماعي في الريف بظهور قوى اجتماعية جديدة تمتلك فكرا نقدياً ومستقلا عن القيادة التقليدية المحلية ، واخذت هذه القوى

تنمو سريعا مع ارتفاع عدد ابناء الريف الذين قصدوا المدن القريبة لاكمال الدراسة الثانوية ، ومع الاسراع في فتح الصفوف الثانوية في القرى الكبيرة .

وكان من نتيجة الحاح الاكثرية العربية في الحزب الشيوعي الفلسطيني بتبني الاهداف الوطنية وبادانة الصهيونية كحركة عنصرية واستعمارية ، حدوث الانشقاق في صفوف الحزب ، وظهور « عصبة التحرر الوطني » ، التي اخذت تنمو مع ثقة الجماهير بصدق وطنيتها والتصاقها بالمطالب العربية . وسعت العصبة الى بناء جبهة عريضة ، ولكن عوامل ورواسب سابقة اعاقت من سرعة تفهم وجهات النظر المختلفة ، واعاقت بالتالي عملية صياغة برنامج عمل وطني .

وساهم ايضا عاملان مهمان في اعاقة السعي لبناء الجبهة العريضة ، اولهما ظهور الجامعة العربية عام ١٩٤٢ ، واهتمامها بفلسطين ، مما اوهم الجماهير الفلسطينية بوجود دعم عربي واسع في مجابهة المخطط الاستعماري الصهيوني ، وثانيهما التقليل من حجم الخطر الصهيوني ، اعتقادا بصدق نية السياسة البريطانية في عدم تفريطها بعلاقتها مع الدول العربية ، خصوصا وأنها قامت بتنازلات مهمة في الكتاب الابيض للعام ١٩٣٩ ، وسمحت بحرية العمل السياسي والاجتماعي بعد العام ١٩٤٢ ، وكانت المساعد الاول في انشاء الجامعة العربية ، كما ساندت كلا من لبنان وسورية لنيل الاستقلال . الا ان القوى التقدمية كانت تشعر بزيف هذه السياسة ، وتدرك خطورة اصرار الحركة الصهيونية على تنفيذ مخططها . ومع ان سلطات الانتداب تظاهرت بتشددها في مقاومة الارهاب الصهيوني ، فقد ادركت القوى التقدمية الموقف المتساهل لهذه السلطات ، التي كانت تقوم ، في الواقع ، بالدفاع عن نفسها ، ولم تتصد فعليا للسياسة الاستيطانية الصهيونية .

ومما زاد في تعقيد قضية توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية ، اتساع نطاق الصدام المسلح مع الحركة الصهيونية عام ١٩٤٧ ، واجتذاب الانظمة العربية المختلفة للقوى السياسية التقليدية ولبعض المثقفين ، مما يعبر عن طبيعة الصراع القائم داخل الجامعة العربية ، حول توجيه التطور السياسي العربي . وفي خضم هذا التشكيك والارتياب في مواقف الاطراف الفلسطينية ، كان ينظر الى بروز اي حركة جديدة على انها مؤامرة لاضعاف الطرف الأقوى ، وهو الهيئة العربية العليا ، اي محور الحسيني .

ومن خلال هذا التناقض داخل قوى الوجاهة التقليدية والبرجوازية الكبيرة عموما ، وبطء الحوار بين القوى الصاعدة للتنسيق فيما بينها ، بدأ يظهر حجم الحركة الصهيونية ونفوذها الدولي ، بعد ان استطاعت تجنيد الولايات المتحدة للدفاع عن الاهداف الصهيونية ، وخلق جو عالمي متعاطف معها ، ومتأثر بتواتر المعلومات حول سياسة الابادة التي اتبعتها النازية ضد اليهود . كما بدأت تتضح المطامع الامريكية في التغلغل في الشرق الاوسط ، بالاعتماد على الحركة الصهيونية ، مما دفع الولايات المتحدة الى اتباع سياسة الضغط على بريطانيا ، انطلاقا من المساعدات المادية والنقدية التي تقدمها لها .

وجاء بروز القوى الجديدة مع حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية ، اتينا على ذكر بعضها عرضا ، لكن المطلوب الآن التعمق في تحليلها ، لابراز اثرها على تطور مسلك الافراد

والجماعات . فقد شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني ، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ركودا ، بل تراجعا ، بسبب ظروف النضال الفلسطيني ، من اضرابات ، ومقاطعة للقطاع اليهودي ، وحرب عصابات ، واضطهاد بريطاني شرس . وسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية تراجعا في طلب السوق البريطاني على الحمضيات الفلسطينية ، فازدادت ديون الفلاحين ، وتقلص دخل العمال . الا ان متطلبات الحرب دفعت بعجلة الانتاج الى الامام ، فنما بسرعة القطاع الصناعي المنظم المعتمد على الحرف الحديثة . وخلال اربع سنوات (١٩٣٩ – ١٩٤٣) قفز عدد العاملين في هذا القطاع من ٤,١١٧ الى ٨,٨٠٤ اشخاص . وتسارع النمو بعد ذلك بتوجه البرجوازية العربية شطر الاستثمارات الصناعية الواسعة . فعلى سبيل المثال ، تم التخطيط لانشاء ثلاثة معامل غزل ونسيج ، تضم ٣٥ الف مغزل آلي . وحتى العام ١٩٤٦ كان احد هذه المصانع ، والذي يضم ٦٢٠٠ مغزل ، قد بدأ العمل . كما بوشر في تشييد معمل اسمنت عربي قرب عكا(١) .

ونتج عن ارتفاع اسعار السلع الزراعية ، وزيادة الطلب عليها ، ارتفاع دخل الفلاح العربي ، وازدياد اهتمامه بمتطلبات السوق ، مما دفعه الى ادخال مزروعات جديدة والتحول بشكل اوسع نحو الري المنظم . وحقق الفلاح ارباحا وفيرة جعلته يفي بديونه ، التي تضاءلت قيمتها النقدية مع التضخم المالي . وهكذا شهد الريف توسعا في الأراضي المروية ، وزيادة في الثروة الحيوانية . وشجع هذا الازدهار الفلاحين على تحقيق استثمارات بعيدة المدى ، فتوسعت زراعة الزيتون ، والاشجار المثمرة الاخرى من غير الحمضيات .

ولم يأت فائض الدخل في الريف من القطاع الزراعي فقط ، بل جاء ايضا من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، اذ تحول قسم كبير من اليد العاملة الريفية الفائضة الى قطاع الحرب وغيره ، فنتج عن هذه العمالة ازدياد في دخل العائلة . وحققت فلسطين آنذاك عمالة شبه كاملة ، واستضافت آلاف العمال من الاقطار العربية المجاورة (شرق الاردن ، لبنان ، سوريا) .

ولم ينتج عن هذا الازدهار الاقتصادي هجرة عمالية واسعة الى المدن ، بل اتسمت هذه المرحلة بانتقال العمال الريفيين يوميا الى اماكن العمل ، والعودة مساءا الى القرية ، مما حافظ على تأثيرهم المباشر على الوضع المحلي . وخلال العمل في القطاعات الحديثة ، اكتسب العديد من العمال خبرات فنية متقدمة ، منحتهم قسطا من التأهيل الصناعي والاداري ، مما اهلهم للانتقال الى اعمال اخرى مع انحسار قطاع الحرب بعد العام ١٩٤٤ .

ومع ارتفاع مستوى الدخل العام ، شهدت القرى والمدن حركة بناء واسعة ، شملت الابنية الخاصة والعامة . وتولت البلديات اكمال الانشاءات التي بدأت مع تجهيز فلسطين كخط دفاعي ثان ، فعبدت الطرق الداخلية ، وانشأت المزيد منها . وشعر المواطن العربي عامة ، والريفي خاصة ، بتحسن ملموس في وضعه المعيشي ، مما ولد عنده طموحا فرديا وجماعيا للاستمرار في هذا التحسن .

(١) Government of Palestine, *A Survey of Palestine...*, *p*. 66-67.

وازدادت الهجرة الى المدن النامية (حيفا ويافا ، القدس) ، بينما تطورت بعض القرى لتصبح مدنا صغيرة . وبلغت نسبة سكان المدن من العرب ٣٤ بالمائة من المجموع الكلي للسكان العرب ، بعدما كانت هذه النسبة ٣١ بالمائة عام ١٩٢٢ . وبدأت السمات المدينية تمتد الى القرى المجاورة للمدن المتطورة ، وأخذ الجذب المديني في الاتساع ، مغيرا علاقات وانماط الانتاج ، ومحركا الريف حضاريا بجانب تحريكه سياسيا .

ومع تحسن الوضع المعيشي العام والخاص ، تحسن الوضع الصحي ، فشمل المدن والريف ، وانعكس بشكل واضح على التطور الديموغرافي . ولابراز هذا التطور سنعتمد على ملحق تقرير حكومة فلسطين للجنة الانكلو امريكية ، وعلى آخر نشرة احصائية شهرية لحكومة فلسطين (كانون الثاني ـ شباط ١٩٤٨) . وخلال عرض التفاصيل السكانية سنعتمد اساسا التطور الحاصل ضمن فئة المسلمين العرب ، لكونهم يمثلون الاكثرية العظمى من عرب فلسطين ، كما يضمون الأكثرية الساحقة من سكان الريف ، حيث شكل المسيحيون العرب نسبة عالية من المدينيين ومن فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة .

انخفضت نسبة الوفيات لدى العرب المسلمين من ٣٠,٤ بالألف ، خلال العامين ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ الى ١٨,٧ بالألف خلال العام ١٩٤٤ ، ومن ثم الى ١٥,٩ بالألف في العام ١٩٤٦ . وكان التحسن أكبر في المدن لوجود خدمات صحية متطورة . ونتج عن هذا الوضع ارتفاع متوسط احتمال الحياة ، اي متوسط سن الوفاة ، من ٣٧سنة عامي ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ الى ٥٠ سنة في العامين ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ . واما لدى المسيحيين فكان الارتفاع من ٥٣ سنة بين العامين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ الى ٥٨,٥ سنة بين العامين ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ .

ونتيجة لتحسن صحة الأم ، وانخفاض حالات الاجهاض ونسبة المواليد الموتى ، ارتفع معدل الانجاب الحي لدى المرأة الواحدة من ٦,٦ طفلا ، في الفترة ما بين ١٩٢٦ ـ ١٩٣٤ ، الى ٨ اطفال في اوائل الاربعينات . وعزز تقليد الزواج المبكر لدى الريفيين رفع معدلات الولادة . ووصلت هذه النسبة بين العرب المسلمين الى ٥٤,٢ بالألف عام ١٩٤٦ . بينما كانت لدى المسيحيين منهم ٣٣ بالألف .

وبدأ التفاوت في متوسط عدد افراد الاسرة يزداد وضوحاً بين الاسر الريفية والاسر البرجوازية المدينية ، والتي بدأت لأسباب اجتماعية واقتصادية تنظم النسل .

وفي أواخر عهد الانتداب ، كان متوسط الزيادة السكانية الطبيعية لعرب فلسطين ٣٠ بالألف ، وهي اعلى نسبة بلغها قطر عربي آنذاك . وقد قدر عدد عرب فلسطين في آخر شهر آذار ١٩٤٧ بحوالي ١,٢٥٣,٠٠٠ شخص حضري ، بالاضافة الى ١٢٧(٢) الف بدوي ، بحيث يبلغ العدد الاجمالي ١,٣٨٠,٠٠٠ شخص .

وفي العام ١٩٤٥ كان التوزيع الهرمي للسكان العرب في فلسطين كما يلي(٣) :

(٢) United Nations, *Economic Survey...*, *p*. 22.
(٣) UNRWA, *Annual Report...*, 1951, *p*. 30.

فئة العمر ٠ ـ ١٥ سنة ٤٣,٥٨ بالمائة .
فئة العمر ١٦ ـ ٥٩ سنة ٥٠,٢٢ بالمائة .
فئة العمر ٦٠ سنة وما فوق ٦,٢ بالمائة .

واما بالنسبة للتعليم ، فعند انتهاء الانتداب البريطاني كان حوالي ٣٠ بالمائة من عرب فلسطين يقرأون ويكتبـون ، وجلهم من الأجيال الصاعدة ، التي استفادت كثيرا من النمو التعليمي السريع بعد العام ١٩٤٣ . ونال قطاع التعليم الرسمي القسط الأكبر من التوسع ، فارتفع عدد المدارس في هذا القطاع من ٤٠٣ مدارس عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ الى ٥٥٥ مدرسة عام ١٩٤٧/ ١٩٤٨ . وكان هناك مئات من الغرف المدرسية في طور الانشاء اضافة الى عشرات المدارس الجديدة . وارتفع عدد التلاميذ في تلك القطاع في الفترة نفسها من ٥٨,٣٢٥ الى حوالى ١٠٣,٠٠٠ تلميذ . ومع اضافة حوالي ٤٥ الف تلميذ من طلاب المدارس الأهلية والدينية ، يبلغ مجموع التلاميذ العرب نحو ١٤٨ الفاً .

وكانت نسبة التلاميذ الى مجموع السكان عام ١٩٤٦/ ١٩٤٧ حوالي ١١,٧ بالمائة ، وهي اعلى نسبة في الوطن العربي ، بعد لبنان . ويبين الجدول رقم ١ توزيع التلاميذ على مختلف المدارس والمراحل في العام ١٩٤٦/ ١٩٤٧ .

جدول رقم ١

توزع التلاميذ حسب المراحل الدراسية
والجهة التعليمية في العام المدرسي ١٩٤٦/ ١٩٤٧(*)

	مدارس رسمية		مدارس خاصة		المجمـــوع	
مراحل التعليم	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الابتدائية	٧٢,٦٥٠	١٨,٤٠٠	٢٣,٨٠٠	١٥,٠٠٠	٩٦,٤٥٠	٣٣,٤٠٠
الثانوية الاكاديمية والمهنية	٢,١٠٠	٣٥٠	٢,٠٠٠	١,٢٠٠	٤,١٠٠	١,٥٥٠

وفي آخر سنة من سنوات الانتداب كان في كل مدينة من المدن الفلسطينية الرئيسية مدرسة رسمية كاملة تهيىء لامتحان الثانوية العامة ، واما المدن الاخرى فكانت تضم صفوفا ثانوية . كما واضافت العديد من المدارس الاهلية والدينية صفوفا ثانوية ، واضحى عدد منها يهيىء للثانوية العامة ، بينما بدأ العديد من القرى الكبيرة ، أيضاً ، بفتح صفوف ثانوية .

وبالرغم من التطور التعليمي ظل قطاع تعليم الفتيات الريفيات متخلفا ، بينما بدأت المدن

(*) الوفد الاردني ، بحوث الوافدين ... ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ ، ص ٦٠ .

تستقبل القسم الأكبر منهن في سن التعليم الابتدائي . وكان الريف ما يزال متمسكا بـ « مبدأ » رفض العلم للفتيات ، وان طرأ عليه بعض الليونة ، رغم ان الاختلاط بقي غير مرغوب فيه ، بينما لا تسمح الامكانيات المادية بتشييد مدرسة خاصة بالاناث .

وتميز التعليم حينذاك بوجود اعداد كبيرة من التلاميذ ممن تجاوزوا السن الطبيعي للصف ، بسبب طموح الاهلين لتعليم الذكور والمواظبة على تدرجهم المدرسي ، ولذا شملت المدارس الابتدائية نسبة عالية من التلاميذ الكبار الناضجين والواعين سياسيا ، مما ساهم في امتداد الحركة الطلابية للريف بعد الحرب العالمية الثانية . وكان للنشاط الطلابي السياسي أثره في دعوة التلاميذ الكبار للانخراط في العمل الوطني . كما كان لتزايد اعداد الشباب المتعلم اثره على النشاط السياسي ـ الاجتماعي ، فنمت الحركات السياسية الجديدة (عصبة التحرير الوطني ، الحزب القومي السوري) ، وبرزت حلقات الشباب المتعلم والمنتمي سياسيا ، وازداد عدد النوادي الثقافية العامة والمدرسية . كما نمت فروع النقابات في المدن والقرى وتولى شؤون هذه الفروع الشباب العامل والمتعلم .

وشجعت التطورات الاقتصادية والتعليمية ظهور مفاهيم وقيم جديدة ، الا انها لم تستطع تحقيق تغيير هيكلي واجتماعي جذريين ، فحوافز الاستهلاك والانتاج شجعت على التجديد والاستثمار ، ولكن في اطار المسلك الفردي ، او ضمن العلاقات العائلية . وبقي قطاع الخدمات مسيطرا على المدن يفتح افاق العمل للشباب المتعلم ، لكنه لا يشجع على عمل جماعي في النطاق الاقتصادي ، بل على العكس ، يمد الفرد بطموح للاستقلال وتحقيق النجاحات المالية الفردية ، وهو ايجابي بقدر ما يحقق تحررا من العلاقات القديمة ، ومن نمط الانتاج الحرفي الجامد ، وبقدر ما يخلق لدى الفرد الحاجة للتعرف على الآخرين ، مهنيا واجتماعيا . ومع بروز الفرق الشاسع في المستوى الحضاري لكل من المدينة والريف ، واتساع مجال الاستثمارات في المدن ، وعائدها المالي ، ازدادت هجرة البرجوازية الريفية الى المدن ، وقوي اقترابها من صفاتها الحضارية ، بينما تحول قسم من استثماراتها الى القطاعات المدينية الجديدة . كما ازداد ، في الوقت نفسه ، استعدادها لبيع قسم من اراضيها للفلاحين الميسورين ، مما شجع انتشار الملكية الصغيرة في الريف .

شجعت الظروف الحضارية في المدينة التحلل من الروابط العشائرية ، وهيأت هذه العلاقات الجديدة فرص الزواج من خارج الحمولة والعائلة ، وبناء صداقات ومصالح اقتصادية بعيدة عن هذا الاطار . وتعمق التحرر من الضغط الاجتماعي والسياسي للحمولة ، مع اطالة امد الاقامة في المدينة ، والسكن في شوارع واحياء يقل فيها وجود افراد الحمولة . ولم يمنع هذا التحرر من الابقاء على العلاقات العائلية والاتصال بالقرية ، والاستمرار في النشاط الاجتماعي والسياسي المحلي .

الا ان تطلعات الجيل الجديد ازدادت استقلالا عن الواجبات العشائرية ، بينما طغى على الريف نمط العلاقات التقليدية الموروثة من المجتمع الاقطاعي ، حيث سيطرت الحمولة وعلاقتها بالعائلات الاقطاعية التقليدية . والعائلات التي تتكون منها الحمولة ليست متساوية اقتصاديا ، وكانت عائلاتها الميسورة تتألف حينا ، وتتنازع احيانا اخرى ، في صراعها على

قيادة الحمولة . وقد استفادت العائلات الميسورة من التطور الاقتصادي لتزيد من ملكيتها ، وتطور استغلالها الزراعي ، ولتتحول في فترة لاحقة الى نشاطات اقتصادية في القطاعات غير الزراعية .

وحافظت الحمولة على الزعامة الداخلية حفاظا على سيطرة السلطة البطريركية والابوية ، خوفا من تمرد الشباب . ومع غياب المؤسسات الجماهيرية والاجتماعية لم يتمكن الجيل الجديد من اضعاف دور ونفوذ الحمولة ، اذ يحقق هذا النفوذ للفرد نمطا من الضمان الاجتماعي لا يجده خارجها ، كما يضمن له الحصول على مكاسب اقتصادية من خلال فوز الحمولة في الانتخابات المحلية . ولذا ابرزت الانتخابات البلدية في فلسطين ، وانتخابات عام ١٩٤٦ تجديد الصراع العشائري ، اكثر مما عكست الاتجاهات السياسية ، مع العلم بان قسما من هذه الاتجاهات السياسية المختلفة ، في الاحزاب التقليدية ، عبرت عن مصالح عشائرية محلية لها ارتباطاتها بمراكز نفوذ في المدن .

وعلى الرغم من وجود عوامل التناقض بين الحمائل المختلفة ، وداخل الحمولة الواحدة ، أدت ظروف النضال الوطني وعلاقة القرية بالحياة العامة الى تحقيق تنسيق اكبر داخل القرية . ولذا شجعت ظروف النضال السياسي التحرك المشترك لدعم الموقف العربي الفلسطيني ، مما ساعد على تقارب الحمائل ، والسعي الى مزيد من المصاهرة فيما بينها . وتطلب تحسين اوضاع القرية عملا مشتركا لجباية الضرائب ، وجمع التبرعات ، للقيام بالمشاريع المطلوبة ، حيث ان اي نزاع ثانوي كان يعيق من تطوير القرية ، ويجعلها متخلفة عن القرى الاخرى . كما ادى النضال السياسي الطويل ضد الاستعمار الاستيطاني ، والتمسك بعروبة فلسطين ، الى تخفيف حدة الانتماءات الطائفية ، وتغليب الانتماء الوطني ـ القومي . وساهمت بعض النضالات الخاصة في تعميق التضامن العربي الفلسطيني (تعريب الكنيسة الارثوذكسية، الدفاع عن الحرم الشريف امام الخطط الصهيونية) . وان كان انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية من اللجان الاسلامية ـ المسيحية ، الا انه ، مع تطور النضال ، انتهت الحاجة الى مثل هذه اللجان ، وحلت محلها الحركات السياسية والواحدة .

ثانياً :
التشتت واللجوء

بدأت عوارض ضعف التنظيم السياسي ـ الاجتماعي العربي الفلسطيني في الظهور مع نشوب المعارك الأولى بين العرب واليهود في أواخر العام ١٩٤٧ ، فكان النزوح من اماكن القتال غير منظم ، وطغى عليه عنصر الخوف . وادركت الصهيونية هذه الظاهرة فعمدت الى استغلالها عسكريا وسياسيا . وكان قد سبق المعارك الضارية استخفاف عربي بالقدرة العسكرية الصهيونية ، بالركون الى التفوق السكاني الفلسطيني والعربي عامة ، وبالتهويل بشجاعة المقاتل العربي وبجبن المقاتل الصهيوني . ولكن مع بدء المعارك ، فوجىء عرب فلسطين بالقدرة القتالية الصهيونية ونموها السريع ، بينما تميز التنظيم الصهيوني بالانضباط وشمول التعبئة وسرعة التحرك . وبالمقابل ، ظهرت هزالة التنظيم السياسي والعسكري الفلسطيني ، وعجزه عن تحقيق حد ادنى من التعبئة العسكرية والمدنية ، وسيطرت عليه العفوية والآنية .

وبالاضافة الى ذلك ، أدى تأخر دخول الجيوش العربية ، وتدني المستوى القتالي لجيش الانقاذ ، الى نشوء حالة من الرعب ، تفاقمت مع توقف التقدم العسكري العربي بعد دخول الجيوش العربية ، ثم بروز ظاهرة عدم التنسيق فيما بينها وتناقض حقيقة الوضع العسكري مع التصريحات السياسية المعلنة . فسببت جميع هذه العوامل صدمات نفسية متلاحقة نمت معها ظاهرة الهروب الجماعي . وشارك الاستعمار البريطاني في خلق جو الخوف والاضطراب بترويج الاشاعات ، كما قام بتسهيل عمليات النزوح .

وسبق ظاهرة النزوح ، او الهرب الجماعي ، نزوح تدريجي ، اثر تصاعد القتال . ففي البدء نزحت بعض العائلات البرجوازية من المدن المختلطة (عربية — يهودية) الى العواصم العربية ، كما اخذت تعود الى مناطقها الفلسطينية الأصلية عائلات حديثة السكن من المدن المختلطة . وفي مرحلة لاحقة ، ومع احتدام القتال ، اخذت العائلات العربية الموجودة ضمن الاحياء اليهودية تنزح الى الاحياء العربية داخل المدينة الواحدة . ويعتبر هذا النزوح الاخير نموذجا للنزوح من المناطق غير الامنة الى المناطق الآمنة.

وبدأت سلسلة الهرب الجماعي مع الهجمات الصهيونية الصاعقة على بعض القرى والمدن العربية . وسبب اضطرار معظم سكان حيفا ويافا الى الهروب الجماعي حالة ذعر شديدة ، ادت إلى هروب جماعي واسع من المناطق الاخرى التي تعرضت لاجتياح عسكري صهيوني . كما عمدت العصابات الصهيونية الى طرد سكان عدد من القرى في نطاق سياسة تهويد الأرض .

سار اتجاه اللجوء الجماعي شطر المناطق المجاورة ، الفلسطينية او العربية ، لقربها الجغرافي وللعلاقات العائلية والاجتماعية والاقتصادية معها . ويعطي الجدول رقم ٢ صورة عن توزع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث عام ١٩٥١ في المناطق الفلسطينية غير المحتلة وفي الدول العربية المضيفة . ويكشف هذا الجدول عن عدد من الظواهر :

اولا : الهجرة الجماعية الى المناطق المجاورة

أ — جاء معظم لاجئي سورية ولبنان من لوائي حيفا والجليل .

ب — نزح الى الضفة الغربية ، وشرقي الاردن سكان من جميع الألوية ، لتداخل الضفة مع الألوية المختلفة ، ولمحاذاة قضاء بيسان (لواء الجليل) لشرق الاردن .

جـ — استقبل قطاع غزة النازحين من لواءي اللد وغزة .

ثانيا : تشتت سكان بعض الالوية والاقضية بسبب موقعها بين المناطق العربية المختلفة ، او بسبب امكانية النزوح بحرا الى بعض المرافىء العربية (ومثال ذلك سكان مدينة يافا) ، او نتيجة للتوجه القسري نحو مناطق اخرى بسبب الازدحام في مناطق الاستقبال (من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، ومن لبنان الى سوريا)

غير ان الجدول رقم ٢ لا يمثل جميع اللاجئين ، فهناك ثلاث فئات اخرى غير مذكورة

وهي : (أ) — فئة لاجئي مصر (١٠ آلاف) ، ولاجئي العراق من قرى المثلث (٥ آلاف) . (ب) — فئة الفلسطينيين الميسورين النازحين الى الاردن ولبنان وسورية ، والذين لم يطلبوا مساعدات من اي جهة كانت ، ويقدر عددهم بحوالى ١٨ الفا(٤) (منهم ٦ آلاف في الاردن ، ٤ آلاف في سورية و٨ آلاف في لبنان) . (جـ) الفئة الاخيرة ، التي شطبت اسماؤها من لوائح وكالة الغوث ، بسبب دخلها المرتفع نسبيا ، وحصولها على قروض من الوكالة وهجرتها الى خارج الدول العربية ، ويقدر عددها بحوالي ٣٠ الف شخص .

الجدول رقم ٢

توزع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث(*) عام ١٩٥١ على الدول العربية المضيفة وغزة حسب الالوية الاتين منها

اللواء	سوريا		الاردن(**)		لبنان			
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
القدس (اقضية القدس ، الخليل رام الله)	١٠٥١	١,٢٧	١٢٤,٠٦٨	٢٦,٦٤	١,٥٢٧	١,٤٣	٧٧٠	٠,٣٨
اللد (قضاءا يافا والرملة	٧٢٨٩	٨,٨١	١٧٢,٦٨٤	٢٧,٠٨	١١,٨٩٢	١١,١٣	٨٠,٨٩٤	٤٠,٤٩
غزة (قضاءا غزة ، بئر السبع)	٢٩٧٠	٠,٣٦	٥٦,١٨٠	١٢,٠٧	٧٦	٠,٠٨	١١٦,٥٥٢	٥٨,٣٤
حيفا (قضاء حيفا)	٢١٠٥٠	٢٤,٣٢	٥٩,٠٢٤	١٢,٧٦	٣٠,٠٨٢	٢٨,١٤	١,٠٩٩	٠,٥٥
نابلس (اقضية نابلس، جنين طولكرم)	١٦٤	٠,١٩	٢٧,٠٣٢	٥,٨٠	١٣١	٠,١٢	٣٥٨	٠,١٩
الجليل (اقضية عكا، بيسان الناصرة ، صفد، طبريا)	٥٣٩٠١	٦٥,٠٥	٢٦,٧٤٢	٥,٧٤	٦٣,١٧٢	٥٦,٠٩	١١٠	٠,٠٥
	٨٥,٥٢٥	١٠٠,٠٠	٤٦٥,٧٤١	١٠٠,٠٠٠	١٠٦,٨٩٦	١٠٠,٠٠	١٩٩,٧٨٦	١٠٠,٠٠

(*) UNRWA-PR, *Statistical Bulletin*, May 1950, June 1951 (General), p. 28

(*) يشمل احصاء الاردن ١٦,٥٩١ شخصا من سكان القرى الحدودية المعدومين تماما .

(٤) انظر Sayegh

وبذلك بلغ عدد النازحين الفلسطينيين عام ١٩٥١ حوالي ٩٠٠ الف شخص . وكانت الدول العربية قد قدرت عددهم عام ١٩٤٨ بحوالي ٧٥٠ الفا ، بينما قدرته لجنة (كلاب) بعد دراسة احصاءات حكومة الانتداب البريطاني بحوالي ٧٢٦ الف شخص . واتخذ اللجوء اشكالا عدة ، حسب ظروف النزوح :

– السكن في المساكن الخاصة ، في كل من المدن والريف في ضيافة الاقرباء والمعارف احيانا ، او عن طريق استئجارها احيانا اخرى ، في حال توفر بعض المدخرات .
– الايواء في الاماكن العامة (مدارس ، جوامع ، اديرة ، ثكنات الجيش ، خانات ، الخ) .
– الايواء في العراء والمغر .

وكان شتاء العام ١٩٤٩ قارسا شديد الوطء على جموع النازحين ، مما دفع الاجهزة المحلية والدولية الى تحسين اوضاعهم السكنية والمعيشية . ورافق هذا التحسين الانتقال من مكان الى آخر بسبب اخلاء الاماكن العامة وانشاء المخيمات . كما سعى بعض الافراد والجماعات للالتحاق باقربائهم في المخيمات الجديدة . وبعد ثلاث سنوات من النكبة ، اي في العام ١٩٥١ بالتحديد ، كان ما يزال يقطن في الخيم ٢٦,٣٤ بالمائة من اللاجئين المسجلين في وكالة الغوث ، وفي البراكيات ٨,٧٢ بالمائة ، في حين يسكن الباقون البيوت(٥) . وفي ذلك العام بلغ عدد المخيمات(٦) ٧١ مخيما ، مجموع سكانها ٢٠٨,٣٧٦ شخصا ، موزعون كما في الجدول رقم ٣ .

جدول رقم ٣

توزع المخيمات عام ١٩٥١ على الدول العربية المضيفة والمناطق الفلسطينية

المنطقـــــة	عدد المخيمـــات	عدد الاشخـاص
الضفة الشرقية(*)	٣	٢١,٦٨٠
الضفة الغربية	٢٥	٩٤,١٨٧
غـــزة	١٢	١٣٤,٧٢٨
لبنـــان	١٥	٣٤,٣٠٣
سوريـــة(**)	١٦	٢٣,٤٧٨

(٥) **المصدر نفسه** ، الجدول رقم ٨ .
(٦) **المصدر نفسه** ، الجدول رقم ٩ .
(*) تضم الضفة الشرقية مخيم الكرامة ، بينما كانت وكالة الغوث تعده ضمن منطقة اريحا في الضفة الغربية .
(**) يضم الاحصاء السوري بعض التجمعات الفلسطينية في الاماكن العامة داخل مدينة دمشق .

وباستثناء مخيمات غزة ، وكل من مخيم عقبة جبر في اريحا ، ومخيم الكرامة القريب منه ، كانت معظم المخيمات قليلة العدد ، وخصوصا الموجود منها بجوار العواصم العربية (عمان ، بيروت ، دمشق) .

ضمت المخيمات اساسا ابناء الريف المعدمين الذين تلاشت مدخرات بعضهم مع طول الاقامة ، ولم يستطيعوا ايجاد عمل بسبب البطالة العالية وانخفاض اجور العمال غير الفنيين ، ووجود منافسة محلية قوية . وفي الأردن اجبر شح مياه الشرب عام ١٩٥٠ اعدادا من اللاجئين البدو ، وسكان القرى ، على اللجوء الى مخيمات الاردن ، حيث كانت صهاريج وكالة الغوث تقوم بتوفير المياه . وفي السنين اللاحقة ازداد طلب النازحين الريفيين على مأوى في المخيمات والحصول على جميع خدمات الوكالة . وفضلت الاكثرية الساحقة من ابناء المدن استئجار بيوت في المدن او في جوارها للعمل هناك وتأمين تعليم اولادها . وكان سبب تحركهم ، عالي الوتيرة بين المدن العربية وداخل أحيائها ، بهدف تأمين عمل مرتفع الدخل ومسكن واسع ورخيص والاقتراب من المدارس .

ثالثا :
الوضع الاقتصادي للفلسطينيين

اثر الاحتلال والنزوح على الاكثرية الساحقة من الشعب العربي الفلسطيني . فانعزال قطاع غزة ، وهو عبارة عن شريط جغرافي ضيق طوله ٤٠ كلم ، واقصى عرض له ١٠ كلم ، ومجموع مساحته ٣٠٠ كلم مربع ، اي ١,٣ بالمائة من مساحة فلسطين ، جعل منه واحة مصطنعة في صحراء سيناء . وانفصلت الضفة الغربية ، اي ما تبقى من لواءي القدس ونابلس ، عن الموانىء الفلسطينية ، واضحت منطقة داخلية بعيدة مئات الكيلومترات عن مرفأ بيروت . فمدينة جنين ، مثلا ، التي كانت تبعد ٧٠ كلم عن ميناء حيفا اصبحت الآن تبعد ٥٧٢ كلم عن مرفأ بيروت . وخسر سكان كل من الضفـة والقطاع قسماً كبيرا من اراضيهم الزراعية ، بعد ان اقتطع الاحتلال الصهيوني الأراضي السهلية من لواءي نابلس والقدس ، واضحت الضفة منطقة جبلية محدودة الأراضي الزراعية . ونتج عن الاحتلال ايضا انقطاع العلاقة مع الاسواق الطبيعية التي كانت تستورد فائض انتاج الضفة والقطاع ، وتصدر اليهما السلع الاستهلاكية والانتاجية . وقبل النكبة كانت الأراضي المحتلة من فلسطين هي المنتعشة اكثر اقتصاديا ، وتحتوي على القسم الأكبر من الصناعة العربية ، وكانت تقصدها القوى العاملة من كل فلسطين . ولكن مع الاحتلال زالت بعض مجالات العمل لليد العاملة القاطنة في الضفة والقطاع . ويقدم الجدول رقم ٤ صورة لوضع سكان الضفة الغربية بعد الاحتلال .

« وبتعبير آخر فان اكثر من ٤٥ بالمائة من اهالي الضفة الغربية الاصليين اصبحوا من المعدمين بعد الاحتلال الاسرائيلي للجزء الأكبر من فلسطين عام ١٩٤٨ »(٧) . وفي قطاع غزة فقد ٦٠ الف شخص ، من أصل ٩٠ الفا ، مورد رزقهم نتيجة الاحتلال الصهيوني مما جعلهم

(٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦ .

يحتاجون الى مساعدات من وكالة الغوث(٨) . أما داخل الأراضي المحتلة فقد منع ١٧ الف شخص من العودة الى مناطقهم الأصلية واضيفت ممتلكاتهم الى ممتلكات العدو المصادرة .

الجدول رقم ٤

البطالة في الضفة الغربية اثر نكبة ١٩٤٨

سبب البطالة	عدد العائلات	عدد الاشخاص
(أ) ــ البطالة في الريف		
ــ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الزراعية في قرى الحدود	١٦,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
ــ ازدياد الضغط السكاني على الأراضي الزراعية الباقية في الضفة الغربية	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
(ب) ــ البطالة في المدن	٨,٥٠٠	٤٠,٠٠٠
المجموع	٤٤,٥٠٠	٢٢٠,٠٠٠

كما اخذت سلطات العدو تنقل سكان بعض القرى للاستيلاء على اراضيها ، وتصادر اراضي زراعية لقرى اخرى . وامعنت سلطات الاحتلال في التضييق على عرب الأراض المحتلة مقيدة تنقلهم ، مما اغلق مجالات العمل امامهم ، فارتفعت البطالة ، وتدنى مستواهم المعيشي . ومن ثم تدنى المستوى المعيشي للنازحين بشكل مريع ، فتلاشت مدخرات بعض الريفيين مع اطالة فترة انتظار العودة ، وصعب على معظمهم ايجاد عمل منظم ، مما جرهم الى حالة معدمة ، اضطروا معها الى الاعتماد على مساعدات وكالة الغوث . وقدر متوسط الدخل النقدي السنوي للفرد النازح عام ١٩٥١ ، في كل من لبنان وسوريا والاردن ، بحوالي ٨,٩ جنيها فلسطينيا ، بينما كان متوسط هذا الدخل عام ١٩٤٤ في فلسطين ٤١ جنيها(٩) ، أي أن دخل العام ١٩٥١

(٨) انظر الحاشية رقم ٣ اعلاه ، ص ٤ .

(٩) هلال ، جميل ، **الضفة الغربية : التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ ــ ١٩٧٤)** . بيروت ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥ .

انخفض الى نحو ٢٢ بالمائة من دخل العام ١٩٤٤ . ويبرز هذا الوضع حجم التدني في المستوى المعيشي . والجدير بالذكر ان متوسط الدخل المشار اليه لم يكن يعبر في الواقع عن حقيقة التفاوت في الدخل بين الفئات المختلفة . فالاكثرية العظمى من القوى العاملة كانت تعمل بشكل متقطع ، وبلغ مجموع دخلها في الاقطار الثلاثة حوالي مليون دولار امريكي ، بينما استطاع ١٧٠٠ رب عمل من النازحين في الاقطار الثلاث تحقيق دخل سنوي قدره ٢,٠٩ مليون دولار . ولذا فان متوسط دخل الفرد الفرنسي للفئات الكادحة اقل بكثير من ٨,٠٩ جنيها . كما يوجد ضمن هذه الفئات تفاوت في الدخل يعود الى اختلاف اماكن الاقامة ، حيث يتغير حجم البطالة وامكانيات العمل .

كان النازحون في قطاع غزة والضفة اكثر الفئات تضررا لوجودهم في مناطق محدودة القدرة الاقتصادية ، تعيش فترة ركود اقتصادي نتيجة الاحتلال الصهيوني لباقي مناطق فلسطين ، مما جعل معظم سكانها الاصليين في حالة بطالة وفاقة . واختلف الوضع الاقتصادي للنازحين في المناطق الاخرى ، فمن سكن المدن او جوارها حصل على عمل مقطع او موسمي ، بينما عجز قسم من اليد العاملة في المناطق الريفية النائية عن ايجاد عمل موسمي نتيجة المزاحمة العالية . وكل من استطاع ايجاد عمل أنما كان على حساب اليد العاملة المحلية غير القادرة على منافسة اليد العاملة النازحة ، لقبولها تقاضي أجور متدنية . وقد عوض هؤلاء النازحون انخفاض الدخل عن طريق الاعانات الغذائية والكسائية المقدمة من قبل وكالة الغوث (الاعاشة) .

وشملت الفئات العامة مؤقتا ، او فصليا ، قسما من الحرفيين وشبه المهنيين ، الذين شعروا بحجم المنافسة القوية الناتجة عن كثافتهم وكثافة زملائهم من سكان المناطق المختلفة ، والذين لا يتوفر لديهم رأس مال اولي لفتح حوانيت خاصة بهم ، والتوجه شطر التعهدات الخاصة .

ويستفاد من احصاء لوكالة الغوث في العام ١٩٥١ ، ان من اصل ١٦١ الف شخص عمل في فلسطين ومسجل لدى الوكالة ، يوجد ٦٢,٧٤٥ مزارعا و٣٢,٣٩٩ عاملا زراعيا ، يمثلون معا ٦٠ بالمائة من هذه اليد العاملة . ويضم هذا الاحصاء ايضا نسبة مرتفعة من اصحاب الحرف الصغيرة التقليدية (البناء والتجارة الصغيرة) التي لا تتطلب مهارة كبيرة ، والذين كان دخلهم في فلسطين متواضعا . ونستطيع القول ان ٧٠ بالمائة من اليد العاملة الفلسطينية المسجلة حينذاك لدى وكالة الغوث كانت من الفئات غير المرغوبة في القطاعات الانتاجية الحديثة ، وتجد منافسة قوية في قطاعاتها التقليدية . ولذا تعرضت هذه الفئات لاقصى ظروف الفقر ، واستمر وضعها السيء هذا سنين طويلة .

ونتيجة للهجرة الجماعية وظاهرة التماسك الجماعي ــ العشائري ، الذي سنتحدث عنه لاحقا ، استقر معظم النازحين الريفيين في المناطق الريفية الفلسطينية والعربية ، التي يقع بعضها في جوار المدن . واستفادت بعض هذه المناطق من وجودهم ، فشرعت في تشغيلهم في عمليات اصلاح الأراضي وادخال مزروعات جديدة من خضار واشجار مثمرة . و شجع رخص اليد العاملة الفلسطينية ، ومعرفتها السابقة بهذه المزروعات ، هذا الاتجاه الاستثماري ، فبدأت عمليات استصلاح الأراضي في الاغوار الاردنية ، وزراعة الخضار والاشجار المثمرة

فيها . وتحولت منطقة صور في لبنان من الزراعة الحقلية الى التوسع في انشاء بساتين الحمضيات ، كما زاد الاهتمام بزراعة الخضروات . غير ان القطاع الزراعي لم يستطع استيعاب معظم اليد العاملة اللاجئة ، فاستقطب فقط الشباب ذوي الخبرات الزراعية المتقدمة . وبذلك اضحت الاكثرية الساحقة من كبار السن عاطلة تماما عن العمل ، وحرم الجيل الجديد الصاعد من نيل اي تأهيل زراعي او حرفي وكان يكسب بعض الدخل من اعمال موسمية او متقطعة متنوعة . ونتج عن هذا الوضع ارتفاع متوسط عدد الافراد المفروض اعالتهم من قبل شخص واحد ، يمثل دخله الزهيد هذا ، اضافة الى مساعدات وكالة الغوث ، جميع موارده المتاحة .

لقد تحدثنا مرارا عن اثر البطالة المرتفعة على تدني الاجور في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وسنعالج الموضوع بتوسع ، لما يعنيه هذا التدني من انخفاض في مستوى المعيشة من جهة ، وزيادة ربح الفئات المستثمرة من جهة اخرى .

ففي الضفة الغربية ، انخفضت الاجور في بعض القطاعات الى الثلث (الجدول رقم ٥)
أما الجدول رقم ٦ فيوضح انخفاض الاجور في بعض المهن في مدينة القدس .

الجدول رقم ٥

مقارنة بين الاجور في بعض القطاعات في كل من الضفة الغربية عام ١٩٥١ وفلسطين عام ١٩٤٧(*)

القطاع	معدل الاجر اليومي عام ١٩٤٧ (مليمات فلسطينية)	معدل الاجر اليوم عام ١٩٥١ (فلسات اردنية)(**)
الغذاء	٥٣٥	١٦٠
البناء	٦٤١	٢٥٠
النقل	٧٣٦	١٩٠

(*) هلال ، ص ٢٨ .
(**) الفلس الاردني كان يساوي المليم الفلسطيني .

الجدول رقم ٦

مقارنة بين الاجور في بعض المهن في القدس (تشرين الأول ١٩٥٢) واجور العمال العرب في فلسطين عام ١٩٤٧(*)

المهنة او الفرع	معدل الاجر اليومي للعامل العربي في فلسطين عام ١٩٤٧ (مليم)	معدل الاجر اليومي للعامل في القدس (تشرين اول ١٩٥٢) (بالفلس)
مطاحن	٤٨٠	٢٦٤
مخابز	٢٦٨	٢٠٦
زيتون واسمان	٤٠٠	١٨٨
النجارون	٥٠٠	١٨٨
الخياطون	٦٤١	١٩٨
تصليح السيارات	٦٨٣	١٤٢
الصناعات الميكانيكية	٤٠٠	١٥٤

ويتبين من هذا الجدول انخفاض الاجور في بعض القطاعات الحديثة ، بسبب الركود الاقتصادي والفقر ، وارتفاع عدد الايدي العاملة المهنية في سوق العمل . واصاب هذا الوضع ايضا العمال الاصليين الذين عانوا انخفاضا في اجورهم . وكان من المفترض ان يؤدي انخفاض الاجور الى انخفاض في الاسعار ، الا ان ما حدث في الضفة الغربية هو العكس ، أذ شهدت ارتفاعا في تكاليف المعيشة ، مصدره زيادة الطلب على بعض السلع والخدمات ، وارتفاع تكاليف الشحن . وقد وصل مؤشر ارتفاع تكاليف المعيشة في كانون الثاني ١٩٥٢ الى ١٧٢ بالمائة ، بالمقارنة مع سنة الاساس ١٩٥١ (١٠٠ بالمائة) .

وفي قطاع غزة انخفض متوسط اجر العامل اليومي في اوائل الخمسينات الى ٨ قروش فلسطينية ، بعد ان كان ٣٠ قرشا قبل النكبة ، وبذلك اضحى ٤٣ بالمائة من السكان الاصليين ، و ٥١ بالمائة من اللاجئين ، لا يحصلون شهريا على اكثر من جنيهين فقط[١٠] .

(*) هلال ، ص ٢٩ .
(١٠) موسى ، ص ١١٦ .

وفي محافظة لبنان الجنوبي ، حيث تواجد نصف الفلسطينيين النازحين ومعظمهم من الريفيين ومن الطبقة الكادحة المدينية ، انخفضت الاجور كذلك . وقبل النزوح الفلسطيني كانت الاجور منخفضة في هذه المحافظة ، بالمقارنة مع محافظة بيروت ، الا ان هذا التفاوت في الاجور قد ازداد بسبب النزوح . وفي عام ١٩٥١ ، كانت الاجور في بعض المهن كـالتالي (الجدول رقم ٧) :

الجدول رقم ٧

متوسط الاجر اليومي للعمل في بعض الحرف في كل من محافظة الجنوب ولبنان عامة عام ١٩٥١(*)		
المهنة	**محافظة الجنوب (ل.ل.)**	**لبنان (ل.ل.)**
رئيس عمال	٤,٤	١٠,٥
ميكانيكي	٣,٨	٧,٨
نجار	٣,٨	٤,٦
عامل فني	٤,٨	٥,ـ
عامل غير فني	١,٨	٤,٦

وعزز هذا التفاوت في الدخل من عملية الهجرة الداخلية ، حيث يتوفر العمل والاجر الأفضل . غير ان هذه الهجرة تخضع لعوامل اخرى غير مستوى الاجور منها ، المهنة وطبيعة الطلب عليها ، المسكن ، توفر الخدمات المختلفة (تعليم ، صحة) ، بالاضافة الى احتمال اقامة علاقات اجتماعية او مهنية من شأنها ان تساعد على تحسين الوضع المهني مستقبلا . ولذا لم يكن الانتقال الى المدن شاملا ، ولم يجذب سوى فئات مهنية معينة .

ولم تقتصر عملية الانتقال على المدن وحدها ، بل شملت المخيمات ايضا ، فاخذت مجموعات من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث تقصد المخيمات للحصول على المسكن والخدمات الاخرى .

وشهد الاردن اعلى نسبة لارتفاع سكان المخيمات ، فازداد ت هذه النسبة بمقدار ٤٨,٧ بالمائة بين عامي ١٩٥١ ـ ١٩٥٥(١١) . ونتيجة لذلك طرأت زيادة ملموسة في عدد سكان مخيمات

(١١) خوري ، الياس ، **إحصاءات فلسطينية** ، ص ٢٩٧ .
(*) UNRWA-PR, *Quarterly Bulletin...*, No. 5, Nov. 1952, p. 50

اريحا ، بما فيها مخيم الكرامة ، لتوفر امكانية الحصول على ملجأ وقطعة ارض صغيرة ، ومساعدة من الوكالة لاستثمار هذه القطعة ، وتوفير المزيد من المواد الغذائية التي تحتاجها العائلة . وتمتاز مخيمات منطقة اريحا بقربها من كل من منطقة عمان ومنطقة القدس ، ووجودها في منطقة الاغوار . كذلك أنشىء مخيم جديد في مدينة عمان (مخيم الحسين) ، يجمع سكان بيوت التنك والطين ، الذين ازداد عددهم بعد العام ١٩٥١(١٢) .

وبعد هذا العرض لوضع الفئات الكادحة نتوجه الى عرض وضع الفئات البرجوازية . وقد جرى التنويه خلال ذكر الدخل العام للفلسطينيين في كل من لبنان وسوريا والاردن الى تحسين وضع البرجوازية الكبيرة وشرائح واسعة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة . فقد استطاعت البرجوازية الفلسطينية النازحة تحويل قسم من مدخراتها النقدية الى الدول العربية، بينما قام بعض رجال الاعمال قبل النكبة بانشاء فروع لاعمالهم في بعض العواصم العربية . ومع تصاعد القتال اخذ اولئك يوجهون قسما من طلبياتهم الى هذه الفروع ، وسعوا ، بعد النكبة ، الى تحويل كل الطلبيات الى هناك ، حيث عملت هذه البرجوازية بسرعة على تنشيط اعمالها ، وانشاء اعمال جديدة . ووجدت ، بالمرحلة الأولى ، في طلب البرجوازية المتوسطة والصغيرة الفلسطينية النازحة للسلع الاستهلاكية الضرورية عاملا اضافيا يشجع على الاستثمار ، بالاضافة الى ما توفره جموع اللاجئين من يد عاملة رخيصة ، تساعد على التصنيع الرخيص ، القادر على المزاحمة . ولقد جلبت هذه البرجوازية معها خبرات في مجالات اقتصادية جديدة ، مثل انتاج الملبوسات والموبيليا بالجملة والمفرق (ترضي رغبات فئات مختلفة الدخل) ، البيع في اطار المخازن الكبيرة (سوبر ماركت) ، او التنظيف الآلي .

واستفادت البرجوازية الفلسطينية من علاقاتها التقليدية والجديدة مع التوزع الفلسطيني ، ومن الحركية العالية للكفاءات العالية والمهنيين الفلسطينيين ، لتنشىء شركات تعهدات مختلفة تتولى العمل في الدول العربية المختلفة .

وكانت هذه البرجوازية سباقة في تعليم اولادها ، وحصول عدد منهم على كفاءات جامعية ، ومثل ابناؤها ، قبل النكبة ، الاكثرية الساحقة من تلامذة المرحلة الثانوية النهائية . وبعد النزوح واصل أولئك دراستهم وانتسبوا بسرعة الى الجامعات . ولذا حصل هؤلاء الجامعيون ، وبسرعة ، على وظائف جيدة ، لاتساع الحاجة الى مثل هذه الكفاءات في الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية . وينتسب الى هذه الطبقة القسم الاكبر من الموظفين الكبار لحكومة الانتداب في فلسطين ، الذين يتميزون بالكفاءة الادارية العالية المرغوبة وقد تولى قسم منهم مسؤوليات الاجهزة الادارية الجديدة في الاردن . وكانت الدول النفطية بانتظارهم ، في حال رغبتهم ترك العمل في الاردن ، ليلتحقوا هناك بزملاء سبقوهم الى تلك المناطق .

وساهم عاملان اضافيان في تحسين الاوضاع الاقتصادية لكل من البرجوازية الكبيرة والمتوسطة ، اولهما دفع سندات قروض حكومة الانتداب ، وثانيهما دفع تعويضات موظفيها . وكانت البرجوازية الفلسطينية الكبيرة والمتوسطة تحتفظ بمعظم هذه السندات . وقدر عدد تلك

(١٢) الامم المتحدة ، **التقرير السنوي** وثيقة رقم ١٥ (ج ع/ ١٩٧٨) عام ١٩٥٠ ، والخرائط الملحقة .

السندات الموجودة فعليا مع عرب فلسطين من نازحين وغير نازحين بـ ١٥٠ الف سند(١٣) .

واخذت الحكومة البريطانية في دفع تعويضات الموظفين وخيرت بعضهم بين تعويض شامل او تعويض شهري . ولذا حظي ابناء البرجوازية من موظفي حكومة فلسطين بمزايا عالية نتيجة الوظائف التي كانوا يشغلونها ، وقدم خدمتهم فيها . وحتى الذين استمروا في الحصول على تعويض شهري ، حصلوا على مبلغ مرتفع نتيجة تراكم الثغرات . وبلغ مجموع تعويضات الخدمة والمكافآت والمساعدات الخاصة بالظروف الطارئة خلال ٤١ شهرا بعد النكبة ، اي حتى آخر كانون الأول ١٩٥١ ، حوالي ١٠,٨ مليون دولار ، منها ١,٨ مليون دولار تعويضات سنوية(١٤) .

وتحلت البرجوازية المتوسطة عموما بخبرات في القطاعات الاقتصادية الحديثة (كفاءات تجارية ، وصناعية وادارية وعلمية) ، ومع نزوحها الى العواصم العربية والمدن الرئيسية ، واظبت على تعليم ابنائها ، ودفعت اعدادا اكبر منهم للالتحاق بالجامعات . وسهلت جميع هذه المزايا سرعة تحسن وضعها المعيشي وانطلاقها الاقتصادي . وحررت النكبة هذه الفئة من نمط الاستهلاك غير العقلاني ، فجعلها توظف كامل امكانياتها للانطلاق الاقتصادي والعلمي (التعليم الجامعي) . وزاد من الطلب على كفاءة كوادرها معرفتها باللغة الانكليزية المرغوبة في الدول العربية المختلفة ، لنمو القطاعات التجارية والانتاجية الانكلو ـ سكسونية ، واحتياج المؤسسات الدولية لمثل هذه الكوادر .

ومع نشوء وكالة الغوث واحتياجها الى بعض السلع ، وتشجيعها للاستقلال الذاتي ، وتمويلها للمشاريع الانتاجية الموظفة لليد العاملة اللاجئة ، استحوذت البرجوازية المتوسطة على الجزء الاكبر من العروض والمساعدات والقروض . وتطلبت اعمال الاغاثة والبناء والتعليم مواد مختلفة يفترض توفير قسم منها من اسواق الدول العربية المضيفة ، ولذا تولى التجار والمتعهدون الفلسطينيون توفير قسم منها . وساهمت العلاقات الشخصية بين المسؤولين في دوائر الوكالة وبين رجال الاعمال (وشجعت وكالة الغوث الاستقلال الذاتي لبعض الفئات المتملكة لجزء من رأس المال) . بانشاء مشاريع خاصة . ففي لبنان ، مثلا ، جرى مساعدة حوالي ٣٨١(١٥) شخصا حتى العام ١٩٥٢ ، فأنشأ ٢٠٢ منهم مؤسسات ومحلات تجارية . وتنوعت المشاريع الاخرى من مزارع الى معامل واعمال حرفية ومدارس . وكانت البرجوازية المتوسطة الاقدر على الانطلاق لتوفر الامكانيات المالية والخبرات اللازمة والضامنة لنجاح المشروع . وساهمت وكالة الغوث عام ١٩٥١ في انشاء بنك الانماء الاردني . وحتى آذار ١٩٥٤ كان البنك قد اعطى ١٠٠ قرض مجموع قيمتها ٢٥٨ الف دينار اردني ، توزعت على ٨٥ مشروعا زراعيا ، و١٥ مشروعا صناعيا(١٦) .

---

(١٣) Sayegh, *p*. 25.
(١٤) المصدر نفسه .
(١٥) *Statistical Research...*, 1952, *p*. 202.
(١٦) United Nations, *Annual Report...*, 1954, *p*. 11.

وهكذا نجد ان البرجوازية الكبيرة والمتوسطة استطاعت الانطلاق اعتمادا على ظروف ذاتية وخارجية . وتسارع تطور وضعها المعيشي مع تزايد حجم مدخراتها ، ونمو الاقتصاد العربي ، مما دفعها الى مزيد من الاستثمار والحركة الاقتصادية . وجاء تحرير الارصدة المجمدة في فروع كل من البنك العثماني ، وباركليز بنك داخل الأراضي المحتلة ، ليزيد من قدرتها المالية . فحتى آخر سنة ١٩٥٥ كان مجموع ما حرر من ارصدة في هذين المصرفين ٢,٥٣٨,٦٤٢ جنيها استرلينيا(١٧) (توزع على اصحابه الموجودين في الاقطار المختلفة كالتالي :

الاردن ـ ١,٥٢٨,٤٠٠ جنيه استرليني ، لبنان ـ ٦٠٢,٩٠٠ ، سوريا ـ ١٢٤,٠٠٠ ، غزة ـ ٢٤,٠٠٠ ، مصر ـ ٧٤,٩٠٠ ، اقطار اخرى ـ ١٦٢,٤٤٢ .

ان ارتفاع حجم الارصدة المحررة الخاصة بالفلسطينيين القاطنين في لبنان ، وانخفاض عددها بالنسبة لفلسطينيّ غزة ، يدل على نزوح قسم كبير من البرجوازية الكبيرة والمتوسطة الى لبنان . ومن الجدير بالذكر ، ان سلطات العدو حددت مبلغا اقصى قابلا للافراج ، ولم يمنع هذا التحديد حصول افراد من البرجوازية على امكانيات مادية اضافية لها قيمتها الشرائية في منتصف الخمسينات .

قصدنا من عرض وضع البرجوازية الكبيرة والمتوسطة ، بعد وصف حالة الطبقة الكادحة المعدمة ، اظهار التباين الشاسع في التطور المعيشي ، الذي ترجم الى مزيد من تعليم ابناء هذه البرجوازية ، وتوجيه معظمهم نحو التخصصات الجامعية العليا . ولا يعني هذا التحسن المعيشي تراجعا في الموقف الوطني ، فقد بقي تمسك معظم فئات هذه البرجوازية بفلسطين ، ولعب ابناؤها الجامعيون دورا مهما في نهوض حركة القومية العربية . وبسبب تملكها للعلم شعرت بعمق مرارة الهزيمة ، وعمق التخلف العربي ، ومدى المساس بالكرامة الوطنية والقومية ، حيث ان التحرير والعودة يمثلان بالنسبة لها النهوض العربي ، ورفض التخلف ، ورفض الهيمنة الاستعمارية المجمدة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي . ولكن نمو مصالحها الاقتصادية جعلها اقل ثورية ، واكثر دبلوماسية ، وابعدها عن فهم حقيقة اوضاع وتطلعات الجماهير المعـدمة القاطنة في المخيمات وخارجها .

وننتقل الآن الى عرض وضع البرجوازية الصغيرة ، او بالاحرى قسم منها ، وهي الفئة الحديثة ، اي التي تتحلى بكفاءات حديثة وتحظى بخبرات في النشاط الاقتصادي الحديث (فنية ، وادارية وعلمية) ، وتختلف عن الفئة التقليدية بتوفر قدر من الطلب على كفاءاتها ، راح يتزايد مع النمو الاقتصادي ـ المديني . وسنبدأ بالبرجوازية الصغيرة اللاجئة ، ثم نتحدث بعد ذلك عن البرجوازية الصغيرة من سكان الضفة والقطاع .

اتضح من خلال عرض الاوضاع المعيشية في الضفة الغربية عدم قدرة العمال الفنيين النازحين على انشاء مصالح خاصة بهم ، لافتقارهم الى رأس المال اللازم ، وارتفاع المنافسة

---

(١٧) The Palestine And Delegation, *Report...*, *p*. 64.

في ظروف الركود الاقتصادي . ولم يساعد العمل المأجور لمعظمهم على توفير الحد الادنى المعيشي ، لكن استعدادهم للانتقال الى المناطق المتطورة اقتصاديا داخل الاردن وخارجه هيأ لهم ظروف تحسينه . وكان أولئك يسرعون في انشاء المشاريع الخاصة في حال توفر قدر من المال عن طريق المساعدات والقروض المقدمة من وكالة الغوث . أما ظروف المهنيين من البرجوازية الصغيرة المدينية فقد كانت اكثر ملائمة للانطلاق . فهذه البرجوازية تمتلك خبرات متقدمة ، وتتحلى بمزايا اجتماعية (قرابة ، معارف) تجعلها تحصل على قسط من المال ، يخولها انشاء مصالح خاصة.وقد ساهمت الظروف في الانطلاق الاقتصادي لبعض فئاتهم، مما جعلهم يساعدون انسباءهم الفنيين ، والاشتراك معهم احيانا في انشاء بعض المشاريع . كما ان تمتعهم بعلاقات سابقة او جديدة مع بعض الافراد الميسورين ، خصوصا من البرجوازية المتوسطة ، اتاح لهم فرصة المشاركة الاقتصادية مع هؤلاء الافراد في مشاريعهم ، بينما مكنتهم علاقات العمل السابقة في فلسطين من أن يستقطبوا ، بسرعة ، زبائن اوفياء جدد ، مما شجع نجاحهم الاقتصادي . وكان الشرط الوحيد لنجاحهم الاقتصادي السريع قدرتهم على الحركة ، اي الانتقال للسكن في اماكن او مناطق جديدة . وكان المتزوجون اصحاب العائلة الكبيرة اقل الناس حركية ، ولكن ابناءهم ، الذكور اولا والاناث لاحقا ، ممن واظبوا على تلقي العلم وانهوا كامل المرحلة الثانوية العليا او قسما منها ، اقبلوا على التنقل او الهجرة طلبا للعمل .

وكان لنزوح معظم فئات البرجوازية الصغيرة المدينية الى المدن العربية او الى جوارها فائدته لمواظبة تعليم الابناء . ومع منح امتيازات عديدة للتلاميذ اللاجئين عمدت معظم العائلات الى ابقاء ابناءها في المدارس ، ومتابعتهم للدراسة الثانوية ، التي اصبحت مجانية او شبه مجانية . وقبل بعضهم بالحرمان لفترة اطول ، سعيا وراء حصول ابناءهم على التعليم الجامعي ، وسعى قسم آخر الى مساعدة الابن او البنت الأكبر عمرا ، لتأمين مدارس ثانوية راقية لابناءهم الصغار والحاقهم بالجامعات . وكان لهذا السبب اثره في دفع عدد من بنات البرجوازية المدينية للعمل . ويتجاوب هذا الاستعداد مع توسع الطلب على المعلمات والسكرتيرات ، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية في فلسطين .

وتميز التطور في اوائل الخمسينات بانتقال البرجوازية المدينية اللاجئة من المدن الصغيرة الى المدن الكبيرة ، ومن جوارها المباشر الى داخلها ، تأمينا للعمل والتعليم . وازدادت الكثافة السكانية الفلسطينية في كل من عمان واربد والزرقاء ودمشق وبيروت . وبدأ انتقال البرجوازية الفلسطينية من سكان الضفة الغربية الى المدن شرق الاردنية ، فارتفع عدد سكان عمان ، مثلا ، من ٦١,٦٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ الى ١٠٨,٣٠٤ عام ١٩٥٢ ، ووصل الى حوالي ١٦٩,٥٠٠ نسمة عام ١٩٥٨(١٨) . وشملت الهجرة الداخلية جميع الفئات . ولكن نمو مدينة عمان في ظل البطالة العامة في الاردن اوجد فروقات واضحة في المداخيل . ففي دراسة لوكالة الغوث عام ١٩٥٤ ، اتضح ان متوسط الدخل السنوي للاجير من سكان المخيم ، واحياء الطين والصفيح ، ومعظمهم من الفلسطينيين ، كان ٢٠ دينارا ، بينما بلغ متوسط الدخل السنوي

(١٨) Hocher, *p*. 65.

للأجير من خارج هذه التجمعات ٨٨ دينارا(١٩) .

وكان استقطاب عمان لسكان الضفة الغربية ، من نازحين ومقيمين ، دعامة لتطورها الاقتصادي ، وتجمع الادارات الرسمية فيها . وساهمت في ذلك سياسة السلطات الاردنية بالاسراع في تطوير الضفة الشرقية وعمان خاصة على حساب الضفة الغربية ، فخصت العاصمة بمعظم الاستثمارات العامة والفردية ، تمشيا مع سياسة تقويتها اداريا وسياسيا للسيطرة على التطور السياسي والاجتماعي . واوجد تنظيم وتوسيع الخدمات العامة في العاصمة اتجاها للاستثمار العقاري والصناعي والتجاري هناك ، بتشجيع مباشر وغير مباشر من السلطة (الاجراءات الادارية ، القروض) . واعاقت السلطة من جانبها تطور الضفة الغربية للقضاء على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . ونتج عن هذ الوضع تحول الاستثمارات الفلسطينية الى عمان والزرقاء واربد ، وانتقال العديد من افراد البرجوازية الصغيرة الى هناك التحاقا بالوظائف الرسمية ، او لانشاء مشاريع مختلفة (عقارية ، تجارية ، حرفية وصناعية) . وامتلكت معظم فئات البرجوازية من سكان الضفة الغربية الاصليين امكانيات مادية (عينية او نقدية) تؤهلها للاستثمار في الضفة الشرقية ، مما ساعدها على تجاوز تراجع نشاطها الاقتصادي نتيجة للاحتلال الصهيوني والركود الاقتصادي في الضفة .

واوجد الاحتلال الصهيوني ، بدوره ، تفاوتا اقتصاديا بين سكان الضفة الغربية الاصليين ، بعد ان خسر البعض ممتلكاته ومشاريعه الاقتصادية التي كانت موجودة في المناطق المحتلة ، بينما فقد الآخرون وظائفهم ومجالات عملهم عامة . الا ان فئات اخرى استفادت من ازدياد الطلب على السكن والسلع الاستهلاكية وانخفاض الاجور لتبقي على مستوى دخلها السابق، وتتجاوزه في كثير من الاحيان ، مما جعلها تسرع في تجميع فائض يخولها لمزيد من الاستثمارات (وهذا تفاوت في الناتج الاقتصادي ـ المالي سيعزز الموقع الاقتصادي لهذه الفئات مستقبلا) .

وشهد قطاع غزة تطورا مشابها ، جعل قسماً من البرجوازية ، بفئاتها المختلفة ، تبقي على نشاطها الاقتصادي ، وتستفيد من انخفاض الاجور وارتفاع الطلب على بعض السلع ، وتزيد من استثماراتها العقارية والتجارية ، وتتحول الى استثمارات في الخارج (القاهرة ، بيروت ، عمان) .

وشجعت هذه الحركة السكانية الداخلية الهجرة الخارجية . فالالحاح في تحسين الوضع المعيشي ادى الى قبول العمل في الخارج ، وعزز هذا الاتجاه حالة اللجوء وغياب الجو الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي يشد الانسان الى البقاء . ومع نشوء حالة عامة من الهجرة تزداد الاستعدادات للمجاراة ، وتنمو الطموحات المادية . وقد كان هناك عاملان لهما اثرهما في تشجيع الهجرة ، هما عامل النمو الاقتصادي في بعض الاقطار العربية المختلفة ، اثر اكتشاف النفط والاسراع في استخراجه ، وعامل جذب الهجرة الخارجية السابقة للاقرباء من الشباب . وكانت فلسطين (منطقة القدس بالتحديد) قد شهدت هجرة الى القارة الامريكية ، بدأت في

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

القرن الماضي ، ولم تتوقف الا خلال الحرب العالمية الثانية . ومع تدهور الوضع المادي للسكان في الضفة ، وتخفيف قيود الاستقبال في الدول المختلفة ، عادت هذه الهجرة وازدادت وتيرتها ، بينما شجعت وكالة الغوث هجرة اللاجئين بمنحهم مساعدات مادية .

احتاجت الدول العربية النفطية الى فئات مختلفة من الكفاءات العليا والمهنيين والاداريين اللازمين لنمو القطاعات العامة والخاصة . وكانت بعض هذه الدول ، مثل الكويت والسعودية ، تفتقر الى المتعلمين عامة ، لانعدام او انحسار القطاع التعليمي الحديث ، فوجدت في اليد العاملة الفلسطينية مصدرا واسعا لجميع انماط هذه الكفاءات المتعددة المستويات . وتمتاز هذه اليد العاملةبحركيتها الواسعة واستعدادها للعيش في اقصى الظروف المناخية والسكنية طلبا لدخل اعلى . كما وجدت شركات النفط والشركات العاملة عامة ، في نطاق اقتصاديات النفط ، في اليد العاملة الفلسطينية نموذجا مرغوبا ، يتقن اللغة الانكليزية ، ويتحلى بتقاليد عمل اكتسبها بواسطة العمل مع حكومة الانتداب ، ومن خلال مناخ الدقة والانضباط الذي اوجدته كثرة وجود الشركات الاجنبية ذات التقاليد الادارية العالية . وشجعت وكالة الغوث هذه الهجرة بواسطة قسم التوظيف المنشأ اصلا لتشغيل اللاجئين محليا ، والذي تطورت مهمته الى عقد اتفاقيات مع شركات النفط والحكومات المحلية لتوفير العناصر المطلوبة . وبرز هذا القسم كمكتب استخدام رفيع المستوى ، يجمع طلبات الاستخدام وينتخب الاحسن للوظائف المطلوبة ، وكان سريع الحركة والاتصال بعناصر مرغوبة وغير مسجلة لديه . وعن طريق هذا القسم استطاعت شركة ارامكو ، وشقيقتها التابلاين ، الحصول سريعا على العناصر المطلوبة ، وتوفير البديل في حال الاستقالة او التخلف عن الالتحاق بمركز العمل . وجاء نشاط هذا القسم مكملا لسياسة الوكالة في تشغيل اللاجئين وتحقيق استقلالهم الاقتصادي لقطع الاعاشة عنهم .

وكان من اثر نمو قطاع التعليم في العراق والكويت والسعودية وليبيا والبحرين أن أخذ عدد كبير من المعلمين الاكفاء يتركون المدارس الرسمية في كل من الاردن وغزة ومدارس وكالة الغوث ، للالتحاق بالقطاع التعليمي هناك . وسبب هذا الوضع انخفاضا في متوسط مستوى المدارس الفلسطينية ، وارغم السلطات المحلية ووكالة الغوث على زيادة الرواتب ، وتنظيم برامج تأهيل للمعلمين .

رابعا :
الوضع الاجتماعي الفلسطيني بعد النكبة مباشرة

افتقر الشعب العربي الفلسطيني الى قوى تكون حافزا لتغيير جذري بعد النكبة مباشرة ، كما ان التشتت الجغرافي قلل كثيرا من امكانية اتصال القوى الصاعدة ، وجاءت ظروف الحياة القاسية وبطش السلطات المحلية لتزيد من اعاقة الحركة والاتصال . ولكن مرارة النكبة ، وارادة العودة ، والاصرار على مجابهة هيمنة الرجعية والقطرية الانعزالية والامبريالية ، ساعدت جميعها على نشوء حركات جديدة ازدادت شعبيتها في أواخر الخمسينات .

كان على قوافل وتجمعات النازحين ، في غياب القوى المنظمة ، تدبير امورهم بانفسهم ،

تساعدهم في ذلك هيئات رسمية وخيرية عربية ودولية . وكانت الانظمة العربية تخشى نقمتهم فتقيد حركتهم السياسية ، وترفض هيئات الاغاثة الدولية ، وعلى رأسها وكالة الاغاثة التابعة للامم المتحدة الاعتراف بكيانهم الوطني ، فتنظر اليهم كلاجئين ، وتعمل جاهدة على توطينهم ، مما زاد من حذر ونقمة جموع الفلسطينيين على الامم المتحدة واجهزتها . وتعمق الشك والرفض لدى جموع النازحين بالنسبة لجامعة الدول العربية بظهور العجز العسكري ، وبروز الخيانة والروح الانهزامية لدى العديد من الانظمة العربية . وكان التعلق بالوطن مزيجا من رفض الهزيمة ، بما تعنيه من مستقبل جماعي وفردي قاتم ، رفضا للضعف العربي الناتج عن الهيمنة الاستعمارية ، واصرارا على التمسك بالارض التي تمثل الكرامة الفرديةوالترابط الاجتماعي ، أي ، بتعبير اشمل، رفض التخلي عن فلسطين كأرض وتراث وعلاقات اجتماعية وامل جماعي وفردي و وكرامة وطنية وقومية .

رفض الفلسطينيون الاستيطان بجميع اشكاله ، واكثر فئاته رفضا كان الريفيون ، الذين تضرروا اكثر من غيرهم لافتقادهم المداخيل ومجالات العمل . وتمسك هؤلاء الريفيون بحق العودة ، الى الحد الذي جعلهم يرفضون الكثير من الخدمات المهمة ، ونظروا الى بطاقة الاعاشة كوثيقة رسمية تؤكد حقهم في العودة الى الوطن . وزاد جو العزلة الاجتماعية ـ السياسية والفقر من الالتصاق الجماعي للريفيين ضمن اطرهم التقليدية (العائلة ، الحمولة ، القرية) . وبدأت هذه الظاهرة مع بداية النزوح حيث اتضح لجموع النازحين ان الشعور بالامان لا يمكن الحصول عليه الا ضمن التماسك العائلي والقروي . ومع نشوء المخيمات ازداد التمام الشمل ، واخذت الجماعات الصغيرة الموزعة في البلد المضيف تلتحق بالجسم الاكبر من المجتمع المحلي للقرية الاصلية .

واعتمدت « القرية » على تنظيمها التقليدي لتجتاز مرحلة العدم الاقتصادي ، لكون هذا التنظيم يمدها بالمشورة « الاسلم » ، ويحقق التضامن الاجتماعي المساعد على تجاوز ظروف القساوة المعيشية . ومن جهة اخرى ، يساعد الاعتماد على القيادات التقليدية الحصول على مزيد من الخدمات من الجهات الرسمية (الوكالة ، الدول المضيفة) . وشجعت وكالة الغوث ، بدورها ، بروز القيادات المحلية التقليدية ، سعيا وراء تنظيم وضع اللاجئين ، فاعتمدت في قرارها على استشارة القيادات السياسية التقليدية الفلسطينية والسلطات السياسية المحلية . وشعر النازح والريفي انه يحصل بسهولة على مسكن ، وبالاحرى على ملجأ داخل المخيم ، كما يحصل بسرعة على كامل خدمات الوكالة إذا انتقل الى مكان تجمع ابناء حمولته وقريته . كما أن العيش ضمن الجماعة التقليدية يحقق الكرامة الجماعية والفردية للمجتمع الريفي ، نظرا لبقاء تصنيف العائلات حسب مقامها السابق المعتمد على الحسب والنسب ، بالاضافة الى محافظته على شرف الاسرة في ظل ظروف سكن متردية قد تسبب مشكلات اخلاقية ، تنتج عنها مشاحنات بين عائلات وحمائل غريبة بعضها عن بعض.

وفوجئت الدوائر الامبريالية بموقف اللاجئين من سكان المخيمات المعارض لمشاريع الاستيطان ، أذ لم تثنهم المغريات الاقتصادية الآنية عن عزمهم على العودة والتمسك بها ، وابرازها بشكل عنيد وقوي ، والاصرار على بقاء تجمعهم القروي داخل المخيم . ولم يأت هذا

الموقف نتيجة لتخلف حضاري ، اذ اعترف موظفو الوكالة من الاجانب بارتفاع المستوى السياسي للجماهير الفلسطينية . ودفع هذا المسلك الدوائر الامبريالية لمعرفة بواعثه ، فارسلت احد علماء الاجتماع ، وهو برانس ، القريب من وزارة الخارجية الامريكية ، لاستقصاء الوضع ، وموه نشاطه تحت ستار باحث جامعي ممول من قبل مؤسسة فورد . واتضح لهذا الباحث(٢٠) ان الفلاح الفلسطيني لا يريد مسكنا بل بيتا ، والبيت بنظره هو محيط العلاقات الاجتماعية المبني على التراث المشترك ، والروابط العائلية والمعرفة الوثيقة ، حيث يعتبر الفلاح الفلسطيني انسلاخه الاجتماعي كارثة اشد وطأ من عوزه الاقتصادي .

ودعم هذا التحليل الاتجاه نحو تحقيق مشاريع توطين واسعة تستطيع استيعاب آلاف العائلات ، اهمها مشروع سيناء ومشروع وادي الاردن . واهمل اصحاب هذا التحليل عاملا اساسيا ، وهو ارتباط المناخ الاجتماعي بالارض ، مما جعل الفلاحين يتمسكون بقراهم الاصلية . وتضافرت ظروف فلسطينية وعربية اخرى في افشال هذه المشاريع .

واطلق على احياء المخيم عفويا اسماء القرى الاصلية . كما برز الانتماء الى الاقضية الفلسطينية (المجدل ، الرملة ، صفد ، الخ) كتعبير عن الالتصاق القروي داخل المخيم (والالتصاق القروي هذا لا يأتي فقط من المعرفة المباشرة ، بل ينبع ايضا من وشائج القرابة التي كانت قائمة بين القرى المجاورة) . وفي نطاق التجمعات الكبيرة ، وخصوصا في الاردن وغزة ، برز انتماء اخر ، هو الانتماء الى اللواء كمزيد من التعريف بالمنطقة الاصلية . واخيرا ازداد عمق الانتماء الفلسطيني كتحديد ادق للشخصية الفلسطينية تجاه التجمعات العربية ، وكتعبير عن الارادة النضالية . وساعدت هذه الانتماءات على زيادة اللحمة بين النازحين ، وشجعت على انفتاح الحمائل والقرى بعضها على البعض . واكدت احدى الدراسات عن عرب الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨(٢١) على تطور العلاقة بين الحمائل في ظروف النضال الوطني ، وعلى ارتباط القرية سياسيا بالمدينة ، وزيادة المصاهرة فيما بينها . ويتراجع هذا الوضع عادة كلما انعزلت القرية سياسيا .

وسنرى لاحقا كيف عارض الشباب المتعلم والواعي اعادة النفوذ السياسي للقوى التقليدية ، لانها تقيد حركتهم ، وتتبع اسلوب المهادنة مع السلطات المشرفة ، حفاظا على نفوذها وقدرتها على تأدية الخدمات المعيشية المعززة لسلطتها . ويهمنا هنا التنويه الى ان معظم هؤلاء الشباب وقف حائرا او مؤيدا ضمنيا لبقاء التماسك العشائري ، لعدم قدرتهم على بلورة اطر اخرى تحقق الشعور بالامن الاجتماعي .

ولازم هذا التطور اكثرية الريفيين ، بينما شهد القسم الاكبر من المجتمع المديني السابق تطورا معاكسا ، برز بشكل واضح جدا لدى سكان المدن الكبيرة والنامية اقتصاديا . وتميز هذا التطور بمزيد من تفكك العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بين الاسر ، ونتج عنه مفهوم آخر للامن الاجتماعي ، ينطلق اساسا من تحقيق نجاح اقتصادي يوصل الى الارتقاء بالموقع

---

(٢٠) Bruhns; Lutfiyya, Churchill, p. 468.

(٢١) Cohen, p. 46.

الاجتماعي . ويدخل ضمن النجاح الاقتصادي الاستثمار في التعليم . فاهل المدن يثقون بكفاءتهم المهنية ، وقدرتهم على تدبير امورهم بانفسهم . وهذا الاتجاه الاستقلالي وحده يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق طموحاتهم الذاتية . ونتيجة لهذه القيم اخذ اهل المدن في ترك تجمعهم البشري بعد النكبة ، وفضلوا الابتعاد عن الالتصاق العائلي سعيا وراء العمل ومجال تعليم الابناء والمسكن اللائق (ولا يعني هذا التحرير انسلاخا كاملا عن المحيط العائلي ، فالاحتياجات العاطفية والضروريات الاقتصادية تتطلب بقاء الوشائج) . وتنتج هذه الضروريات الاقتصادية عن نمط النشاط الاقتصادي الحديث المتطلب لعلاقات مع سوق العمل ومصادر التسليف ، التي تهيمن العائلية او الشخصية منها عموما ، في ظل غياب اطر التسليف المؤسسية ، او صعوبة الحصول على قروض في حال توفر هذه الاطر . وانضمت فئة ضئيلة فقط من اهالي المدن الى المخيمات ، وهي الفئة المعدمة اقتصاديا . الا ان معظمهم راح يترك تلك المخيمات تدريجيا .

لقد ساهم الانتقال بحثا عن العمل الملائم مهنيا بعد النكبة في سرعة تفكك الروابط العائلية للاسر المدينية ، وحررها من الرقابة الاجتماعية المقيدة لحركتها كمجموعة وكأفراد . وحل مكان ذلك المحيط السكني الجديد ، وهو اقل تأثيرا ، لهامشية العلاقة الاجتماعية معه . وقد تزداد هذه العلاقة مع اطالة الاقامة في المسكن الواحد . الا ان الاسرة ، خلال هذه الفترة ، تكون قد حققت توازنا خاصا بها ، يجعلها قادرة على التعامل معه . واضحى التصور الذاتي للمستقبل اساسا للمسلك الاجتماعي الذي يوجه نمط الانفاق المالي ، بما في ذلك الانفاق على استمرارية تعليم جميع الاولاد ، او القسم الاكبر منهم ، ضمانا للنجاح الاقتصادي المرغوب ، والامن الاجتماعي المنشود . فالامن الاجتماعي هنا هو طموح مستقبلي ، يحمل في طياته المجازفة الفردية والتقشف ، بينما يأتي الامن الاجتماعي للريفيين دفاعا عن وجودهم ومكانتهم الاجتماعية ، وتعاضدا في ظروف الفقر والحاجة .

ودفع هذا الطموح ارباب الاسر المدينية والقوى العاملة المدينية عامة لقبول الحركية الواسعة ، تأمينا للاحتياجات المعيشية ، وتعليم الاولاد ، مما جعلهم يسعون ويقبلون العمل والتوظيف في دول النفط النامية . واذا بدت ظروف الاقامة والتعليم مشجعة ، فانما يجري حينئذ استدعاء العائلة الى بلد العمل . وهذا المسلك لم يقتصر على النازحين من المدينيين ، بل تعداه الى سكان المدن غير النازحين ، كما شمل المتعلمين والمهنيين من مدنيين وريفيين .

ولا ينفي هذا المفهوم للامن الاجتماعي تعلق المدينيين بالوطن نفسيا واقتصاديا واجتماعيا ـ سياسيا ، حيث يشعرون بحقهم في الملكية ، ويحتاجون عاطفيا لمناخه الاجتماعي (الاقرباء ، المعارف) ، وحيث يؤلمهم ضياع المستقبل الجماعي المشجع لنجاحهم الاقتصادي الاجتماعي ، ويعمق نقمتهم فقدان كرامتهم الوطنية والقومية ، وتبيان مدى ضعف المجتمع وتخلفه اثر النكبة . وفي هذا الاطار يبرز الجيل الجديد المتمرد كمحرك للنقمة والطموح الوطني والقومي ، يرفض الاستسلام ، ويثق بقدرته على الانتصار . ويلعب ابناء المدن من الثانويين والجامعيين دورا مهما في التنظيم والتحريض ، يلتقي مع الرفض التلقائي لسكان المخيمات ، لتكوين حاجز منيع ضد التسويات والاعتراف بالامر الواقع . ولكن هذا التضامن

السياسي لم يصاحبه وعي اجتماعي واسع من قبل ابناء المدن للوضع المعيشي لسكان المخيمات والريف عامة .

وهذا الاختلاف في تطور المسلك الاجتماعي ، لكل من الريفيين المدينيين ، يمثل ظاهرة بارزة يصعب تعميمها على جميع افراد الفئة الواحدة . فتدخل عوامل ثقافية واقتصادية ذاتية تجعل بعض العائلات والاسر الريفية تتحرر من الضغط الاجتماعي العشائري ، بفعل عوامل نابعة عن التكوين الطبقي داخل الريف ، وعن تسارع حضاري لبعض العائلات بسبب ظروف العمل غير الزراعي ، وتؤدي الى نشوء طموحات خاصة لديها (وكانت قد هيمنت على بعض المدن الفلسطينية الصغيرة اجواء تقليدية شديدة المحافظة قيدت القدرة الحركية لافراد المجتمع المحلي) . ولكن هذا الاختلاف في التطور الاجتماعي يولد اختلافا في القيم والمسلك ، بعضها سلبي (بطء تعليم الفتيات من ابناء الريف) ، وبعضها ايجابي (بقاء الانتماء الفلسطيني الملموس من خلال بقاء القرية الاصلية) .

غير ان بقاء وتعزيز التماسك العشائري لدى النازحين لا يعني استمرار بقاء نفس وزن السلطة الابوية والعشائرية ، التي تقلصت بشكل واضح نتيجة لاعتماد الوالد على دخل الابناء . ان عامل الملكية في اطار القرية او العشيرة كان الدعم الاساسي للسلطة الابوية . ولكن ، وفي ظل الوضع الجديد ، اصبح الأب الكبير السن عاطلا عن العمل ، ولا يمتلك اي مورد الا مدخول ابناءه الذكور ، ومساعدات وكالة الغوث ، وهو غير مرغوب في سوق العمل لتوفر ايادي عاملة شابة ، تمتلك الخبرات الزراعية اللازمة ، او القدرات الجسدية المطلوبة . وكان على الوالد قبول مشاركة الابن الاكبر والابناء العاملين عامة ، والحرص على استشارتهم ، وقبول اراءهم . وازدادت مكانة الابناء مع ارتفاع مستواهم التعليمي ، وحصولهم على وظائف مرموقة اجتماعيا (المعلمين مثلا) . الا ان عدم الرفض الكلي من قبل الجيل الجديد للتماسك العائلي ــ الفردي من جهة ، وتمسك الجيل القديم ببعض مظاهره من جهة اخرى ، ابقى مبررا لوجود تلك السلطة ، التي لا غنى عنها للابقاء على التسلسل الهرمي داخل التنظيم العشائري (وجيه او مختار القرية او الحمولة ، مجلس « الختيارية ») .

وتمسك الفريقين بمفهوم الاخلاق والشرف جعلهما يتشددان في تقييد حرية الفتاة اجتماعيا ، ويرفضان تعليمها او يحددانه بمستوى معين . ولكن تطور مستوى تعليم الذكور ، وتطلعهم الى نموذج آخر لشخصية الزوجة ، اجبر الاسرة على تعليم الفتاة واعطائها مزيدا من فرص التعليم . وفي معظم الاحيان لم يأت هذا التطور تلقائيا ، بل جاء نتيجة صراع بين الجيل الجديد والجيل القديم . واقتنع الجيل القديم بتعليم الفتيات ، فقط ، حين ادرك الفائدة من وراء التعليم ، مثل تأهيل الفتاة للزواج بشروط افضل أو للحصول على مربود مادي ، من عملها كمعلمة ، ضمن منطقة السكن او خارجها .

وحتى قبل النكبة ، كانت الفتاة قد أخذت تنال مزيدا من الحرية واحترام الارادة الشخصية مع تطور تعليمها ومزاولتها لبعض الاعمال (التعليم ، التمريض ، السكرتارية) . وتسارع هذا التطور ، بعد النكبة ، بالتحرر من الضغط الاجتماعي ، وزيادة الاعتماد على الفتاة اقتصاديا ، التي اضحى تعليمها موجبا لتأهيلها مهنيا . ولا يعني هذا تفضيل العمل

على الزواج ، فقد تأتي ظروف تشجعها وتشجع الأهل على تزويجها الباكر . لكن بروز هذا الهدف واحتلاله ، نظريا ، مركز الصدارة بالنسبة للأهل ، دعم شخصية الفتاة ، وطور من استيعابها لدورها ، كما عمق ثقتها بنفسها وبامكانياتها المحتملة . ومع توطيد مكانة الفتاة ، داخل الاسرة ، تطورت العلاقات الاسرية ، وتوسعت نظرة العائلة المدينية الى امكانيات الفتاة الاقتصادية ، مما زاد من اعباء الاسرة في تعليم جميع الاولاد وتأهيلهم للعمل .

خامسا :
نتائج النكبة على الوضع الثقافي والفكري

بدأ التعليم المدرسي في فلسطين ، خلال عهد الانتداب ، يصبح السمة الاساسية لتربية الجيل الجديد ، فشمل الاكثرية العظمى من الأطفال الذكور بعد الخامسة من العمر ، وبرزت اهميته مع استيعابه كعامل محوري في تطوير الوضع المادي والاجتماعي للفرد والاسرة والمجتمع المحلي ، مما جعل الاهلين ، قبل النكبة ، يقبلون على تعميم المدارس في الريف ، وفتح المزيد من الصفوف . وجاءت النكبة لتزيد من هذه القناعة ، وتطرح التعليم كشعار لتجديد القوى الذاتية من اجل التحرير والعودة . وكانت البرجوازية الصغيرة الحديثة ، الى جانب اعداد متزايدة من الطبقة الكادحة المدينية والريفية ، قد اخذت تبدئ استعدادات للتقشف المعيشي في سبيل منح ابنائها قسطا اكبر من التعليم (التعليم الثانوي في المدارس الخاصة او ارسال الابناء الى المدارس الثانوية الرسمية في المدن) . وعبرت هذه التضحية عن استعداد الأهل للاستغناء مؤقتا عن عمل الذكور . وكان هذا الدافع نحو التعليم سببا مهما في توجيه حركة نزوح هذه الفئات ، ونزولها في المدن او في جوارها المباشر ، بعد ان تملكها هاجس تعليم الاولاد تحقيقا لطموحها الذاتي ، وضمانا للمستقبل في ظل الاوضاع المعيشية المستجدة .

ووجدت هذه الفئات ظروفا ملائمة لتعليم اولادها نظرا لتوفير المساعدات والتسهيلات المترتبة على وضعهم كلاجئين ، مما ساعد على زيادة اعداد تلاميذ المرحلة المتوسطة والثانوية . وكان لكل صف ثانوي يجتازه التلميذ اهميته الاقتصادية في توفير امكانيات العمل ، ولذا استطاع الشباب ، ممن تركوا المدرسة خلال هذه المراحل ، الحصول على وظائف جيدة اكسبتهم خبرة ، وجعلتهم يساهمون في تحسين الوضع المعيشي للاسرة .

لم تساعد الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمعظم ابناء الريف ، من النازحين ، في الحصول على الفرص التعليمية نفسها ، فانتشارهم في الريف الفلسطيني غير المحتل والريف العربي ، واصرارهم على البقاء ضمن محيط العائلة ، حيث لا تتوفر مجالات كافية للتعليم ، ادى الى عدم انتظام تعليم الاولاد . كما ان ظروف البطالة العالية والفقر ، جعلت قسما كبيرا من الاهلين يعجز عن ضمان متابعة الاولاد لتعليمهم الابتدائي ، نظرا للحاجة لدخلهم البسيط احيانا ، وفي حالات اخرى لفقدان الامكانيات المادية الزهيدة جدا ، والمطلوبة ، لتأمين تكاليف ارسالهم الى مدارس في القرى الكبيرة ، او في المدن المجاورة ، حيث توجد صفوف ابتدائية عليا او صفوف ثانوية (اعدادية) . وفي ظل هذه الظروف المعيشية برزت بعض المبادرات من قبل مدرسين سابقين لفتح صفوف ومدارس في أماكن تجمع النازحين ، بهدف تحقيق دخل بسيط من جهة ، وكتعبير عن وعي سياسي ــ اجتماعي يرفض توقيف مسيرة التعليم من جهة اخرى . وقد اقيمت هذه المدارس والصفوف بشكل تلقائي وبدائي (في العراء او في الخيام) . ونظرا

للظروف الخاصة ، احتوت مدرسة « الصف الواحد » على تلاميذ من صفوف مختلفة ، واعمار متفاوتة ، فوصل عددهم احيانا الى ١٢٠ تلميذا . غير ان هذا المناخ التعليمي لم يكن مشجعا لاكمال تعليم التلاميذ من مستوى الصف الثالث او الرابع الابتدائي .

وبدأت منظمات الاغاثة ترعى هذه المدارس ، وتشجع فتح المزيد منها ، وتوفر لها الخيام والقرطاسيات وبعض التجهيزات . وتجمعت مكافأة المعلمين احيانا من بيع مخلفات مواد الاغاثة (اكياس خيش ، صفائح ، براميل) . وعندما تسلمت وكالة الغوث مسؤولية التعليم عام ١٩٥٠ ، كان هناك ٦٤ مدرسة ، ضمت ٣٣,٦٣١ تلميذا ، ٣٩ منها كانت تحت اشراف جمعية الصليب الاحمر الدولي العاملة في الضفتين ، الشرقية والغربية ، ولبنان وسوريا ، والباقي (٢٢ مدرسة) في غزة ، تشرف عليها جمعية الاصدقاء الامريكية (كويكرز) .

وبعد ثلاث سنوات من النكبة ، فقط ، توفرت احصاءات تفصيلية عن الوضع التعليمي الفلسطيني ، فكانت نسبة التلاميذ من النازحين الى مجموع فئة عمر (٦ ــ ١٤) سنة : ٣٠ بالمائة في الاردن ، ٥١ بالمائة في غزة ، و ٦٦,٧ بالمائة في لبنان ، و ٥٠ بالمائة في سوريا . ويعطي الجدول رقم ٨ صورة تفصيلية عن توزع التلاميذ على الجهات التعليمية المختلفة .

الجـــدول رقم ٨

التلاميذ الفلسطينيون النازحون الى الدول المضيفة حسب الجهة التعليمية في العام المدرسي ١٩٥١ ــ ١٩٥٢(*)

البلـــد	مدارس وكالة الغوث	المدارس الرسمية	المدارس الخاصة		المجموع العام	النسبة الى مجموع فئة العمر ٦ ــ ١٤
			مع مساعدة الوكالة	دون مساعدة الوكالة		
الاردن	١٥,٨٨٢	١٣,٠٠٠	٤٦٣٥	٤,٣٠٨	٣٧,٨٢٥	٪٣٠
سوريـــا	٢,٨٩٥	٥,٥١٥	٣٢٨٨	ــ	١١,٦٩٨	٪٥١
لبنـــان	٦,٢٩١	١,٣٨٩	٦٤٦٧	٤,٧٨٨	١٨,٩٣٥	٪٦٦,٧
غزة	٢٢,٧١٥	٢,٣١٤	١٨٠١	٥٢	٢٦,٨٨٢	٪٥٠
	٤٧,٦٨٣	٢٢,٢١٨	١٦,١٩١	٩,١٤٨	٩٥,٣٤٠	٪٤٠,٦

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة التعليم في لبنان . وهذا الارتفاع ناتج عن وجود نسبة عالية من البرجوازية الفلسطينية التي تمكنت من ارسال ابنائها الى المدارس الخاصة . اضافة الى المستوى التعليمي العام المتطور في لبنان ، وتوفر المدارس الخاصة بكثرة ، مما

(*) UNRWA-PR, *Annual Report*..., 1952, p. 39.

شجع فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة الفلسطينية على ارسال اولادها إلى المدارس . وفي السنين اللاحقة توقفت احصاءات وكالة الغوث عن ذكر عدد التلاميذ الفلسطينيين الموجودين في المدارس الخاصة ، وغير الحاصلين على مساعدتها .

ويلاحظ ، من جهة اخرى ، انخفاض مستوى التعليم في الاردن ، وهذا الانخفاض ناتج عن انتشار النازحين في الريف ، حيث لا توجد اماكن في المدارس الرسمية ، او لا توجد صفوف ابتدائية عليا تستوعب التلاميذ الكبار . واما في غزة وسوريا ، حيث تجمع النازحون في اماكن محددة (المخيمات في غزة ، مدينة دمشق) ، فكان من السهل تنظيم التعليم عن طريق فتح المدارس المركزية التي تستوعب عددا كبيرا من التلاميذ ، او من خلال توافر مجالات تعليم في المدارس الرسمية او الخاصة . وبالرغم من الارتفاع النسبي لحجم الانتساب المدرسي في كل من غزةوسوريا ، إلا أن ذلك لا يخفي حجم التخلف المدرسي النتاج عن تدني نسبة الفتيات الى المدارس ، كما سيتضح فيما بعد .

وتوجه اهتمام وكالة الغوث ، في تلك الفترة ، نحو توفير الصفوف الابتدائية الدنيا ، لتأخر التحاق اعداد كبيرة من الاطفال بالمدرسة ، اثر النزوح والتشتت . ففي لبنان ، مثلا ، كان حوالي نصف مجموع التلاميذ مسجلا في الصف الأول الابتدائي في العام الدراسي ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ (٢٢) . وفي مدارس وكالة الغوث في الاردن استوعب الصف الأول الابتدائي ١٧,٣٠٦ تلاميذ في العام الدراسي ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ ، بينما لم يستوعب الصف الثاني الابتدائي سوى ٤,٧٧٠ تلميذا(٢٣) .

وتحكم عاملان في النشاط التعليمي لوكالة الغوث ، اولهما سياستها العامة ، القاضية بتوجيه كامل امكانياتها لتوفير الاغاثة المباشرة ، وتنفيذ مشاريع التشغيل ، وثانيهما الالتزام تجاه الآهلين بتوفير تعليم للاطفال يوازي المستوى الشائع في الريف العربي في تلك الفترة (الصف الرابع الابتدائي) ، حتى لا تسبب انخفاض المستوى التعليمي لدى الجيل الجديد ، ولكي لا تتدنى فرص العمل امامهم .

وتركت وكالة الغوث عبء التعليم ، في المراحل الابتدائية العليا والمتوسطة والثانوية ، على عاتق المدارس الرسمية والخاصة . ولم تتوفر مثل هذه المستويات الا في المدن والقرى الكبيرة ، مع العلم بان المدارس الخاصة لم تكن منتشرة بشكل واسع الا في لبنان . وتميزت تلك الفترة ببطءنمو المدارس الرسمية ذات الصفوف الابتدائية العليا والثانوية في الوطن العربي ، حيث وجهت معظم ميزانيات وزارات التربية نحو بناء المدارس الابتدائية ، اثر سياسة تعميم التعليم الابتدائي .

ويستخلص من هذا العرض ان ابناء النازحين المدينين ، والذين نزحوا الى المدن العربية ، قد استفادوا بشكل واسع من التجهيزات المدرسية في هذه المدن ، ونالوا التسهيلات والمساعدة

(٢٢) راجع UNRWA-PR, Economic Bulletin..., 1952.

(٢٣) UNRWA-PR, *Annual Report*..., 1952, *p.* 39.

اللازمة . واستكمالا للاتجاه التعليمي الذي كان سائدا قبل سنة ١٩٤٨ ، ومع تدهور الوضع الاقتصادي للجماهير الكادحة من سكان الضفة الغربية الاصليين ، ظلت المدارس الثانوية في الضفة تستقبل ، اساسا ، ابناء البرجوازية المحلية . الا ان الطموح التعليمي ، الذي بدأ ينتشر قبل النكبة ، بقي قائما ، بالرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية ، وتمكنت البلديات والمجالس واللجان التربوية من جمع مبلغ ٦٢,٣ الف دينار أردني في العام المدرسي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ لانشاء المدارس والصفوف الجديدة ، ودفع رواتب بعض المعلمين(٢٤) . وكانت النكبة قد اعاقت عملية تطوير الوضع التربوي في الضفة الغربية ، بسبب الحرب ، وما ترتب على ذلك من ايواء النازحين في المدارس ، وتسبب الوضع الاقتصادي المتدهور في تدني نسبة ما يجبى من ضرائب واموال خاصة بالتعليم . وبعد العام ١٩٥١ بدأ عمل مكثف لتطوير الوضع التربوي على المستوى المحلي والعام ، فارتفعت ميزانية المعارف في الاردن من ٨٧الف دينار عام ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ الى ٣٠٨ آلاف في العام التالي(٢٥) . كما زادت المداخيل الاضافية وتنوعت . فاضافة الى المصدر الشعبي ، برزت مساعدات البعثة الامريكية ، التي جاءت الى الاردن لدعم النظام في الاسراع في اندماج الفلسطينيين ، من خلال تحسين الوضع الاقتصادي العام . وبدأت وكالة الغوث ايضا في تقديم بعض المساعدات لوزارة المعارف الاردنية ، مقابل قسم من الاعباء التي تتحملها في تعليم الفلسطينيين .

وفي عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ بلغ عدد مدارس المعارف في الضفة الغربية ٣٣٢ مدرسة (منها ٨٦ مدرسة اناث) ، ضمت ٧٣,٧١٢ تلميذا (منهم ١٧,١٧٥ فتاة) . ويوضح الجدول رقم ٩ توزع هذه المدارس في ذلك العام ، حسب اعلى صف في كل مدرسة .

وتتضح من هذا الجدول امور عديدة اذا ما قورنت مع معلومات اخرى في الاحصاء التربوي لعام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، وهكذا تبرز السمات التالية :

أ ــ كانت المدارس الثانوية الكاملة للذكور محصورة في المدن الكبرى ، الا ان المدن الاخرى واهم القرى الكبيرة بدأت في انشاء صفوف ثانوية تجاوز المرحلة المتوسطة .

ب ــ لم تحتو جميع المدن الكبرى على مدارس ثانوية كاملة للاناث .

ج ــ ما زالت ٤٢ بالمائة من المدارس تضم الصفوف الابتدائية الخمس الأول او اقل . وتنخفض هذه النسبة في مدارس الذكور ، بينما تصل في مدارس الاناث الى ٦٦ بالمائة .

د ــ تعكس المعلومات توسعا ملحوظا في المدارس الثانوية المتوسطة للذكور ، بينما كان نمو مثل هذه المدارس للاناث شبه مجمد .

(٢٤) الاردن ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي ... ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ ، ص ٢٤ .
(٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٧ .

جدول رقم ٩

توزع مدارس المعارف في الضفة الغربية حسب آخر صف ، عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤(*)

المدارس حتى اخر صف	ذكور	اناث	المجموع
الاول الابتدائي	ــ	١	١
الثاني الابتدائي	١	١٠	١١
الثالث الابتدائي	٧	١٣	٢٠
الرابع الابتدائي	٣٦	١٨	٥٤
الخامس الابتدائي	٤٠	١٥	٥٥
السادس الابتدائي	٥٣	١٦	٦٩
الاول الثانوي	٤٩	٣	٥٢
الثاني الثانوي	٤٠	٣	٤٣
الثالث الثانوي	٦	٣	٩
الرابع الثانوي	٦	١	٧
الخامس الثانوي	٨	٤	١٢
	٢٤٦	٨٧	٣٣٣

ولمزيد من توضيح الصورة سيجرى ذكر حجم التلاميذ في بعض الصفوف لادراك الاتجاه التعليمي (الجدول رقم ١٠) .

وبمقارنة الصف الأول الابتدائي بالصفوف الاخرى نلاحظ ارتفاعا نسبيا في عدد التلاميذ الذكور ، ويعبر هذا الارتفاع عن احتياجات التوسع التعليمي المستقبلي من جهة ، وعن الاتجاه للاستمرار في تلقي العلم وتراجع التسرب المدرسي من جهة اخرى ، بينما نلاحظ ايضا ، انخفاضا في انتساب الفتيات وبطأ شديدا في ارتقائهن المدرسي مما يدل على انحسار تعليم الفتيات وانحصاره بشكل اساسي في نطاق العائلات البرجوازية وخصوصا الفئات العليا والمتوسطة .

(*) الاردن ، وزارة المعارف ، **التقرير السنوي** ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ ، ص ١٧ .

الجدول رقم ١٠

التلاميذ في بعض صفوف مدارس المعارف في الضفة الغربية عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ (*)		
	ذكور	اناث
الصف الأول الابتدائي	١٠,٣٥٢	٤,١٠٩
الصف الرابع الابتدائي	٨,٣٩٦	٢,٣٣٠
الصف السادس الابتدائي	٤,٨٦٨	٩١٨
الصف الثاني الثانوي	٢,٦٠١	٤٧٩
الصف الخامس الثانوي	٤١٥	١١٠

(*) الاردن ، وزارة المعارف ، **التقرير السنوي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤** ، ص ١٧ .

وتتأكد من خلال نلك حقيقة مهمة ، وهي ان المجموعة البشرية الناشطة في تعليم ابنائها ، من ذكور واناث ، كانت الطبقة البرجوازية ، المتلكة للامكانيات المادية وللحوافز التي توفر الفرص التعليمية والمناخ الثقافي المشجع على النجاح المدرسي .

وقد طرأ نمو ملحوظ على عدد التلاميذ للصف الخامس الثانوي ، منذ العام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، وازدادت نتيجة لذلك اعداد الناجحين في الشهادة الثانوية (الجدول رقم ١١) . ولكن اتجاه هذا النمو لا يعكس تغيرا واضحا في الاحوال الاجتماعية للتلاميذ الثانويين مما يدفعنا الى التمسك بالاستنتاج السابق .

الجدول رقم ١١

عدد الناجحين في الشهادة الثانوية العامة الاردنية من تلاميذ الضفة الغربية (*)		
العام	ذكور	اناث
١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥	٢٨
١٩٥٣/١٩٥٢	٢١٤	٥٠
١٩٥٤/١٩٥٣	٣٩٧	٩٨

(*) الاردن ، وزارة المعارف ، **التقرير السنوي ، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤** ، ص ٣١ .

تبين من العرض السابق لتطور التعليم في الضفة الغربية تركيز وكالة الغوث على التعليم الابتدائي ، خصوصا الصف الأول منه ، وترك المراحل العليا من التعليم العام لتقوم بها وزارة

المعارف والمدارس الخاصة . ولتوفر حد ادنى من التجهيزات المدرسية في هذه المراحل ، لم تشعر الجهات المختلفة بالضغط الطلابي الواسع . الا ان التوسع التعليمي سيخلق ، مستقبلا ، ضغطا عاليا على التعليم الثانوي .

واما وضع قطاع غزة فمختلف سكانيا واقتصاديا . فنتيجة لارتفاع عدد السكان الى ثلاثة اضعاف ، ولعدم توفر فرص العمل ، لكون القطاع اصبح ملجأ كبيرا اكثر منه منطقة سكنية اقتصادية ، ضغطت هذ العوامل باتجاه توفير فرص التعليم ولتأهيل قسم من الجيل الجديد للعمل خارج القطاع . وعمدت كل من السلطات المصرية ووكالة الغوث الى انشاء المزيد من المدارس والصفوف . وساعد التجمع السكاني الكثيف على الاقتصاد في الاستثمار المدرسي ، بحيث انشأت مدارس مركزية جرى توسيعها بسهولة لاحقا . وفي العام المدرسي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ كان عدد التلاميذ في المراحل الثلاث وفي جميع انواع المدارس كما هو مبين في الجدول رقم ١٢ .

الجدول رقم ١٢

توزع تلاميذ قطاع غزة على المراحل التعليمية ، حسب الجنس ، عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ (*)		
المرحلة	ذكور	اناث
الابتدائية	٢٣,٧٦٣	١٠,٣٦٦
الاعدادية	١١,٣٠١	١,٥٨١
الثانوية	١,٩٦٠	٩٧

(*) موسى ، ص ١٢٣ ، والارقام مأخوذة عن **تقرير الحاكم العام العسكري لقطاع غزة** ، للعام ١٩٥٤ .

نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية والثانوية ، الذي جاء نتيجة الاهتمام العام ، واهتمام السلطات المحلية بفتح عدد كبير من الشعب والصفوف في المرحلتين الاعدادية والثانوية . واعتمدت وكالة الغوث سياسة تربوية خاصة في القطاع تختلف عن سياستها التربوية العامة ، حيث ربطت التعليم بشكل اوثق واوسع مع سياسة التشغيل ، فبدا التعليم الوسيلة الاساسية للتشغيل ، لانعدام فرص التشغيل الاخرى في القطاع . وشجعت ظروف القطاع الادارية اتخاذ مثل هذا القرار ، فهو شبه مستقل اداريا ، مما يسهل تحديد اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة به . وابقى ارتباطه المؤقت بمصر على معظم القوانين السابقة ، قوانين حكومة الانتداب ، كما مكن الوكالة من تحديد اهداف مستقلة للقطاع لا ترتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي في مصر . وهكذا توسعت الوكالة في انشاء الصفوف الاعدادية ، واستقبلت هذه الصفوف في العام المدرسي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، ١,٦٨٥

تلميذا و ٥٥ تلميذة ، مقابل ٧٩٦ تلميذا و ٨ تلميذات فقط(٢٦) في جميع الأراضي الاردنية .

وشهد التعليم ، في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، تدهورا ملحوظا في السنين الأولى ، نتيجة لنزوح عدد كبير من المعلمين السابقين ، ولتقييد حركة السكان العرب . ولكن توفر الابنية المدرسية والمنازل والغرف الفارغة ، ضمن التجمعات الفلسطينية ، شجع الاهلين على العمل السريع لتعويض التراجع السابق . ووافقت وزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية على تعيين معلمين من غير الحاصلين على المؤهلات الدنيا (تعليم ثانوي على الأقل) ومثل قطاع التعليم ايضا مجالا لتوظيف قسم من الشباب العربي هناك . وفي العام المدرسي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ وصل عدد التلاميذ في المدارس باستثناء رياض الاطفال الى ٢٢,٥٥٥ تلميذا(٢٧) ، يمثلون ١٣,٤٥ بالمائة من السكان (وهذه النسبة اقل من تلك الخاصة بغزة وقدرها ١٥,٣٦ بالمائة) .

وتوزع التلاميذ في تلك السنة كالتالي :

	مجموع التلاميذ	ذكور
المرحلة الالزامية (حتى الصف الثامن)	٢٣٧٧٤	١٦٧٥٥
المرحلة ما بعد الالزامية	٧٨٤	٧٢٠

ويتضح من اعداد التلاميذ في الصفوف الابتدائية الاولى ، ان مجهودا قد تحقق في السنوات الاخيرة لاستيعاب اكثرية الاطفال المؤهلين لدخول التعليم الالزامي . وبالمقابل نلاحظ انعدام الجهد للتوسع في استيعاب الطلاب في المرحلة ما بعد الالزامية .

كان الهدف من هذا التحليل الطويل للوضع التعليمي غداة النكبة، ابراز اثر النزوح والاحتلال عامة على الانتساب والاستمرار المدرسي . واتضح من العرض استفادة قاطني المدن من سكان اصليين ونازحين من التجهيزات المدرسية المتوفرة،ومن تطورها،في اوائل الخمسينات ، ومعظم هذه الفئة من البرجوازية الفلسطينية وسكان المدن ، بينما كان على ابناء الريف والمشردين في الريف الفلسطيني والعربي الانتظار حتى استقرار الاوضاع السكنية ، وبروز الاهتمام العام بالتعليم للحصول على فرص تعليمية مقبولة . وتميز مسلكهم التربوي بالاصرار على اعادة ابنائهم الذكور من صغار العمر (٨ ـ ١٢ سنة) الى المدرسة ، ومنع تسربهم الباكر . وشهد قطاع غزة تطورا مختلفا نتج عن وضعه السكني الاقتصادي .

كما يهدف هذا العرض التفصيلي للوضع التربوي الى ايضاح ظروف التجمعات

(٢٦) UNRWA-UNESCO, *Statistical Year Book 1969-70*. p. 85.
(٢٧) *Statistical Abstract of Israel, 1954-55*, p. 241.

والطبقات الاجتماعية الفلسطينية ومسلكها ، والقاء الضوء على نوعية التلاميذ الثانويين والطلاب الجامعيين ، لأهمية هذه المعرفة في فهم تطور الحركة الطالبية واثرها على بروز تطور الحركات السياسية الجديدة . فمنذ العام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ بدأت كثافة التلاميذ الثانويين في الظهور ، وتضاعف عددهم نسبة لما قبل النكبة مباشرة ، وتميزت اعمار بعضهم بارتفاعها الواضح نسبة للسن الطبيعي للصف المحدد . وتجمع في المدارس الثانوية في الضفة الغربية وغزة وعمان تلاميذ من مناطق فلسطينية مختلفة ، وازداد نسبيا انتساب ابناء الريف الى هذه المدارس . وكان لهذا الاختلاط الواسع ، في ظروف النكبة والاصرار على العودة ، اثره في تعميق الانتماء الوطني والقومي ، وفي تسريع الاتجاه للتحرر من السلطة الابوية ، والسلطة السياسية التقليدية ، كما زاد من ارتباط التلاميذ بالمعلمين . ومثل المعلمون كوادر القوى السياسية الجديدة النامية على انقاض اضمحلال السلطة السياسية الفلسطينية التقليدية ، التي سقطت مع النكبة . ومما زاد من النقمة على رموز هذه السلطة اتباعهم سياسة موالاة ومحاباة تجاه الانظمة العربية القائمة ، وخصوصا النظام الاردني .

ومع ازدياد عدد التلاميذ الثانويين ازداد لاحقا عدد الطلاب الجامعيين . ففي الجامعات السورية ، ارتفع عدد الطلاب الفلسطينيين من ٢٧ طالبا (منهم ٣ طالبات) عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ الى ١٤٦ طالبا (منهم ٢٥ طالبة) عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤(٢٨) . ومن المحتمل ان يكون هذا الرقم الاخير غير شامل للطلاب الفلسطينيين من حاملي الجنسية الاردنية .

وقد نما سريعا عدد طلاب غزة في الجامعات المصرية ، فارتفع من ١٥ طالبا عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ الى ٣٩٥ طالبا في العام الدراسي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤(٢٩) .

وفي تلك الحقبة ارتفع عدد الطلاب الفلسطينيين في معظم جامعات الدول العربية وفي الخارج . الا ان حمل نسبة عالية منهم للجنسية الاردنية ، وعدد قليل للجنسية اللبنانية ، لا يساعد على تحديد العدد تماما . ولكن هناك مؤشرا مهما نستطيع الاعتماد عليه في تقدير هذا العدد بالنسبة للاردن ، وهو ان نسبة الناجحين من الذكور من ابناء الضفة الغربية في الثانوية العامة الاردنية عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ (الجدول رقم ١٢) بلغت ٨١ بالمائة من مجموع الناجحين في الاردن . وكانت نسبة نجاح الفتيات في العام نفسه ٧٥ بالمائة . واذا اخذنا بعين الاعتبار الوجود الفلسطيني الكثيف في لواء البلقاء (عمان ، الزرقاء) ، وارتفاع نسبة البرجوازية الفلسطينية ضمن هذا التجمع ، نستطيع القول ان حوالي ٩٠ بالمائة من الذكور والاناث الناجحين في الثانوية العامة في الاردن ، في تلك العام ، كانوا من الفلسطينيين . وهذا الاستنتاج قابل للتطبيق على نسبة الفلسطينيين بين الطلبة الاردنيين الدارسين في الخارج .

فحسب الاحصاءات الاردنية ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من ٥٣٦ طالبا عام ١٩٥٠ ـ

(٢٨) الاسدي ، ص ١٥ .
(٢٩) خلوصي ، ص ٢٩٥ .

١٩٥١[٣٠] الى ٢٣٦٣ طالبا عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ (٩٠٠ منهم في الجامعات المصرية)[٣١] ، و ٩٠ بالمائة من هؤلاء الطلاب فلسطينيون .

واستمرت الجامعة الامريكية في بيروت في استقطاب الطلاب الفلسطينيين ، فازداد عددهم بعد النكبة ، مع ارتفاع نسبة البرجوازية الفلسطينية في لبنان ، وانتشار التعلم بين ابناء البرجوازية الصغيرة على وجه الخصوص . ويقدر عدد هؤلاء الطلاب عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ بحوالي ٤٥٠ طالبا ، منهم حوالي ٧٠ طالبة[٣٢] .

وعلى صعيد آخر ، رافق نمو اعداد الطلاب الثانويين والجامعيين ، بعد النكبة ، اتساع حركة نقد المجتمع التقليدي والسياسيين التقليديين . وتجاوز هذا الانتقاد العناصر الشابة التقدمية ليشمل جميع الشباب المتعلم المتمرد على ظروف ونتائج النكبة . وتحول هذا النقد الى تيار واسع لا يكتفي برفض بعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بل يتطلع الى التحرر الكامل من المجتمع التقليدي ، وبناء مجتمع جديد .

وتمحور التجديد الشامل لدى هذه الفئات في اعتماد العلم اساسا وربطه بالديمقراطية ، ورفض الامتيازات التقليدية . ويمثل هذا التفكير عموما تمرد الفئات الاجتماعية الحديثة ، ذات الطابع الليبرالي ، على فكر وزعامة الوجاهة التقليدية ، الموطدة للنظام العشائري السلطوي ، والمتحالفة مع الاستعمار ، حفاظا على بقاء نفوذها الاجتماعي والاقتصادي ، والى جانب هذا النوع من التفكير الليبرالي ، كان هناك وجود لحركة تقدمية تعتمد المادية الجدلية في تحليلها للواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ وتنطلق من المادية التاريخية لتحديد الاهداف الاستراتيجية والمرحلية . والجدير بالذكر ان اتباع هذه الحركة كانوا في اكثريتهم من ابناء البرجوازية الفلسطينية ، مما قيد من جذرية تفكيرهم ومسلكهم .

وكان التفكير موحدا تقريبا لدى الشباب المتعلم الفلسطيني والعربي عامة ، حول فشل المجتمع العربي العشائري والسلطوي والمتخلف امام المجتمع الاوروبي الحديث ، المعتمد على العلم والتنظيم الديموقراطي ، والمتجسد محليا في المجموعة الاوروبية التي شكلت الاكثرية الساحقة من اليهود في فلسطين حتى العام ١٩٤٨ . « ومثل كتاب قسطنطين زريق « معنى النكبة »[٣٣]التحليل الابق لاسباب فشل المجتمع العربي ، ولشروط بناء المجتمع الجديد . كما

---

(٣٠) الاردن ، **النشرة الاحصائية ...** ١٩٥١ ، جدول رقم ١٨ .

(٣١) الاردن ، وزارة المعارف **التقري التقرير السنوي ...** ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ،ص ١٣ . ونتجت هذه الزيادة الكبيرة عن ارتفاع عدد الفلسطينيين الحاصلين على الجنسية الاردنية .

(٣٢) جاء هذا التقدير نتيجة ضم ٢١٧ طالبا من حاملي الجنسية الفلسطينية الى حوالي ١٩٠ من حاملي الجنسية الاردنية ، اضافة الى ٤٣ طالبا من حاملي الجنسية اللبنانية . واتبع اسلوب مماثل في نطاق احصاء الطالبات .

وراجع AUB, *President's Annual Report, 1953-54.*

(٢٢) زريق ، قسطنطين ، **معنى النكبة** ، ١٩٤٨ .

عالج هذا الموضوع فلسطينيا كل من موسى العلمي[٣٤] وقدري طوقان[٣٥] . وجرى التركيز في الكتب الثلاثة على العلم و الديمقراطية . ورافق هذا النقد الصريح للمجتمع التقليدي نقمة واسعة ضد الاستعمار ووجوده المباشر وغير المباشر ، ودعوة صريحة لاستئصاله من الاقطار العربية ، لتحرير الارادة الوطنية والقضاء على التخلف .

ومنح هذا التقارب في مجال تحليل نتائج النكبة ، الشباب الفلسطيني وعيا سياسيا ـ اجتماعيا ساهم بدوره في تحريره من ضغط السلطة الابوية ، وفي تحركه حسب قناعاته الذاتية التي تتجاوب مع النقمة الجماهيرية العامة على الاستعمار والانظمة الرجعية . وكان على الشباب الفلسطيني المتعلم ايجاد اطره الجديدة بعد سقوط الاطر السياسية التقليدية ، والعزل الذي لحق ببعض الاطر الحديثة نتيجة مواقفها .

ونشأت الاحزاب القومية في أواخر الاربعينات ، وبدأت نشاطا سياسيا وفكريا واسعا جذب العديد من الشباب العربي في سوريا ، ومنهم الطلبة الجامعيين . ومع وقوع النكبة ، ازدادت اهمية هذه الاحزاب ، كتيار سياسي قومي يدعو الى الوحدة والحرية والاشتراكية ، واصبحت الشعارات اكثر الحاحا مع النكبة ونتائجها . ونمت في الجامعة الامريكية في بيروت تيارات فكرية عديدة ، لاحتوائها طلابا واساتذة من جميع الاقطار العربية المشرقية ، ولمساهماتها في تطوير الفكر العربي الحديث . وتحولت هذه الجامعة ، مع التيارات المتسارعة النمو بعد النكبة ، الى خلية من التفكير والحوار ، نشطت على اثرها المجلات الصادرة في رحابها ، مثل مجلة « العروة الوثقى » ومجلة « الابحاث » . وامتازت « العروة الوثقى » بانها عكست معظم الافكار والحركات القومية العربية ، واستعملت اسلوب التعبئة السياسية ، وهيمن عليها فيما بعد تيار قومي عربي جديد تحول بعد سنوات الى حركة القوميين العرب . ولكي يتجاوز هذا التيار الجديد اطر الجامعة ، انشأ عام ١٩٥٢ مجلة اسماها « ثائر » ، انتشرت في مخيمات لبنان . وتمثلت اهمية هذا التيار الجديد في ان قسما كبيرا من كوادره وعناصره ، من الشباب الفلسطيني ، قد جسد فكرا قوميا متطرفا ينشد الثأر والوحدة العربية السريعة لتوحيد الامكانيات البشرية والمادية العربية .

واعتمدت الحركة الجديدة على تنظيم قومي مركزي يؤمن بالعمل الثوري لازاحة الانظمة التي فقدت شرعيتها مع الهزيمة ، ويعتمد على النخبة ، اساسا ، لتحقيق التغيير المطلوب[٣٦] . وبعد توقف مجلة « العروة الوثقى » ، انشأت حركة القوميين العرب ،سنة ١٩٥٧، في اطار النادي الثقافي العربي في بيروت ، مجلة جديدة « الثقافة العربية » ، عنيت باستقطاب العديد من الكتاب ، لتكون مجالا للحوار الفكري العربي ، والمعالجة العلمية للاوضاع العربية . وجاء هذا التركيز على ذكر المجلات الصادرة في بيروت والخاصة بحركة القوميين العرب ، لابراز

---

(٣٤) العلمي ، موسى ، **عبرة فلسطين** ، ١٩٤٩ .

(٣٥) طوقان ، قدري ، **بعد النكبة** ، ١٩٥٠ .

(٣٦) الكبيسي ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

اهمية دور بيروت في قيام هذه الحركة ، وقد تطور هذا الدور بشكل عام فيما بعد ، حيث اصبحت هذه المدينة منبرا مهما للاتجاهات الفكرية المختلفة . وهذا ، بحد ذاته ، تنويه غير مباشر لاهمية دراسة اثر الظروف المحلية على نشوء التيارات السياسية المختلفة ، واثر مراكز الفكر على توجيه هذه التيارات. (ولا تتسع امكانيات واهداف البحث الحالي لمثل هذه الدراسة ، لاننا لا نطمح الى تحليل خصوصيات التيارات السياسية والفكرية المختلفة ، بل نريد فقط معرفة سمات التفكير والمسلك السياسي والاجتماعي للفئة المتعلمة ، وتطور تأثيرها على الفكر والمسلك العام) .

ابرزت النكبة اهمية وحتمية الوحدة العربية كشرط اساسي للقضاء على الصهيونية ، كما ابرزت ايضا ضرورة القضاء على التخلف السياسي والاجتماعي . ومن هنا انطلقت الدعوات للتشبه بالمجتمع الاوروبي ، واعتماد العلم منهجا للعمل . فالدعوة الى الوحدة العربية وتطويرها ، انطلقت ، مجددا ، وبزخم اكبر ، لتحقيق الوحدة الشاملة التي دعت اليها التيارات القومية السابقة . ولكن هذه الدعوة اتخذت ، بعد النكبة ، مضمونا جديدا ، هو تجديد قوى الامة ، حسب مفاهيم القوميين العرب ، في اوائل الخمسينات . ولم يكن الاستعمار وحده سببا لبقاء التجزئة ، بل ساهم التفكير الغيبي ، ايضا ، في ابقائها . ومن هنا جاءت الدعوة الى اعتماد العلم كشرط اساسي لتحقيق هذه الوحدة . ويعبر قدري طوقان ، بشكل واضح ، عن هذا التفكير : « ان عدم اتباع الطريقة العلمية في الحياة وفي حل القضايا الاجتماعية والمشاكل السياسية قد ادى الى الارتجال الذي نراه متغلغلا في اعمال العرب ونواحي نشاطهم . فلو كان المسؤولون هنا ، وفي البلاد العربية ، متشبعين بالروح العلمية ، مدركين لأهمية الاسلوب العلمي واثره في الحضارة الحالية ، لساروا في الحياة على اسس من الارقام ، ولاعدوا امكانياتهم ونشاطهم على دعائم من العلم والدقة »(٣٧) .

ان اعتماد العلم منهجا اساسيا لتنظيم الدولة والمجتمع وتنمية القدرات الذاتية يتطلب تحقيق انقلاب في نظام التفكير والعمل . ويوضح قسطنطين زريق هذا المطلب بقوله : « فقد غدا محتما علينا ان نسعى الى انقلاب جوهري في نظم حياتنا واساليب تفكيرنا ، انقلاب ينقلنا من وضع الى وضع ومن نظام الى نظام ويجعلنا بالفعل والواقع ، لا بالقول والادعاء ، جزءا من هذا العالم نتكلم بلغته ونكافحه بسلاحه ونجابه نظمه الحديثة بنظام حديث فنحمي انفسنا . ونعد العدة للانتاج الحضاري المولد والعطاء الروحي السخي . ولا يكون هذا الانقلاب تبديل اشخاص باشخاص ، بل بتغلب عقلية على عقلية ، عقلية متحررة ديناميكية حاسمة منفتحة مولدة على عقلية مستعبدة ... وهذا لا يحدث في المجتمع الا اذا توفرت له القيادة الصحيحة ، قيادة اولئك الذين حققوا الانقلاب على انفسهم ، قبل ان يحاولوا تحقيقه في مجتمعهم ، اولئك الذين فهموا معنى النضال ، ودفعوا ثمنه جهدا وعصبا ، وذاقوا ثمرته ، واصبحوا خليقين بتحمل تبعة اولئك الذين ينشدهم المجتمع العربي الحاضر ، فتتلهف الى قيادتهم القضية

(٣٧) طوقان ، ص ٢٣ .

العربية ... »(٣٨) .

اخذت نظرية « الانقلابية » هذه ، كأسلوب للاطاحة بالانظمة التقليدية الرجعية ، تنمو قبل النكبة ، كهدف للحركات السياسية الجديدة ، التي مثلت الشباب العربي المتعلم ، والداخل في معارك الاستقلال ، والرافض لتجزئة الكيان العربي . ووجد الشباب الجامعي المتزايد العدد ان تحقيق الاستقلال والوحدة ، والتغلب على التخلف ، لن يتحقق الا من خلال طليعة جديدة متحررة من قيم ومسلك الماضي ، اذ ان القوى السياسية القائمة ، والمتزعمة للعمل الوطني ، اضحت هياكل محنطة تحفظ مصالح قسم من البرجوازية الكبيرة غير العملية وقطاعات من البرجوازية المتوسطة المرتبطة بهذا القسم مصلحيا . فاصبح النضال الوطني لهذه القوى نضالا شكليا يخشى الجماهير ، ويتجنب استعمال العنف الجماهيري ، لعدم قدرتها على ضبطه . ولانها ثورية في مسلكها وعلمية في تفكيرها ، ترى الطليعة الجديدة انها اكثر تمثيلا لاماني الشعب ، واقدر على قيادة نضاله .

وكان حزب البعث السباق الى رفع لواء الانقلابية حين ذكر في دستوره (المادة ٦ ــ فقرة ٣) « الانقلاب على الواقع الفاسد انقلابا يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية » . ويفسر ناجي علوش(٣٩) اراء الحزب ، واراء الامين العام لحزب البعث ميشيل عفلق بقوله : « تفحص البعثيون الاوضاع العربية فوجدوا ان لا سبيل الى النهضة غير الانقلاب الجذري الشامل [وهذا] لا يمكن ان تتحقق بغير « حزب » الانقلاب ، [الذي ينبغي] ان يكون « امة مصغرة للأمة الصافية السليمة » وان يتحقق فيه ، في اخلاق اعضاءه ، كل الفضائل التي يبغون خلقها في المجتمع المقبل » .

ان دعوة الحركات والفئات العربية القومية للانقلابية في الاربعينات ، وبعد النكبة بالتحديد ، ليست غريبة عن الحركات السياسية الجديدة التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل الحركة الشيوعية العربية والقوميين السوريين ، وذلك من منطلق رفض المجتمع القائم ، والدعوة للعمل من اجل مجتمع جديد . وقد يكون الحزب القومي السوري اكثر التصاقا بمفهوم الانقلابية ، لاعتماده الاساسي على الطليعة الصفوة ، بينما يمكن وصف اتجاه الاحزاب الشيوعية بالانقلابية فقط من زاوية رفضها للمجتمع التقليدي ، حيث ان الفكر الماركسي ــ اللينيني هو نقيض الانقلابية ، لانه يعتمد اساسا على الطبقة الكادحة الموجهة من قبل الحزب الطليعي . فالعلاقة العضوية بين الطبقة البروليتارية والحزب مسألة اساسية في تحقيق الثورة . الا ان جزءا من التفكير الانقلابي تسرب داخل تفكير الحزب الشيوعي ، مع هيمنة الكوادر والعناصر ذات الأصول البرجوازية القاصرة عن تعبئة الجماهير الواسعة.

وضمن اطار الفكر الانقلابي نستطيع ، ايضا ، تصنيف حركة الاخوان المسلمين ،

(٣٨) زريق ، قسطنطيني ، « دروس من النكبة » ، حزيران ١٩٥٧ .
(٣٩) علوش ، ص ٢٣٧ .

وحزب التحرير الاسلامي، لانهما يرفضان المجتمع القائم ، وينشدان مجتمعا مثاليا قائما على تراث الماضي ، لكنهما في سعيهما هذا يعتمدان على الطليعة المتعلمة ، ويرتكزان على العلم الحديث الذي لا يتناقض في نظرهم مع الاسلام .

وتمثل جميع هذه الدعوات رغبة اكيدة لدى الجيل الجديد المتعلم ، الذي بدأت تتغلب عليه مصالح واماني البرجوازية المتوسطة ، والصغيرة ، الصاعدتين ، في توجيه مصير المجتمع ، بدلا من تركه بين ايدي عناصر تقليدية عشائرية .

وجاءت النكبة لتعمق من تسييس الشباب ، وتعبىء اكثر قطاعاته المتعلمة وتحفز ارادتهم على العمل النضالي ، فاقبلوا في الشرق العربي ، وبكثافة ، على الانتساب للاحزاب الجديدة ، وانشاء المزيد منها . ونتج عن هذا الوضع ايضا انتشار الصراع الايديولوجي والفكري ، الذي تحول لاحقا الى صراع دموي ، الا انه اغنى الفكر عامة ، وجعل الاحزاب المختلفة تجهد في تجديد منطلقاتها ومفاهيمها واهدافها . وتميزت هذه الحقبة بسرعة انتشار الافكار الجديدة في رحاب المشرق العربي ، لالتقاء الشباب الجامعي في كل من بيروت ودمشق والقاهرة ، وتنقل هذا الشباب ، كمعلمين ، بين الاقطار المشرقية المختلفة . وانجذب الشباب الفلسطيني الى هذه التيارات الفكرية ، وأسبغ عليها الطابع الخاص للنكبة . فالاسراع في تحرير فلسطين هو المحرك الاساسي لنشاط اولئك الشباب السياسي وانتسابهم الحزبي ، فكان فكرهم وحدويا ، لما اتسم به النضال الفلسطيني ، تاريخيا ، من رفض تجزئة بلاد الشام ، والتمسك بالتضامن العربي دفاعا عن عروبة فلسطين . وترسخ هذا الفكر الوحدوي بعد النكبة . فجدلية الوحدة والتحرير هيمنت على الفكر والمسلك الفلسطيني . ولذا تميز هذا الفكر بالتركيز على استراتيجيات قصيرة الامد (مع اختلاف الوسائل والمدة احيانا) ، لتحقيق كل من الوحدة والتحرير . وعمق من هذا النمط الفكري حجم المؤامرات المتتالية لتصفية القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى حجم المأساة الانسانية التي تعانيها الجماهير النازحة المتزايدة فقرا وضياعا . ثم جاءت الغارات الاسرائيلية ، بدءا من العام ١٩٥٣ ، لتعمق من نقمة الجماهير ، والحاحها على مقاومة الاستيطان الصهيوني .

وفهم الشباب العربي الفلسطيني النظرية الانقلابية على انها تحرير لارادتهم ، وازاحة للقيادات التقليدية ، وبناء للتنظيمات الحزبية الصلبة المتحررة من العصبية العشائرية . وساعد على نمو التيارات السياسية الجديدة في الوسط الفلسطيني تصدي هذه الاحزاب السياسية للسلطات الحاكمة في مناطق تجمع الفلسطينيين ، حيث سعت السلطات الاردنية الى تصفية القضية الفلسطينية والاعتراف باسرائيل ، كما وافقت السلطات المصرية على توطين اللاجئين خارج فلسطين (في سيناء) . وتميز مسلك السلطتين بقمع الحركة الوطنية المحلية . وكان لتصدي هذه الاحزاب الجديدة للمؤامرات المختلفة اثره في تحريك الجماهير الواسعة ، واستقطاب المزيد من العناصر الشابة النامية من قبل هذه الحركات .

وبرهنت احداث اوائل الخمسينات ، ان بؤر الشباب المنظم قادرة على تحريك جموع التلاميذ وجماهير المخيمات . ولقد استجابت الجماهير لدعوة عصبة التحرر لوطني ، التي بقيت قائمة بعد النكبة ، لمقاومة المؤامرات الاستيطانية والاستعمارية ، بالرغم من انتقاد الجماهير

لموقف هذه العصبة من قضية التقسيم . وابرزت هذه الظاهرة تعلق الجماهير الفلسطينية بالقوى الجديدة ، أملة في مقاومة مؤامرات التصفية ، وتحقيق التعبئة الواسعة للتحرير . وكذلك كان الحال في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .

اهتم الشباب الفلسطيني بالقضايا الاجتماعية العربية ، بحكم انتمائه التنظيمي . لكنه لم ينجذب نحو الصراع الاجتماعي ، حيث ان مشكلاته ناتجة ، اساسا ، عن الاحتلال الصهيوني ، والهيمنة الاستعمارية في الاردن . ولم ير في هذه القضايا عائقا لانجاز الوحدة . ولم يكن الشباب الفلسطيني التقدمي في حاجة الى خوض معارك اجتماعية طبقية لتعبئة الجماهير الفلسطينية النازحة ، فهي معبئة مستعدة للتجاوب ، وقد تجاوبت ، فعلا ، عندما دعيت الى مقاومة الاستيطان والاحتجاج على الغارات الصهيونية ، واسقاط الاحلاف العسكرية الاستعمارية . ولما كان الشباب المتعلم ، المنظم سياسيا ، ينظر الى دوره كطليعة للنضال الوطني والقومي ، اكتفى بهذا الدور ، وتحول على التجاوب الجماهيري لاستمرار عمله في بناء اطره التنظيمية الجديدة (الحركات السياسية) .

وكتعبير عن اهمية العلم ، في محاربة الصهيونية والاستعمار ، اهتم الكتاب الفلسطينيون بنشر المعلومات عن الصهيونية وعن دولة العدو ، مع تحليل فكرها وسياستها . ويبرز هذا الاتجاه في المقالات التي نشرت في مجلتي « العروة الوثقى » و « الثأر » . وركزت هذه المجلات ايضا على ابراز النضالات العربية التاريخية والراهنة ، وتحليل الامكانات العربية البشرية والمادية ، وطرق تعبئتها ، في سبيل الوحدة والتحرير . وقد توطد هذا الاتجاه لدى الشباب العربي الفلسطيني ، مع انتشار التعليم الجامعي وتوزعه على الجامعات العالمية المختلفة ، وشعوره بواجب التعريف بالقضية الفلسطينية خاصة ، وبالنضال العربي عامة .

سادسا :
نتائج النكبة على المستوى السياسي

نشعر اننا بحاجة الى عرض خاص للتطور السياسي عشية النكبة ، في كتاب كهذا ، يعالج قضية التعليم وانعكاساتها الاجتماعية ، علما باننا قد اتينا عرضا على ذكر التطورات السياسية ، خلال معالجتنا للجوانب الاخرى من نتائج النكبة ، وخاصة الجانب الثقافي — الفكري . أن النكبة ، كحدث سياسي — اجتماعي ، اثرت فلسطينيا على الوضع السياسي ، كما هو الحال بالنسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي والفكري . وبالاضافة لما اوجدته من احداث سياسية في المشرق العربي اثرت على الوضع السياسي العام ، كما اثرت على مسلك الافراد والجماعات وتفكيرها . وجاءت هذه الاحداث السياسية نتيجة للارادات التي ولدت وتعززت مع هزيمة العام ١٩٤٨ . ولذا ، من المفروض ان نأتي على ذكر هذه الارادات ، قبل عرض الاحداث السياسية :

أ — ارادة الامبريالية في تنظيم المنطقة والهيمنة التامة عليها ، بعد نمو عدد الدول العربية المستقلة او شبه المستقلة ، وبعد نشوء الدولة الصهيونية ، واحتدام الحرب الباردة على النطاق العالمي .

ب ـ ارادة الصهيونية في تثبيت دولتها ومنع نمو القدرة القتالية العربية .

ج ـ ارادة القوى الاجتماعية الجديدة في الاقطار العربية في المطالبة بالتغيير الاجتماعي ، والوحدة ، ومقاومة الامبريالية والوجود الصهيوني .

د ـ ارادة الجماهير الفلسطينية في تحرير الارض سريعا وتحقيق العودة .

هـ ـ ارادة الجماهير العربية الواسعة في محو العار اللاحق بها نتيجة هزيمة ١٩٤٨ .

و ـ بروز التضامن الجماهيري العربي وارادته فعليا في دعم نضالات الجماهير العربية الواقعة تحت الاستعمار (دول المغرب العربي) .

لقد اتضح من اشتراك الانظمة العربية ، عسكريا ، في حرب فلسطين (١٩٤٨) ، رغبتها في تحويل انتظار الجماهير الشعبية عامة ، والفئات الاجتماعية الجديدة خاصة ، في الصراع الداخلي في سبيل التحرير السياسي والاجتماعي . ولم يقف الاستعمار البريطاني المهيمن على معظم هذه الانظمة معارضا لهذا التدخل ، فرأى من خلال اشتراك الجيوش العربية في معارك فلسطين مجالا لزيادة حدة الصراع بين محاور الدول العربية ، وخارج جامعة الدول العربية وداخلها . ونتج هذا الخلاف ، اساسا ، من بروز الدعوات الوحدوية الرسمية ، التي يريدها كل محور لتوسيع نفوذه الخاص . فقد ارادت الاسرة الهاشمية ، مثلا ، من الدعوة الى الهلال الخصيب ، توسيع سلطتها السياسية ، بينما شجعت الاسرة المالكة في مصر الموقف السوري الداعي لوحدة عربية شاملة ، تحقق زعامتها لجامعة الدول العربية بعد تحويلها الى اتحاد فدرالي . وشجعت بريطانيا هذين الاتجاهين لشل تطور جامعة الدول العربية ، ولابقائها تنسيقا شكليا بين هذه الاقطار ، مع تحبيذ خاص للهيمنة الهاشمية . وقد شجعت بريطانيا والسلطة الحاكمة في مصر دخول الجيش المصري لضرب القوى الشابة داخل الجيش ، والداعية الى التحرر السياسي والاجتماعي . ورأت بريطانيا اخيرا ، في موافقة جامعة الدول العربية ، رسميا ، على تولي قيادة الجبهة العسكرية العربية في فلسطين ، ومن ثم دخول القوات العربية في ١٥ ايار ١٩٤٨ ، نهجا يقلل من الاعتماد على القوى العسكرية العربية الشعبية المحلية في فلسطين ، ويحرم الشعب الفلسطيني من تعبئة قواه .

وزاد تفاقم الخلاف بين الانظمة العربية في عدم تحقيق استراتيجية سياسية وعسكرية واحدة ، مما سهل على القوات الصهيونية بفعل غياب بديهيات التنسيق العسكري ضرب الجيوش العربية منفردة ، والاستيلاء على المزيد من المناطق الفلسطينية . وركزت المؤامرة على الجيش المصري ، الذي زود باسلحة فاسدة ، ليخرج من المعركة محطم المعنويات . أما شرق الاردن فقد خرج من المعركة رابحا جغرافيا ، ومتماسكا عسكريا ، فضم اليه الضفة الغربية ، الموعود بها منذ اقتراح لجنة بيل عام ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين .

وكانت الجماهير العربية عامة والجماهير الفلسطينية خاصة قد أطلعت على تفاصيل مؤامرة الملك عبد الله ، من خلال المعلومات التي سر بها عبد الله التل للصحف المحلية الصادرة

في القدس عام ١٩٥٠ ، وللصحف المصرية بعد هروبه الى مصر[٤٠] . واتضح للفئات الجماهيرية عامة ، وللفئات المتعلمة من ابناء البرجوازية المتوسطة والصغيرة خاصة ، عدم رغبة الانظمة الحاكمة في تعبئة كامل طاقاتها لتحرير فلسطين ، في الوقت الذي تجند فيه الصهيونية كامل طاقاتها المحلية والعالمية . وابرز هذا الموقف خشية البرجوازية الكبيرة التقليدية ، والكمبرادورية المحلية ، من تقلص نفوذها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

وتتالت الاحداث السياسية في المنطقة ، من موجات الانقلابات العسكرية في سوريا ، وانقلاب مصر عام ١٩٥٢ ، والمظاهرات الواسعة في كل من الاردن والعراق ولبنان ، فاحدثت تغييرات سياسية ، بعضها ايجابي (لبنان) ، وبعضها سلبي (العراق والاردن) . وابرزت الانقلابات السورية تململ الضباط داخل الجيش والصراع بين فئاته المختلفة . ونشأ هذا التناقض والاختلاف بين فئات ضباط الجيش من اختلاف انتمائهم الطبقي ، وكان وليد توسع التعليم في سوريا بعد العام ١٩٤٢ ، وبعد الاستقلال مباشرة حيث افتتحت ، لأول مرة ، العديد من المدارس الثانوية في المدن الكبرى وفي المدن الريفية ، مما افسح المجال لتعليم المزيد من ابناء البرجوازية المتوسطة وابناء البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية ، ومن ثم اقبال افواج المتخرجين من هذه المدارس الثانوية على المدرسة الحربية ، التي ازدادت فيها نسبة القبول نتيجة لسعي دولة الاستقلال لتوسيع الجيش . وكان هؤلاء الطلاب قد تشربوا الافكار السياسية الجديدة ، عن طريق انتسابهم للحركات السياسية المختلفة خلال دراستهم الثانوية ، حيث كانت المدارس الثانوية بؤرة لانتشار الافكار الجديدة . ومع دخولهم جماعات الى المدرسة الحربية ابقوا على حلقاتهم الحزبية ، وعلى اتصالهم مع رفاقهم الحزبيين . وكانت هذه الحركات هي المشجع الأول لانتسابهم الى المدرسة الحربية ، انطلاقا من رفعها لواء الانقلابية ، وادراكها لأهمية الهيمنة على القوة العسكرية النظامية في البلد ، لتحقيق التغيير السياسي[٤١] .

وبرزت هذه الظاهرة في معظم الاقطار العربيه في الفترة نفسها ، اي في الاربعينات واوائل الخمسينات ، وبعد ان حصلت بعض هذه الاقطار على مزيد من الاستقلال ، او الاستقلال الرسمي ، نتيجة لنمو الحركات الوطنية في تلك الوقت . وهذا التطور هو الذي دفع الاستعمار البريطاني الى ضرب الفئات الوطنية داخل الجيش ، خصوصا داخل الجيش المصري ، من خلال اشرافه ومشاركته في صنع الظروف التي أدت الى هزيمة ١٩٤٨ .

وحصلت الانقلابات العسكرية السورية في مناخ عزلة الانظمة القائمة عن الجماهير الناقمة ، وتمرد الشباب المتعلم وانخراطه في الاحزاب العقائدية ، مما اعطى مؤشرا للتطورات اللاحقة . وتلت هذه الانقلابات ، كما ذكر سابقا ، احداث مهمة مثل قتل الملك عبد الله عام ١٩٥١ ، والتحرك الجماهيري في العراق والاردن ولبنان عام ١٩٥٢ ، وانقلاب مصر في العام

---

(٤٠) Bailey, *p.* 131.

(٤١) Van Dusen, *p.* 135.

نفسه . ومهما كانت دوافع هذه الاحداث ، فقد عبرت عن النقمة العامة ، وما افرزته من تحولات اجتماعية زادت من الوعي الاجتماعي السياسي ، الذي تعمق بفضل انتشار وسائل الاتصال الحديثة (الصحف، الاذاعة) .

وكما ذكرنا سابقا ، تداخل النضال السياسي الفلسطيني ، بعد النكبة ، مع النضال السياسي العربي العام ، كمحصلة لاستمرار النضال الفلسطيني ــ العربي ، وللانتشار الجغرافي الفلسطيني . وكان هذا النضال المتداخل في نظر الفكر الفلسطيني حلقة متكاملة ، حيث ارتبطت الدعوة الى الوحدة بتعبئة الامكانيات البشرية والمادية العربية للتحرير . ونظر النضال الفلسطيني الى مقاومة القوى الرجعية العميلة ، والى مقاومة الهيمنة الاستعمارية ، كعمل يومي وسريع ، لمنع مشاريع التصفية وتحرير الارادة الوطنية العربية (الاردن) . ورافق جميع هذه النضالات نضال مكثف ، قطري وقومي ، ضد كبت حريات التعبير والتنظيم .

وانعكست على هذه النضالات المتداخلة معطيات الظروف المحلية الفلسطينية المتعددة ، نتيجة النزوح والتشرد . ففي لبنان وسوريا انطلق النضال الفلسطيني مزدوجا ، فهو من جهة يحارب مشاريع التوطين ، ومشاريع الغوث المشبوهة والمعروضة من قبل وكالة الغوث ، ويلتصق ، من جهة اخرى ، بالنضالات القومية الفكرية والسياسية المعلنة من قبل الاحزاب القومية . وكان لهذا النشاط اثره في استقطاب المزيد من الطلاب الجامعيين الفلسطينيين الدارسين في جامعتي بيروت ودمشق . وتركز النضال الجماهيري الفلسطيني في الاردن ضد النظام الحاكم ، كما نسق مع الحركة الوطنية شرق الاردنية ، وتوجه هذا النشاط مع انشاء الاحزاب المشتركة (الحزب الشيوعي الاردني) او فروع للاحزاب القومية . وتميز هذا النضال باستقطابه لجميع المتعلمين، وتجاوزه للاطر الحزبية القديمة ، بحيث برزت وحدة وطنية تشمل جميع القطاعات الفلسطينية ، وقسما من جماهير شرق الاردن . ووجه هذا النضال المتعدد الجوانب ضد مساعي الصلح مع العدو تارة ، وطورا ضد السلطة المطلقة وتقيده للنشاط البرلماني وللحريات ، ومرة ضد تخاذل النظام امام الغارات الاسرائيلية ، ورفضه لتعبئة الجماهير ، واخرى ضد المشاريع الاستعمارية لتصفية القضية الفلسطينية ، او الاحلاف العسكرية .

وبرز ، ايضا ، نضال فلسطيني خاص ضد التمييز الحاصل تجاه الفلسطينيين ، وضد السعي لتقليص الاثر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لقوتهم البشرية والمادية ، وتفوقهم الثقافي . فمع ضم الضفة الغربية الى شرقي الاردن ، واعلان المملكة الاردنية الهاشمية ، واعطاء المواطنية الاردنية للفلسطينيين ، سعت الحركة الوطنية الفلسطينية الى تغيير النظام في هذا القطر ، وتجديد مؤسساته ، من اجل التعبئة لمقاومة دولة العدو والاستعداد للتحرير . ونتج عن هذا الضغط توجه السلطة لتطوير الاجهزة الرسمية ، وزيادة عددها ، وتطوير الخدمات العامة . واستطاع الفلسطينيون احتلال المراكز المرموقة في الاجهزة الفنية ، لخبرتهم المكتسبة خلال حكومة الانتداب ، ولتوفر الكفاءات المختلفة ونموها المضطرد . وشجعت الدوائر الامبريالية هذا التطور لتمكين الاردن من تطوير وضعه الاقتصادي ، وتشغيل الشباب اللاجىء ، ودمج الفلسطينيين في المملكة ، سعيا وراء تكريس الامر الواقع . ولذا تكثفت

جهود كل من بريطانيا وامريكا ، عن طريق البعثة الامريكية ، ووكالة الغوث ، لتطوير مؤسسات دولة الاردن ، وتحقيق المشاريع الاغاثية المختلفة . ولم يمنع هذا التعاون من بروز التناقض بين الامبريالية الامريكية من جهة ، والبريطانية من جهة اخرى ، لشعور الاولى بقدرتها على وراثة الثانية ، من خلال حجم المساعدات المالية التي تستطيع تقديمها .

وترجم النشاط الوطني على الساحة الاردنية الى نضال عنيد ومكثف ضد الاستعمار التقليدي والامبريالية الامريكية ، فتمثل في اقصاء الوجود البريطاني (غلوب باشا وزملاؤه الضباط البريطانيون ، ومنع دخول الاردن في الاحلاف الاستعمارية الموجهة من قبل الامبريالية الامريكية. واوجد هذا المناخ العام مجالا لتحقيق الوحدة الوطنية بين القوى المختلفة ، وبينها الحزب الشيوعي (الاسم الجديد لعصبة التحرر لوطني) والقوى القومية والتقدمية عامة . ولكن لم يمنع هذا التقارب الشك المتبادل ، نتيجة لبعض المواقف السابقة لهذه القوى (قبول التقسيم) ، والتنافس نتيجة السعي الى استقطاب الفئات المتعلمة الاخذة في الازدياد .

وخاضت الجماهير الشعبية في غزة ، وعلى رأسها عصبة التحرر الوطني والاخوان المسلمون والمتعلمون عامة ، والتلاميذ خاصة ، نضالات ضد مشاريع الاستيطان ، واهمها مشروع سيناء الداعي الى توطين ١٠ آلاف عائلة من غزة في شمال غرب سيناء . وقامت مظاهرات صاخبة عام ١٩٥٣ ، ضد هذا المشروع ، وتوالت مع كل مناسبة . وكانت دولة العدو توفر هذه المناسبات من خلال سياسة الاعتداءات على قطاع غزة وسيناء . وجاءت تلك الاعتداءات على القرى الحدودية في الضفة الغربية ، وعلى مخيمات النازحين في غزة ، تعبيرا عن سياسة اسرائيلية جديدة ، وهي افهام الفلسطينيين خاصة ، والعرب عامة ، بتفوق القوة العسكرية الصهيونية ، وسخف فكرة تدمير اسرائيل . كما كان الهدف منها حث الدول العربية المحيطة على وقف التسلل الفردي والجماعي الفلسطيني الى داخل الأراضي المحتلة ، واخيرا اقناع النازحين الفلسطينيين بقبول مشاريع الاستيطان ، والتخلي عن فكرة العودة .

كان مبرر اسرائيل للغارات التي شنتها ، عبر الحدود ، منع « التسلل » الى الأراضي التي احتلتها ونتج ذلك « التسلل » عن قيام مجموعات من الشباب الفلسطيني بمهاجمة القرى الصهيونية بعد حرب ١٩٤٨ ، بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار ، ووقف الهجرة ، وعدم القبول بوقف القتال ، بالاضافة الى سعي النازحين ، افرادا وجماعات ، للحصول على قسم من ممتلكاتهم المنقولة التي بقيت في قراهم الاصلية ، وجني محصول بساتينهم . وتطور هذا النمط من التسلل الى الاستيلاء على ممتلكات المستعمرات الصهيونية .

وسعت السلطات العربية ، من جهتها ، لمنع جميع اشكال التسلل ، ولكنها لم تكن قادرة ، ماديا ومعنويا ، على منعه تماما . فعمدت سلطات العدو الى اتباع اسلوب الضرب الموجع لترهيب الجماهير ، وتحذير الانظمة المحلية . ولم ترهب هذه الضربات الجماهير الفلسطينية ، فخرجت تعلن عن سخطها على التخاذل العربي ، وتطالب بالتجنيد والسلاح . وردت سلطات عمان على هذه المطالب بمزيد من تحديد حركة الحرس الوطني ، وتقييد الحريات السياسية ، والاذعان للمطالب الصهيونية ، فاعتقلت مئات « المتسللين » . وفي عامي ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ اصدرت المحاكم الاردنية احكاما مختلفة بالسجن على ٩٩٧ شخصا بتهمة

التسلل ، « بالاضافة الى عدد كبير اخر من الاشخاص صدرت ضدهم احكام مختلفة مع وقف التنفيذ ، بعد ادانتهم بالتهمة نفسها . وطردت الحكومة الاردنية بعض « المخاتير » من مناصبهم عقابا لهم على امتناعهم عن التعاون معها والكشف عن « المتسللين »(٤٢) . وقامت السلطات المصرية اثر المظاهرات المتكررة ضد الغارات الاسرائيلية ، بممارسة تشديد اكبر ضد الحركة الوطنية في القطاع .

ومع تصاعد النضال العربي الجماهيري والرسمي ضد حلف بغداد ، ودخول مصر في المعركة ، اتجهت الانظار ، عام ١٩٥٤ ، نحو مصر ، ونحو عبد الناصر بالذات . وكانت الجماهير العربية تنظر بشيء من الاهتمام الى التطورات في مصر ، فتحمست لقانون الاصلاح الزراعي ، غير انها لم تكن مطمئنة الى اسلوب عبد الناصر المهادن تجاه الاستعمار البريطاني ، وغير المتشدد تجاه دولة العدو ، والمركز على القضايا الداخلية . ولكن الاهتمام الجماهيري بدأ يتطور مع تحول سياسة رجال الثورة في مصر ، اذ ادرك عبد الناصر خطورة المشاريع الاستعمارية الجديدة وما رافقتها من ضغوطات على مصر ، وتهديد لتطورها الاجتماعي الداخلي ، فانطلقت الثورة المصرية في حملة واسعة ضد حلف بغداد ، مشجعة الدول العربية المعادية لهذا الحلف ، وداعمة للحركات السياسية الوطنية . وبدأ عهد اذاعة « صوت العرب » التي تولت تحريض الجماهير ضد حلف بغداد والانظمة العربية الداعية له ، وخصوصا نظام العراق . واعقب موقف مصر هذا توجه نحو سياسة عدم الانحياز ، مما جعل عبد الناصر يشارك في الدعوة لعقد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ ، ويتبوأ من خلاله مركزا قياديا ، ينطلق بمصر خاصة ، والوطن العربي عامة ، على المستوى العالمي . واتبعت قيادة الثورة مواقفها الدولية غير المنحازة بموقف وطني وقومي اكثر تصلبا تجاه الكيان الصهيوني ، متجاوبة مع التطلعات الجماهيرية العربية ، فشجعت انشاء جماعات الفدائيين ، في غزة ، للضرب في عمق الكيان الصهيوني ، وكسرت احتكار السلاح من قبل الدول الغربية بعقد صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ . وكانت هذه الصفقة فاتحة لتطبيق سياسة التقارب مع المنظومة الاشتراكية ، في اطار سياسة عدم الانحياز ، وتقوية مصر في مواجهة العدو الصهيوني والتهديد الاستعماري . ووجدت الجماهير العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، في شخص جمال عبد الناصر قائدا وطنيا معاديا للاستعمار عازما على تحرير الوطن العربي من الاستعمار التقليدي (شمال افريقيا ، الجنوب العربي) ، وتحقيق تنسيق عربي نضالي لمجابهة الصهيونية والامبريالية .

ومع بروز قيادة عبد الناصر تسارعت الاحداث ، وتصاعدت التعبئة الجماهيرية ، ونمت الاحزاب القومية ، واضحى حلم الوحدة العربية قريب المنال يتراءى عبر هذه التعبئة الواسعة والارادة الشعبية النضالية ، وعبر قيادة عبد الناصر ودعوة « صوت العرب » اليومية . وبدأت الجماهير العربية عبر هذه الاذاعة تشعر بالوجود العربي الواسع ، وتتلمس ترابط النضال الوطني والقومي . ولم تكن هذه الجماهير تبالي ببعض الانتقادات الموجهة لسياسة عبد الناصر الداخلية ، القامعة للديموقراطية الشعبية .

---

(٤٢) سعد ، ص ٦٩ .

ولم تدرك الجماهير الواسعة اهمية مشاركتها النضالية من خلال منظمات شعبية ، ترعى مصالحها وتعبئتها وتوجهها سياسيا . وكانت القوى السياسية الجديدة تهمل دور هذه المنظمات ، انطلاقا من فهم خاص للدور الطليعي لتنظيماتها السياسية القادرة ، في نظرها ، على توجيه هذه الجماهير . وبلغة اخرى ، رأى الشباب المتعلم ، عبر تنظيماته الجديدة ، بانه الوصي على مصالح الجماهير ، ورأى دورها في التجاوب معه لخلق حالة من الضغط الشعبي ، تدفع الجيش المجسد « للشعور الجماهيري » للقيام بالضربة النهائية ، الكفيلة بالقضاء على الانظمة الرجعية .

ونتج هذا القصور في فهم شروط النضال الجماهيري ، في المشرق العربي ، من حداثة التنظيمات السياسية الجديدة ، المتحررة نسبيا من العلاقات العشائرية ، والتي اقتصر مجال نشاطها على التلاميذ والطلاب المتضاعف عددهم في الخمسينات . ولم يواكب نمو الحركات السياسية تطور في الحركة النقابية العربية ، وكان ازدهارها السابق بسبب تضخم العمالة في قطاع الحرب ، بالاضافة الى الارتفاع الفاحش في الاسعار الذي حرك الجماهير العمالية مطلبيا ، واسرع في تنظيمها قطاعيا . ومع زوال قطاع الحرب ظهرت البطالة الواسعة في بعض الاقطار العربية وتقلص النشاط النقابي ، مما اضعف هذه الحركة . ولم تستوعب الحركات القومية الصاعدة اهمية العمل النقابي ، فعملت على اضعاف الحركة النقابية عن طريق استقطاب بعض كوادرها في النشاط السياسي العام ، واهمال دورها بالتركيز على دور الطليعة الحزبية ، بالتقليل من اهمية تنوع النضالات الاجتماعية . كما اهملت هذه الحركات ضرورة بناء الكوادر النقابية المجربة جماهيريا ، والقادرة على فهم حقيقة التطلعات الجماهيرية . ونتج هذا القصور في بناء الكوادر الشعبية من فهم خاطىء لمواصفات الكادر ، الذي فهم على انه الشخص المتعلم القادر على القراءة الواسعة والتعبير الفصيح ، وبذلك يصبح النموذج الأمثل له الخريج او الطالب الجامعي . وارتبط هذا القصور ببروز وعي اجتماعي يمثل مصالح البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، ويرفض التحليل الطبقي ، ويمتنع عن وضع استراتيجية تحرر سياسي واجتماعي متكاملة وشاملة ، تحدد الاهداف البعيدة ومراحل النضال .

ومن ناحية اخرى ، تميز موقف الجماهير الفلسطينية والقوى السياسية الجديدة من مجمل نشاط وكالة الغوث بالتناقض . فقد كانت هذه الجماهير في حاجة الى خدمات الوكالة ، نظرا للفاقة والعوز الكبيرين ، ولامتناع الدول العربية عن القيام بهذه الخدمات لكبر حجم الاعباء من جهة ، و لاصرار هذه الدول واصرار الجماهير الواسعة، من جهة اخرى ، على بقاء تلك الوكالة كتعبير عن وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة ، والتذكير الدائم للأمم المتحدة بواجب تطبيق قرارها (رقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨) الداعي الى تخيير اللاجئين بين العودة والتعويض . ولكن الجماهير الفلسطينية رفضت ، من ناحية ثانية ، جميع الاقتراحات والممارسات الداعية للتوطين . ومع تصاعد مشاريع الوكالة التوطينية ازداد الارتياب منها ، لتوليها تنفيذ سياسة الدول الامبريالية الداعية الى توطين اللاجئين ، والغاء الاغاثة ، في اقرب فرصة . وكانت الدول العربية قد وافقت ، مبدئيا ، على نهج تحقيق مشاريع التشغيل ، مما شجع الدول الامبريالية على ترجمة توصيات اللجنة الاقتصادية المرسلة من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٩ الى الشرق الاوسط ، المعروفة باسم لجنة « كلاب » ، وانشاء الاطر اللازمة لذلك .

ولذا جرى تحديد اهداف جديدة لنشاط الأمم المتحدة بالنسبة لموضوع اللاجئين الفلسطينيين ، تمثلت في تنظيم برامج واسعة لتشغيلهم بهدف ايصالهم الى الاعتماد الذاتي وعدم الاحتياج الى وكالة الغوث ، بالاضافة الى اعداد مشاريع توطين واسعة تستوعب مئات او آلاف العائلات ، وبذلك اصبح اسم الوكالة « وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى »[٤٣] .

ومما زاد من معارضة الجماهير الفلسطينية لكثير من سياسات وكالة الغوث ، لجوءها لسياسة شطب اسماء العائلات التي وفرت لها دخلا من سجلاتها ، حيث تمسكت هذه العائلات ببطاقة الاعاشة ، حرصا منها على ضمان الحصول على خدمات الاغاثة في المستقبل ، في حال تردي وضعها الاقتصادي من جهة ، ولضمان حقها في العودة من جهة اخرى . وكانت الولايات المتحدة قد ضغطت، بعد انتهاء فترة التعاقد مع هـ. كنيدي من التابعية الكندية ، باتجاه تعيين مدير جديد للوكالة ، امريكي التبعية ، هو ج . بلاندفورد ، عهدت اليه تنسيق نشاطها مع وزارة الخارجية الامريكية . ولاحظت الجماهير ايضا تنسيقا واسعا بين وكالة الغوث والنقطة الرابعة ، وهي الهيئة التي ارسلتها الحكومة الامريكية لتدعيم نفوذها من خلال مساعداتها المادية المقدمة الى حكومات المنطقة . كما عهد الى هذه الهيئة انشاء المشاريع المختلفة الهادفة الى توطين العائلات الفلسطينية . وظهر هذا التنسيق الواسع على مستوى الاردن بشكل خاص . وزادت جميع هذه الظروف من ارتياب الجماهير الفلسطينية في سياسة وكالة الغوث ، التي كانت تحتاج الى خدماتها . ولذا نشأ وضع غريب ، وهو رفض شامل لسياسة الوكالة من جهة ، والحاح متزايد لتوسيع حجم مساعداتها وخدماتها من جهة اخرى . ولوحظ ايضا اهتمام فردي ببعض مشاريع التشغيل والدعم المادي ، لا ينسجم مع المواقف العلنية . وتمثل هذا الاهتمام في التقدم للحصول على قروض فردية لانشاء اعمال اقتصادية ، او تسجيل الاسماء في مكتب التوظيف التابع للوكالة ، للحصول على وظائف في الاقطار المضيفة ، او في اقطار النفط . واوجد هذا التناقض في التعامل مع وكالة الغوث موقفا لا ــ عقلانيا .

وبسبب الحاجة الى الخدمات الفردية ، جرى تشجيع زعامة ووساطة القوى التقليدية التي استقطبتها وكالة الغوث ، بينما لم تستطع القوى الجديدة بلورة تصور واضح للتعامل مع هذه الوكالة . وعكس هذا الموقف لا ــ عقلانية تلك القوى الرافضة شكليا لوكالة الغوث ، والمستفيدة فرديا منها ، ولذا تعالج المشكلة المعيشية للاجئين من منظور ان الصراع سيطول امده ، بالرغم من ان استنتاجاتها النظرية تؤكد هذه المقولة . ويبرز ارتباك موقف القوى الجديدة من خلال تعليقات مجلة « الثأر » ، فهي ، مبدئيا ، ضد وكالة الغوث : « وسيستمر الوضع على ما هو عليه وستظل بطاقة الاعاشة سلاحا في يد وكالة الغوث تشهره في وجه النازحين ، وتستغله في فرض الاسكان واهدافها الاخرى ، الى ان نطرد وكالة الجاسوسية من

(٤٣) الصايغ ، ص ٣٥٢ .

بلادنا ، ونأخذ على عاتقنا نحن تأمين الغذاء والكساء للنازحين »[٤٤] . ولكن مع ذلك تعكس المجلة مطالب النازحين بتحسين الخدمات ، مثل الابقاء على التعليم الثانوي[٤٥] .

وازداد هذا الموقف المطلبي مع تراجع مشاريع التوطين ، نتيجة لمعارضة الجماهير النازحة لها ، وانتهاء الموقف العربي الرسمي الى رفضها . واسقطت وكالة الغوث من اهدافها المباشرة هذه المشاريع وحولتها الى الدوائر السياسية الدولية لكون هذه المشاريع مرتبطة بالاوضاع السياسية وتصور الحلول السياسية الممكنة . وكمثال حي للمعالجة السياسية المباشرة لهذه المشاريع ، دخول الولايات المتحدة طرفا لاقرار مشروع الاستفادة من نهر الاردن ، وجعله محكا لامكانية تحقيق تقارب بين العرب والدولة الصهيونية ، ومدخلا لعلاقة جديدة توصل الى حالة السلم .

(٤٤) **الثار** ، ١٧ كانون الاول ١٩٥٣ ، ص ٣ .
(٤٥) **المصدر نفسه** ، ٢٣ ايلول ١٩٥٤ ، ص ٣ .

الفصل الثاني

التعليم كرأس مال أساسي

اولا :

الطلب المحلي على المتعلمين من حملة الشهادة الثانوية وتطور عددهم

تجمع النازحون الفلسطينيون في مناطق محدودة الموارد (الضفة الغربية والشرقية) ، او معدومة الموارد تماما (قطاع غزة) . كما جاء هذا التجمع في اقطار عربية تتفشى فيها البطالة المقنعة (سوريا ، لبنان) . ونتج عن هذا الوضع انخفاض شديد في الاجور في كل من القطاع والضفة الغربية ، وندرة في فرص العمل الثابتة للاكثرية الساحقة من العمال اليدويين . وقد قمنا في الفصل الاول بشرح هذه الاوضاع ، حيث بدا مدى تدهور الوضع الاقتصادي للجماهير الفلسطينية ، وهو ناتج عن وصول عشرات الالوف من اليد العاملة الشابة وغير المؤهلة علميا ومهنيا الى سوق العمل .

وزاد العبء المعيشي على عاتق الاسرة الفلسطينية مع توقف اعداد كبيرة من فئة الرجال كبار السن عن العمل ، لعدم توفره ، او بسبب ضآلة الدخل ، والعودة الى الانجاب المرتفع ، وتصاعد الانتظام المدرسي للاجيال الجديدة . ومع تحسن الوضع الصحي ضمن التجمعات الفلسطينية ، خصوصا في المخيمات ، ازدادت الولادات وعادت نسبها الحية الى الصعود ، حتى اقتربت من النسبة التي كانت قائمة في اواخر عهد الانتداب . وتضافرت عوامل اضافية لتشجيع هذه الولادات في المخيمات ، فالزواج في سن مبكرة جدا ، وخاصة بين اللاجئين يسهل الحصول على بطاقات تموين مستقلة من وكالة الغوث ، او على مسكن مستقل ، او للمحافظة على البطاقة نفسها (١) . فمع الزواج يزيد العبء المادي على الفرد العامل ولا تطبق عليه شروط وكالة الغوث في قطع الاعاشة . واتضح من دراسة ميدانية ، قام بها مجلس الانتاج القومي المصري ، بالاشتراك مع وكالة الغوث ، ان نسبة فئة العمر (٠ ــ ١٥ سنة) بلغت في غزة ، عام ١٩٦٠ ، ٥١ بالمائة في المخيمات ، و٤٣ بالمائة خارجها . (٢) . واكدت استنتاجات الاردن الظاهرة نفسها ، حيث اتضح عام ١٩٦١ ان مجموع الولادات الحية لكل الف امرأة متزوجة كان ٥٩٩٧ ولادة داخل المخيمات ، و ٥٢٠٧ ولادات خارجها (٣) .

---

(١) خلوصي ، ص ١٥٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) Riz, *Human Fertility...*, 1962.

وزاد من العبء المعيشي توجه الاجيال الصاعدة نحو التعليم ، والاصرار على استمرارهم حتى نهاية المرحلة الاعدادية او الثانوية ، مما يؤدي الى تقليص دخل العائلة المحتمل ، املا بدخل مرتفع في المستقبل .

وفي العام ١٩٥٥ وبعد سنوات من النكبة ، كانت البطالة الدائمة والمقنعة تلتهم نصف القوى العاملة في الاردن ، ووصلت هذه النسبة الى ٩٢ بالمائة لدى القوى العاملة اللاجئة (٤) . واستمرت هذه البطالة المرتفعة فترة طويلة . كما تبين للدوائر الرسمية في قطاع غزة استمرار البطالة المرتفعة عام ١٩٦٠ ، وثبوتها حول ٨٣ بالمائة بين اللاجئين (٥) .

ويشرح جميل هلال واقع الاقتصاد الاردني بقوله : « والواقع ان وتيرة النمو الاقتصادي المتدنية في الضفتين جعلت الاقتصاد الاردني غير قادر على استيعاب سوى جزء صغير مما تخرجه مدارس ومعاهد التعليم في الضفتين ، ونسبة اقل من خريجي الجامعات في الخارج ، وخصوصا بعد ان وصل جهاز الدولة الاداري الى حدوده الاستيعابية القصوى في بداية الستينات . ومن هنا تتضح بعض اوجه الازمة البنيوية للاقتصاد الاردني ، الذي يقوم على الخدمات بالدرجة الاولى ، ويخلق فارقا شاسعا بين المستوى التعليمي المتوفر للسكان وبين قدرة الاقتصاد الانتاجية على استيعاب قوى العمل المؤهلة تأهيلا عاليا . وجدت هذه الازمة في الهجرة المستمرة الى الخارج المخرج الوحيد لها . وقد وقع الثقل الاكبر على الضفة الغربية بسبب سياسة النظام الاردني ، التي افتقرت الى ادنى حدود التخطيط الشامل على صعيد انماء اقتصاد وطني ، وبسبب سياسة التمييز الاقتصادي التي مارسها ضد الضفة الغربية . لقد كانت سياسة التمييز هذه عاملا رئيسيا وراء ظاهرة تدفق الهجرة الخارجية من الضفة الغربية ، الامر الذي اضعف بدوره قدرة هذا النمو الاقتصادي والتطور المحلي بحرمانها من قوى الإنتاج البشرية المتطورة من جهة ، وتعميق تبعيتها « للمتروبول المحلي » في الضفة الشرقية « وللمتروبولات » الاخرى في دول النفط ، التي استقطبت الجزء الاكبر من هذه القوى »(٦) .

ان السياسة المركزية ، التي اتبعها النظام ، واراد من خلالها تجميد التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي للضفة الغربية لحساب تطوير الضفة الشرقية ومدينة عمان بالذات ، تسببت في نمو اقتصادي بطيء يرتكز اساسا على قطاع الخدمات ، واهمها القطاع العام الذي نما بشكل واسع . وجاء نمو هذا القطاع نتيجة لبناء الدولة الاردنية الجديدة ، التي افتقر شرقها الى العديد من الاجهزة لارتباطه السابق بسلطة الانتداب البريطاني في فلسطين . ولم تتعارض رغبة الجماهير الفلسطينية في تحسين الخدمات العامة مع ارادة الدول الامبريالية ، التي ارادت ان توفر للدولة الموسعة قدرة على السيطرة ، وعلى التطور ، لاستيعاب اللاجئين والاراضي الجديدة ، في محاولة لايجاد حل للقضية الفلسطينية . وتضافرت الامكانيات

---

(٤) هلال ، ص ١٢٩ .
(٥) خلوصي ، ص ٦٤ .
(٦) هلال ، ص ١٠١ .

الامريكية والبريطانية ، الى جانب امكانيات وكالة الغوث ، في تطوير جهاز الدولة وتعميم العديد من الخدمات . الا ان ارادة تثبيت الهيمنة الشرق اردنية ، والفئة الاكثر تخلفا هناك ، اوجدت حالة تناقض بين هذه الاهداف والواقع ، مما غير من مسار التطور المنشود ، حيث تغلبت السيطرة السياسية والقمع على الاهداف الاخرى .

وحصل تطور سريع في عدد الوزارات الاردنية ، فارتفع عددها من خمس ، عام ١٩٤٧ ، الى ١٥ عام ١٩٥٥ . وانشئت العديد من الدوائر المتخصصة ، التي ساهمت كل من البعثة الامريكية ووكالة الغوث في انشائها (٧) . واحتاجت معظم الوزارات والدوائر الجديدة الى الفئات المتعلمة والمهنية . وجرى التعاقد مع الفئات غير المتعلمة وغير المهنية ضمن مشاريع العمل التي كان طابعها الاساسي مؤقتا او موسميا . ووجه مجهود مكثف شطر قطاع التربية ، تلبية للمطاليب الجماهيرية ، لارتفاع مردودها الاجتماعي مقابل استثمارات ضئيلة نسبيا ، ولاتاحتها الفرص لاعداد كوادر يحتاجها البلد ، وتتوفر امامها فرص العمل في الخارج . وتضافرت المساعدات البريطانية ، والاميركية ، ومساعدات وكالة الغوث ، لدعم تطوير القطاع التربوي التابع لوزارة المعارف الاردنية .

ومع اعادة تنظيم مصالح الجيش الاردني ، وزيادة عدده ، جرى تعيين المزيد من المتعلمين والمهنيين فيه ، الا انه روعي في ذلك الاعتماد اساسا على العناصر الشرق اردنية . واستقطبت عناصر فلسطينية في مصالح الجيش والاعمال الادارية ، ولكن ضمن سياسة مدروسة تجعل نسبتهم لا تزيد عن ٢٠ بالمائة (٨) ، بينما كانت الاكثرية عناصر متعلمة ومهنية من شمال شرق الاردن . وافسحت هذه السياسة التوظيفية لمئات من الفلسطينيين فرص العمل في وزارة الدفاع ، الا انها افسحت مجال استقطاب واسع للعناصر الشمالية ، مما اوجد مرحليا مجال توظيف اكبر للفلسطينيين في الوزارات الاخرى .

واستوعبت الدوئر الرسمية ووكالة الغوث عددا كبيرا من المتعلمين المهنيين . ولكن ، مع استكمال التعيين في الدوائر المختلفة وبطء نموها ، اخذت مجالات التوظيف تتضاءل نسبيا ، وتتطلب في معظم الاحيان مؤهلات علمية ارفع (وسنتطرق الى هذه الظاهرة لاحقا) .

والى جانب سياسة التوظيف عمدت كل من وكالة الغوث والحكومة الى تشغيل الاف من اليد العاملة غير المتعلمة وغير المهنية في المشاريع المختلفة والمؤقتة . ويستدل من دراسة لبعثة البنك الدولي ان عدد العاملين في المؤسسات المدينية الخاصة (الجدول رقم ١٤) . وتميز عمل الاكثرية العظمى للعاملين في القطاع الاخير بانخفاض الانتاجية ، وما يترتب على ذلك من انخفاض في الاجور .

---

(٧) تمثل حجم الاهتمام الامريكي بتطوير الاقتصاد الاردني وتوجيهه بانشاء مجلس التنمية الاردني ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية بعض الوزراء ، ومندوب كل من البعثة الامريكية ووكالة الغوث .
(٨) Vatikiotis, *p.* 90.

الجدول رقم ١٤

مجموع القوى العاملة في الاردن ونمط العمل عام ١٩٥٥ (بالالاف) (دون النساء في القطاع الزراعي)(*)			
	لاجئون	غيرهم	المجموع
القطاع العام	٢٤	٣٥	٥٩
المؤسسات المدينية الخاصة	١٠	٤٥	٥٥
الزراعة	٢٥	١٧٠	١٩٥
لاجئون من دون عمل	٦١		٦١
المجموع	١٢٠	٢٥٠	٣٧٠

ومع تطور جهاز الدولة وتوسع نشاطاته تضافر الضغط الداخلي ضد سياسة التميز والمحاباة في التعيين ، مع الضغط الخارجي الداعي الى رفع كفاية هذا الجهاز لتحقيق اهداف المساعدات الخارجية ، فاصدرت الدولة تشريعات مختلفة تنظم الخدمة المدنية (ديوان الموظفين عام ١٩٥٥ ، نظام الخدمة المدنية ، سلم الرواتب والعلاوات) . وكانت بعض الوزارات ، وخصوصا وزارة التربية ، قد بدات بتنظيم التعيين والمكافآت ، تجاوبا مع تسارع تطور جهازها ، وسعيها لجذب الكفاءات العلمية المختلفة .

وجرى تقسيم الموظفين الى صنفين حسب نظام الخدمة الجديدة : الصنف الاول العالي من الدرجة الاولى حتى السادسة ، والصنف الثاني من الدرجة السابعة حتى الدرجة العاشرة . ويلتحق بكل درجة خمس سنوات خدمة . وفي العام ١٩٥٨ صدر نظام الموظفين الذي اعتمد الشهادات اساسا للتعيين . ونشأ هذا الاعتماد في تصنيف الشهادات وسني الدراسة نتيجة لغياب امتحانات القبول ، وغياب تحديد للمهمات الوظيفية المتبعة في الدول المتقدمة . ويتجاوب هذا التصنيف مع نمو البيروقراطية في الدول النامية ، وزيادة الضغط العام لرفع كفاءة هذه البيروقراطية ، كما يتجاوب مع تسارع نمو الجامعيين والثانويين وحاجتهم للعمل شبه المفقود في القطاع الاقتصادي الخاص . ولا يعتبر هذا التصنيف الاسلوب الامثل ، لانه لا يبتغي الكفاءة الحقيقية (٩) .

ويحدد نظام الموظفين الاردني لعام ١٩٥٨ الشهادات وعلاقتها بالتصنيف كالتالي(١٠) :
« يعين حاملو شهادة الترك ومتخرجو الصف الخامس ثانوي في الدرجة العاشرة وفي نسبة توازي السنة الاولى » . والمتممون لسنة الدراسة بعد الترك في الدرجة العاشرة وبنسبة

Shihadeh, p. 33. (٩)
(١٠) **المصدر نفسه** ، ص ٨٥ .

توازي السنة الثالثة . والمتممون لسنتي دراسة بعد الترك في الدرجة التاسعة وبنسبة توازي السنة الاولى . و المتممون لثلاث سنوات دراسة بعد الترك في الدرجة الثامنة وبنسبة توازي السنة الاولى ... وحملة البكالوريوس ومتمموا اربع سنوات دراسة بعد الترك في الدرجة السابعة بنسبة توازي السنة الاولى ... وحملة درجة الماجستير في الدرجة السادسة وبنسبة توازي السنة الاولى ... وحملة درجة الدكتوراه في الفلسفة ، والاطباء الدكاترة في الدرجة الخامسة وبنسبة توازي السنة الثالثة ... والاطباء الدكاترة والحاصلون على سنة تخصص في الدرجة الرابعة وبنسبة توازي السنة الاولى ... والاطباء الدكاترة والحاصلون على ثلاث سنوات تخصص في الدرجة الرابعة وبنسبة توازي السنة الخامسة .

وحسب هذا التصنيف ، والشهادات المطلوبة ، اعتبر الموظفون الجدد ، من دون حاملي هذه الكفاءات العلمية ، من غير المصنفين ، مع تمييز خاص لبعض فئات المهنيين المسموح تصنيفهم في الدرجة العاشرة . الا انه روعيت ايضا ، في تعيين غير المصنفين ، المستويات العلمية ، بحيث يعين خريج المدارس المتوسطة براتب اساسي يزيد عن ١٦ دينارا شهريا ، وخريج المدارس الابتدائية الكاملة براتب اساسي يزيد عن ١٢ دينارا شهريا (١١) .

وسيتم عرض سلم الرواتب حسب تصنيف ١٩٥٨ ، نظرا لاهميته في تشجيع التحصيل العلمي من جهة ، واثره على الاستقالات والانتقال للعمل في دول النفط من جهة اخرى (انظر جدول رقم ١٥) .

ويمثل هذا التصنيف النهج الذي اتبعته وكالة الغوث ومختلف الدول العربية ، والنفطية منها بالتحديد ، مما ادى بالفلسطينيين للاندفاع وراء الشهادات المختلفة لضمان دخل اعلى . وكان تأمين الدخل المرتفع هو الهدف الاساسي للجماهير الفلسطينية ، لفقدان موارد اخرى ، ولارتفاع العبء المعيشي على الانسان العامل (ويتحمل الشخص المتعلم مسؤولية اكبر نتيجة لانخفاض اجور العمال اليدويين ، وتعلق الامال عليه لزيادة دخل الاسرة) . واتضح من التعداد العام للسكان والمساكن في الاردن ، عام ١٩٦١ ، ان معدل الاعالة للفرد العامل هو ٣,٣٨ شخصا ، وهو من اعلى المعدلات في الوطن العربي ، ويتجاوز كثيرا معدلات الدول المتقدمة . ويتفاوت هذا المعدل بين الوية الاردن ، اذ انه يرتفع في الضفة الغربية والمدن الرئيسية في الضفة الشرقية ، التي تضم نسبة مرتفعة من اللاجئين الفلسطينيين . وتجاوز المعدل في لواء نابلس معدلات الالوية الاخرى ، فوصل معدل الاعالة للفرد العامل الى ٤,٣٥ شخصا في الريف (١٢) .

اراد نظام الموظفين الاردني المساهمة في حل مشكلة الخريجين ، وحدد اولوية لهم في التعيين والتصنيف ، الا انه لم يكن يطمح ابدا الى ايجاد حل جذري لمشكلة حملة الشهادة الثانوية وخريجي الصف الخامس ثانوي ، فاعدادهم تضخمت بشكل لم يسمح لجهاز الدولة

(١١) الاردن ، ديوان الموظفين ، **التقرير السنوي ...** ١٩٥٩ ، ص ٢٠ .
Wander, Vol. 1, 3rd Report, Table 16. (١٢)

باستيعابهم . وقد عبر التقرير السنوي للعام ١٩٥٧ ، الصادر عن ديوان الموظفين ، عن حجم هذه الظاهرة بقوله : « كان عدد الطلبات المقدمة للديوان هذا العام اكثر من عددها في العام الماضي ، وكان ذلك نتيجة تضاعف عدد المتخرجين من حملة شهادتي الدراسة الثانوية والصف الخامس الثانوي . ويبدو على هذا ان عدد طلبات الاستخدام سيزيد تبعا لذلك عاما بعد عام . ولقد استرعى الديوان انتباه الجهات المختصة الى هذه المشكلة والفت لجنة للنظر فيها ، ولكن اللجنة لم تجتمع ... ويلاحظ من الجدول ان مجموع الطلبات الواردة في هذا العام بلغ ٤٥٦٢ طلبا ، عين من مقدميها ١٤١٠ اشخاص ، اي ان نسبة عدد الذين تم تعيينهم الى نسبة مجموع عدد طالبي الاستخدام كانت ٣١٪ ، ومن المرجح ان تقل هذه النسبة عاما بعد آخر ، لان عدد وظائف الدولة آخذ في الثبات والاستقرار ، بينما نجد عدد المتخرجين آخذا في الازدياد . ومن مقارنة عمود « طلبات » الاستخدام بعمود « المعينين » يتبين مقدار العاطلين عن العمل من المتعلمين . لكن يجب ان نطرح من هذا العدد اي (غير المعينين) عدد من يلتحق بالخدمة في دول عربية ، أو يلتحق بالجامعات للدراسة العليا . ومعظم الفائض من الخريجين الذين لم يجدوا عملا في دوائر الحكومة هم من حملة شهادة الدراسة الثانوية . اما الجامعيون فقد عين معظمهم ، لكن هناك فائضا منهم في عدد الحقوقيين والزراعيين ، يقابله نقص واضح في عدد

الجدول رقم ١٥

سلم رواتب موظفي الدولة في الاردن من الدرجة الثانية الى الدرجة العاشرة
(عام ١٩٥٨) (*)

الدرجة	النسبة للسنة الاولى دينار اردني شهريا	النسبة للسنة الثانية دينار اردني شهريا	النسبة للسنة الثالثة دينار اردني شهريا	النسبة للسنة الرابعة دينار اردني شهريا	النسبة للسنة الخامسة دينار اردني شهريا
			الصنف الاول		
الثانية	٧٢	٧٤	٧٦	٧٨	٨٠
الثالثة	٦٢	٦٤	٦٦	٦٨	٧٠
الرابعة	٥٢	٥٤	٥٦	٥٨	٦٠
الخامسة	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
السادسة	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
			الصنف الثاني		
السابعة	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
الثامنة	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
التاسعة	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
العاشرة	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥

Shihadeh, *p*. 41. (*)

المرضات ومعلمي العلوم والرياضيات ، ونقص بسيط في عدد الاطباء والصيادلة[١٣] . ويعطي الجدول رقم ١٦ صورة احصائية عن الوضع المنوه عنه في التقدير .

الجـدول رقـم ١٦

طلبات الاستخدام المقدمة الى ديوان الموظفين من قبل بعض
فئات المتعلمين من ١٦/١٢/١٩٥٦ حتى ٣٠/١١/١٩٥٧(*)

الصنـــــف	طلبات الاستخدام	المعينون •	غير المعينين
حملة الشهادات الجامعية	١٤٩	٨٩	٦٠
حملة شهادات دراسة جامعية غير تامة	٤٥	٣٤	١١
حملة شهادات التوجيهي او الفرشمن	٢٠٢	١٦٧	٣٥
حملة شهادة الدراسة الثانوية (ذكور)	١٥٨٧	٤٦٢	١١٢٥
حملة شهادة الدراسة الثانوية (اناث)	٢٤٤	١٧٠	٧٤
حملة شهادة الخامس ثانوي (ذكور)	٨٧١	٤٠	٨٣١
حملة شهادة الخامس ثانوي (اناث)	٢٥٨	٦٨	١٩٠

ويلاحظ من هذا الجدول انخفاض طلبات خريجي الصف الخامس ثانوي ، بعد ازدياد عدد حملة الشهادة الثانوية ، وتراجع امكانيات التوظيف والاصرار على النجاح في هذه الشهادة ، املا بالتوظيف من جهة ، واكمال الدراسة من جهة اخرى .

تغيرت هذه الخريطة التربوية خلال ٨ سنوات ، وبدأت تظهر مستويات جديدة من التعليم يحتاج اليها لتطوير كفاءة العمل ، خصوصا في قطاع التربية . ويوضح الجدول رقم ١٧ تطور الطلب على مستويات علمية جديدة ، حيث اخذت اعداد المعلمين من حملة المؤهلات التعليمية البسيطة او الدنيا في الانحسار ، وازدادت فئات المعلمين من حملة المؤهلات التعليمية العليا . وبعد استقرار نمو التعليم الابتدائي اخذ الطلب يزداد بشكل كبير على حملة المؤهلات فوق الثانوية العامة . ويلاحظ استمرار الوجود المكثف لحملة الشهادات الدنيا من المعلمات ، بسبب تخلف انتشار تعليم الاناث عن الذكور . ولاهمية توضيح اتجاه تعيين المعلمين والمعلمات ، في كل من وزارة التربية ووكالة الغوث ، نعرض ، تفصيليا ، مؤهلاتهم العلمية للعام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ في الجدول رقم ١٨ .

(١٣) الاردن ، ديوان الموظفين ، **التقرير السنوي** ... ١٩٥٧ ، ص ٨ ـ ٩ .
(*) الاردن ، ديوان الموظفين ، **التقرير السنوي** ... ١٩٥٧ ، ص ٩ .

جدول رقم ١٧

عدد المعلمين والمعلمات حسب التحصيل العلمي خلال السنوات الدراسية ١٩٥٢/١٩٥٣ حتى ١٩٥٨/١٩٥٩(*)

	التحصيل العلمي	السنة الدراسية						
		٩٥٢ _ ٩٥٣	٩٥٣ _ ٩٥٤	٩٥٤ _ ٩٥٥	٩٥٥_٩٥٦	٩٥٦_٩٥٧	٩٥٧_٩٥٨	٩٥٨_٩٥٩
١ – المعلمون :	المجمــوع	٣٠٣٩	٣٤٥٢	٣٩٢٦	٤٥٧٠	٤٩٠٩	٥٢٤٤	٥٥٤١
	الشهادات الابتدائية فما دون	٢٥٥	٧١	٨١	٦٩	٥١	٦٤	٥٩
	شهادات المترك والثانوية فما دون	٢٢٢٩	٢٣٣٠	٢٩٠٠	٣٣٩٢	٣٦٤٣	٣٦٧٩	٣٩٣١
	الشهادات الجامعية فما دون	٢٠٩	٢٥٧	٥١٥	٦٧٧	٨٠٢	١٠٠١	١٠١٢
	الشهادات المهنية والشهادات الاخرى	٣٤٦	٧٩٤	٤٣٠	٤٣٢	٤١٣	٥٠٠	٥٣٩
ب – المعلمات :	المجموع	١٤٠٣	١٦٢٩	١٧٩٤	٢١٤١	٢٥٢٣	٢٧٧٥	٢٠٧٩
	الشهادات الابتدائية فما دون	٣٨٨	٢٦٤	٢٦١	٢٣٩	٢٣٣	٢١٤	١٧٣
	شهادات المترك والثانوية فما دون	٨٩٩	١٠٨٣	١٣٢٢	١٧٠٢	٢٠٠٥	٢٢٢٥	٢٥٠٦
	الشهادات الجامعية فما دون	٢٧	٥٠	١٠٤	١٥٠	٢٢٥	٢٧٧	٣٢٤
	الشهادات المهنية والشهادات الاخرى	٨٩	٢٣٢	١٠٧	٥٠	٦٠	٥٩	٧٦
ج – المعلمون والمعلمات :	المجموع	٤٤٤٢	٥٠٨١	٥٧٢٠	٦٧١١	٧٤٣٢	٨٠١٩	٨٦٢٠
	الشهادات الابتدائية فما دون	٦٤٣	٣٣٥	٣٤٢	٣٠٨	٢٨٤	٢٧٨	٢٣٢
	شهادات المترك والثانوية فما دون	٣١٢٨	٣٤١٣	٤٢٢٢	٥٠٩٤	٥٦٤٨	٥٩٠٤	٦٤٣٧
	الشهادات الجامعية فما دون	٢٣٦	٣٠٧	٦١٩	٨٢٧	١٠٢٧	١٢٧٨	١٣٣٦
	الشهادات المهنية والشهادات الاخرى	٤٣٥	١٠٢٦	٥٣٧	٤٨٢	٤٧٣	٥٥٩	٦١٥

ملحوظة: لا يشمل هذا البيان احصاءات دور المعلمين والمدارس الزراعية والصناعية .

(*) الاردن ، وزارة التربية ، **التقرير السنوي** ... ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، ص ٩٠ .

الجـدول رقـم ١٨

توزيع المعلمين والمعلمات حسب المؤهلات العلمية في كل من مدارس وزارة التربية ومدارس وكالة الغوث في العام المدرسي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩(*)

المدارس	الجنس	المجموع	دون التحصيل الابتدائي	ابتدائي	اعدادي	خامس ثانوي	مترك	عليا	جامعي	مهني	اخرى
وزارة التربية	معلمون	٢٨٤٨	٥	٦	١١٢	٧٦٢	١٨٩٥	٥١٠	١٢٧	٢٣٣	١٩٨
	معلمات	١٦١٠	٨	٣٨	٢٥٥	٤٩٥	٥٨٥	١٦٣	٣٧	٣	٢٦
وكالة الغوث	معلمون	٨٥٣	٣	٧	٨٦	٣٠٩	٢٩٢	٥٢	٢٣	٣٨	٤٩
	معلمات	٥٥٩	٧	١٠	١٤٩	٢٢٦	١٣٢	٢٥	٧	—	٦

ويتضح من الجدول رقم ١٨ ان هناك اتجاها نحو تعيين حملة المترك الاردنية في المرحلة الابتدائية ، وتراجعا في تعيين حملة شهادة الخامس ثانوي . ويلاحظ ايضا بدء تعيين حملة الشهادات ما بعد الثانوية في المرحلة الاعدادية ، الى جانب تعيينهم ، اساسا ، في المرحلة الثانوية . وشجع هذا التفضيل في التعيين بذل المزيد من التحصيل العلمي من ابناء الجيل الجديد ، تأمينا لوظيفة ثابتة ، وتحقيقا لدخل مقبول ، نسبة الى ارتفاع حجم البطالة ، وتدني الاجور عامة . وهذا الاتجاه التعليمي هو الذي دفع ديوان الموظفين الى ايراد ملاحظته السابقة . ويؤكد هذه الملاحظة الارتفاع السريع في عدد المتقدمين الى امتحان الشهادة الثانوية العامة (مترك) ، وفي عدد الناجحين (الجدول رقم ١٩) .

فخلال اربع سنوات ، ارتفع عدد المتقدمين الذكور للامتحانات بنسبة ٣٥٩ بالمائة ، كما ارتفع عدد الاناث بنسبة ٣٢٥ بالمائة . وكان ارتفاع عدد الناجحين ، في الفترة نفسها ، بنسبة ٢٩١ بالمائة للذكور ، و ٢٤١ بالمائة للاناث . كما نلاحظ انخفاض نسبة النجاح في السنتين الاخيرتين بسبب تعقيد شروط النجاح من جهة ، وانخفاض مستوى التعليم من جهة اخرى . وكان التضخم الطلابي اكبر من امكانيات توفير المعلمين الاكفاء والتجهيزات المدرسية المطلوبة . وقد بدأ الجهاز التربوي يعاني من ظاهرة تسرب المعلمين الاكفاء سعيا للعمل في دول النفط .

(*) راجع المصدر للجدول رقم ١٧ اعلاه ، ص ١١١ و ١٢٨ .

الجــدول رقم ١٩

احصاءات عن امتحان الدراسة الثانوية الاردنية من١٩٥٥ ــ ١٩٥٦الى ١٩٥٨ــ١٩٥٩(*)				
السنة المدرسية	الجنس	عدد المتقدمين	عدد الناجحين	نسبة النجاح المئوية
١٩٥٥ ــ ١٩٥٦	ذكور	١١٨١	٨٧٠	٧٤
	اناث	٣٣٠	١٧٢	٥٢
	المجموع	١٥١٠	١٠٤٢	٦٩
١٩٥٦ ــ ١٩٥٧	ذكور	٢١٠١	١٥١٠	٧٢
	اناث	٣٩٣	٢٦٠	٦٦
	المجموع	٢٤٩٤	١٧٧٠	٧١
١٩٥٧ ــ ١٩٥٨	ذكور	٣٦٦٩	٢١٤١	٥٨
	اناث	٦٠٤	٣٢٩	٥٤
	المجموع	٤٢٧٣	٢٤٧٠	٥٨
١٩٥٨ ــ ١٩٥٩	ذكور	٤٢٤٢	٢٥٣٣	٥٩
	اناث	٧٤٤	٤١٤	٥٥
	المجموع	٤٩٨٦	٢٩٣٧	٥٩

وقد حافظت الضفة الغربية على وضعها ، بالنسبة لحجم المتقدمين للامتحانات ، وعدد الناجحين منهم ، ومعدل ارتفاع نسبة النجاح . وتصدر لواء نابلس المركز الأول في نسبة النجاح وعدد الناجحين (الجدول رقم ٢٠) . وبالرغم من اشتداد الهجرة الداخلية الى عمان والزرقاء والى الخارج ، فضل الأهلون ، في لواء نابلس ، ابقاء اولادهم هناك حتى انتهاء دراستهم الثانوية ، لتفوق اللواء في التجهيزات التربوية .

ولم تكن محدودية الوظائف في القطاع العام وحدها سببا في تراجع نسبة تعيين اصحاب الكفاءات العلمية ، فسياسة تحبيذ موظفين محليين او شرق اردنيين عامة ، جعلت الوزارات المختلفة تعين عناصر دون المؤهلات المطلوبة . « ان عدم وجود التكافؤ في مستوى الدراسة الثانوية ، والاختصاصية ، في الوية المملكة ، قد ادى الى الاخلال بقواعد التعيين على اساس الجدارة والمقدرة . ونظرة واحدة الى لوائي الكرك ومعان واللواء الشمالي تعطينا فكرة بان مستوى الدراسة في هذه الالوية ضعيف جدا بالقياس الى لواء نابلس او بقية الالوية ، اذا ما اخذت نتائج امتحان الدراسة الثانوية الاردنية ، والاختصاص مقاييس للحكم . ان القاعدة التي سار عليها الديوان في الماضي ولا يزال يسير عليها ، بملء المراكز الشاغرة ، في اي لواء ،

(*) راجع المصدر للجدول رقم ١٧ اعلاه ، ص ٣٢ .

بالنسبة الى وزارة التربية والتعليم ، من ابناء اللواء نفسه ، لا تتفق مع الهدف الاسمى في تعيين الأفضل ... »(١٤) .

الجــدول رقــم ٢٠

عدد الطلبة المتقدمين لامتحانات الدراسة الثانوية الاردنية وعدد الناجحين ، ونسبة النجاح المئوية عام ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩(*)				
اللواء	الجنس	عدد المتقدمين	عدد الناجحين	نسبة النجاح المئوية
المجموع	ذكور	٤٢٤٢	٢٥٢٣	٥٩
	اناث	٧٤٤	٤١٤	٥٥
	المجموع	٤٩٨٦	٢٩٣٧	٥٩
نابلس	ذكور	١١٣٩	٨٦٩	٧٦
	اناث	٢٠٣	١٣٢	٦٥
	المجموع	١٣٤٢	١٠٠١	٧٤
القدس	ذكور	٨٨٣	٤٨٠	٥٤
	اناث	١٢٦	٦٣	٥٠
	المجموع	١٠٠٩	٥٤٣	٥٤
الخليل	ذكور	٤٩٥	٣٣٤	٦٧
	اناث	٦٤	٤٤	٦٩
	المجموع	٥٥٩	٣٧٨	٦٧
البلقاء	ذكور	٧٤٣	٤٠٦	٥٤
	اناث	٢٦٥	١٤٣	٥٤
	المجموع	١٠٠٨	٥٤٩	٥٤
عجلون	ذكور	٥٧٠	٢٦٣	٤٦
	اناث	٥٢	١٧	٣٣
	المجموع	٦٢٢	٢٨٠	٤٥
الكرك ومعان	ذكور	٩٣	٤٦	٤٩
	اناث	٨	٦	٧٥
	المجموع	١٠١	٥٢	٥١
دراسة خاصة	ذكور	٣١٩	١٢٥	٣٩
	اناث	٢٦	٩	٣٤
	المجموع	٣٤٥	١٣٤	٣٩

(*) راجع المصدر للجدول رقم ١٧ اعلاه

(١٤) الاردن ، ديوان الموظفين ، **التقرير السنوي ... ١٩٥٨** ، ص ٦٩ .

وبسبب ضيق فرص العمل ، اخذ يتراجع عدد طلبات الاستخدام لحملة الثانوية العامة الاردنية ، ويزداد عدد طلبات حملة الشهادة التوجيهية المصرية ، التي تفوق بسنة واحدة مدة دراسة المترك الاردني . ولم تساعد هذه الشهادة حامليها على الفوز بالتعيين في القطاع العام ، فمن اصل ٦٦٠ طلبا قدم عام ١٩٦٠ ، جرى تعيين ٧٥ شخصا فقط ، بينما جرى تعيين ١٠٠ شخص من حملة الشهادات الجامعية من اصل ١٥٩ طلبا(١٥) . وقد اتضح لنا من الجدول رقم ١٧ النمو السريع في عدد حملة الشهادات الجامعية ، وما دون خريجي دور المعلمين ، في المدارس التابعة لوزارة التربية الاردنية . ونشأ هذا الاحتياج من جراء التوسع في كل من التعليم الاعدادي والثانوي ، بينما تقلصت الحاجة الى المعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي ، لثبات عدد التلاميذ مرحليا . واذا ما بدت حاجة للتعينات فمرجعها كثرة الاستقالات للعمل في الدول النفطية ، او الطرد من الوظيفة ، نتيجة لسياسة الارهاب التي مارستها السلطة ضد العناصر الوطنية بعد العام ١٩٥٧ .

اردنا من هذا العرض الطويل لكل من مجالات الاستخدام في القطاع العام الاردني ، وفي قطاع التعليم خاصة وشروط التعيين وسلم الرواتب ، ابراز الدوافع التي حثت على التعلق بالتعليم كمجال لتخطي البطالة . ولم يستمد هذا التعلق دوافعه فقط من الاسباب المحلية ، فنمو مجالات العمل للمتعلمين في دول النفط ضاعف ايضا من هذه الدوافع ، بحيث اصبح التعليم املا وهاجسا يستنفر الامكانيات المعنوية والمادية للفرد والاسرة والعائلة الموسعة ..

أن الدوافع التي أشرنا اليها شجعت التعليم في كل من غزة وسوريا ولبنان أيضا ، فارتفع الانتظام المدرسي في قطاع غزة ، حيث تنعدم فرص العمل ويتيح التعليم فرصة العمل شبه الفريدة والمحدودة للمتعلمين ، وفرصـــا اكبر للعمل خارج القطاع ، كما يؤمن موردا لائقا لاعالة اكبر عدد من الاشخاص . وتأتي محدودية قطـاع التعليم كمجال عمل ، نتيجة لتمركز المدارس في قطاع غزة وارتفاع عدد التلاميذ في الصف الواحد . فبينما زادت نسبة التلاميذ ٨٥ بالمائة بـين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٩ زادت نسبة المعلمين ٨٠ بالمائة فقط ، وبلغ عددهم في العام الاخير ١٧٥٩ معلما ومعلمة . وخلال تلك الفترة تضاعفت اعداد تلاميذ المرحلة الثـانوية (ما بعد الاعدادي) ، واخذ يزداد عدد حملة الشهادة التوجيهية . ويعطي الجدول رقم ٢١ صورة اجمالية لتزايد اعداد تلاميذ المرحلة الثانوية ، بين عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، حيث ارتفعت نسبة الذكور ٢٩٠ بالمائة والاناث ٨١٩ بالمائـة . وفي العام المدرسي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بلغ عدد تلاميذ الصف الثالث ثانوي ، والمسجلين لدى وكالة الغوث ، ١٢٣٢ تلميذا من الذكور والاناث ، لا يمثلون الا قسما من المسلجين لدى الوكالة ، وقسما من تلاميذ الصف الثالث ثانوي في القطاع(١٦) .

(١٥) الاردن ، ديوان الموظفين ، **التقرير السنوي ... ١٩٦٠** ، ص ٢٥ .
(١٦) UNRWA-UNESCO: *Department of Education...*, P. 39.
UNRWA-UNESCO, *Statistical Summary... 1963-64, 1964-65*, P. 39.

الجـدول رقـم ٢١

مقارنة احصائية بين عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية في قطاع غزة لعامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦١(*)

	ذكـور	انـاث	مختلط
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	٢٨٣١	٢٤٧	—
١٩٦٠ ـ ١٩٦١	٨٢٠١	٢٠٢٣	٩٠

نشأ عن هذه الجدلية بين الطلب على انماط معينة من المتعلمين في كل من الاردن وقطاع غزة ، وتطور حجم هذه الفئات ، تشددا في شروط التعيين ، واعفاء اصحاب المؤهلات العلمية الدنيا من العمل تدريجيا ، مما دفع الاهلين الى حث اولادهم على متابعة التحصيل العلمي ، وتحمل اعباء هذا الانتظام التعليمي الطويل . وفي غياب ، او شبه غياب فرص العمل الاخرى ، يصبح السعي للتعيين في القطاع العام ، او لدى وكالة الغوث هدفا مهما ، لما يوفره ذلك من دخل ثابت ومرتفع نسبيا . ويمثل الفوز بالشهادة الثانوية ، ايضا ، ضمانا ، فعليا لتطوير الوضع المعيشي ، نظرا لتوفر مجالات التوظيف خارج الاردن والقطاع . ولكن هذا الانسياق الواسع نحو التعليم الثانوي اوجد عددا فائضا من حملة الشهادة الثانوية لا تستطيع مجالات التوظيف القائمة استيعابه ، وبالمقابل نشأ احتياج متزايد للكفاءات الجامعية والمهنية ، عززت من طموح الجيل الجديد ، ووجهته بكثافة متزايدة نحو التعليم الجامعي .

ثانيا :
أثر الطلب على فئات المتعلمين في الدول النفطية ، على تطور تعليم الفلسطينيين

أشرنا في الفصل الأول الى بروز الطلب على الكفاءات العلمية الفلسطينية (الادارية والمهنية) ، منذ السنة الأولى للنكبة . ولم يكن من باب المصادفة حدوث النكبة في الوقت الذي تطور فيه استخراج نفط الشرق الاوسط . وقد عمدت الدول الامبريالية الى تنظيم هيمنتها على الشرق الاوسط ، وضبط الدول المتخلفة ، والتي حصلت على استقلالها حديثا ، وتحجيم نمو الحركة الوطنية فيها . وكان التقدم التكنولوجي الذي حدث خلال الحرب العالمية الثانية قد ولد مزيدا من الحاجة الى النفط ، واكد على اهميته الاستراتيجية . وعجلت كل من الحرب الكورية ، وخطوات التأميم الوطنية التي قام بها مصدق في ايران في مطلع الخمسينات ، من استخراج النفط العربي ، الذي اريد له ان يكون عامل ضغط على الحكم التقدمي في ايران . وتوسع استخراج النفط في العراق ، كما بدأ استغلال واسع للحقول الكويتية ، وبدأ الاهتمام باستغلال النفط السعودي .

ومع تدفق العائدات النفطية اخذت السلطات المحلية تتوسع في خدماتها وتنشط الاقتصاد

(*) ادارة الحاكم العام لقطاع غزة ، النشرة الاحصائية ... ١٩٥٤ و ١٩٥٩/ ١٩٦٠ .

المحلي . وخلافا للقطر العراقي ، كانت الاقطار النفطية الاخرى قليلة السكان نسبيا ، متخلفة ثقافيا ، وتعيش حياة شبه بدوية . وكان استقطاب القوى العاملة الاجنبية للعمل في القطاعات الاقتصادية العراقية محدودا ، لتوفر الامكانيات البشرية المحلية وسرعة اعدادها ، بينما احتاج الكويت ، لتنميته الاقتصادية والاجتماعية ، الى جميع فئات القوى العاملة ، غير المحلية ، وفرض تسارع النمو الداخلي ، وتوسعه ، استمرار تدفق القوى العاملة غير المحلية . وشجعت سياسة الاغراءات المادية ، الطامحة الى اقتناص افضل الكفاءات ، عملية التدفق هذه . وبدأت صناعة النفط في السعودية تستقطب اعداداً كبيرة من العرب غير السعوديين . ثم اخذ القطاع العام يحتاج الى فئات من المتعلمين ، نتيجة لسياسة التوسع في بعض القطاعات (المعارف ، الصحة) التي لا تتعارض مع سياسة التزمت القصوى المتبعة . وفي اوائل الستينات بدأت الدول الامبريالية تشجع اسلوب الانفتاح الاقتصادي التي مارسته دولة الكويت ، لخلق مجالات استثمار في الدول النفطية ، يستهلك انتاج وخدمات هذه الدول الصناعية ،وينمي بورجوازية محلية تدافع عن النظام .

ولادراك تسارع النمو الاقتصادي في الكويت ، نتتبع مسار تطور العائدات النفطية التي هيأ تصاعدها ، بعد النكبة مباشرة ، ظروفا لتنظيم هجرة فلسطينية واسعة الى هذا القطر (الجدول رقم ٢٢) . ويلاحظ من هذا الجدول ارتفاع سريع في العائدات النفطية بعد العام ١٩٥٠ ، مما ادى الى ارتفاع في الانتاج العام ، اوجد بدوره مجالا لتوظيف اوسع في حقل بناء التجهيزات ، وتوفير الخدمات المختلفة .

وعلى اثر هذا التدفق المالي ، اعتمدت حكومة الكويت اساليب العمل التالية لتحقيق قسط من توزيع الدخل بين الكويتيين : (أ) الانفاق الحكومي الواسع في حقل الخدمات والاستثمارات ، مما يوفر فرص عمل ومساعدات اجتماعية تخفض من تكاليف المعيشة للكويتيين ، وفرص نشاط للقطاع الخاص من خلال المشتريات والتعهدات . (ب) حصر النشاط الاقتصادي الحر بالمحليين . (ج) الاستملاكات ذات الطابع الاجتماعي، يجري تقديم عروض استملاك تفوق بكثير السعر الحقيقي . (د) قروض الاسكان وقروض الاستثمار .

ونتج عن هذه السياسة تراكم المدخرات في القطاع الخاص ، وتحول قسم منها للاستثمار الداخلي ، مما زاد من تسارع النمو الاقتصادي العام ، وتزايد الحاجة الى القوى العاملة غير الكويتية . وادت هذه الحاجة المزدوجة للقوى العاملة غير المحلية ، من قبل القطاع العام والقطاع الخاص (بما فيه شركات النفط) ، الى تدفق سكاني واسع على الكويت . وفي العام ١٩٥٧ كان حوالي ٤٥ بالمائة من السكان المقيمين في الكويت من غير الكويتيين ، وبلغ مجموعهم ٩٢ الفا ، علما بان قسما منهم (الايرانيون والعراقيون) جاء قبل ١٩٥٠ . وجذب هذا النمو الاقتصادي اعدادا كبيرة من الفلسطينيين ، من ذوي المؤهلات والكفاءات ، نظراً لاستعدادهم للانتقال إلى هناك ، وتحمل ظروف العمل والمناخ والسكن ، والاستقرار طويلا . وحسب الاحصاء الكويتي للعام ١٩٥٧ بلغ عدد الاردنيين والفلسطينيين ١١٥,١٧٣ شخصا (منهم ٣,٥٥٧ من الاناث) . ولم يميز هذا الاحصاء بين الاردني والفلسطيني ، لكنه يعبر إلى حد كبير عن الأصول الفلسطينية للأكثرية الساحقة من الاردنيين . وهذا ما يسمح لنا

باستخدام تعبير « فلسطينيين » عند الاشارة الى اعداد الفلسطينيين والاردنيين في الدول النفطية ، التي أضفنا اليها أيضا قسما من حملة الجنسية اللبنانية .

الجـدول رقـم ٢٢

انتاج النفط وعائداته في الكويت(أ) من العام ١٩٤٦ حتى العام ١٩٦٢(*)

السنة	الانتاج (بملايين الاطنان المترية)	تقديرات العائدات (بملايين الدولارات)
١٩٤٦	٠,٨	
١٩٤٧	٢,٢	١٤,٠(ب)
١٩٤٨	٦,٤	
١٩٤٩	١٢,٤	
١٩٥٠	١٧,٣	١١,٢
١٩٥١	٢٨,٢	١٦,٨
١٩٥٢	٣٧,٦	٥٦,٠
١٩٥٣ (جـ)	٤٣,٢	١٦٨,٠
١٩٥٤	٤٨,١	١٩٤,٢
١٩٥٥	٥٥,٣	٢٨١,٧
١٩٥٦	٥٥,٨	٢٩٣,٧
١٩٥٧	٥٩,٠	٣٠٧,٩
١٩٥٨	٧٢,٤	٣٥٦,٠
١٩٥٩	٧٢,٦	٤١٩,٤
١٩٦٠	٨٥,٥	٤٤٥,٨
١٩٦١	٨٧,٥	٤٦٨,٤
١٩٦٢ (د)	٩٨,٧	٤٨٤,٤

(*) الدباغ ، ص ٥٧ .
(أ) بما في نلك حصة الكويت من انتاج المنطقة المحايدة .
(ب) تقريبا
(جـ) قبل العام ١٩٥٤ ، تتألف العائدات من مدفوعات شركة نفط الكويت فقط .
(د) تشير الارقام الى السنة المالية ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ . وارقام السنوات السابقة للعام ١٩٥٧ هي مجرد تقديرات مبنية على احصاءات الانتاج . اما الارقام للفترة ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ فهي مستمدة من الاحصاءات الرسمية للحكومة الكويتية .

وكان ترتيب الجالية الفلسطينية ، من حيث العدد ، الثالث بعد الجاليتين الايرانية والعراقية لوجودهما التقليدي في الكويت . وبعد اربع سنوات (عام ١٩٦١) احتلت الجالية الفلسطينية المرتبة الأولى عدديا . وخلال هذا الاحصاء عمد الى فصل الاردنيين عن الفلسطينيين ، وجاء التوزيع كالتالي :

	ذكور	اناث	المجموع
اردني	٢١,٧٤١	٩,٢٤٩	٣٠,٩٩٠
فلسطيني	٣,٨٤٥	٢,٤٩٢	٦,٣٣٧
	٢٥,٥٨٦	١١,٧٤١	٣٧,٣٢٧

ولم يقدم احصاءا عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ صورة تفصيلية عن اعمار الفلسطينيين ، وكفاءاتهم العلمية ، ومجالات عملهم . ولكن قسما من هذه المعلومات توفر من خلال التعداد العام للسكان في الاردن عام ١٩٦١ ، الذي طمح الى معرفة حجم الاغتراب ، وفئات الاعمار ، ومجالات العمل ، واماكن الاغتراب ، الذي بلغ بموجبه عدد المغتربين الى الكويت ٣١,٧٣٩ اردنيا ، وهو قريب من الاحصاء الكويتي ، ويمثل هؤلاء نصف الاردنيين المغتربين . واوضحت الاحصاءات الاردنية ان ٩٤ بالمائة يأتون من الضفة الغربية (ولواء نابلس وحده يتمثل بـ ٦٩ بالمائة من اردنيي الكويت ، ويليه لواء القدس ، واما لواء الخليل فعدد المغتربين منه قليل نسبيا : ٤٧٧ شخصا) . وتأتي الاكثرية المغتربة من الضفة الشرقية الى الكويت من محافظة عمان ، وهي تضم اكثرية فلسطينية ، مما يجعلنا نؤكد الاستنتاج السابق حول الاصول الفلسطينية للقسم الساحق من اردنيي الكويت .

وبلغ عدد المغتربين من لواء نابلس ٢١,٦٢٨ شخصا . ويأتي هذا التمييز في الهجرة بسبب الكثافة السكانية القائمة في اللواء من جهة ، وبسبب المستوى الثقافي ، وتغلب النمط المديني ، الذي يوفر مؤهلات مهنية مختلفة يحتاجها الكويت . وبالرغم من عدم وجود معلومات تفصيلية عن فئات اعمار المغتربين من لواء نابلس الى الكويت ، لكننا نستطيع اعتماد البناء الهرمي لجميع المغتربين من اللواء ، وذلك لاهمية الكويت ضمن موجة الاغتراب . وبالرغم من شمول الاحصاء على نسبة مرتفعة من الطلبة الجامعيين المغتربين الى دول غير الكويت ، لن يغير هذا كثيرا من توزيع الهرم السكاني لمغتربي لواء نابلس ، لتشابه فئات الاعمار بين الطلاب والفئات الاخرى . فحسب الجدول رقم ٢٣ نلاحظ ظاهرة هجرة الشباب ، حيث تمثل فئة عمر ٢٠ ــ ٢٩ سنة ٤٧ بالمائة من المهاجرين الى الخارج ، تليهم فئة عمر ٣٠ ــ ٣٩ سنة . وتنحصر اغلبية النساء في فئة عمر ٢٠ ــ ٢٩ سنة . ويستنتج الاحصاء وجود اغلبية من العائلات حديثة الزواج ، لارتفاع المستوى التعليمي لدى الذكور ، وحصولهم على امتيازات عديدة ، وسهولة انتقال الاسرة لصغر عمر الاطفال ، او لتأسيس الاسرة خلال الاقامة هناك . وتتأكد هذه الظاهرة من صغر عمر النساء ، وارتفاع نسبة الاطفال دون العاشرة من العمر ، حيث تبلغ نسبتهم الى مجموع المهاجرين من لواء نابلس ١٦ بالمائة ، وهي نسبة ليست بقليلة ، وتعبر عن مدى هجرة واستقرار الشباب في الخارج .

الجدول رقم ٢٣

السكان من لواء نابلس والمهاجرون الى الخارج حسب التعداد العام للسكان في الاردن عام ١٩٦١ ، وحسب الجنس والعمر(*)

العمر (سنة)	ذكور	اناث	المجموع
اقل من ١٠	٢,٥٨٧	٢,٣٤٨	٤,٩٣٥
١٠ ــ ١٩	٣,٨١١	١,١٩١	٥,٠٠٢
٢٠ ــ ٢٩	١١,٢٦٨	٢,٣٥٠	١٣,٦١٨
٣٠ ــ ٣٩	٤,٣٨١	٥٧٠	٤,٩٥١
٤٠ ــ ٤٩	١,٣٥٩	١٤١	١,٥٠٠
٥٠ ــ ٥٩	٤١١	٦٢	٤٧٣
٦٠ وما فوق	١٥٥	٦٩	٢٢٤
المجموع	٢٣,٩٧٢	٦,٧٣١	٣٠,٧٠٣

وبسبب عدم وجود معلومات تفصيلية عن مجالات عمل القوى العاملة من لواء نابلس الموجودة خارج الاردن ، نستعين مجددا بالاحصاء الاردني العام للحصول على مؤشرات معبرة (الجدول رقم ٢٤) . وتنبع اهمية هذا الجدول من خلوه من فئات الطلاب ، مما يجعله الاقرب الى واقع القوى العاملة الاردنية في الكويت . ويتبين من هذا الجدول ارتفاع نسبة العاملين في المهن العلمية ، والادارية ، والكتابية ، وبلوغهم نسبة ٢٢,٤ بالمائة من مجموع القوى العاملة الاردنية النشطة اقتصاديا في الخارج ، بينما تشكل هذه النسبة ٨,٨ بالمائة فقط من مجموع القوى العاملة النشطة اقتصاديا في الداخل . وارتفاع نسبة هذه الفئات في الخارج ، وفي الكويت بالتحديد ، ناتج عن تحسن الوضع التنافسي لصالح الفئات الفلسطينية المتعلمة او المؤهلة مهنيا ، في حين تتضاءل فرص العمل امام العمال غير المهنيين ، لوجود منافسة عربية وغير عربية قوية ، تتمثل في الكويت بالعمال الايرانيين والعمانيين . وتشير نتائج تعداد العام ١٩٦١ الى هذه الظاهرة : « يأتي اكثر الاردنيين الموجودين في الخارج من الشرائح الميسورة من الشعب الاحسن تأهيلا ، والا لا يستطيعون السفر او الحصول على التأهيل الذي يساعدهم على ايجاد وظائف ذات الدخل المرتفع في الخارج »(١٧) .

(*) الاردن التعداد العام ... ، بيان رقم ١٨ .

(١٧) الاردن ، التعداد العام ... ، ص ٨٨ .

الجدول رقم ٢٤

نسبة الاردنيين العاملين اقتصاديا داخل وخارج الاردن حسب المهن الاساسية
(تعداد عام ١٩٦١)(*)

المهن الاساسية	في الاردن	خارج الاردن
(٠) اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	٤,١	٩,٩
(١) المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية ومن اليهم	٠,٦	٠,٨
(٢) المشتغلون بالاعمال الكتابية	٤,١	١١,٧
(٣) المشتغلون باعمال البيع	٦,٨	١٨,٢
(٤) المشتغلون باعمال الزراعة والصيد في البر والبحر واعمال الغابات ومن اليهم	٣٥,٤	٤,٣
(٥) المشتغلون في المناجم والمحاجر ومن اليهم	٢,٠	٠,٢
(٦) المشتغلون باعمال النقل والمواصلات	٥,٥	٨,٦
(٧)/ (٨) اصحاب الحرف والصناع والعمال المشتغلون في عملية الانتاج ، والفعلة والعتالون (الذين لم يصنفوا في مكان آخر)	٢٨,٧	٣٩,٧
(٩) الخدمات والرياضة وعمال الترفيه	٥,٩	٦,٤
(١٠) العمال الذين لم يصنفوا حسب المهنة	٦,٩	٠,٢
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

ونكتفي بهذا القدر من تحليل المستوى التعليمي ، أذ ان اي تحليل اضافي لا يفيد كثيرا ، نظرا لضخامة حجم فئة الطلاب ضمن الاردنيين المهاجرين ، الذين يبلغ عددهم خلال التعداد الاخير ٩١٣٠ شخصا . ولكن قبل ان ننتهي من تحليل صفات العاملين الاردنيين في الخارج نذكر بعض الفئات المهنية بارزة الهجرة ، وهي : فئة المهندسين (وهاجر منها ١٩٨ شخصا) ، وفئة المرضين (٤٣٣ شخصا) ، وفئة المعلمين (٢٠٤٤ شخصا ، من ضمنهم ٤٧٠ معلمة) ، وفئة الحرفيين ، لاسيما معلمو الالات الميكانيكية (١٤٢٢ شخصا) والكهربائيون وعمال كهرباء (١١٧٠ شخصا) . ويوضح ازدياد عدد المعلمين المغتربين بحد ذاته سمة مهمة للهجرة في اواخر الخمسينات واوائل الستينات ، وهي هجرة المعلمين ، او التحاق الشباب المتخرج حديثا لقطاع التعليم خارج الاردن .

(*) انظر المصدر للجدول ٢٣ اعلاه ، المجلد الرابع ، ص ٩٠ .

ومع بقاء المعدلات العالية للنمو الاقتصادي في الكويت ، توسع القطاع الخاص كثيرا واصبح يضم ثلثي القوى العاملة ومعظمها غير كويتية . وبقي القطاع العام يمثل قطاعا ضخما ، يستقطب فئات القوى العاملة غير الكويتية ، ويدفع الرواتب العالية ويقدم الامتيازات المختلفة للكفاءات العليا ، مما شجع هجرة هذه الكفاءات ، وكون قوة ضغط على القطاع الخاص ، حثته على ابقاء الرواتب والاجور مرتفعة ، خوفا من تسرب الكفاءات العليا والمهنيين الى القطاع العام .

ولادراك اهمية الكويت ، كعامل جذب قوي للقوى العاملة الفلسطينية ، سنعرض سلم الرواتب في القطا ع العام (الجدول رقم ٢٥) . ومن خلال مقارنة الرواتب المذكورة مع تلك الخاصة بالقطاع العام في الاردن (الجدول رقم ١٥) سنجد الفرق الواضح في الرواتب على مستوى كل درجة ، وبين مختلف الدرجات . وبسبب الوضع الخاص للدرجات العليا جرى حذفها من جدول الكويت ، كما حذفت سابقا من جدول الاردن ، لانها لا تخضع لنظام الرواتب المحدد ، كما انها تخضع في الدولتين لعوامل سياسية تتجاهل شروط التعيين . ويشمل سلم الرواتب هذا كلا من فئات الموظفين والمستخدمين . والموظف في الكويت هو كل شخص معين في الوظائف الممتازة ، او الحلقة الأولى (غير المذكورة) ، وفي الوظائف العالية (الحلقة الثانية) ، او المتوسطة (الحلقة الثالثة) . واما المعينون في الحلقة الرابعة فهم المستخدمون . ولا يشمل هذا النظام رواتب فئة العمال ، لانها تخضع لنظام خاص مرن ، بمرونة نمط تشغيلهم . ويتضح من هذه المقارنة ما يلي : (أ) ارتفاع رواتب الوظائف المتوسطة في الكويت ، التي يشابه تصنيفها الصنف الثاني من نظام الموظفين في الاردن ، اي التي تضم جميع حملة الثانوية العامة ، وحملة الشهادات العليا . (ب) الفروقات الواضحة بين الدرجات وارتفاع العلاوات السنوية ، مما يشجع تقدم اللقاءات الوسطى والعليا .

وفي اوائل الستينات ، كان الدينار الكويتي يساوي ، تقريبا ، الدينار الاردني ، واجراء مقارنة مالية نجد ان الفرق بين راتب الدرجة الثالثة من الحلقة الثالثة في النظام الكويتي ، التي تضم الوظائف المتوسطة ، وبين الدرجة التاسعة في نظام الموظفين الاردني هو الضعف تقريبا . والفرق بين الدرجة الرابعة من الحلقة الثانية في النظام الكويتي ، والدرجة السادسة في النظام الاردني هو الضعفان تقريبا . والفرق بين الدرجة الأولى من الحلقة الثانية ، والدرجة الثانية الاردنية هو الضعفان ايضا . واما الفرق بين الدرجة الثالثة من الحلقة الثالثة والدرجة الرابعة من الحلقة الثانية من النظام الكويتي فهو ١٣٢ بالمائة ، بينما يبلغ هذا الفرق ٥٨ بالمائة فقط بين الدرجة التاسعة والدرجة السادسة في النظام الاردني . والفرق بين الدرجة الأولى من الحلقة الثالثة والدرجة الأولى من الحلقة الثانية هو ١٥٠ بالمائة ، بينما يبلغ الفرق بين الدرجة السابعة والدرجة الثانية من النظام الاردني الضعف .

وتتمتع الوظائف المتوسطة والعليا بامتيازات عديدة ترفع من حجم الادخار من الدخل الوظيفي ، بينما لا يتمتع المستخدمون بمثل هذه الامتيازات . كما ان الرواتب في الحلقة الرابعة (المستخدمون) ليست مرتفعة للفئات غير المهنية من المستويات التعليمية الدنيا والوسطى ، وتتطلب من المستخدم التقشف لتحقيق بعض الادخارات . واما اجور العمال غير المذكورة في الجدول رقم ٢٥ ، فهي اعلى بقليل من الحد الادنى الرسمي ، وهو ٦٧٥ مليما .

الجـدول رقـم ٢٥

رواتب الموظفين والمستخدمين في الكويت حسب درجاتهم وحسب قانون الموظفين والمستخدمين للعام ١٩٦٠(*)

الدرجة		الراتب الشهري (دينار كويتي)	الزيـادة السنوية (دينار كويتي)	الحد الاعلى للفترة التي يجب قضاؤها في الدرجة
الحلقة الثانية : الوظائف العالية	الدرجة الاولى	من ٢١٩,٣٧٥ الى ٢٧٥,٦٢٥	١١,٢٥٠	غير محدد
	الدرجة الثانية	من ١٨١,٨٧٥ الى ٢١٩,٣٧٥	٧,٥٠٠	سنتان
	الدرجة الثالثة	من ١٤٨,١٢٥ الى ١٨١,٨٧٥	٦,٧٥٠	ثلاث سنوات
	الدرجة الرابعة	من ١٢٠,٠٠٠ الى ١٤٨,١٢٥	٥,٦٢٥	ثلاث سنوات
الحلقة الثالثة : الوظائف المتوسطة	الدرجة الأولى	من ٨٧,٣٧٥ الى ١٢٣,٣٧٥	٤,٥٠٠	غير محدد
	الدرجة الثانية	من ٦٨,٦٢٥ الى ٨٧,٣٧٥	٣,٧٥٠	ثلاث سنوات
	الدرجة الثالثة	من ٥١,٧٥٠ الى ٦٨,٦٢٥	٣,٣٧٥	ثلاث سنوات
	الدرجة الرابعة	من ٣٣,٧٥٠ الى ٥١,٧٥٠	٣,٠٠٠	اربع سنوات
الحلقة الرابعة : المستخدمون	الدرجة الأولى	من ٤١,٢٥٠ الى ٥٧,٠٠٠	٢,٦٥٠	غير محدد
	الدرجة الثانية	من ٣٠,٠٠٠ الى ٤١,٢٥٠	٢,٢٥٠	اربع سنوات
	الدرجة الثالثة	من ١٨,٧٥٠ الى ٣٠,٠٠٠	١,٨٧٥	اربع سنوات

وسلم الرواتب الكويتي الذي اقر عام ١٩٦٠ كان يعمل به ، جزئيا ، من قبل بعض الوزارات . ولكن اقراره وتعميمه ابرز التصميم على تنظيم التوظيف والاستخدام ، وتحديد الرواتب على اساس الكفاءات والخبرة ، وتشجيع استقطاب المزيد منها . ولذا سعت الادارة الكويتية الى اعتماد الشهادات ، وما تلاها من خبرة في التعيين ، مما قلص ظروف عمل غير الحاصلين على شهادات ، وشجع تقدم حملة الشهادات الثانوية والعليا . ونتج عن هذا الفرق الواضح بين الرواتب في الدول المضيفة الاصلية ولدى وكالة الغوث ، وبين الرواتب في الكويت ، تسرب العاملين في الدوائر المختلفة ، خصوصا دوائر واجهزة الدولة الاردنية ، الى الكويت والى الدول النفطية الاخرى . وشجع هذا الانتقال وجود تجمعات فلسطينية توفر الجو الاجتماعي اللازم . فقرار الاستقـالة والانتقال سهل ، لشيوع الهجرة من ناحية ، ولعدم وجود جذور صلبة للفئات اللاجئة تبرر البقاء من ناحية اخرى ، فالتطلع نحو الدخل المرتفع هو العامل المهم في قرار الاقامة او الانتقال . ويحقق هذا الانتقال تقدما على المستوى الوظيفي يزيد من معدلات

(*) النباغ ، ص ٣٠٢ .

الدخل ، ويعزز الخبرات . وتواصلت الاستقالات من الاجهزة الرسمية الاردنية ، واخذت تتسع لتستقطب الكفاءات العليا . ويعطي الجدول رقم ٢٦ صورة عن الاستقالات ودرجات المستقيلين من العام ١٩٥٧ حتى العام ١٩٦٣ .ويجب التنويه الى ان المستقيلين من الدرجات العليا في سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ لم يحظوا بنفس المستوى العلمي للذين استقالوا من الدرجات المماثلة في آخر سنتين ، لتسارع دخول الجامعيين في الاجهزة الرسمية الاردنية ، وحصولهم على بعض الخبرات ثم الاستقالة . ولضخامة الاستقالات من وزارة التربية رأينا ان يجري ذكرها بشكل مستقل ضمن الجدول العام . وكان القسم الاكبر من الاستقالات بقصد العمل في الدول النفطية . ولا يضم الجدول الاقالات التي حصلت بعد الردة الرجعية عام ١٩٥٧ ، وشملت عددا كبيرا من الموظفين ، توجه معظمهم الى الدول النفطية . ونلاحظ في البدء كثرة الاستقالات من الدرجة العاشرة ، وتشمل حملة الثانوية العامة ، ثم تقلص عدد المستقيلين منهم في السنين الاخيرة لتقييد قبول المعلمين من حملة هذه الشهادات ، وانخفاض الرواتب في السعودية . وفي المقابل ، زادت هجرة حملة الشهادات العليا المهنية والجامعية ، واستمر نزف الكفاءات العليا ، شاملا الوزارات المختلفة ، لتزايد الاحتياج الى هذه الكفاءات الادارية والمهنية والعلمية في كل من القطاع العام والخاص في الدول النفطية . وكثر ، ايضا ، خلال تلك الفترة ، التخلف عن قبول التعيين في الاجهزة الرسمية الاردنية ، نتيجة الحصول على وظيفة في احدى هذه الدول .

ونعود الآن الى الاحصاءات الكويتية لمعرفة اثر الرواتب على استقطاب العناصر الفلسطينية للعمل في القطاع العام ، وتوزع فئات هذه العناصر . ولم يحدد احصاء العاملين في القطاع العام عام ١٩٦٣ جنسية كـل من الفئات الثلاث (موظفين ، مستخدمين وعمال) ، وميز فقط بين كويتي وغير كويتي . وتولى هذه المهمة التحليلية التفصيلية احصاء العام ١٩٦٦[١٨]، حيث بين عدد العاملين حسب الجنسيات ، وحدد توزع افرادها على الحلقات المختلفة ، موضحا مستواها العلمي ومراكز عملها ، ولكنه لم يشمل فئة العمال . وتتضح من هذا الاحصاء الامور التالية :

١ ـ الوجود الكثيف للاردنيين والفلسطينيين بين فئة الموظفين المعينين في الحلقات الثلاث الأولى ، الذين بلغ مجموعهم ٧,٥٥٠ شخصا منهم ٥,٨٥٧ ذكرا و ١٦٤٣ انثى ، يمثلون ٢٤,٥ بالمائة من الموظفين ، منهم ٢٢,٣٧ بالمائة من الذكور ، ٣٦,٥٢ بالمائة من الاناث ، علما بان اكثر من نصف الموظفين هم من الكويتيين . ويعمل القسم الاكبر من الاردنيـين والفلسطينيين في وزارة التربية . اما المستخدمون من الاردنيين والفلسطينيين فنسبتهم الى مجموع المستخدمين ١٠,٤ بالمائة ، منهم ١٠,٤٥ بالمائة من الذكور ، و ٧,٢٥ بالمائة من الاناث ، وعددهم ٢,٢٦٠ شخصا ، منهم ٢,١٠٢ من الذكور ،و ١٥٨ من الاناث . ويبلغ مجموع المستخدمين في الكويت ٢٢,٢٩١ شخصا ، منهم ٢٠,١١٣ من الذكور و ٢,١٧٨ من الاناث ، مما يؤكد تفضيل الفلسطينيين للوظائف المتوسطة والعليا ، للفرق الواضح في الرواتب بين الكويت والدول المضيفة الاصلية .

(١٨) خوري ، ص ٢٤٩ ــ ٢٧٢ .

الجدول رقم ٢٦

الاستقالات من الاجهزة الرسمية الاردنية (من دون وزارة الدفاع) عامة ، ووزارة التربية خاصة ، من العام ١٩٥٧ حتى العام ١٩٦٣(*)

السنة/ الدرجة	العاشرة	التاسعة	الثامنة	السابعة	السادسة	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	مجموع
من ١٦/١٢/١٩٥٦	٤٨٣	١٤٣	٧٣	٤٤	٢٩	١٤	١٢	٦	٢	١١	٨١٧
الى ٣٠/١١/١٩٥٧ وزارة التربية	٤٥٣	٩٨	٤٥	٣١	٨	٢					٦٣٦
من ١/١٢/١٩٥٧	٥٧٥	٩٢	٤٣	٣٥	٢٨	١٢	٨	٥	٦	٥	٥٠٩
الى ٣١/١٠/١٩٥٨ وزارة التربية	٢٤٦	٥٤	٢٧	٢٣	١١	٣	٢	١		١	٣٦٨
من ١/١١/١٩٥٨	٤٢٠	١١٥	٦٧	٤٩	١٦	٢٩	٨	٩	٣	٧	٧٢٣
الى ٣١/١٠/١٩٥٩ وزارة التربية	٣٨٨	٩٥	٥١	٣١	١١	١٨		١	١		٥٩٦
من ١/١١/١٩٥٩	٣٦١	١٧٠	٣٤	٥٥	٢١	٢٨	٨	٥		٥	٦٨٧
الى ٣١/١١/١٩٦٠ وزارة التربية	٣٨٨	٩٥	٥١	٣١	١١	١٨		١	١		٥٦٧
من ١/١١/١٩٦٠	٢٦٦	١١٦	٥٤	٤١	٣٤	٢٥	١٢	١١	٧	٣	٥٦٩
الى ٣١/١٠/١٩٦١ وزارة التربية	٢٢٢	٨٢	١٨	٢١	١٢	٤	٢	٢	—	١	٣٦٤
من ١/١١/١٩٦١	٢٠٦	١٤٩	٨١	٩١	٤٩	٣١	٢٣	١٧	٨	١١	٦٦٦
الى ٣١/١٠/١٩٦٢ وزارة التربية	١٥١	١٠٦	٣٠	٢٧	١٣	٧	٦	—	١	—	٣٤١
١/١١/١٩٦٢	١١٩	١٤٥	٣٨	٦٧	١٩	١٦	٧	٧	٣	٣	٤٢٤
الى ٣١/١٠/١٩٦٣ وزارة التربية	٨٧	١٢٠	٢٣	٣٩	١٠	٥	—	٢	—	١	٣٨٧

(*) الاردن ، ديوان الموظفين ، التقرير السنوي ... ١٩٥٧ حتى ١٩٦٣ .

ب ـ معظم الموظفين الاردنيين والفلسطينيين مصنفين في الحلقة الثالثة ، بين الدرجة الاولى والثالثة ، ويبلغ عددهم ٩١١ شخصا ، اكثر من ثلثيهم كوادر فنية .

ج ـ يعمل معظم فلسطينيي قطاع غزة في وزارة التربية ، وعددهم ١,١٢٣ شخصا ، يمثلون ٧٨ بالمائة من موظفي القطاع ، والاكثرية الساحقة منهم من الفنيين . ولذا نرى ان ٩٠ بالمائة من الموظفين الاتين من القطاع هم من حملة الشهادة الثانوية وما فوق ، بينما يبلغ عدد المستخدمين من القطاع ٩ اشخاص فقط . وتؤكد هذه الاحصاءات مزايا الوظائف المتوسطة والعليا الخاصة بالمؤهلات العليا ، التي توفر ، الى جانب الراتب العالي ، الامتيازات من سفر او مسكن ، وتحقق وفرا فعليا . وهذه الاسباب هي التي دفعت اهالي القطاع لاعطاء اهمية قصوى للتعليم الثانوي والجامعي ، كشرط اساسي للهجرة المربحة اقتصاديا . وبالرغم من عدم شمول الاحصاء الكويتي للعام ١٩٦٦ ، الخاص بالموظفين والمستخدمين في الدولة لفئة العمال ، يمكن ملاحظة ندرة عمل الفلسطينيين كعمال في القطاع العام . ويعود ذلك الى انخفاض اجور تلك الفئة . وهذا السبب بعينه هو الذي حال دون تقدم الفلسطينيين للعمل كمستخدمين ، الا في حدود ضيقة . ويعود انخفاض الاجور هذا الى توفر يد عاملة غير مهنية ، اتت من العراق حتى العام ١٩٦١ ، ومن عمان والباكستان والهند وايران ، حيث تسلل ، سرا ، عشرات الالاف من العمال الايرانيين الى الاراضي الكويتية . وهكذا كان العرض دائما اكثر من الطلب ، مما ابقى الاجور متدنية . وبجانب القطاع العام ، اخذ القطاع الخاص يستقطب عشرات الالاف من القوى العاملة غير المحلية من المستويات العلمية والمهنية المختلفة . واضحى هذا القطاع يضم ثلثي القوى العاملة في الكويت عام ١٩٦٣ ، كما دخل في تنافس مع القطاع العام للفوز بالكفاءات التي يزداد الطلب عليها باستمرار . وتنوعت هذه الكفاءات مع تعدد النشاطات الاقتصادية المختلفة ونموها ، مما جعل اكثر انماط الكفاءات العليا والمتوسطة الفلسطينية تجد مجالا رحبا للعمل في الكويت ، واخذ القطاع الخاص يطلب ، ايضا ، عمالا شبه مهنيين . الا انه مع تسارع الهجرة غير العربية ، اخذ عدد الفائض منهم في الارتفاع .

كما اخذت اعداد متزايدة من الفلسطينيين ، المقيمين طويلا في الكويت ، توظف مدخراتها في اعمال حرة ، بالاشتراك مع عناصر كويتية في مجال الشركات الكبيرة ، وفي قطاع الاستيراد ، وبشكل منفرد في نطاق المصالح الصغيرة والحرفية . وفتحت هذه النشاطات مجالا اضافيا لقدوم المزيد من القوى العاملة الفلسطينية ، وبروز الاعمال العائلية .

ومن الجدير بالذكر ارتفاع الاجر اليومي للعامل الفني الذي تراوح ما بين ٢,٢٤٠ الى ٢,٦٢٠ دينارا . وحقق معظم المهنيين عقودا سنوية ، تتضمن عطلة سنوية وتكاليف السفر . كما توفر لبعضهم اماكن سكن ضمن المشروع او المصلحة . وفضل بعض القطاعات العمال المهرة المتعلمين او المؤهلين رسميا ، مما شجع توظيف الفلسطينيين .

واظهر الاحصاء السكاني الكويتي للعام ١٩٦٥ ، تضاعف عدد التجمع الفلسطيني ، وحصول تعديل واضح في بنائه الهرمي ، كالتالي :

١ ـ بلغ عدد التجمع الفلسطيني (اردني وفلسطيني) ٧٧,٧١٢ شخصا ، ٣٦ بالمائة منهم اناث ، بينما كانت نسبتهم عام ١٩٦١ ، ٣١ بالمائة . ووصلت نسبة الاطفال ، دون

العاشرة من العمر ، الى مجموع الجالية الفلسطينية ٣١ بالمائة ، بينما كانت في الاحصاء الاردني للعام ١٩٦١ ،١٦ بالمائة ، مما يؤكد ظاهرة الاستقرار في الكويت واستقدام افراد العائلة .

٢ ـ ارتفعت نسبة الجالية الفلسطينية الى مجموع سكان الكويت من ١١,٦١ بالمائة الى ١١,٦٣ بالمائة ، واضحت في طليعة الجاليات غير الكويتية .

٣ ـ ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات الى ٤٢,٥٧ بالمائة ، وفاقت نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية (١٤,٧٨ بالمائة) نسبتهم في قطاع التشييد والبناء (١١,٩٢ بالمائة) ، مما يؤكد بروز ظاهرة عمل القوى العاملة المتعلمة والمهنية او شبه المهنية . ويتأكد هذا ايضا من انخفاض نسبة الامية بين الذكور ، حيث بلغت ٨ بالمائة فقط .

٤ ـ بلغ عدد الذكور والاناث من حملة الشهادة الثانوية ٦,٦٩٢ شخصا ، يضاف اليهم ٦٤٥ من حملة الشهادات فوق الثانوية ، و ١,٢٣٠ شخصا من حملة الشهادة الجامعية ، و ٦٥ شخصا من حملة الشهادات الممتازة ، اي فوق الجامعية . ويمثل مجموع هؤلاء ١٧ بالمائة من فئة عمر ١٥ سنة وما فوق . واما نسبة الذكور ، وحدها ، من هذه الفئة العمرية فتبلغ ١٨ بالمائة .

٥ ـ وبسبب ارتفاع المستوى العلمي ، نجد ان ٣١ بالمائة من الاردنين والفلسطينيين من أصحاب المهن الفنية والعلمية ، ومن المدراء ، او المشتغلين في الاعمال الادارية والكتابية .

جسدت الظاهرة الكويتية نموذجا للتطور السريع والاحتياج المتزايد والمرتفع لقوى عاملة غير محلية ، وما ترتب عليه من استعداد لدفع رواتب مغرية ، وتقديم العديد من الامتيازات ، للحصول على الكفاءات المطلوبة . وكما اسلفنا ، سابقا ، نشأ عن طلب الكفاءات المختلفة ظاهرة استقالات من الأجهزة الرسمية في الاردن ولدى وكالة الغوث ، والانتقال للعمل في الكويت او الدول النفطية الاخرى . واخذت اعداد كبيرة من الجامعيين تتوجه مباشرة الى الكويت ودول النفط عامة ، دون الالحاح للحصول على عمل في الدول المضيفة الاصلية . واوجد هذا التطور الاقتصادي السريع ، في الكويت ، مجال عمل لفئات مهنية عديدة ، مما حفز الألوف من الكفاءات الفلسطينية العليا والوسطى ، سواء من العمال المهنين او شبه المهنين ، للتوجه الى هناك ، مما ضاعف عدد اعضاء الجالية الفلسطينية كل خمس سنوات . وبسبب ظروف اللجوء ، وعدم التمسك بمكان الاقامة ، اخذ عدد العائلات في الازدياد . وفي السنة المدرسية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ كان يوجد ٢٦٩٢ تلميذا فلسطينيا في المدارس الكويتية ، وصل منهم ٣١٤ من الذكور ، و ٦٦ من الاناث ، الى المرحلة الثانوية . ويمثل هذا العدد نسبة مرتفعة من مجموع تلاميذ هذه المرحلة في مدارس الكويت . وفي السنين التالية ارتفعت نسبة التلاميذ الفلسطينيين في كل من المرحلة الابتدائية والاعدادية ، مما جعل وزارة المعارف تقيد الانتساب الى مدارسها في العام المدرسي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ .

وفي الفترة نفسها ، التي بدأ يزداد الطلب فيها على القوى العاملة غير المحلية في الكويت ، بدأ طلب مماثل في السعودية لتلبية حاجات قطاع النفط ، وبعض اجهزة القطاع العام . ولم

تبرز ، في البدء ، ظاهرة نمو اقتصادي سريع ، لهيمنة سياسة محافظة رافضة للتطور الاجتماعي ، ولكنها ما لبثت ان برزت ، خدمة لمتطلبات البرجوازية النامية من توفير التعليم وتحسين الصحة . وبعد العام ١٩٦٣ بدأت عملية تنمية اقتصادية واسعة . الا ان الطلب على بعض الفئات والكفاءات كان مرتفعا قبل ذلك العام ، لكبر مساحة السعودية ، وتوزع سكانها ، وارتفاع عددهم ، بالمقارنة بالدول النفطية الاخرى في شبه الجزيرة العربية . ولذا كان الطلب على المعلمين مرتفعا ، واخذ يزداد مع التوسع الافقي والعمودي للتعليم . وشهد هذا الارتفاع قفزات واضحة مع اقرار سياسة تعليمية جديدة . وتكررت هذه الظاهرة في الدول النفطية الاخرى . ولأهمية قطاع التربية ، وجذبه للمتعلمين ، وحثهم على تطور الطلب على المعلمين بشكل منفصل ، لا بد من التطرق لهذا الموضوع ، مما يساعدنا على فهم مسيرة التعليم ، والتمسك بها كرأسمال اساسي للجماهير الفلسطينية المحرومة من مصادر التمويل الاخرى .

ثالثا :
قطاع التربية في الدول النفطية
كمجال مهم لعمل المتعلمين الفلسطينيين

مع زيادة مداخيل النفط ازداد الانفاق على التعليم في الكويت ، تضاعفت ميزانية التعليم حوالي ٣١ مرة بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ ـ و ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ . وابتداءا من هذا العام ، بدأت ظاهرة التسارع في نمو عدد التلاميذ والمعلمين ، واصبح عدد المعلمين ٣٩٤ من الذكور و ١٧٠ من الاناث(١٩) . وبسبب الافتقار الى عناصر متعلمة ، جرى الاستعانة بمعلمين غير كويتيين ، جاءت اكثريتهم من الفلسطينيين ، لاسباب تاريخية ومرحلية . والعلاقة بين وزارة المعارف والثقافة في فلسطين ووزارة التربية في الكويت تعود الى العام ١٩٣٧ ، حين انتدبت اول بعثة تعليمية فلسطينية . وواظبت وزارة المعارف في فلسطين على ارسال البعثات بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد النكبة ، ومع توسع التعليم في الكويت ، اخذت اعداد اكبر من المعلمين الفلسطينيين في التعاقد مع وزارة المعارف الكويتية . وجاءت ظروف النكبة واللجوء لتعطل العديد من المعلمين ، او لتجعلهم يحصلون على رواتب منخفضة ، مما حفزهم على قبول الهجرة . وبسبب عدم توفر احصاءات دقيقة ، قبل العام المدرسي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، سنعتمد على احصاءات السنوات الاخيرة ، لتوضيح حجم هجرة المعلمين الفلسطينيين . ويعطي الجدول رقم ٢٧ صورة عن حجم وتوزع المعلمين الفلسطينيين (اردني وفلسطيني) .

(١٩) الكويت ، دائرة المعارف ، **التقرير السنوي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩** .

جدول رقم ٢٧

عدد المعلمين الفلسطينيين (اردني وفلسطيني) في الكويت عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، حسب المراحل الدراسية والجنس ، ونسبتهم الى المجموع العام(*)

	ذكور		اناث	
	العدد	النسبة الى المجموع العام	العدد	النسبة الى المجموع العام
رياض الاطفال			٦١	٥٦,٥٠٪
الابتدائية	٣٩٠	٦٥٪	٢٨٣	٦٦٪
المتوسطة	١٢٥	٤٣,٧٪	٧١	٤٤,٨٪
الثانوية	١٢	١٥٪	٤	١١٪
مدارس متخصصة	١١	—	—	—
المجموع	٥٣٨	٤٩,٥٪	٤١٩	٥٦٪

ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة المعلمين من الذكور والاناث في المرحلة الابتدائية ، وانخفاض هذه النسبة في المراحل اللاحقة . وسبب هذه الظاهرة هو الانخفاض النسبي في عدد حملة الشهادات ما بعد الثانوية وتوفرهم في مصر ، مما يجعل العرض الفلسطيني قليلا نسبيا ، في حين توفر عدد مرتفع من حملة الشهادة الثانوية العامة من الفلسطينيين الحاصلين على بعض الخبرات التربوية . ولكن ازدياد الطلب على المعلمين المؤهلين للتعليم الاعدادي والثانوي ، وارتفاع الرواتب ، وتنوع الامتيازات ، كان احد البواعث الاساسية لتوجه الفلسطينيين ، بكثافة ، شطر التعليم العالي .

ومع النمو السكاني السريع (كويتي وغير كويتي) ، والتوسع في تعليم الاناث ، تحققت قفزات اخرى في حجم الانتساب والانتظام المدرسي على مستوى المراحل التعليمية الثلاث . فارتفع عدد المعلمين الفلسطينيين (اردني وفلسطيني) في العام المدرسي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤(٢٠) الى ١,٢٢٥ معلما ومعلمة في المرحلة الابتدائية.(يمثلون ٦٣ بالمائة من مجموع معلمي المرحلة) و٧٢ معلما ومعلمة في المرحلة الثانوية (يمثلون ٣٤ بالمائة من معلمي المرحلة) ، و ٢٥٠ معلما ومعلمة في المرحلة المتوسطة (يمثلون ٣٤ بالمائة من معلمي المرحلة) . ونلاحظ هبوطا في نسبة معلمي المرحلة المتوسطة . نتيجة التشديد على طلب مؤهلات تربوية ، لانتشار التعليم الجامعي .

(*) راجع الحاشية رقم ١٩ .

(٢٠) الكويت ، مجلس التخطيط المجموعة الاحصائية ... ١٩٦٤، الجدول ٢٧ .

وكان العاملون في القطاع التربوي يفضلون العمل في الكويت ، في الخمسينات واوائل الستينات ، لارتفاع الرواتب ، مقارنة بالدول العربية الاخرى .ويظهر هذا التفوق بشكل واضح من دراسة مقارنة قام بها مجموعة من الباحثين في المركز الاقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية عام ١٩٦٥ . فحسب هذه الدراسة (الجدول رقم ٢٨) كان الحد الادنى للراتب السنوي لمعلم المرحلة الابتدائية ، في الكويت ، اكثر مرة ونصف المرة من راتب المعلم في السعودية ، وثلاثة اضعاف راتب المعلم في الاردن ، ويزيد ما بين ضعفين الى ثلاثة اضعاف عن راتب المعلم في مدارس وكالة الغوث في الاقطار الاربعة العاملة فيها . ويتضاءل هذا الفرق بالنسبة للحد الاعلى ، ولكنه يبقى ملموسا بالنسبة للاردن ووكالة الغوث ، مما يشجع على هجرة المعلمين الاكفاء الى الكويت والسعودية .

بدأت السعودية تتوسع في تعليم الذكور ابتداء من منتصف الخمسينات . وفي العام المدرسي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ بلغ عدد المعلمين غير السعوديين ١,٣٤٨ معلما . وبالرغم من سعي وزارة المعارف لتوفير كوادر محلية ، دفعها توسع التعليم ، والالحاح على تعيين معلمين يتحلون بقسط من التعليم العام ، الى استقطاب المزيد من المعلمين غير المحليين ، فارتفع عددهم ليبلغ في العام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ، ٣,٨٤١ معلما في المرحلة الابتدائية . واخذ هذا العدد بعد ذلك يتقلص لتوفر معلمين ذكور محليين . وظل تعليم الاناث المستقل عن تعليم الذكور يتطلب ، بعد توطيده في العام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، مزيدا من المعلمات غير السعوديات ، للافتقار التام الى عناصر نسائية متعلمة محلية . وبسبب الحاجة الماسة الى معلمين للمرحلة الابتدائية ، وقلة المعلمين المؤهلين في الاقطار العربية ، اخذت وزارة المعارف السعودية تعين معلمين من حملة الثانوية العامة .

الجــدول رقــم ٢٨

مقارنة بين الراتب السنوي لمعلم المرحلة الابتدائية في بعض الاقطار العربية ، ولدى وكالة الغوث عام ١٩٦٥ (بالدولار الامريكي)(*)

	الحد الادنى	الحد الأعلى
الكويت	٣,٥٦١	٤,٤٠٠
السعودية	١,٤٠٠	٣,٢٠٠
الاردن	٨٥٨	٢,٣١٠
وكالة الغوث		
غزة	٨٤٩٠	١,٤٧٩
الاردن	١,٠٨٩	٢,٠٩٣
سورية	٨٢١	١,٧٧٠
لبنان	١,٣١٢	٢,٤٠٨

(*) صليبا ، ص ٩ .

واثر تفوق عدد المتقدمين على العدد المطلوب ، فعليا ، نتيجة تضخم حملة الشهادة الثانوية العامة في الاقطار العربية ، وفي الاردن وغزة خاصة ، فاخذت وزارة المعارف تمارس سياسة تقشف في الرواتب . ولم يضر ذلك الا الشباب الفلسطيني العاطل عن العمل ، والتواق لتحقيق دخل يسعف ذويه ، ويساعده على اتمام دراسته الجامعية . وفي اول احصاء سعودي تفصيلي حصلنا عليه ، وهو للعام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ، يتضح ان عدد المعلمين الذكور الفلسطينيين (اردني وفلسطيني) بلغ ٣,٤٤٠ معلما في المرحلة الابتدائية ، يمثلون ٩٠ بالمائة من المعلمين غير السعوديين ، و ٤١ بالمائة من مجموع المعلمين الذكور في المرحلة الابتدائية (الجدول رقم ٢٩) . ويتضح من هذا الاحصاء ، ايضا ، الوجود الفلسطيني الكثيف في المراحل التعليمية الاخرى ، وهو ناتج عن صغر حجم هذه المراحل من التعليم ، وعن امتناع تعيين مصريين بسبب الازمة السياسية بين البلدين حينذاك ، وعن سياسة الاغراءات المادية التي اتبعت للحصول على معلمين اكفاء من الاردن ، بتشجيع من السلطات الاردنية ، التي توسعت في اسلوب الانتداب للعمل في وزارة المعارف السعودية .

الجدول رقم ٢٩

توزيع المعلمين الاردنيين والفلسطينيين الذكور في السعودية عام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ونسبتهم في كل مرحلة الى كل من مجموع المعلمين السعوديين والمعلمين عامة

المرحلة التعليمية	مجموع المعلمين	مجموع المعلمين غير السعوديين	المعلمون الفلسطينيون: اردني	فلسطيني	المجموع	نسبة المعلمين الفلسطينيين الى مجموع المعلمين (٪)	نسبة المعلمين الفلسطينيين الى مجموع المعلمين غير السعوديين (٪)
الابتدائية	٨,٣٠١	٣,٨٢٩	٢,٧٣١	٧٠٩	٣,٤٤٠	٤١	٩٠
المتوسطة المستقلة	٥٧٣	٤٢٥	١٦٣	٩٤	٢٥٧	٤٤	٦٢
المتوسطة الثانوية	٢١٢	١٧٦	٨٠	٣٣	١١٣	٥٣	٦٤
الثانوية	١٢٩	١٠٠	٣٧	١٣	٥٠	٣٩	٥٠
معاهد المعلمين الابتدائية	٤٢٠	٣٠٧	١٢٩	٤٨	١٧٧	٤٢	٥٨
معاهد المعلمين الثانوية	٤٤	٣٣	١٤	٧	٢١	٤٧	٦٤
المتوسطة الصناعية	٣٢٥	١٧٤	٧٥	٢٥	١٠٠	٣٠,٨	٥٧,٥
المتوسطة التجارية	٦٣	٤٦	٢٠	٧	٢٧	٤٢,٨	٥٩
المتوسطة الزراعية	٥٧	٥٥	٤٤	١	٤٥	٧٨,٩	٨٢

(*) السعودية ، وزارة المعارف ، دليل الاحصاء التعليمي للعام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣ ــ ١٩٦٤) .

وانطلاقا من نسبة المعلمين الفلسطينيين الى مجموع المعلمين غير السعوديين ، في مرحلة التعليم الابتدائي للذكور ، وهي ٩٠ بالمائة عام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ، سنسعى الى معرفة تطور عدد المعلمين الفلسطينيين (اردني وفلسطيني) منذ العام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، اي بعد سنتين من انتشار تعليم الذكور في السعودية (الجدول رقم ٣٠) .

جدول رقم ٣٠

تطور عدد المعلمين غير السعوديين في المرحلة الابتدائية للذكور ، وتقدير عدد المعلمين الفلسطينيين(اردني وفلسطيني) من عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨حتى العام١٩٦٢ــ ١٩٦٣(*)

السنـــــــة	عدد المعلمين غير السعوديين	تقدير عدد المعلمين الفلسطينيين (اردني + فلسطيني)
١٩٥٧ ــ ١٩٥٨	١,٣٤٨	١,٢١٣
١٩٥٨ ــ ١٩٥٩	١,٤٣٢	١,٢٨٩
١٩٥٩ ــ ١٩٦٠	١,٨٩٣	١,٧٠٤
١٩٦٠ ــ ١٩٦١	٢,٣٧١	٢,١٣٤
١٩٦١ ــ ١٩٦٢	٢,٩٥٥	٢,٦٦٠
١٩٦٢ ــ ١٩٦٣	٣,٨٤١	٣,٤٣٩

ويستدل ، من هذا التوسع الكبير في التعليم ، على الحاجة الى المعلمين الفلسطينيين . وجاء هذا الطلب في وقت بدأت فيه ازمة حملة الشهادة الثانوية في كل من غزة والاردن . ولذلك ساعد تعيين هذه الاعداد الكبيرة من المعلمين في التخفيف من ازمة بطالة المتعلمين ، كما وفر لهؤلاء الشباب دخلا يساعدهم على اعالة ذويهم ، والالتحاق بالجامعات بعد فترة قصيرة ، والانتساب اليها خلال العمل (جامعة دمشق او جامعة بيروت العربية) .

وشهد التعيين ، في السعودية ، استقالات واقالات عديدة ، بسبب صعوبة الالتحاق بالجامعات من جهة ، وبسبب ظروف العمل ومستوى الدخل من جهة اخرى . ومارست السلطات المحلية قمعا شديدا لنشاط المعلمين السياسي ، فبادرت الى طرد اي معلم يشتبه في مسلكه السياسي ، كما كانت تقيل كل من يتخلف في واجباته التعليمية . وساعدت هذه الظروف على الاكثار من المراكز الشاغرة ، مما افسح المجال لتعيين المزيد من المعلمين ، سنويا ، من حملة الشهادة الثانوية .

ومع تطور التعليم ، احتاجت وزارة المعارف السعودية الى مفتشين وموجهين تربويين واداريين ، مما دعاها الى اغراء التربويين للعمل معها . وشجعت هذه السياسة معدل الاستقالات من وزارة التربية الاردنية ، ومن جهاز التربية في وكالة الغوث . ومع تطوير التعليم

(*) الوفد السعودي ، العرض الخامس لوضع التعليم ... (١٩٦٥ ــ ١٩٦٦) ص ٥٩ .

المتوسط ، في السعودية ، اخذ الطلب يزداد على المعلمين المؤهلين تربويا ، مما يشجع بدوره استقالات هؤلاء المعلمين من الاجهزة التربوية العربية ، ومن الاجهزة الاردنية تخصيصا ، او التحاق خريجي معاهد اعداد المعلمين بوزارة التربية السعودية .

ويلاحظ ايضا من الجدول رقم ٣٠ التحاق عدد لا بأس به من معلمي المعاهد الفنية في الاردن بالمدارس المهنية في السعودية ، مما شكل نزفا قويا للجهاز التعليمي في الاردن ، كما شجع خريجي المعاهد المهنية على الالتحاق بالمدارس المهنية في السعودية .

عرضنا ، سابقا ، تطور عدد المعلمين الفلسطينيين الذكور ، الا ان انشاء مدارس الاناث الذي بدأ من العام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، والتوسع في تعليمهن في الستينات ، دعا الرئاسة العامة لمدارس البنات ابتداء من العام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ الى توظيف عدد كبير من المعلمات غير السعوديات . ويوضح الجدول رقم ٣١ تطور اعداد الموظفات الفلسطينيات ، ونسبتهن الى المجموع العام ، والى مجموع الموظفات غير السعوديات .

والى جانب المدارس الرسمية وجدت مدارس اهلية تدعمها الدولة ، تحتاج بدورها الى موظفات غير سعوديات . وبلغ عدد الفلسطينيات في تلك المدارس عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، ٢٠٨ موظفات (١٠٤ اردنيات و١٠٤ فلسطينيات) . ويتضح من الجدول رقم ٣١ سرعة تطور اعداد الموظفات الفلسطينيات ، بحيث ازداد عددهن ١١ ضعفا خلال ٦ سنوات . ورحبت الاسر الفلسطينية ، في قطاع غزة ، بهذه الفرصة الجديدة لعمل الفتيات المتعلمات ، فشجعتهن على التقدم للتوظيف في السعودية ، عن طريق الالتحاق بالاقارب هناك ، او السفر برفقة افراد من الاسرة ، مما أتاح مجالا لتوظيف عدد اكبر من افرادها في السعودية . واخذت الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة والاردن تتطلع بحماس لتوسع مجالات عمل الفتيات في قطاع التعليم وارتفاع الدخل نتيجة للعمل في الدول النفطية . وكان هذا الطموح ملموسا لتوفر التجهيزات التربوية المجانية القادرة على استيعاب مزيد من الفتيات في التعليم الثانوي في بعض مناطق تواجد الفلسطينيين . وكان الوضع الامثل في قطاع غزة ، الذي امتاز بكثافة سكانية عالية ، سهلت عملية تطوير المدارس الثانوية وزيادة عددها .

وعزز حماس الاهل للتعليم الطموح العلمي لدى الفتيات لاكمال دراستهن الجامعية ، خلال العمل ، اوقبله ، تحت الاغراء المتمثل في ارتفاع رواتب الجامعيات ، اوخريجات المعاهد العليا ، وارتفاع مكانتهن الاجتماعية .

واخيرا ، وقبل الانتهاء من موضوع تطور اعداد المعلمين او العاملين عامة في قطاع التربية في السعودية ، نود التنويه الى التطورات الكمية والنوعية التي شهدها هذا القطاع الفلسطيني ضمن القطاع التربوي السعودي قبيل حرب ١٩٦٧ . ففي عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧[٢١] بلغ عدد المعلمين الفلسطينيين في المرحلة الابتدائية ٤,٢٩٦ معلما (٣,١٦٧ اردنيا و ١,١٢٩ فلسطينيا) ، اكثريتهم من حملة الشهادة الثانوية العامة ، وبعضهم من حملة شهادة دور

(٢١) السعودية ، دليل الاحصاء التعليمي العام لعام ١٣٨٦ ـ ١٣٨٧هـ (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) م ٠

الجـدول رقـم ٣١

تطور عدد الموظفات الفلسطينيات (اردنيات وفلسطينيات) في مدارس الرئاسة العامة لمدارس البنات في السعودية ، ونسبتهن الى كل من مجموع الموظفات ، ومجموع الموظفات غير السعوديات بين العامين الدراسيين ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧(*)

السنة الدراسية	مجموع الموظفات	مجموع الموظفات غير السعوديات	الموظفات الفلسطينيات			نسبة الفلسطينيات الى المجموع العام (٪)	نسبة الفلسطينيات الى مجموع غير السعوديات (٪)
			اردنية	فلسطينية	مجموع		
١٩٦١ ـ ١٩٦٢	٣٨٦	٢٩٧	٧٢	٨٥	١٥٧	٤٠,٧	٥٢,٩
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	٧٢٩	٥٦٥	١٧٩	٢٢٤	٤٠٣	٥٥,٣	٧١,٣
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	١,٤٥٤	١,٢٢٨	٦٤٦	٤٠٠	١,٠٤٦	٧٢	٨٥
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	١,٨٩٨	١,٦١٨	٧٧٢	٥٣٤	١,٣٠٦	٦٨,٨	٨٠,٨
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	٢,٥٧٣	٢,١٣٩	٩٣٦	٦٥٤	١,٥٩٠	٦١,٨	٧٤,٣
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	٣,٢٣٩	٢,٦٨٧	١,١٣٦	٧٦٥	١,٩٠١	٥٨,٧	٧٠,٧

(*) السعودية ، الدليل الاحصائي ... ، ص ٦٢ .

المعلمين ، الذين اخذ عددهم في التزايد . وازداد عدد المعلمين في المرحلة المتوسطة ، وجميعهم من خريجي معاهد المعلمين او من الجامعيين ، فبلغ ٥٥٠ معلما في جميع انماط التعليم المتوسط العام ، بينما كان عددهم عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ، ٢٧٠ معلما . وجاءت هذه الزيادة مع التوسع البسيط الذي شهده التعليم المتوسط . وفي التعليم الثانوي والمهني كانت الزيادة قليلة ، لبطء التطور في هذين الحقلين التربويين .

وبعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ، وانتهاج سياسة التعريب ونشر التعليم ، اخذ يزداد الطلب على المعلمين العرب ، كما اخذ في الازدياد عدد المعلمين الفلسطينيين من الاردن وغزة الملتحقين بوزارة التربية الجزائرية ، راضين بالرواتب المحدودة تلبية لحماسهم الوطني . ومع ازدياد اعداد حملة الشهادة الثانوية ، وتقلص مجالات العمل في الكويت والسعودية ، اخذت اعداد اكبر من الشباب تتوجه الى الجزائر ، تجاوزا لحالة البطالة . ووفرت السلطات الجزائرية رواتب تشجيعية لحملة المؤهلات العلمية العالية ، واصحاب الخبرات التربوية ، بهدف استقطابهم للعمل في نطاق التعليم المتوسط والثانوي ومعاهد تأهيل المعلمين والتوجيه التربوي .

وفي اواخر الستينات ، ومع انتشار التعليم في الدول النفطية المختلفة التي ازداد عددها ، ارتفع الطلب على المعلمين المؤهلين تربويا او جامعيا ، وجاء هذا الطلب النوعي اثر تضخم اعداد الجامعيين وخريجي معاهد اعداد المعلمين ، وتفوق العرض على الطلب . وبرزت ظاهرة البطالة الصريحة والمقنعة لحملة شهادة الليسانس في الفروع الادبية والانسانية ، خصوصا الادب العربي والتاريخ . كما ظهر تمييز واضح للشهادات من الجامعات العربية المختلفة ، اعتمادا على مواد الدراسة ونمطها (التفرغ او الانتساب) . واخذت بعض الدول العربية تطلب مؤهلات للتعليم الثانوي ، بعد الليسانس او البكالوريوس ، مما دفع العديد من الجامعيين لاكمال دراستهم العليا . شجعهم في ذلك انتشار الجامعات في الاقطار العربية وتوسيعها ، ودخولها في منافسة للحصول على الاساتذة والمعيدين .

وبالرغم من انتشار التعليم العالي بين الفلسطينيين ، بقي عدد خريجي الفروع العلمية النظرية قليلا نسبيا لظروف الدراسة وتكاليفها ، ولتفضيل معظم حملة شهادة الثانوية العامة العلمية دراسة الفروع العلمية التطبيقية ذات المردود المادي والاجتماعي العالي (طب ، هندسة) . ولذا بقيت المنافسة بين الاقطار العربية على خريجي الفروع العلمية النظرية ، مما شجع نسبة عالية منهم للاستقالة من وزارة التربية الاردنية .

ولاهمية ظاهرة التسرب من جهاز وزارة التربية في الاردن ، سنورد مقطعا من تقرير لمجموعة خبراء . من وزارة التربية الاردنية(٢٢) ، ويعبر تعبيرا دقيقا عن ظاهرة التسرب في الستينات . ونلحق بهذا المقطع جدولين (رقم ٣٢ و ٣٣) اعتمدها التقرير لاستكمال جوانب الصورة يقول التقرير :

(٢٢) شفيق ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

« تعاني وزارة التربية والتعليم من تسرب مستمر في الكفاءات والخبرات من اجهزتها المختلفة ، بسبب الطلب على تلك الكفاءات والخبرات في الخارج ، وخصوصا في منطقة الخليج العربي والمملكة السعودية . وقد اجرت الوزارة دراسة لهذه الظاهرة للوقوف على ابعادها ... تبين (منها) النتائج الرئيسية التالية :

اولا : بلغ عدد المتسربين خلال خمس سنوات تبتدىء من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ وتنتهي بسنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ، ٢,٣٨٠ (مدرسا) اي بمعدل ٤٧٦ سنويا .

ثانيا : كان التسرب في الاناث اكثر منه في الذكور ، اي ٥٢٪ من المجموع العام للمتسربين .

ثالثا : ٢٣,٧٪ من مجموع المتسربين هم من خريجي معاهد المعلمين .

رابعا : ١٣,٥٪ من مجموع المتسربين هم حملة الشهادات الجامعية ، و ٣٠٪ من هؤلاء هم من حملة الشهادات الجامعية العلمية » .

وبالاضافة الى تعليق الخبراء ، نلاحظ من الجدولين ٣٢ و ٣٣ الامور التالية :

أ ـ معظم الاناث المتسربات كن من معلمات المرحلة الابتدائية .

ب ـ ارتفاع تسرب الذكور من معلمي المرحلة الاعدادية والثانوية . ومن الجازم ان الاكثرية العظمى منهم من الفلسطينيين ، طلبا لزيادة الدخل ، نتيجة الاعباء المعيشية من جهة ، ولارتفاع مستواهم التعليمي من جهة اخرى . كما ان هؤلاء الفلسطينيين لا يجدون صعوبة في الاغتراب ، لالتحاقهم بتجمعات فلسطينية استقرت في دول النفط في شبه الجزيرة العربية (اقرباء ، اصدقاء ، او زملاء سابقون) . واخذت هذه التجمعات الفلسطينية تمثل مجتمعا بديلا للمجتمع المحلي في الاردن ، يجد فيه المغترب المناخ الاجتماعي التقليدي . ومن المحتمل ان قسما من المتسربين التحقوا بوزارة التربية الاردنية للحصول على الخبرات التي تؤهلهم للفوز بمهمات ومراكز في الدول النفطية تتميز بارتفاع الراتب وتعدد الامتيازات .

وترافقت هذه الظاهرة مع ظاهرة اخرى ، وهي تعداد الانتقال نتيجة للارتقاء التعليمي ، فبعض الذين تركوا الاردن ، للعمل في الخارج ، سعوا الى توفير بعض المدخرات للتفرغ للدراسة الجامعية ، والحصول على مؤهلات عليا ، تضمن لهم ، حين عودتهم الى الاردن ، درجات جديدة أعلى من تلك التي كانوا يشغلونها قبل الهجرة للعمل في الخارج . وبعد فترة عمل اخرى في الاردن كان اولئك يهاجرون مجددا الى الكويت ، والى دول الخليج الاخرى ، للحصول على راكز جديدة .

والخلاصة : لقد تبوأ التعليم مركزا محوريا في تفكير ومسلك الفرد الفلسطيني ، واصبح يرى فيه المجال الانسب للاسراع في تطوير الوضع المعيشي وتلبية الاحتياجات الجديدة . كما رأت فيه الجماهير المعدمة هدفا اساسيا يتطلب التضحية وتضامن الجهود داخل الاسرة والعائلة . واوجد هذا « الركض » وراء التعليم وضعا متعدد الجوانب

الجـدول رقـم ٣٢

مؤهلات المتسربين عند التسرب من اجهزة وزارة التربية الاردنية من ١٩٦٣حتى ١٩٦٨(*)

الجنس	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دون الجامعي	معاهد معلمين	شهادات اخرى	المجموع
ذكور	٥	٢٦	٢٠٩	٨٣	٢٧٣	٤٥٨	١١٥٥
اناث	—	١٠	٦٧	٢٥	١٩١	٩٣٢	١٢٢٥
المجموع	٥	٣٦	٢٧٦	١٠٨	٥٦٥	١,٣٩٠	٢,٣٨٠

الجـدول رقـم ٣٣

توزيع المتسربين من اجهزة وزارة التربية الاردنية حسب نوع العمل عند التسرب خلال المدة من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨(*)

	المعلمـــــون							
الجنس	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	معاهد	موجه	اخرى	الاداريون	المجموع العام
ذكور	٣٢٩	٣٢٥	٣١٤	٣٥	٦	١٩	١٢٧	١,١٥٥
اناث	٨٠٠	٢٢٧	١٣٣	٧	٣	٧	٤٨	١,٢٢٥
المجموع	١,١٢٩	٥٥٢	٤٤٧	٤٢	٩	٢٦	١٧٥	٢,٣٨٠

أ ـ تفاوتا علميا واضحا بين الاجيال

ب ـ بطالة جديدة تشمل الشباب المتسرب قبل الانتهاء من الدراسة الثانوية ، والعازف عن العمل اليدوي .

ج ـ تضخما متزايدا لحملة شهادة الثانوية العامة ، تطلعا للعمل الثابت ، والتأهيل العالي ، كطريق للنجاح الاقتصادي والاجتماعي .

د ـ تضخما اخـر على مستوى التعليم العالي او الجامعي لتقلص فرص العمل لحملة الشهادة الثانوية ، واللجوء الى هذا التعليم كمنفذ اخير لضمان العمل والنجاح . وتمثل هذا التضخم اساسا في الفروع الادبية والانسانية ، مما دفع افواج حملة الليسانس لمتابعة الدراسة الجامعية والحصول على شهادات عليا (ماجستير ، ودكتوراه) .

هـ ـ تطور تعليم الاناث للحاجة الى دخلهن ، وتوفر مجال عملهن في القطاع التربوي . ويلبي هذا التطور طموح الاسر المختلفة ، خصوصا من البرجوازية الصغيرة ، للارتقاء فعليا

(*) راجع الحاشية رقم ٢٢ اعلاه .
(*) راجع الحاشية رقم ٢٢ اعلاه .

بمستواها الاجتماعي .

وسنسعى في القطعة التالية الى تحليل هذه الظواهر ، بهدف تلمسها عن كثب ، وادراك ابعادها .

رابعا :
تطور اعداد تلاميذ المرحلة
الثانوية واعداد طلبة التعليم العالي

بعد معالجتنا للطلب على المتعلمين ، سنتحول الآن الى معالجة تطور التعليم نفسه ، لادراك سماته ودلالاته الاجتماعية ، ولمتابعة ارقام المتخرجين من المراحل المختلفة ، بغية تحديد حجم المتعلمين من جهة ، وحجم القوى العاملة من جهة اخرى ، وذلك بهدف توضيح اثر هذه الفئة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

يبرز الجدول رقم ١٩ ازدياد عدد المتقدمين للشهادة الثانوية العامة في الاردن ، وتصاعد عدد الناجحين ، كما يبرز ، ايضا ، ظاهرة اخرى ، وهي النمو المتسارع لاعداد الذكور ، خلافا للنمو البطيء والخاص بقطاع الاناث . وسبب هذا الارتفاع الواضح في اعداد الذكور هو الاصرار على تحصيل الشهادة الثانوية العامة ، املا في التعيين ، او باكمال الدراسة الجامعية . ورافق هذا الاتجاه المكثف نحو التعليم تعميم التعليم الابتدائي وشموله لجميع الذكور ، وللاغلبية الساحقة من الاناث في اوائل الستينات . ففي العام ١٩٦٦ وصلت نسبة التلاميذ المنتسبين للمرحلة الاعدادية والثانوية ٣٩ بالمائة من فئة عمر ١٣ ـ ١٨ سنة . وبهذا تحتل الاردن المرتبة الثالثة بعد الكويت (٦٠ بالمائة) والبحرين (٤٦ بالمائة)(٢٣) ، مع العلم بان قسما من تلاميذ المرحلة الاعدادية او الثانوية في الكويت هم من الاردنيين ، مما يزيد هذه النسبة في الاردن .

وكان من اثر النمو التعليمي الواسع ، ان اخذت وزارة التربية الاردنية تفرض شروطا اضافية للنجاح في امتحانات الثانوية العامة . وواكب هذا التشدد تدن في مستوى التعليم ، نتيجة للتوسع السريع وغير المخطط ، ونتيجة لتسرب المعلمين الاكفاء للعمل في خارج الاردن ، وكذلك بسبب وصول اعداد كبيرة من ابناء الطبقة الكادحة الى آخر المرحلة الاعدادية ، والى المرحلة الثانوية ومنهم من لا تتوفر لهم ، عائليا ومدرسيا، ظروف التحصيل المدرسي حسب النظام التربوي القائم ، الذي وضع اساسا لابناء البرجوازية التجارية ، والذي لا يستوعب ظروف الطبقات الكادحة من ناحية مضمونه واسلوبه . ويعطي الجدول رقم ٣٤ صورة عن تطور أعداد المتقدمين للشهادة الاعدادية ، والناجحين منهم . (وينتهي الاحصاء عند العام الدراسي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ، لالغاء الامتحان في العام الذي يليه في الضفة الغربية ، بسبب ظروف حرب ١٩٦٧) .

ارتفع عدد الناجحين في الشهادة الاعدادية الى ٣١ بالمائة ، خلال اربع سنوات (من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) . واعقب العام الاخير (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) فترة تراجع في نسبة النجاح ، سببها ارتفاع عدد المتقدمين للامتحانات ، وصعوبة النجاح فيها

(٢٣) الغنام ، ص ٧٩ .

لارتفاع مستواها ، علما بان الشهادة الاعدادية اضحت بعد العام ١٩٦٤ نهاية مرحلة التعليم الالزامي . وقد انهى عدد كبير من التلاميذ هذه المرحلة دون الحصول على الشهادة ، وهذا يعني انعدام فرص اكمال الدراسة الثانوية العامة او المهنية . ويصبح هؤلاء الشباب ، من عمر ١٥ سنة وما فوق ، في موقف حرج ، حيث يقعون فريسة طموح التحصيل الثانوي والجامعي ، كما يحتاجون الى شجاعة خاصة لقبول العمل اليدوي ، او العمل غير المتخصص عامة .

جاء هذا العرض للوضع التعليمي ، على مستوى الاردن بسبب التحول السكاني الكبير الذي شهده خلال السنين العشر الاخيرة ، التي تميزت بتسارع الهجرة الداخلية من الضفة الغربية الى الشرقية ، والهجرة الخارجية من الاردن عامة ، والضفة الغربية خاصة ، الى الخارج . فقد ارتفعت نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية من ٣١ بالمائة عام ١٩٥٢ الى ٤٣ بالمائة عام ١٩٦١ ، والى حوالي ٤٤ بالمائة قبيل حرب ١٩٦٧ . وانخفضت نسبة سكان الضفة الغربية الى مجموع السكان في الاردن من ٥٥,٨ بالمائة عام ١٩٥٢ الى ٤٣ بالمائة قبيل حرب حزيران(٢٤) . ولذا تعطي احصاءات الاردن العامة صورة اشمل للتطور التعليمي العام . وبالرغم من هذه الملاحظة ، سنخص الضفة الغربية بتحليل خاص للحجم السكاني الفلسطيني هناك ، ولارتفاع الفئات العمرية دون الثامنة عشرة ، بسبب هجرة الشباب من عمر ١٩ الى ٣٥ سنة (واخيرا فاننا نحتاج لهذا التحليل للارتكاز عليه لاحقا عند دراسة اثر ظروف ما بعد ١٩٦٧ على التطور الاجتماعي والتعليمي هناك) .

استطاع التوسع التعليمي طمس اثر الهجرة الداخلية والخارجية ، فارتفع عدد الناجحين في الشهادة الاعدادية من ٣,٥٥٠ شخصا عام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى ٦,٠٥٧ شخصا عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ ، اي بزيادة قدرها ٧١ بالمائة . وبقي لواء نابلس متقدما عن غيره في نسبة النجاح ، وليس فقط في عدد الناجحين ، بسبب وجود عدد كبير من المدن والقرى الكبيرة ، ولارتفاع المستوى الثقافي عامة في هذا اللواء ، كما بينا سابقا .

وشهدت تلك الفترة زيادة في عدد المتقدمات لامتحان الشهادة الاعدادية ، فازداد عددهن على مستوى الاردن ٢٧٦ بالمائة بين اعوام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ ، بينما بلغت الزيادة في نسبة النجاح ٢٤٦ بالمائة فقط . وعكس هذا التوسع في تعليم الاناث اهتمام البرجوازية بتعليم بناتها . ويوضح هذه الحقيقة وضع مدينة عمان (او محافظة عمان) ، حيث يتفوق عدد الاناث المتقدمات الى امتحان الشهادة الاعدادية ، من هذه المحافظة ، على عددهن في لواء نابلس ، الذي يحتل المركز الأول بالنسبة لتعلم الذكور . وقد استطاعت مدينة عمان ، نتيجة لتمركز النشاط الاقتصادي والرسمي فيها ، استقطاب عدد اكبر من افراد البرجوازية الفلسطينية والشرق الاردنية ، كما اتسع حجم البرجوازية الصغيرة فيها عامة .

وأدت هذه الزيادات في عدد الناجحين في الشهادة الاعدادية الى نمو واضح في عدد تلاميذ المرحلة الثانوية ، التي اضيف اليها سنة ثالثة ابتداء من عام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ . ونما ، خلال تلك الفترة ، التعليم الثانوي المهني ، الا ان نموه جاء ضئيلا بالنسبة لضخامة اعداد

(٢٤) Kossaifi , Tables No. 39, 40, 47.

الجدول رقم ٣٤

مقارنة احصائية لعدد المتقدمين والناجحين في الاعدادية العامة ، ونسبة النجاح المئوية حسب الجنس ، من عام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦(*)

السنة المدرسية	الجنس	عدد المتقدمين	عدد الناجحين	النسبة المئوية للنجاح
١٩٥٩ ــ ١٩٦٠	المجموع	٨,٣٢٦	٦,١٥٢	٧٣,٩
	ذكور	٦,٣٦٥	٤,٨٩٩	٧٧,٠
	اناث	١,٩٦١	١,٢٥٣	٦٣,٩
١٩٦٠ ــ ١٩٦١	المجموع	٩,٦٨٤	٧,٤٨٨	٧٧,٣
	ذكور	٧,٤٠٠	٥,٧٥٥	٧٧,٨
	اناث	٢,٢٨٤	١,٧٣٣	٧٥,٩
١٩٦١ ــ ١٩٦٢	المجموع	٩,٦٠٧	٧,٧٩٧	٨١,١
	ذكور	٧,١٩٥	٦,٠١٨	٨٣,٦
	اناث	٢,٤١٢	١,٧٧٩	٧٣,٦
١٩٦٢ ــ ١٩٦٣	المجموع	١٢,٥٩٨	١٠,٤٣٩	٨٢,٩
	ذكور	٩,٣٣٦	٧,٩٥٦	٨٥,٢
	اناث	٣,٢٦٣	٢,٤٨٣	٧٦,١
١٩٦٣ ــ ١٩٦٤	المجموع	١٤,٣٦٧	٩,٩١٩	٦٩,٠
	ذكور	١٠,٤٠٣	٧,٦٩٧	٧٣,٩
	اناث	٣,٩٦٥	٢,٧٢٧	٥٦,٢
١٩٦٤ ــ ١٩٦٥	المجموع	١٦,٤٣٨	١٠,٦٣٩	٦٤,٧
	ذكور	١١,٥٨٠	٧,٩٦٧	٦٨,٨
	اناث	٤,٨٥٨	٢,٦٧٣	٥٥,٠
١٩٦٥ ــ ١٩٦٦	المجموع	١٨,٤٤٦	١١,١٨٤	٦٠,٦
	ذكور	١٣,٠٢٧	٨,٠٩٧	٦٢,٢
	اناث	٥,٤١٩	٣,٠٨٧	٥٧,٠

(*) الاردن ، وزارة التربية والتعليم ، **التقرير السنوي ... ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧** ، ص ٢٩٩

التلاميذ ، ففي العام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ارتفعت نسبة الاستيعاب في هذا التعليم الى ٩ بالمائة من مجموع تلاميذ المرحلة الثانوية ، بعدما كانت ٣ بالمائـة عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ . وبلغ عدد التلاميذ عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، في جميع انماط التعليم المهني الثانوي ، ٣,٠٥٧ تلميذا[٢٥] وكان على التعليم الثانوي العام استيعاب الاعداد الكبيرة المتبقية . وبعد الانكماش المرحلي لعدد المتقدمين للشهادة الثانوية العامة ، نتيجة لادخال السنة الثالثة ، عاد عدد المتقدمين الى الارتفاع ، فارتفع معه عدد الناجحين ايضا . ويوضح الجدول رقم ٣٥ (وهو استكمال للجدول رقم ١٩) ازدياد الانتظام التعليمي، وازدياد الاصرار على النجاح في الثانوية العامة ، ومن هنا نلاحظ ارتفاع عدد الناجحين من جهة ، وتضخم عدد المتقدمين للامتحانات من جهة اخرى . ولم تلغ السنة الثالثة ، الملحقة بالتعليم الثانوي ، حاجة الطلاب لتقديم شهادة التوجيهية المصرية او الثقافة العامة (مترك لندن سابقا) ، بل ازداد عدد المتقدمين لهاتين الشهادتين ، بسبب الاصرار على النجاح في الثانوية العامة لاكمال الدراسة العليا. واتى هذا الاصرار من قبل الطلاب ، ومن قبل اعداد متزايدة من العاملين الطموحين ، لتحسين وضعهم العلمي ، ومن ثم وضعهم المعيشي .

وفي العام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ بلغ عدد المتقدمين لشهادة التوجيهية ٢,١٥٩ شخصا ، نجح منهم ١٧٤٨ شخصا . وبلغ عدد المتقدمين لشهادة الثقافة العامة (مترك لندن سابقا) ٢,٥٦٠ شخصا ، لم يعرف عدد الناجحين منهم[٢٦] .

(٢٥) طواليه ، ص ٢٠ .

(٢٦) الاردن ، وزارة التربية والتعليم ، **التقرير السنوي ... ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥** ، ص ١٨٣ .

جدول رقم ٣٥

تطور عدد المتقدمين وعدد الناجحين في الثانوية العامة الاردنية من عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ، والنسبة المئوية للنجاح(*)

السنة المدرسية	الجنس	عدد المتقدمين	عدد الناجحين	السنبة المئوية للنجاح
١٩٦١ ـ ١٩٦٢	المجموع	٥,١٧٠	٤,٣٣٣	٨٣,٨
	ذكور	٤,٠٧٤	٣,٥٤٧	٨٧,٦
	اناث	١,٠٩٦	٧٨٦	٧١,٧
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	المجموع	٥,٢١٨	٣,٥١٠	٦٧,٣
	ذكور	٤,٠٥٠	٢,٨٠١	٦٩,٢
	اناث	١,١٦٨	٧٠٩	٦٠,٧
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	المجموع	٧,١٨٨	٤,٩٨٦	٦٩,٤
	ذكور	٥,٤٤٩	٣,٨٩٥	٧١,٥
	اناث	١,٧٣٩	١,٠٩١	٦٢,٧
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	المجموع	٨,٤٨٢	٥,٦٩٤	٦٧,١
	ذكور	٦,٤٤٥	٤,٣٩١	٦٨,١
	اناث	٢,٠٣٧	١,٣٠٣	٦٤,٠
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	المجموع	١٠,٤١٣	٥,٤٤١	٥٢,٣
	ذكور	٧,٩٧٣	٤,٢٩٨	٥٢,٩
	اناث	٢,٤٤٠	١,١٤٣	٤٦,٨

ومثل عدد المتقدمين لامتحانات الفرع العلمي ، في كل من الثانوية العامة الاردنية او المصرية ، في تلك الفترة ، من ٣٠ الى ٣٥ بالمائة من نسبة المتقدمين . وكانت نسبة نجاحهم اكبر من تلك الخاصة بالفرع الادبي في الامتحانات الاردنية ، واقل من نسبة النجاح في الفرع الادبي في الامتحانات المصرية . ويعود سبب هذا التفاوت الى اسلوب التوجيه المتشدد في الصفوف الثانوية ، وعدم قبول غير المتفوقين في الرياضيات والعلوم في الفرع العلمي ، وحثهم الكثيف على التحضير للامتحانات ، بينمالا تتوفر ظروف ملائمة لمعظم المتقدمين للتوجيهية المصرية ، الفرع العلمي ، او للمتقدمين (بصفة حرة) للفرع العلمي في الامتحانات الاردنية ، لمزاولة معظمهم العلم خلال الدراسة . ويرتبط التوجه العلمي في الدراسة الثانوية بالوضع الثقافي لبيئة الفرد وبمستوى المدرسة ، بالاضافة الى الحوافز الذاتية والعائلية والعامة التي تدعو التلميذ الى

(*) الارين ، وزارة التربية والتعليم ، **التقرير السنوي ... ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦** ، ص ٢١٠ .

النجاح المدرسي ، ضمانا للنجاح في الثانوية العامة بشكل عام ، وفي الفرع العلمي بشكل خاص ، والحصول على علامات جيدة ، لضمان الانتساب للفروع العلمية في الجامعات العربية . ولذا كانت نسبة النجاح في الضفة الغربية اعلى منها في الضفة الشرقية ، خصوصا في الفرع العلمي .

ونلاحظ ، ايضا ، من الجدول رقم ٣٦ استمرار ارتفاع عدد الاناث المتقدمات لامتحان الشهادة الثانوية العامة. فخلال تسع سنوات ازداد عددهن ٩ اضعاف ، غير ان نسبة نجاحهن كانت اقل من تلك الخاصة بالذكور ، بسبب غموض المستقبل العملي لقسم منهن ، مما يقلل من دوافع الجد والنجاح ، وبسبب عدم التركيز المطلق للأهل على نجاحهن . ولكن اصرار فئة كبيرة من الاناث على النجاح يؤكد رغبتهن ورغبة ذويهن في التوجه شطر العمل ، بعد الفوز بالثانوية العامة مباشرة ، او بعد التأهيل الجامعي او العالي عامة . ولقد ظهر ، سابقا ، ازدياد الطلب على المعلمات في الدول النفطية ، ومدى ترسخ القناعة لدى فئات واسعة من الشعب العربي الفلسطيني باهمية تعليم الفتاة ، او الاعتماد عليها معيشيا . ودوافع العمل والتخصص هذه جعلت اعدادا متزايدة من الفتيات يتقدمن لامتحانات الشهادة التوجيهية المصرية ، او الثقافة العامة (مترك لندن) . ولذا برزت ظاهرة انتشار حملة الثانوية العامة ، من الفتيات ، في المدن والقرى الكبيرة ، وتوجههن نحو العمل . وترافقت هذه الظاهرة مع ظاهرة اخرى متممة ، وهي ارتفاع نسبة الطالبات في الجامعات كمتفرغات او كمنتسبات . وهكذا اخذت تتكاثر الدلائل والرموز المعبرة عن شخصية جديدة للمرأة ، لم تكن واضحة ، جماهيريا ، حتى منتصف الستينات . وتحلت هذه الشخصية بثقة عالية بالنفس ، وبطموح مهني ومادي واجتماعي ، مما جعل الفتاة المتعلمة والعاملة توازن بين احتياجاتها المختلفة ، وتفرض على البيئة احترامها ، واخذ دورها الاجتماعي يتبلور ، واصبحت مستقلة ، او شريكة في اخذ القرارات العائلية او المهنية .

وجاء هذا الاتجاه الواسع نحو التعليم والحصول على الشهادة الثانوية كمحصلة لنمط سوق العمل ، وتفاوت الرواتب او الدخل عامة . وسنرى ، لاحقا ، ترسيخ اتجاه الدراسة العلمية التطبيقية (الطب والهندسة) ، لاقتران ارتفاع الدخل بالمكانة العلمية والاجتماعية . ولذا لم يتفرد الاردن عامة ، والتجمع الفلسطيني ، هناك ، خاصة ، بهذه الظاهرة ، بل برزت عربيا ، ولكنها كانت اكثر الحاحا في الوضع الفلسطيني الخاص ، والذي تمثل بشكل متميز في قطاع غزة ، مما اعطى انتفاعة قوية جدا للتعليم هناك .

استطاع قطاع غزة ، في اواخر الخمسينات ، تحقيق الانتظام التعليمي الشامل للذكور وللقسم الاكبر من الاناث ، وساعده في ذلك الضغط الجماهيري لتطوير التعليم ، وتأهيل الاجيال الصاعدة ، للعمل خارج القطاع كمخرج من الفقر . وساهمت الكثافة السكانية ، ايضا ، في « عقلنة » التوسع التعليمي ، الذي عبر عنه في انشاء مدارس كبيرة الحجم ، مع تضخم في عدد التلاميذ في الصف الواحد . وساعد اصرار التلاميذ على النجاح ، والحصول على علامات مرتفعة ، على تجاوز المشكلات التعليمية القائمة . ونتج عن سرعة الانتظام المدرسي لفئة عمر ٦ ــ ١١ سنة ارتفاع سريع في عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية . وكانت هذه الزيادة ٤٢

بالمائة في الفترة ما بين ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ ، ووصلت نسبة الفتيات الى ٤٢ بالمائة من مجموع تلاميذ هذه المرحلة ، مما يدل على انتظام مرتفع بينهن . وانعكس هذا التزايد على المرحلة الثانوية ، فوصلت الزيادة في عدد التلاميذ الى ٣٣ بالمائة في تلك الفترة ، وثلث هذه النسبة مـن الفتيات(٢٧) .

وبسبب غياب الاحصاءات التفصيلية عن التعليم العام في قطاع غزة ، اللازمة لتحليل تطور اعداد التلاميذ في آخر سنة في كل من المرحلة الاعدادية والثانوية ، سنكتفي باحصاءات الوكالة الخاصة باللاجئين المسجلين لديها . وجاء في هذه الاحصاءات ان نسبة تلاميذ الصف الثالث الاعدادي ارتفعت بمقدار ٢١٧ بالمائة بين سنة الاساس ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ وسنة ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ، وفي العام الاخير بلغت نسبة الفتيات ٤٢ بالمائة . وبلغت نسبة الزيادة في تلاميذ الصف الثالث الثانوي ، المسجلين في وكالة الغوث ويدرسون في المدارس الرسمية ، ١٧٨ بالمائة بين عام الاساس ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ، وعام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ . وفي العام التالي ، حصل تـدن بسيط في اعداد التلاميذ ، لانخفاض نسبة فئة العمر ١٦ ــ ١٨ سنة ، التي ولدت في عام النكبة وبعدها مباشرة . وبلغت نسبة التلميذات في هذا الصف في العام الاحصائي الاخير ٣٤ بالمائة . ويلاحظ عموما من احصاءات التعليم في قطاع غزة تدني التسرب من الصفوف الثانوية .

وكونت حوافز الدخل المرتفع ضغطا متزايدا على التجمع الفلسطيني في سوريا ايضا . مما اضفى على التعليم اهتماما خاصا ، لما يحققه من فوز بتعيين مميز داخل سوريا وخارجها . واكدت التجربة الفلسطينية ، في سوريا ، عمق التمسك بالتعليم كرأس مال اكيد لتحسين الوضع المعيشي . وتوفرت فرص العمل اليدوي لمعظم الفلسطينيين ، وخصوصا ان نسبتهم الى السكان ضئيلة جدا ، ولا تعدو ٢ بالمائة حسب الاحصاء العام للسكان عام ١٩٦٠ . ولكن ، بسبب الافتقار الى رأس المال اللازم لانشاء مصلحة مهنية تدر دخلا جيدا ، وجد من الاسلم الاعتماد على التعليم كوسيلة للنجاح الاقتصادي والاجتماعي . وهذا يتجاوب ايضا مع الدوافع السياسية الداعية الى رفع المستوى العلمي الذاتي ، لتجاوز التخلف الاجتماعي ، وزيادة المشاركة في النشاط السياسي . وساعد في اتخاذ هذا القرار مجانية التعليم في المراحل المختلفة في سوريا ، وسهولة الاستفادة من فرص التعليم لوجود معظم التجمع الفلسطيني في المدن ، وفي مدينة دمشق بالتحديد .

وظهر هذا التوجه نحو التعليم في ارتفاع نسبة المتعلمين من خريجي المرحلة الاعدادية او الثانوية والعامة او الفنية ، فبلغت نسبتهم عام ١٩٦٠ ، ٦,٢٥٪ من مجموع الفلسطينيين المقيمين في سوريا من فئة عمر ١٠ سنوات وما فوق (٩,٦٣٪ للذكور و ٢,٧٢٪ للاناث) . وفي احصاء العام التالي في سوريا ، عام ١٩٧٠ ، ظهر ارتفاع كبير في نسبة خريجي المرحلة الاعدادية ، او الثانوية العامة ، او الفنية ، فبلغت ١٤,٦٩٪ من فئة عمر ١٠ سنوات وما فوق (١٩,٥٤٪ للذكور ، ٩,٥٥٪ للاناث) ، مما يدلُ على تحسن جيد ، ولا يدخل ضمن

(٢٧) ادارة الحاكم العام لقطاع غزة ، **النشرة الاحصائية ... لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٤** .

الاحصاءات السابقة لحملة الشهادات ما فوق الثانوية .

وللدلالة على اهمية التطور الفلسطيني في سوريا نذكر فقرة من تحليل جاء في مجلة « الارض » يقارن بين الوضع التعليمي الفلسطيني في سورية ووضع السوريين انفسهم :

« وكمقارنة بين العرب الفلسطينيين في القطر العربي السوري ، وبين مجموعة العرب السوريين ، وخاصة من الناحية التعليمية ، لاحظنا ولا نزال ، فارقا في التركيب الهيكلي للحالة التعليمية لصالح العرب الفلسطينيين ، حيث لم تتجاوز الاهمية النسبية لحملة الشهادات الاعدادية ، الثانوية ، والمهنية الفنية ١٠٪ عند الذكور السوريين ، مقابل ١٩,٥٪ عند العرب الفلسطينيين المقيمين في سوريا في العام ١٩٧٠ . ويظهر هذا الفارق ايضا عند دراسة الحالة التعليمية للاناث ، فبينما بلغت نسبة حملة الشهادة الاعدادية الثانوية والمهنية الفنية عند الاناث السوريات ما يقارب ٣,٥٪ في العام ١٩٧٠ فانها تخطت ٩,٥٪ للاناث الفلسطينيات المقيمات في القطر .... ومن المفيد الاشارة الى ان التوزع النسبي لكل من حملة الشهادات الاعدادية ، الثانوية والفنية ضمن الفئة نفسها هو لصالح العرب السوريين ، حيث تجاوزت اهمية حملة الشهادات الفنية المهنية الـ ١٢٪ للعرب السوريين في العام ١٩٧٠ ، بينما بقيت في حدود ٧٪ للفلسطينيين العرب المقيمين في سوريا . ويأتي هذا الفارق لصالح العرب السوريين من اختلاف المكونات الاقتصادية للمجتمع العربي السوري عن مثيلاتها للمجتمع العربي الفلسطيني ، فالأول يرتبط باقتصاد متكامل بمختلف نشاطاته الاقتصادية ، بينما يرتبط المجتمع الفلسطيني باقتصاد خدمات فرضه واقع التشرد والشعور بعدم الارتباط بالأرض »(٢٨) .

ولاعطاء صورة تفصيلية عن تطور التعليم العربي الفلسطيني في سوريا سنعتمد على احصاءات وكالة الغوث ، وسنتوقف عند العام ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ، تحقيقا لمقارنة سليمة مع التجمعات الفلسطينية الاخرى . فقد ارتفعت نسبة تلاميذ الصف الثالث الاعدادي بمقدار ١٧٣ بالمائة للذكور ، و ٣٤١ بالمائة للاناث في الفترة ما بين ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ و ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ . وبلغت نسبة الفتيات ، في السنة الاخيرة ، ثلث تلاميذ الصف الثالث الاعدادي وهي اقل من تلك الخاصة بالاناث في قطاع غزة ، ومتساوية مع نسبتهن في الاردن . واما على مستوى الصف الثالث ثانوي ، فشهدت الفترة نفسها زيادة في التلاميذ قدرها ١٩١٪ للذكور ، و ٣٨٦٪ للاناث . وبلغت نسبة الاناث في هذا الصف في السنة الاخيرة ، اي ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ، ٢٨ بالمائة من مجموع التلاميذ . وهذه النسبة ، ايضا ، اقل من تلك الخاصة بالاناث في كل من غزة والاردن .

وبرز الحماس نفسه للتعليم لدى الفلسطينيين في لبنان ، الا ان الظروف التعليمية ، بعد المرحلة الاعدادية ، لم تكن حسنة بالنسبة للجماهير الكادحة ، وما تزال ، بسبب انعدام المدارس الرسمية الثانوية سابقا ، وقبولها قلة من الفلسطينيين حاليا . ويزيد من صعوبة هذه

(٢٨) الارض ، السنة الثانية ، العدد ٧ (١٩٧٤) ، ص ١٥ ــ ١٦ .

الظروف مبدأ النخبة المطبق على مستوى الشهادات الرسمية اللبنانية (الكفاءة والبكالوريا بقسميها) ، الذي يسمح فقط لقلة بالنجاح . ويحرم السقوط مرتين في شهادة الكفاءة التلميذ من الحصول على مساعدة من الوكالة لاكمال الدراسة الثانوية . ومن ناحية اخرى ، لا تمثل المساعدة المالية السنوية المقدمة من وكالة الغوث ، وقدرها ٢٢٥ ل.ل. ، الا جزءا بسيطا من الاقساط السنوية للمدارس الجيدة ، تلك المدارس المهيئة لظروف احسن للنجاح في امتحان البكالوريا بقسميها (اي بعد السنة الثانية والثالثة من المرحلة الثانوية) .

واستفادت البرجوازية الفلسطينية وحدها ، بشكل واسع ، من فرص التعليم المتوفرة في لبنان ، لقدرتها على دفع كامل الاقساط او قسم منها . ولكنها ميزت بشكل واضح بين تعليم الذكور والاناث ، فثابرت على حصول الذكور على الشهادة الثانوية ، بينما جاء اصرارها هذا اقل بالنسبة للاناث . ولن نقدم احصاءات تفصيليه بالنسبة لمجموع التجمع الفلسطيني في لبنان ، لانعدام مثل هذه الاحصاءات ، فالاحصاءات المتوفرة هي الخاصة بوكالة الغوث ، وتتعلق بالفلسطينيين المسجلين لديها ، الذين يمثلون اكثر من ٦٠ الى ٧٠ بالمائة من فلسطينيي لبنان .

ان الاحصاءات الخاصة بالمرحلة الابتدائية والاعدادية ، فقط ، من احصاءات الوكالة ، هي الاقرب الى الصدق بالنسبة للفلسطينيين المسلجين . فحسب هذه الاحصاءات ارتفع عدد تلاميذ الصف الرابع اعدادي ب بنسبة ٢٥٨ بالمائة في الفترة بين ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ و١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ (٢٠٢٪ للذكور و٥٣٨٪ للاناث) . وبلغت نسبة الاناث ٣٥ بالمائة من مجموع تلاميذ هذا الصف . ولكن التقدم التعليمي ، في المرحلة اللاحقة ، كان صعبا للظروف المذكورة آنفا . ونتيجة لامتناع الركالة عن مساعدة التلاميذ غير الناجحين في شهادة الكفاءة ، جاء التطور التعليمي للذكور حسب احصاءات وكالة الغوث اقل سرعة من التطور التعليمي الفلسطيني في سوريا . ولكن الى جانب الاحصاء المذكور من قبل وكالة الغوث ، هناك ، ايضا ، عدد آخر من التلاميذ الفلسطينيين في المدارس الخاصة .

وكان من اثر صعوبة الامتحانات الرسمية ، واللجوء الى المدارس ذات المستوى العلمي المتدني ، ان ارتفع عدد التلاميذ الذين يقدمون شهادات ثانوية غير لبنانية : القلة تتقدم لامتحانات الشهادة الموحدة السورية لشرطها الحصول على الكفاءة اللبنانية ، والاكثرية تتقدم لامتحانات الشهادة التوجيهية المصرية . ونتج عن هذا الوضع نشوء تكاليف تعليم اضافية ، وانخفاض في اعداد حملة الشهادات الثانوية العلمية . كما نتج ايضا تمييز واضح بين الجنسين ، لعدم رغبة الأهلين في اكمال تعليم الفتاة ، بسبب عجزهم المادي ، وتوجيه الامكانيات المادية المتاحة لتعليم الذكور . واذا اعتمدنا على احصاءات وكالة الغوث ، كمؤشر ، نجد ان عدد التلاميذ الذكور الفلسطينيين في لبنان ، والمعتمدين في وكالة الغوث ، في الصف الثاني الثانوي هو اقل بمقدار ٣٠ بالمائة من عدد زملائهم الفلسطينيين الذكور في سوريا في الصف الثالث الثانوي الموازي للصف الثاني الثانوي في لبنان ، بينما كان الفرق في نسبة الاناث ٤٠ بالمائة لصالح سوريا . ويزداد هذا الفرق بين الاناث في حال اعتماد عدد الناجحين في الامتحان ، علما بان عدد افراد التجمع الفلسطيني المسجل لدى الوكالة في لبنان كان عام

١٩٦٧ يزيد بنسبة ١١ بالمائة عن عدد افراد التجمع الفلسطيني المسجل لديها في سوريا ، ويحتاج بشكل ملح للتأهيل الثانوي والجامعي بهدف الهجرة الى دول النفط ، هربا من البطالة الناشئة عن سياسة التمييز المتبعة من قبل السلطة اللبنانية ، التي تعتبر اللاجئين الفلسطينيين خاضعين لقانون عمل الاجانب .

وكان من اثر هذا التوجه الكثيف لدى التجمعات الفلسطينية ، خارج الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، شطر التعليم الثانوي ، ان ازداد بشكل مماثل التوجه نحو التعليم العالي ، خصوصا التعليم الجامعي ، تجاوبا مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وارضاء للطموح السياسي ـ الاجتماعي . وتسارع هذا التوجه مع تقلص فرص العمل لحملة الثانوية العامة ، وتدني الرواتب بالمقارنة مع رواتب حملة الشهادات الجامعية ، وسرعة التقدم الوظيفي بالنسبة للجامعيين . وبدأ هذا التوجه المكثف قبل تطور اسلوب الانتساب الى بعض الجامعات العربية . ويفصح هذا التوجه الباكر عن تحسن الوضع المعيشي للفلسطينيين ، واصرارهم على تأهيل اولادهم جامعيا ، دعما لتطورهم الاقتصادي الاجتماعي . كما ساهمت المساعدات المختلفة للطلبة الجامعيين الفلسطينيين (الوكالة ، الدول العربية) في توسع انتسابهم الى الجامعات العربية .

ذكرنا ، سابقا ، ان عدد الطلاب بين الاردنيين المهاجرين بلغ ٩١٢٠ طالبا في الاحصاء العام للسكان عام ١٩٦١ ، الا ان قسما منهم هم من التلاميذ الثانويين من عمر ١٤ سنة وما فوق ، من ابناء الجاليات الاردنية في الدول النفطية او في لبنان . وجاء اول احصاء شبه شامل للطلاب الجامعيين في الاحصاء التربوي للعام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الذي يذكر ان عددهم بلغ ٤,٥٤٢ طالبا (٤,١٥٧ من الذكور ، و ٣٨٥ من الاناث) . ولا يشمل هذا الاحصاء الطلبة الدارسين في المملكة المتحدة ، وطلبة المعاهد العليا في الاردن . ولاهمية هذا الاحصاء ، سيجرى ذكره ، تفصيليا ، وتحليله ، لابراز السمات الاساسية للتعليم العالي في تلك الفترة (الجدول رقم ٣٧) . ويتضح من هذا الجدول الامور التالية :

أ ـ ارتفاع عدد الطلاب الاردنيين في الجامعات السورية ، وبالتحديد في الجامعة السورية بدمشق ، وتفوق الملتحقين بالدراسات الادبية والانسانية . ويعود سبب هذا الارتفاع الى رخص تكاليف الاقامة في سوريا ، وقربها من الاردن .

ب ـ ارتفاع عدد الملتحقين بالجامعة الامريكية في بيروت لمكانتها المعنوية من جهة ، ولارتفاع عدد البعثات اليها (١٥٥ بعثة) من جهة اخرى .

ج ـ استمرار الولايات المتحدة قبلة للتخصص والدراسات العليا (وينطبق هذا ايضا على المملكة المتحدة ، بالرغم من غياب الاحصاءات) .

د ـ توجّه كثيف نحو المانيا الغربية وتركيا لسهولة الانتساب الى كليات الطب والهندسة ، ولانخفاض التكاليف المعيشية .

الجدول رقم ٣٧

توزع الطلبة الجامعيين الاردنيين الذين يدرسون في الخارج عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١(*)

البلـــد	مجموع الطلبة	الطلبة الذكور
سوريا	١,١٨٨	١,٠٤٦
مصر	٩١٠	٨٨٨
لبنان	٥٨١	٤١٩
العراق	٤٨	٤٨
ليبيا	٦	٣
ايران	١٧	١٧
تركيا	٥٤٠	٥٤٠
الباكستان	١٢	١٢
المانيا الغربية	٦٠٩	٦٠٨
ايطاليا	١٦	١٢
اسبانيا	١١	١٠
الولايات المتحدة	٦٠٤	٥٥٦
المجموع	٤,٥٤٢	٤,١٥٧

وهذا الاصرار على البحث عن اماكن جديدة للتخصص العالي مرجعه الحرص الشديد على التخصص في المهن المطلوبة اقتصاديا ، التي تحقق دخلا مرتفعا (طب ، هندسة) والتي تتميز ، ايضا ، بمرونة في انتقاء مجالات العمل وفي الانتقال . وهذا الاصرار على التخصص في هذه الفروع هو الذي دعا الشباب والاهلين الى التوجه نحو جامعات غير تقليدية ، والى الدراسة بلغات غير مستعملة محليا ، نظرا للتسهيلات المتوفرة مرحليا ، وغير المتوفرة في الجامعات التقليدية . فقبول الشهادة الثانوية العامة الاردنية ، والعلامات المنخفضة ، ورخص المعيشة شكلت ، جميعها ، عوامل ايجابية توفر فرص الدراسة لمن عجز ، بسبب اوضاعه العلمية او المادية ، عن التوجه نحو الجامعات الكلاسيكية . وكانت ظاهرة التوجه الكثيف نحو كل من تركيا والمانيا بداية لالتحاق موجات جديدة من الطلاب بجامعات ومعاهد لم تكن مقصودة من قبل .

وشهدت مرحلة الستينات توسعا في التعليم العالي في الدول العربية ، وتسهيل الانتساب لبعض جامعاتها . وجاء هذا التطور اثر التوسع الشديد في التعليم العام ، والحاجة الماسة الى الكادرات المختلفة ، خصوصا في قطاع التعليم . وتشجيعا لالتحاق الشباب العامل ، وخصوصا في حقل التعليم ، بالتعليم الجامعي ، جرى تخفيف قيود الانتظام ، وصولا الى

(*) الاردن ، وزارة التربية والتعليم ، **التقرير السنوي** ... ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، ص ٥٦ .

الانتساب الحر ، والتقدم فقط للامتحانات النهائية . وتم تشجيع هذا الاسلوب تفاديا للاستثمارات الواسعة في حقل التعليم العالي ، التي ترفض الحكومات العربية المختلفة توظيفها ، لعجزها المالي ، ولعدم وضوح الفائدة الملموسة من التوسع الجامعي الواسع من جهة ، ولخشيتها ، ايضا ، من الاثر السياسي للتجمع الطلابي الواسع من جهة أخرى .

واستفاد الطلبة الاردنيون خاصة ، والفلسطينيون عامة ، من الفرص الجامعية الجديدة ، فاقبلوا على التسجيل في الجامعات المختلفة قبل مزاولة العمل ، وخلاله او بعده . وفي مقابل ازدياد فرص الالتحاق بكليات الطب والهندسة في الاقطار العربية ، ازداد عدد الطموحين لهذه التخصصات ، ممن لا تسمح لقسم منهم علامات شهادة الثانوية العامة ، او الاحوال المادية ، الانتساب الى الجامعات التقليدية . وتوالت موجات الطلاب الجامعيين نحو الدول المختلفة . وكان من المفيد مراقبة هذا التطور عن كثب، الا ان الافتقار الى معلومات حتى العام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ يجعلنا ننطلق من احصاءات هذه السنة لاستقراء التطور خلال السنوات السبع السابقة ، ومن ثم الاستعانة بالاحصاء الدقيق الذي قامت به مديرية الاحصاءات العامة في الاردن عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ لمعرفة حقيقة التوجه العلمي .

يظهر من مقارنة الجدولين رقم ٢٧ ورقم ٣٨ ان عدد الطلبة الجامعيين ازداد اربعة اضعاف بين اعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ و ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ . وبالرغم من انشاء الجامعة الاردنية عام ١٩٦٢ ، فانها لم تستطع ان توفر ، مع المعاهد العليا ، الا عددا محدودا من اماكن الدراسة . ولم يمثل مجموع طلبتها سوى ١٣,٣ بالمائة من مجموع الطلبة الاردنيين .

ومع توسع اسلوب الانتساب الى بعض فروع جامعة بيروت العربية والجامعة اللبنانية ، تحولت الانظار الى القطر اللبناني ، واضحى عدد الطلبة المسجلين في هذا القطر يحتل المركز الأول بالنسبة لعدد الطلبة في الجامعة الاردنية وفي الخارج . واستطاعت مصر توفير فرص اكبر للمتقدمين للدراسة في كليات الطب والهندسة ، مما دفع المزيد من الطلاب الاردنيين المتفوقين للذهاب الى هناك ، كما فضل عدد كبير من الطلبة المتفرغين الدراسة في مصر ، لمكانتها العلمية في الوطن العربي ، ولتعدد الاختصاصات ورخص المعيشة . واخذت اقطار عربية جديدة تستقبل الطلبة الاردنيين ، مثل العراق والسعودية والجزائر . الا ان طموح الالاف من الطلاب للتخصص في الفروع العلمية التطبيقية جعلها تبحث عن مجالات دراسية جديدة . وهكذا نشاهد بروز مناطق استقطاب علمي جديدة ، نذكرها حسب الاقدمية التاريخية : النمسا ، يوغوسلافيا ، اسبانيا ، الباكستان ، ايطاليا والهند . ونلاحظ ، من جهة اخرى ، تقلصا في حجم الطلاب الاردنيين في كل من المانيا وتركيا ، للتشدد في شروط القبول ، ولارتفاع تكاليف المعيشة ، بينما برزت الدول السابقة كمناطق يسهل الانتساب لجامعاتها ، وغير مكلفة ماديا .

الجـدول رقـم ٣٨

توزع الطلبة الاردنيين في التعليم العالي داخل الضفة الشرقية وخارج الاردن عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨(*)

البلـــد	مجموع الطلبة	الطلبة الذكور
شرق الاردن	٣,٤٢٠	٢,٥٠١
جامعة عمان	٢,٢٩٢	١,٧٤٩
معاهد عليا فنية	١,١٢٨	٧٥٢
خارج الاردن	٢٢,١٥٠	٢١,٢٣١
سوريا	٣,٦٨٢	٣,٣٨٤
لبنان	٦,٧٠٠	٦,٤١١
العراق	٦٥٦	٦٢١
السعودية	٢٠٠	١٧٤
الجمهورية العربية المتحدة	٥,٨٤٢	٥,٧٠٦
باكستان	٦٩٦	٦٩٦
تركيا	٥٠٨	٤٩٨
الهند	٥٤	٥٣
الجزائر	٥٤	٥٤
روسيا	٥٠	٥٠
يوغسلافيا	٦٠٠	٦٠٠
النمسا	٢٥٠	٢٤٨
بريطانيا	٣٦٦	٣٤٢
ايطاليا	١٢٥	١٢١
اسبانيا	٧٨٨	٧٨٢
المانيا	٤٨٩	٤٨٩
الولايات المتحدة	٧١٧	٦٦١
بلدان مختلفة	٣٥٢	٣٢٠
المجموع العام	٢٥,٥٧٠	٢٣,٧٣٢

واستكمالا للتحليل نورد الاستنتاجات التي توصلت اليها دراسة مديرية الاحصاءات العامة في الاردن حول الطلبة الاردنيين في مراحل الدراسة العليا للعام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ :

(*) الاردن ، وزارة التربية والتعليم ، **التقرير السنوي ...** ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ ، ص ٢٥٣ و ٢٩٤ .

أ ـ ٨٢ بالمائة من الطلاب الاردنيين في الخارج يدرسون في الجامعات العربية ، ٥٠ بالمائة منهم ينتسبون الى فروع الاداب المختلفة ، وحوالي ٢٥ بالمائة يدرسون علوم الاقتصاد والسياسة وادارة الاعمال والتجارة ، بينما توزع الباقون على دراسة الطب والهندسة والعلوم النظرية والزراعة وعلى المعاهد الصناعية . وحوالي ١٢ الفا من هؤلاء الطلاب هم من الطلبة المنتسبين ، ويدرسون في الفروع الادبية و والانسانية عامة ، ويأتون الى الجامعات مرة او عدة مرات في السنة ، وهم عاملون داخل الاردن او خارجه .

ب ـ يدرس معظم الطلبة الموجود في اوروبا الغربية ، بما فيها يوغوسلافيا ، في فروع العلوم الطبية ، يليها فرع الهندسة ، بينما يختلف الوضع في دول اوروبا الشرقية ، فتأتي اولا دراسة الهندسة ثم دراسة الطب ، بينما يدرس معظم الطلبة في الدول الاسيوية في فروع الهندسة .

جـ ـ تبلغ نسبة الطلبة في فروع الهندسة والطب والاقتصاد والاداب ، الى اجمالي عدد الطلاب : ٨٪ ، ١٠,٠٪ ، ٢٣,٥٪ ، و ٤١٪ على التوالي ، بينما تبلغ نسبة الطلبة في العلوم النظرية ٤,٦٪ فقط . وتشكل نسبة الاناث ٢٤٪ من نسبة الدارسين للعلوم النظرية .

ويعكس التوجه العام للطلبة الاردنيين نحو التعليم العالي الوضع الفلسطيني ، لكبر حجم حملة الجنسية الاردنية من افراد الشعب العربي الفلسطيني ، حيث مثلوا عام ١٩٦٥ حوالي ٥٥ بالمائة من التعداد العام للشعب الفلسطيني، وحوالي ٧٠ بالمائة من فلسطينيي خارج الارض المحتلة عام ١٩٤٨ . وتجاوزت نسبة الطلبة الفلسطينيين نسبة الفلسطينيين من حملة الجنسية الاردنية بالنسبة الى مجموع الاردنيين ، لارتفاع المستوى الثقافي بينهم ، ولاصرارهم على التحصيل الجامعي كقضية معيشية محورية . وتوضح الاحصاءات الاردنية مسيرة التعليم العالي وتنوعها تخصصا وانتسابا . وفي الستينات ، تميز الوضع الفلسطيني ، في الاردن وغزة ، عن التجمعات الفلسطينية الاخرى خارج الارض المحتلة عام ١٩٤٨ ، بمحدودية الاستيعاب في التعليم العالي او انعدامه كليا ، مما حفز الطلبة على انتقاء الجامعات الخارجية حسب شروط القبول ومستوى تكاليف المعيشة . واعطت الجنسية الاردنية لحامليها حركية تساعدهم على اخذ القرارات المناسبة ، بينما لعبت الظروف المحلية دورا مهما بالنسبة للتوجه العلمي للطلبة الفلسطينيين ، في غزة ، او في الاقطار العربية الاخرى . ولذلك توجهت الاكثرية العظمى من طلبة قطاع غزة الى الجامعات والمعاهد العليا المصرية ، بسبب المنح والمساعدات المقدمة من الحكومة المصرية ، او من وكالة الغوث ، وبسبب ضآلة التكاليف المعيشية واعباء السفر . واستطاعت قلة من عائلات القطاع المقيمة او المغتربة تمويل كامل الاعباء الدراسية خارج القطر المصري او جزء منها ، وكذلك الحال في الدول الاوروبية والامريكية بالتحديد .

وتولد عن التوسع الكبير في التعليم الثانوي ، وازدياد حملة الثانوية العامة ، ارتفاع اعداد الطلبة من قطاع غزة الملتحقين بالجامعات المصرية ، فوصل عددهم في العام الدراسي ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ الى ٣,٤٥٠ طالبا(٢٩) . وقد يصل هذا العدد الى ٤,٠٠٠ طالب ، في حال

(٢٩) خلوصي ، ص ٢٩٥ .

شمول جميع طلبة القطاع الذين يدرسون في الدول المختلفة . ومن المؤكد ان الرقم الاخير تضاعف عام ١٩٦٧ ، لازدياد حملة الشهادة الثانوية ، ولتقدم عدد كبير من العاملين خارج القطاع للانتساب الى جامعة بيروت العربية ، ولتولي منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية توفير المنح الدراسية في الدول العربية والاجنبية الصديقة . كما اخذ عدد من الجامعيين يعود الى الجامعات لاكمال الدراسات العليا ، تحسينا لوضعه الاقتصادي ، وتلبية لطموحه العلمي والاجتماعي .

ومع توسع القبول في الجامعات السورية ، وتعدد المعاهد والكليات ، ازداد انتساب الطلبة الفلسطينيين المقيمين هناك اليها ، فارتفع عددهم من ١,٠٤٦ طالبا وطالبة في العام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الى ٢,٠٨٣ في العام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ يضاف الى ذلك مئات من الطلبة الدارسين خارج القطر السوري ، ومعظمهم من طلبة الدراسات العليا غير المتوفرة محليا او من طلبة البعثات الموفدة من قبل الحكومة السورية .

ولا تتوفر احصاءات واضحة عن تطور التعليم العالي لفلسطينيي لبنان ، ولكن ازداد اهتمام البرجوازية الفلسطينية ، المقيمة هناك ، بالتعليم العالي ، واستطاعت، كما ذكر سابقا ، توفير تعليم ثانوي جيد لابنائها . وعملت هذه البرجوازية على ارسال اولادها الى الجامعة الامريكية في بيروت ، وتحمل الرسوم الباهظة ضمانا لمستقبلهم الاكيد . نظرا لهيمنة القطاع الانكلو ـ سكسوني ، عربيا ، على كل من المستوى الثقافي والاقتصادي. ومع نشوء كل من الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية ، وحصول اعداد متزايدة من الطلبة الفلسطينيين على شهادة التوجيهية المصرية ، او على شهادة الوحدة السورية ، توفرت المجالات لعدد كبير من الشباب الفلسطيني ، للحصول على التأهيل العالي ، من بينهم اعداد متزايدة من ابناء الطبقات الكادحة . وجاء معظم هذا التأهيل في نطاق التخصصات الادبية والانسانية، حيث عمد معظم الطلبة الى انتقاء الفرع الذي لا يتطلب حضورا مكثفا بسبب ظروف العمل . ولذا شهد الوضع الفلسطيني في لبنان تطورا مختلفا ، حيث سعت البرجوازية الى توفير تعليم متقدم لابنائها ، يجعلهم في مقدمة الجامعيين في العالم العربي ، بينما لم تتوفر للطبقات الكادحة الا فرص التخصص في فروع تشهد مزاحمة متزايدة ، ومن جامعات تصنف من الدرجة الثانية . واستطاع بعض ابناء الطبقة الكادحة الوصول الى الجامعة الامريكية ، اثر الحصول على منحة من وكالة الغوث او من جهة اخرى ، او بالاعتماد على الذات لتوفير الاقساط المطلوبة ، والاجتهاد لنيل بعض الاعفاءات ، الا ان عددهم ظل قليلا لصعوبة اجتياز المرحلة الثانوية بنجاح ، ولتفوق ابناء البرجوازية الصغيرة نتيجة للظروف التعليمية الجديدة المتوفرة لهم ، مما جعلهم يحصلون على معظم منح وكالة الغوث .

افتقر فلسطينيو الداخل الى ظروف ايجابية تدعم الاتجاه نحو التأهيل الثانوي والجامعي . فقد واظبت السياسة الصهيونية على نهجها في تقييد نمو المجتمع العربي المحلي ، اجتماعيا واقتصاديا . ومع اتباع سياسة اكثر مرونة بالنسبة لانتقال عرب الداخل ، والسماح لهم بالعمل في المناطق المختلفة من الأرض المحتلة ، وفي مجالات اقتصادية عديدة ، نشطت السلطات الصهيونية في توجيه نهجها التربوي نحو اعداد العرب ليكونوا يدا عاملة غير فنية ،

ورخيصة نسبيا ، تخدم الاقتصاد الصهيوني . ووجدت في الاطار المدرسي مجالا لتنشئة الاجيال الصاعدة العربية بشكل يضعف الثقة بمجتمعهم العربي ، ماضيا وحاضرا ، فيتضاءل بذلك الانتماء الوطني والقومي ، وتزداد القناعة لديهم بحتمية وجود اسرائيل ، وقبولهم وضع الاقلية فيها . ولذا شجعت السلطات الصهيونية التعليم في المرحلة الأولى من التعليم الاساسي الالزامي ، ولم تكترث للتسرب في المرحلة الثانية من هذا التعليم ، ولم تعالج اسبابه . وقيدت ، كثيرا ، الانتساب الى المرحلة الثانوية من خلال الامتناع عن تقديم منح مدرسية للقسم الاكبر من الطلاب العرب ، وفرضت عليهم شروطا غير ملائمة في الامتحانات الرسمية ، لا تنسجم مع تخلف المنهاج العربي عن المنهاج العبري ، بالاضافة الى اشتراط الالمام باللغة العبرية . وللدلالة على هذه السياسة نذكر ان عدد الطلبة العرب الناجحين في الثانوية العامة بلغ ١٣٨ طالبا وطالبة ، بينما نجح طالب واحد في شهادة الثانوية الزراعية . وتوالت المضايقات في التعليم العالي ، حيث رفض انتساب العرب الى كثير من الكليات بحجة تنافي ذلك مع امن الدولة . وجاءت ظروف الدراسة صعبة بسبب اللغة والسكن وتكاليف المعيشة .

واخيرا ، وقبل الانتهاء من هذا الفصل ، يجب التنويه الى تطور استراتيجية وممارسة وكالة الغوث ، التي جاءت وليدة فشل مشاريع الاستيطان المباشرة ، وبسبب ادراكها لمركزية التعليم في مجمل اهتمامات الاسرة الفلسطينية وطموحاتها . فحتى العام ١٩٦٠ كانت الوكالة ترى ان من واجبها تقديم خدمات تربوية توازي مستوى التعليم في الدول المضيفة ، وميزت قطاع غزة عن باقي التجمعات الفلسطينية استقلالية ، ولظروفه القاسية ، التي يستطيع المتعلم وحده تجاوزها من خلال الهجرة الى دول النفط . ولكن بعد تسارع تطور التعليم في الاقطار العربية المضيفة، والاردن خاصة ، وجدت الوكالة نفسها متخلفة عن المستوى التعليمي الجديد ، وتواجه الاحتجاجات من الاهلين ومن الحكومات المحلية ، فاخذت تسعى مضطرة الى مجاراة تلك المستوى . وجاء هذا المسعى لتطوير التعليم في وقت كانت فيه وكالة الغوث على عتبة انتهاء فترة تمديد اخرى . كما جاء هذا التفكير في وقت عين فيه جون ديفيس مديرا عاما جديدا ، فشجع اجراء مراجعة شاملة لوضع الوكالة ، وافصح عنها في تقريره المقدم للجمعية العمومية عام ١٩٦٠ . وتوصل ديفيس في تقريره الى الاستنتاجات التالية(٣٠) :

١ ـ ان مشاريع الاستيطان الكبيرة متعثرة مرحليا ، وتتطلب قرارات سياسية يتم الوصول اليها خارج نطاق وكالة الغوث ، واما مشاريع المساعدات المادية الفردية فمكلفة، ومحدودة الاثر . ومن جهة اخرى فان نجاح الاستيطان الواسع والمشاريع الفردية مرتبط ايضا بالمستوى المهني للافراد لتحقيق تقدم اقتصادي ملموس .

٢ ـ اتضح خلال الفترة السابقة ان هناك وضعا من شبه العمالة الكاملة للفئات المتعلمة ، بسبب استعدادها للهجرة الى الدول النفطية حيث يزداد الطلب عليها .

٣ ـ ترحيب الجماهير الفلسطينية والحكومات المضيفة بتوسيع خدمات التعليم ،

(٣٠) UNRWA, *Annual Report... 1960*, PP. 2-5.

والالحاح على استكمال المراحل الدراسية والتوسع في فرص التأهيل المهني العالي (اي بعد المرحلة الاعدادية) .

٤ ـ خطورة عدم تحقيق توجيه مهني للاجيال الصاعدة ، لافتقار التجمعات الفلسطينية الى امكانيات التأهيل المهني التقليدية التي خسروها مع النكبة ، فمعظم المزارعين والحرفيين السابقين اصبحوا عمالا عند الغير ، ولا يريدون نفس المصير لاولادهم .

٥ ـ تطبيق برامج تأهيل مهني سريع ، ما بعد المرحلة الابتدائية ، غير مفيد ، لوجود منافسة قوية في اليد العاملة المحلية التي تعلمت المهنة في مرافق الانتاج المختلفة ، بالاضافة الى ان الجماهير الفلسطينية ابدت رفضها لمثل هذا التأهيل .

٦ ـ يتطلب التطور الاقتصادي في الدول العربية كفاءات متوسطة وعالية وفي مجالات جديدة لا يوفرها الا تعليم نظامي متوسط او طويل الامد .

وهكذا توجهت وكالة الغوث الى تعميم التعليم الاعدادي ، وانشاء معاهد التأهيل المهني ، بدلا من تولي انشاء المدارس الثانوية ، على ان تدعم المدارس الثانوية الرسمية . كما جرى التوسع في تقديم المنح الجامعية ، وفتح معاهد تأهيل المعلمين التي تستقطب طلابا من حملة الشهادة الثانوية ، لرفع مستوى التعليم في الوكالة من جهة ، ولاعداد قسم آخر من الخريجين للهجرة الى الدول النفطية من جهة اخرى ، وترافق هذا النشاط مع تأهيل المعلمين الموجودين في سلك التعليم .

وعلى اثر هذا التصور جرت دراسات واسعة لانشاء المعاهد المهنية للذكور والاناث ، وتطوير القائم منها (قلنديا في الضفة الغربية وغزة، وكلاهما للذكور) ، فانشاء معهد وادي السير قرب عمان ، ومعهد رام الله للاناث ، كما انشأ معهد سبلين في لبنان ، ومعهد دمشق في سوريا . وبالاضافة الى المعاهد المهنية المذكورة جرى انشاء معهد لاعداد المعلمات والمعلمين في رام الله ، ومعهد اخر في سبلين . كما افتتح عام ١٩٦٣ ، معهد التربية التابع لوكالة الغوث والاونيسكو لاعداد المعلمين خلال الخدمة . وقد تميز هذا المعهد بكونه تجربة عالمية فريدة .

الا ان ارتباط تمويل مشاريع التأهيل المهني بمساعدات مباشرة ، قلص من امكانية الاسراع في تعميمها . ولم تتجاوب الدول الرئيسية الممولة لميزانية وكالة الغوث ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مع هذه المشاريع ، لعدم رغبتها الدخول في نشاطات بعيدة المدى ، وغير استيطانية ، ولخشيتها من تسييس الطلاب .

وكان الاقبال ، في البدء ، على المعاهد المهنية محدودا ، لتطلع الطلبة والاهلين نحو الثانوية العامة والتأهيل الجامعي . ولكن ، مع نجاح توظيف الخريجين ، وحصولهم على رواتب جيدة ، اقتنعت فئات عديدة بالاقبال على هذا النوع من التعليم . وساهم في تضخم اعداد المتقدمين للمعاهد المهنية التوسع الكبير في التعليم الاعدادي والثانوي ، ووصول اعداد اكبر من ابناء الطبقات الكادحة ، ممن لا تساعدهم ظروفهم على البقاء طويلا في مسيرة التعليم النظامي المتفرغ ، الى هاتين المرحلتين ، وذلك بالاضافة الى ان التعليم المهني داخلي ، ويحصل الطالب

بواسطته على مساعدة مادية بسيطة . وهذه المساعدة هي التي شجعت الانتساب الى معاهد اعداد المعلمين ، بجانب سرعة التخرج ، والحصول على رواتب اعلى ، من خلال العمل مع الوكالة او خارجها .

الفصل الثالث

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني قبل التحولات السياسية العميقة

"الاحتلال وانتشار الثورة المسلحة"

عالج الفصل الثاني بعض ملامح التطور الاجتماعي ، عندما حلل موقع التعليم ضمن مجمل الاهتمامات الجماعية والفردية للشعب العربي الفلسطيني . الا ان هذه المعالجة جاءت مقتصرة على ظـروف العرض والطلب لفئات المتعلمين ، وما ولدتهما من تطلعات تعليمية اسرعت في انتشار التعليم ، وتضخيم اعداد الخريجين في المراحل الدراسية المختلفة ، وما نتج عنها من حركية في التنقل ، سعيا وراء تحسين الوضع المعيشي . كما جرى التنويه ، خلال العرض ، الى البطالة وانواعها . ويهدف الفصل الحالي الى القاء مزيد من الضوء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني قبل حرب ١٩٦٧ ، تلك الفترة التي تميزت بانبعاث الشخصية الفلسطينية ، من خلال نشاطات اتحاد طلاب فلسطين ، منظمة التحرير وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على التوالي . فاعاد هذا الانبعاث الحضور الفلسطيني على الساحة العربية ، متجاوزا الشتات والحصار السياسي . وسنسعى خلال هذا التحليل الى التعرف على الاوضاع الانتاجية والمعيشية للتجمعات الفلسطينية التقليدية والجديدة ، والاقتراب من فهم اثر ارتفاع المستوى التعليمي للاجيال الصاعدة ، والاعتماد الاساسي عليهم لتحسين وضع الاسرة ، على العلاقات داخل الاسرة نفسها بشكل خاص ، وعلى المجتمع المحلي عامة . والاستنتاجات المحصلة من تحليل هذه الجوانب ستساعدنا على تحليل ادق لدور الفئات المتعلمة في التطورات السياسية التي عاشها الشعب العربي الفلسطيني ، في اواخر الخمسينات ، وفي فترة الستينات ، قبل حرب ١٩٦٧ .

اولا :
الاوضاع الانتاجية والمعيشية للتجمعات الفلسطينية المختلفة وعلاقتها بالهجرة طلبا للعمل

قبل الحديث التفصيلي عن الاوضاع الانتاجية والمعيشية ينبغي توضيح الاوضاع السكانية الفلسطينية في اوائل الستينات ، لمعرفة حجم التجمعات السكانية في تلك الفترة ، وحركيتها ، حتى حرب ١٩٦٧ . ويدخل ضمن هذه المعرفة الالمام بكل من البناء الهرمي ، والنمو السكاني الطبيعي ، لمعرفة حجم فئات الاعمار القادرة على العمل ، وتلك التي ستدخل سوق العمل في فترة لاحقة ، الى جانب الاطلاع على حجم الاعباء الناتجة عن نمط البناء الهرمي في ظروف اللجوء والشتات ، وقد عانينا ، وما زلنا نعاني ، من نقص المعلومات الاحصائية عن جميع التجمعات الفلسطينية داخل وخارج الاراضي المحتلة . ونتج هذا النقص من امتناع

بعض الاقطار العربية عن القيام بتعداد شامل للسكان ، يتضمن تفصيلا حول جنسيات غير المواطنين ، او عدم ادخال التفاصيل الخاصة بغير المواطنين ، والتعداد الشامل لبعض الاقطار . واما بالنسبة للاردن ، فالسلطات هناك لا تعترف بالصفة الفلسطينية ، حيث تعتبر الفلسطينيين من رعاياها مواطنين اردنيين . كما ان احصاءات وكالة الغوث لا تشمل جميع اللاجئين ، عدا عن كونها احصاءات غير دقيقة ، لما رافقها من تشطيب بعض المسجلين لديها ، بحجة تحسن الوضع المعيشي . وبالرغم من هذا النقص ، توفرت بعض الاحصاءات الفرعية ، وتعددت مصادر المعلومات ، مما ساعد على تقدير مجموع الشعب الفلسطيني وتوزعه داخل وخارج الاراضي المحتلة .

دلت الابحاث المعتمدة على نتائج التعداد العام للمساكن والسكان في الاردن ، عام ١٩٦١ ، ان الزيادة السكانية الطبيعية في الاردن بلغت ٢٨ بالألف في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، ووصلت الى ٣١ بالألف بين اعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٣(١) . وتبدو النسبة الأولى (٢٨ بالألف) مشابهة لتلك المستخرجة من مقارنة عدد السكان هناك عامي ١٩٥٠ و ١٩٦١ ، كما تقترب كثيرا من النسبة المحددة في قطاع غزة ، نتيجة ابحاث ميدانية . وتقل هذه النسبة عن مثيلتها الخاصة بعرب الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، والتي تجاوزت ٣٥ بالألف بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٠ ، والمرتبط ارتفاعها بالظروف الخاصة لهذه الفئة من الفلسطينيين ، مباشرة . ولا يمكن تعميم هذه النسبة على التجمعات الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة ، كما ان اهمالها في تقدير نسبة الزيادة السنوية لا تؤثر كثيرا على النسبة العامة لصغر حجم فئة عرب الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بالنسبة لمجموع عدد الشعب العربي الفلسطيني . ولكنها تبقى ماثلة امام نظرنا كمؤشر لنمط النمو السكاني في ظروف الاستقرار والتحسن الصحي والمعيشي النسبي ، وما لها من اثر على معدل الانجاب في الوسط الفلسطيني .

ولذا ، فان اعتماد نسبة ٢٨ بالألف للزيادة السكانية الطبيعية هو الأقرب الى الحقيقة ، لما شهده المجتمع الفلسطيني المشتت من ظروف معيشية قاسية ، زادت من حجم الاجهاض لدى النساء والوفيات ، وخصوصا وفيات الاطفال . وبدأ التحسن المعيشي ، وانعكاسه الديموغرافي ، في اواخر الخمسينات ، مع الاستقرار النسبي وارتفاع دخل الاسرة نتيجة الهجرة للعمل في الدول النفطية . وتأتي هذه النسبة كمتوسط بين انخفاض الانجاب بعد النكبة مباشرة ، وارتفاعه في اواخر الخمسينات ، مما يجعلنا نقبلها كنسبة للزيادة السكانية الطبيعية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٠ .

وسنعتمد في احتساب تعداد الشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٦١ على تقدير عدد السكان العرب في آخر شهر آذار ١٩٤٧ ، وهو ١,٣٨٠,٠٠٠ شخص ، وباعتماد نسب الزيادة السكانية التالية : ٣٠ في الألف حتى اخر العام ١٩٤٧ ، ٢٨ بالألف آخر العام ١٩٦٠ ، ٣١ بالألف ، آخر العام ١٩٦١ ، ونقدر تعداد الشعب العربي الفلسطيني في العام ١٩٦١ ، بحوالي ٢,١٤٠,٠٠٠ شخـص. واذا ما اعتمدنا بعض المرونة في التقدير نقول ان هذا التعداد يتراوح

(١) *Wander, pp.* 2-13.

بين ٢,١ ـ ٢,٢ مليون شخص . ولقد جرى اعتمادنا للعام ١٩٦١ كوحدة قياس ، نتيجة لقيام العديد من الاقطار ، في نلك العام ، باجراء تعداد شامل حسب طلب الامم المتحدة . ويوضح الجدول رقم ٣٩ توزع عرب فلسطين على الاقطار والمناطق المختلفة .

الجدول رقم ٣٩

توزيع عرب فلسطين حسب مناطق الاقامة عام ١٩٦١

	بالآلاف
فلسطين المحتلة (١٩٤٨)(أ)	٢٤٧,٢
الاردن (ب)	١١٨٩,٠
الضفة الشرقية	(٣٨٧,٧)
الضفة الغربية	(٨٠١,٣)
سورية (ج)	١١٢,٥
لبنان	١٨٠,٠
مصر	١٥,٠
العراق	١٠,٠
الكويت (د)	٣٧,٣
السعودية	١٠,٠
المانيا الغربية	١٠,٠
امريكا الشمالية والجنوبية	٢٥,٠

يتضح من هذا الجدول بروز اماكن اقامة واغتراب جديدة ، والتحاق مزيد من عرب فلسطين باماكن الاغتراب التقليدية (الامريكيتين) . وقد برز في اواخر الخمسينات قطب هجرة جديد وهو المانيا الغربية ، التي كانت تمنح ، في نلك الوقت ، تسهيلات في الدخول والاقامة ، كما كانت تحتاج الى اليد العاملة الاجنبية . وكان قسم كبير من الطلاب الجامعيين يقصدها للاستفادة من امكانية العمل ، لتمويل تكاليف الدراسة . وكانوا بدورهم يشجعون اقرباءهم للمجيء والعمل هناك . وهكذا ، اخذ المئات من الشباب العامل يهاجر الى المانيا الغربية ، ثم اتسعت الهجرة لتشمل عمالا كبارا في السن ، ويعود سبب هذه الهجرة الجماعية الى تقلص مجالات العمل للقوى العاملة الفلسطينية غير المؤهلة (علميا اومهنيا) في الكويت ، نتيجة المزاحمة الايرانية القوية من جهة ، والتشديد في اجراءات الدخول الى الكويت ، بعد عوارض البطالة ، من جهة اخرى . وعموما ، كانت الفئة المهاجرة الى المانيا من الشباب من

المصادر :
أ ـ التعداد السكاني العام الاسرائيلي للعام ١٩٦١ .
ب ـ تقديرا جورج قصيفي انطلاقا من التعداد العام في الاردن للعام ١٩٦١ .
ج ـ التعداد السكاني العام السوري للعام ١٩٦٠ .
د ـ التعداد السكاني العام الكويتي للعام ١٩٦١ .
ملاحظة : باقي الاحصاءات جرى تحديدها اعتمادا على معلومات متفرقة وهي اقرب الى التقدير .

فئة عمر ١٨ ـ ٢٤ اساسا . وظهر من استقصاء ميداني (شارك فيه الكاتب شخصيا عام ١٩٦٣) في منطقة شتوتغارت ، ان نسبة الذين انهوا الصف السادس ابتدائي من العمال الفلسطينيين بلغت ٧٠ بالمائة ، ونسبة الذين انهوا الصف الثالث ثانوي اومتوسط ٣٠ بالمائة ، ولم تزد نسبة الاميين منهم عن ١٠ بالمائة .

وبقي القطر الكويتي قطبا مهما للهجرة ، بسبب العمل والاقامة ، كما ازدادت الهجرة الى السعودية ، وبدأت دول نفطية جديدة تستقبل القوى العاملة الفلسطينية . فحركة التنقل التي بدأت بعد النكبة مباشرة ازدادت اتساعا في الستينات ، بحيث تحولت الى حركة اقامة دائمة . وهي هجرة شملت العديد من فئات فلسطينيي الاردن ، لسهولة الاتصال البري مع المناطق النفطية في شبه الجزيرة العربية . بينما اقتصرت هجرة فلسطينيي غزة على الفئة المتعلمة ، لما يمنحه التعاقد من امتياز الانتقال سنويا على حساب الجهة المتعاقد معها ، ولارتفاع رواتب هذه الفئات . ولا يلغي ذلك انتقال عدد من المهنيين العاديين والقوى العاملة من المستويات التعليمية العادية الى الدول النفطية ، فالاقارب العاملون هناك قاموا بتحمل تكاليف الانتقال ، وهيأوا لذويهم ظروف عمل جيدة .

وسيجرى تقدير الهرم السكاني الفلسطيني العام انطلاقا من المعلومات الجزئية المتوفرة . اننا نعتبر البناء الهرمي السكاني لفلسطينيي سورية الاقرب للبناء العام ، لأن التجمع الفلسطيني هناك ، على ضآلته ، يمثل عينة جيدة ، تحتفظ بمعظم خصائص المجتمع العربي الفلسطيني ، من حيث تحدرهم من اصول مدينية وريفية ، ومن حيث هامشية هجرة العمل ، نظرا لمساواتهم الكاملة مع المواطنين السوريين . ويعطي التعداد العام السوري للعام ١٩٦٠(٢) تفصيلات حول البناء الهرمي لعرب فلسطين في سورية ، وسيجرى اعتماد هذا البناء في جدول رقم ٤٠ .

(٢) سوريا ، **التعداد العام للسكان عام ١٩٦٠** ، ص ٩٥ .

الجدول رقم ٤٠

النسب المئوية للتوزيع الهرمي لافراد الشعب العربي الفلسطيني في اوائل الستينات

فئة العمر	الذكور	الاناث	المجموع
٠ ـ ٥	١١,٧	١١,ـ	٢٢,٧
٦ ـ ١٤	١٢,ـ	١١,١	٢٣,١
١٥ ـ ١٩	٦,١	٥,٤	١١,٥
٢٠ ـ ٢٤	٤,٧	٤,٤	٩,١
٢٥ ـ ٢٩	٣,٥	٣,٤	٦,٩
٣٠ ـ ٣٩	٥,١	٤,٧	٩,٨
٤٠ ـ ٤٩	٣,٢	٣,٣	٦,٥
٥٠ ـ ٥٩	٢,٥	٢,٦	٥,١
٦٠ وما فوق	٢,٦	٢,٧	٥,٣
	٥١,٤	٤٨,٦	١٠٠,٠٠

يتضح من هذا الجدول ان فئة العمر ٠ ـ ١٤ تمثل ٤٥,٨ بالمائة من السكان ، بينما تمثل الفئات العمرية الاخرى (١٥ ـ ٥٩) و (٦٠ وما فوق) على التوالي :

٤٨,٩ بالمائة و ٥,٣ بالمائة . ونلاحظ ايضا ارتفاع تمثيل الفئات الشابة ، حيث تبلغ نسبة الذكور من عمر ١٥ ـ ٢٩ ، ١٤,٣ بالمائة بالنسبة لمجموع تعداد الشعب العربي الفلسطيني . ويلتحق قسم من هذه الفئة بالتعليم النظامي ، بينما يشمل القسم الثاني ، وهو الاكبر ، العاملين والعاطلين عن العمل . وتضم فئة ١٥ ـ ٢٩ معظم المتعلمين من طلاب او افراد نشطين اقتصاديا . لأن هذه الفئة هي التي بدأت تقطف ثمار التوسع التعليمي قبل النكبة ، او بعدها مباشرة . وان كانت هذه الفئة تضم عددا كبيرا من حملة الثانوية العامة والجامعة ، الا ان مستواها التعليمي كان ما يزال محدودا . فحسب الاحصاء السوري بلغت نسبة الذكور الذين انهوا الصف الثالث ثانوي (او متوسط) ٣٨ بالمائة من مجموع الذكور الفلسطينيين من عمر ١٥ فما فوق ، ومعظمهم من فئة عمر ١٥ ـ ٢٩ . وقد كانت الامية ، وشبه الامية ، موجودتين بين فئة الذكور هذه ، ولكنهما كانتا على طريق الزوال ، بينما كانتا بالنسبة للاناث السمة الرئيسية ، ولفترة طويلة . وبينت الاحصاءات الكويتية والاردنية ان هذه الفئة الفلسطينية الشابة كانت الاكثر انجذابا ، بحكم أوضاعها ، للهجرة والتنقل . وهذه الفئة ، ايضا ، هي التي تحملت العبء الاكبر من النشاط السياسي ، وساهمت في ابراز الشخصية الفلسطينية ، والتعبير عن ارادتها النضالية .

ومن جهة اخرى نجد ، ايضا ، ارتفاع نسبة فئة عمر ٦ ـ ١٤ من الجنسين . وقد

شهدت هذه الفئة انتظاما تعليميا عاليا يكاد ان يمحو الأمية بين افرادها ، تسيرها طموحات اسرها بمستقبل مهني لامع ، كما تسيرها طموحاتها الذاتية المستمدة من نماذج الأجيال الكبيرة سنا ، وعاشت هذه الفئة في جو مادي افضل مما توفر للأجيال السابقة، حيث عرفت قسطا من الاستقرار والتحسن المادي ، وهما نسبيين ، كونهما يؤهلان الاسرة للنظر بعيدا والتخطيط للوصول الى الاهداف المرجوة . هذه الاسرة التي تحررت من الفقر الشديد واستقرت سكنيا ، ولكنها ما تزال تشعر بغبن كبير لحق بها ، نتيجة الطرد من الوطن ، وخسارة ما تملك ، وللانخفاض الكبير في مستواها المعيشي ، ولصعوبة التطوير الذاتي ، كان عليها تقديم التضحيات الجمة لتحقيق قسط من التحسن المعيشي يجعلها اقدر على تصور المستقبل الفردي والجماعي . وهذا التصور والاصرار على ضمان مستقبل الاجيال الصاعدة من فئة ٦ ـ ١٤ سنة مثلا ضغطا اجتماعيا ، لا يجد حلوله الجذرية الا في التحرر والعودة ، لما يعنيه من استعادة الملكية أو توفير الامكانيات الجماعية اللازمة لضمان تخصص الاجيال الصاعدة ، ومن عودة الاطار السياسي ـ الاداري الذي يتولى الاهتمام بتحسين مستوى الشعب العربي الفلسطيني ، اجتماعيا واقتصاديا . وقد شكل تحسين الاوضاع المعيشية الذاتية عامة ، ومستقبل الاجيال الصاعدة خاصة ، عنصرا مهما في الارادة الثورية للجماهير الشعبية الفلسطينية .

وفي حقبة الستينات ارتفع المستوى الثقافي ، واستمر ارتفاع المستوى المعيشي ، ورافق هذا التطور تحسن في مستوى الخدمات الصحية لدى وكالة الغوث من جهة ، وفي الدول المضيفة والنفطية من جهة اخرى . وساهم هذا كله في تخفيض نسبة الوفيات بين الاطفال بالتحديد ، كما انخفضت حالات الاجهاض لدى النساء ، مما ساهم بدوره في ارتفاع الولادات الحية ، واضطراد إرتفاع الزيادة السكانية الطبيعية . وبقاء النسبة المئوية المرتفعة للولادات ، اكد حقيقة مهمة ، وهي بطء تطور العادات الاجتماعية بالنسبة للتطور التعليمي والاقتصادي . وحدهم الطلاب الجامعيون والخريجون تأخروا في الزواج ، وطبقوا تقيدا ذاتيا تجاه الانجاب ، وفضلوا الاسرة الصغيرة نسبيا ، بينما واظب معظم المتعلمين على احترام التقاليد العائلية والعشائرية في الزواج المبكر ، وحبذوا الاسرة الكبيرة . فالتصاقهم التام بالعائلة في القرى وفي المخيمات ، جعلهم يرضون او يتقبلون على مضض ، التقاليد العشائرية ، للابقاء على هذا الالتصاق المفيد اقتصاديا واجتماعيا . وساهمت الهجرة الى الدول النفطية في الزواج المبكر ، نتيجة توافر المال المطلوب للمهر وللتجهيزات البيتية ، كما سببت ارتفاعا في معدلات المهر ، لما اوجدته من تمييز اجتماعي يتراءى من خلال تحديد المهر المرتفع .

وينتج عن جميع هذه العوامل ارتفاع في نسبة الزيادة الطبيعية لدى الشعب العربي الفلسطيني ، فوصلت الى ٣٤ بالألف قبل حرب ١٩٦٧ ، ويعني ارتفاع هذه النسبة ازدياد حجم فئة عمر ٠ ـ ١٤ ، وارتفاع متوسط عدد الافراد غير النشيطين اقتصاديا بالنسبة الى الشخص الواحد النشط .

والآن، بعد ان توضحت صورة الوضع السكاني واتجاه نموه ، سنتحول الى دراسة بعض العوامل الاقتصادية ، قبل حرب ١٩٦٧ ، المميزة للوضع الفلسطيني العام ، او لكل

تجمع على حدة . فاذا كانت الهجرة الى الدول النفطية ظاهرة عامة لدى التجمعات الفلسطينية ، فان مستوى تطورها الداخلي مرتبط باوضاعها الادارية ـ السياسية ، وموقع البلد الجغرافي . وقد جرى التنويه ، مرارا ، الى هذه الاوضاع والظروف . كما عالج الفصل الثاني قضية البطالة في كل من الاردن وغزة في اواخر الخمسينات ، واوائل الستينات ، وربطها باسباب التوجه الكثيف نحو التعليم ، ونتائج هذا التوجه .

كان من اثر انخفاض الاجور بين العمال غير المهنيين والحرفيين ازدياد تعلق الاهلين بسفينة التعليم ، لضمان عمل ثابت يحسن من الوضع المعيشي للعائلة . وعندما برزت بعض عوارض البطالة بالنسبة لمستويات تعليمية معينة ، جهد الاهلون في سبيل بقاء اولادهم في المدارس حتى نيل الشهادة الثانوية . وتكون مسلك عام يتأثر بالعرض والطلب على المستويات التعليمية المختلفة ، من حيث مجالات العمل ، وتفاوت الدخل ، والترقي الوظيفي .

وفي مجرى هذه المسيرة الشاقة والسريعة ، تمكن ابناء فئات البرجوازية من الاستفادة ، تدريجيا ، من الظروف التعليمية المختلفة ، والتوجه بكثافة شطر التخصصات العليا المتقدمة ، مما جعلهم يحصلون على الوظائف الجيدة داخل وخارج الدول المضيفة ، ويستمرون في تعليم اولادهم وتأهيلهم ليكونوا مهيأين لاقتناص فرص التوظيف الجديدة ، الناتجة عن ظهور حاجة اكبر لمؤهلات عالية تتولى مهمات فنية او ادارية ، وتحظى برواتب وامتيازات اعلى من تلك الخاصة بالمؤهلات الجامعية التقليدية .

وعمدت الطبقة الكادحة الى مجاراة التقدم التعليمي ، املا في الاستقرار والتقدم الوظيفي ، الا ان اوضاعها المادية لم تسمح لها بتوفير جميع المستويات التعليمية المطلوبة ، فاكتفت بتلك المتوفرة مجانا (التعليم العام ، التأهيل العالي داخل البلد) . وحصل بعض المتفوقين من ابنائها على منح جامعية ساعدتهم على الالتحاق بالجامعات خارج البلد . وفي بعض الحالات تضافرت جهود العائلة لتوفير بعض الاموال لتحمل تكاليف تعليم احد ابنائها في الخارج ، املا بالاثار الايجابية التي ستعم العائلة كلها (مساعدة مالية ، الارتقاء بالمستوى الاجتماعي) . وتوجه القسم الأكبر من ابناء الطبقات الكادحة ، مباشرة ، شطر العمل لمساعدة العائلة من جهة ، ولتوفير المال اللازم لاكمال الدراسة العالية من جهة اخرى . كما اقبل بعضهم على المعاهد المهنية المتوسطة او العالية ، للاستفادة من منح التعليم ومجانيته وللحصول ، سريعا ، على تخصص يحقق دخلا حسنا . وعمد الكثيرون من العاملين في قطاع التربية خاصة الى الادخار لتأمين تكاليف دراستهم المقبلة ، او الانتساب ، خلال العمل ، الى بعض الفروع الانسانية في بعض الجامعات العربية التي لاتتطلب حضورا دوريا . الا ان تفوق الجامعيين من ابناء البرجوازية ، تخصصا وعددا ، وازدياد المزاحمة العربية ، قد قلص من فرص العمل امام الاكثرية العظمى من ابناء الطبقات الكادحة الحاصلين على تأهيل اوشهادات تواجه منافسة قوية ، او يأتي اعتبارها المهني في الدرجة الثانية . ولم يمنع ذلك من التقدم الوظيفي لقسم منهم ، مما جعلهم يسعون الى تأهيل اولادهم تأهيلا متقدما ، يحقق طموحات الاسرة ، او العائلة ، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

واما الشباب المتسرب باكرا من المدرسة من دون اي تأهيل ملموس ، فكان عليه السعي

لايجاد فرص عمل اولا ، ولاكتساب الخبرة ثانيا . ولم تسمح الامكانيات المادية او السكنية لقسم كبير من ابناء الريف ، او المخيمات النائية ، بالالتحاق بمعاهد اهلية للحصول على تأهيل مهني سريع يعزز من قدرتهم التزاحمية في سوق العمل . وكما ذكرنا سابقا ، فان الخسارة المادية الناتجة عن النكبة اضاعت امام الكثيرين من الجيل الجديد امكانية تعلم حرفة لدى الأهل ، او المعارف ، كما قلت فرص التأهيل في مناطق الازدحام السكاني غير الطبيعي ، والمحروم من نشاطات اقتصادية عديدة . وخلال فترة الخمسينات ، واوائل الستينات كان النشاط الاقتصادي محدودا في المجالات المتوفرة ، مما جعل اكثرية ارباب الحرف تمتنع عن قبول متدرب ، او اكثر، تهربا من اي التزام مادي .

ومع الاصرار الرسمي على تركيز النمو الاقتصادي في الضفة الشرقية ، وفي منطقة عمان بالتحديد ، اتسعت الهجرة الداخلية من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، وارتفعت نسبة سكان هذه الضفة بالنسبة لمجموع سكان الاردن من ٤٤,٢ بالمائة عام ١٩٥٢ الى ٥٢,٨ بالمائة عام ١٩٦١ ، واستحوذت كل من مدينتي عمان والزرقاء على القسم الاكبر من هذه الهجرة الداخلية فشهدت المدينة الأولى زيادة سكانية قدرها ١٢٨ بالمائة بالنسبة لسنة الاساس (١٩٥٢) ، كما بلغت هذه الزيادة في المدينة الثانية ٢٣٨ بالمائة . واما الزيادة الناتجة عن الهجرة الداخلية فبلغت في مدينة عمان ، في الفترة نفسها ، ٦٧٠ بالمائة . وفي المقابل شهدت الضفة الغربية آنذاك ، نموا سكانيا محدودا قدره ٨,٥ بالمائة ، اي ان متوسط الزيادة السكانية السنوية كان ٨,١ بالألف ٠ بينما كان هذا المتوسط على مستوى الاردن ككل ٢٨,٤ بالالف ، ويعني هذا ان ١٩,٩ بالالف من نسبة متوسط الزيادة السكانية السنوية قد امتصت عن طريق الهجرة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، او الى الخارج . قدر عدد المهاجرين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، في تلك الفترة ، بـ ١٣٦ الفا[٣] . ولا يشمل هذا العدد حجم الهجرة الخارجية والهجرة داخل الضفة الغربية نفسها . فبينما استطاع لواء القدس الحفاظ على نصف الزيادة السكانية في الفترة ما بين ١٩٥٢ ، و ١٩٦١ ، شهد لواء الخليل هبوطا في عدد سكانه ، في الفترة نفسها ، شمل مدينة الخليل تحديدا . وبقي الوضع السكاني في لواء نابلس شبه مستقر .

ومن السمات الرئيسية للهجرة الداخلية هجرة اللاجئين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية . وقد جرى التنويه سابقا الى وجود نسبة عالية من القاطنين في مدينة عمان عام ١٩٦٠ ، ممن ولدوا في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، حيث وصلت هذه النسبة الى ٣٠ بالمائة من مجموع سكان المدينة . وفي حال احتساب الاولاد الذين ولدوا بعد العام ١٩٤٨ ، تتجاوز هذه النسبة حتما الـ ٥٠ بالمائة .

وتؤكد احصاءات وكالة الغوث ظاهرة هجرة اللاجئين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقبية ، اذ ارتفع عدد المسجلين لديها في منطقة عمان (بما فيها مدينة الزرقاء) من ٩٦ الفا في اخر شهر حزيران ١٩٥٥ الى ١٣٤ الفا في اول شهر كانون الثاني ١٩٦١، اي ان الزيادة

---

(٣) Kossaifi , *p* . 268.

خلال خمس سنوات ونصف السنة كانت ٣٩ بالمائة . وتسارعت هذه الهجرة في السنوات اللاحقة . ويوضح جدول رقم ٤١ تطور عدد المسجلين لدى وكالة الغوث في الاردن ، وتطور توزعهم على المناطق . كما يبرز الجدول ظاهرة الهجرة الى الضفة الشرقية والى المخيمات تحديدا .

ارتفعت نسبة الفلسطينيين الموجودين في الضفة الشرقية ، بالنسبة لمجموع المسجلين في الاردن ، من ٢٢,٦٪ عام ١٩٥٥ الى ٢٩,٣٪ عام ١٩٦٠ ، حتى وصلت عام ١٩٦٦ الى ٣٦,٣٪ . وارتفع عدد سكان المخيمات في منطقة عمان من ١٥,٤ الفا عام ١٩٥٥ ، الى ٥٧,١ الفا عام ١٩٦٦ ، اي بزيادة قدرها ثلاثة اضعاف .

وشهد لبنان وضعا مشابها ، حيث اخذ الريفيون الفلسطينيون المنتشرون في قرى جنوبي لبنان في الانتقال الى مخيمات منطقة صور ، يدفعهم الى نلك القرار الرسمي باخلاء القرى الحدودية من التجمعات الفلسطينية ، وتحويل المنطقة الى منطقة عسكرية ، يحرم الانتقال منها واليها الا باذن رسمي . كما اخذت اعداد اخرى ، ومن جميع مناطق ، لبنان تنتقل الى مخيمات بيروت ، رغما عن معارضة السلطة ، مستفيدة من الفوضى التي واكبت احداث لبنان عام ١٩٥٨ ، لتمرير عملية الانتقال . فارتفعت نسبة الفلسطينيين الموجودين في المخيمات ، بالنسبة الى مجموع المسجلين لدى وكالة الغوث في لبنان ، من ٣٧,٤ بالمائة عام ١٩٥٥ الى ٤٤,٦ بالمائة عام ١٩٦١ ، حتى وصلت الى ٥١,٧ بالمائة عام ١٩٦٦ . وفي العام ١٩٦٦ ، كان عدد الذين يقطنون مخيمات بيروت ، والمسجلين في المناطق الأخرى ، حوالي ٧ الاف شخص ، وقد اسمتهم الوكالة « غير الرسميين » . ونتج هذا الوضع عن عدم سماح السلطات اللبنانية بنقل تسجيلهم الى منطقة بيروت او جبل لبنان . وكانت هذه السلطات على الدوام تحبذ انتقالا عكسيا من بيروت الى المحافظات النائية ، خوفا من ازدياد التجمع الفلسطيني المؤثر سياسيا واقتصاديا .

وأما على مستوى القطر السوري فبقي عدد سكان المخيمات ، المعترف بها رسميا من قبل وكالة الغوث ، ثابتا ، لانتقال بعض الاسر الى مدينة دمشق والى مخيم اليرموك بالتحديد ، وهو ضاحية من مدينة دمشق ، منحتها الحكومة السورية لمؤسسة ابناء فلسطين لتوزيعها على الفلسطينيين وتشييد المساكن فيها ، لحل مشكلة اللاجئين القاطنين في الابنية العامة (جوامع ، خانات) ، او في المدينة القديمة . واطلق على تجمع اليرموك اسم مخيم ، اسوة بالتجمعات الأخرى ، ولكن وكالة الغوث امتنعت عن رعايته . ولذا لم يدخل ضمن احصاءات الوكالة الخاصة بمخيمات سورية ، وقد قدمت له فقط الخدمات الممنوحة للفلسطينيين خارج المخيمات (اغاثة ، تعليم صحة) . وخلال سنوات قليلة احتوى هذا المخيم على عشرات الالاف من الفلسطينيين ، جاذبا اليه الفلسطينيين المنتقلين الى دمشق من المحافظات الاخرى .

وبسبب الوضع الاقتصادي المتردي على مستوى قطاع غزة ككل ، لم تحصل هجرة من المخيمات الى مدينة غزة . كما ان قرب المسافات لم يشجع على النزوح . وسعى بعض الأفراد ، فقط ممن حققوا نجاحا مرموقا داخل وخارج القطاع ، الى الاستفادة من سياسة تمليك بعض الاراضي المشاع ، وتشييد البيوت السكنية ، حسب خطة تنظيم مدني مسبق ، **مما** يمنح صاحبها مكانة اجتماعية جديدة .

وحملت ظاهرة انتشار التعليم واستمرار الانتظام المدرسي في طياتها مشكلات جديدة ، تبدو ظاهريا متشابهة مع سابقاتها ، ولكنها فعليا مختلفة عنها ، فبعدما كانت البطالة تشمل كليا ، او جزئيا ، قسما كبيرا من فئة عمر ١٥ ــ ٢٤ بسبب انتشار الامية ، وانعدام التأهيل المهني الملازم للحياة المدينية ، اضحى سبب البطالة ، في الستينات ، بالنسبة لاكثرية افراد فئة العمر هذه ، حصولهم على قسط لا بأس به من التعليم ! ان ضيق مجالات العمل في مناطق الازدحام الفلسطيني (غزة والضفة الغربية) ، واقتصار تشغيلهم في الوظائف الرسمية الادارية والفنية ، المتطلبة لحملة الشهادة الثانوية وما فوق ، لم يوفر العمل الا لعدد محدود منهم . واخذ قسم من هؤلاء الحاصلين على اكثر من ٨ سنوات تعليم يرفضون الاعمال اليدوية غير المهنية .

وبالرغم من توفر مجالات اكثر للتأهيل المهني النظامي والعملي (نتيجة للاهتمام الرسمي من جهة ، والنمو الاقتصادي من جهة اخرى) ، فان ارتفاع مستوى التعليم ، وما رافقه من امال وطموحات ، جعل من البطالة او البطالة المقنعة ظاهرة اجتماعية حادة ، يصعب تجاهلها ، وخصوصا انها اخذت تشمل تدريجيا بعض حملة الشهادة الثانوية ، وبعض قطاعات الخريجين الجامعيين .

ففي العام ١٩٦١ كان خمس الذكور من فئة عمر ١٥ ــ ٢٤ في الاردن عاطلين عن العمل ، وبلغت نسبة البطالة في لواء نابلس في العام نفسه ٢٧,٢ بالمائة(٤) . وتشمل هذه البطالة الباحثين عن عمل ، او المستنكفين عن البحث لفقدانهم اي امل . وكان الوضع في غزة اكثر سوءاً مما افقد الشباب الأمل بايجاد اي عمل ، ومما حفزهم على المثابرة للحصول على الشهادة الثانوية لتأمين العمل او لاكمال الدراسة . ودفع هذا الاصرار بعضهم الى تكرار تقديم امتحانات الشهادة الثانوية العامة ، عدة مرات ، للفوز بالشهادة . وبدت الصورة اقل سوادا في الاقطار الاخرى ، لضآلة التواجد الفلسطيني بالنسبة لمجموع السكان ، ولتوفير مجالات العمل ، والتي يقيدها فقط نمط الانظمة الادارية المطبقة على الفلسطينيين .

ولا تكفي هذه الصورة السريعة لتحديد الوضع الاقتصادي الذي رافق النمو التعليمي ، اذ يتطلب ذلك تحليلا اوفى ، لاستقصاء جملة الظروف التي جابهت وصول القوى العاملة الجديدة الى سوق العمل ، واثرها على نظرة الأهل لنمط اعداد الاجيال الجديدة ، التي تمثل القوى العاملة المستقبلية ، بالاضافة الى نظرة هذه الاجيال نفسها الى مستقبلها .

اظهرت الاحصاءات الاردنية للعام ١٩٦١ ان القطاع الاقتصادي الأول كان يحتوي على ٣٧,٧ بالمائة من القوى العاملة ، تعمل الاكثرية الساحقة منهم في قطاع الزراعة ، ولكن هذه النسبة اقل من الحقيقة لعدم احتوائها على القسم الاكبر من النساء العاملات في النطاق العائلي . وقد وضح الاحصاء الزراعي للعام ١٩٦٧ هذه الصورة ، عندما حدد نسبة النساء العاملات في هذا القطاع بــ ٢٠ بالمائة من مجموع العاملين ، مما جعل جميل هلال يقدر عدد العاملين في الزراعة في العام ١٩٦١ بين ٤٠ ــ ٤٢ بالمائة ، من مجموع القوى العاملة في

(٤) Wander, p. 44.

الاردن(٥) . وأما عن نسبة العاملين في القطاعات الاخرى فتقل عن ١٩,١ بالمائة في القطاع الصناعي (الثاني) ، كما تقل عن ٤٣,٣ بالمائة في قطاع الخدمات (الثالث) ، وذلك حسب تعداد عام ١٩٦١ . ان القسم الاكبر من قطاع الصناعة ، هو قطاع تقليدي غير قادر على استخدام يد عاملة اضافية . ان جميع هذه النسب لا تعكس وضعا اقتصاديا جيدا لأن فئة العاملين لا تمثل سوى ٦٠ بالمائة فقط ، وتتعرض هذه النسبة للهبوط في حال احتساب النساء العاملات في الزراعة لحساب الاسرة . ومن اصل ٣٢ بالمائة يعملون لحسابهم الخاص ، هناك ٢٩ بالمائة منهم يديرون اعمالا محدودة جدا ،لا تتطلب استخدام قوى عاملة اخرى .

ونتج عن السياسة المركزية المتبعة من قبل النظام الاردني والمعادية لتطوير اقتصاد الضفة الغربية ، تمركز النمو الاقتصادي في منطقة عمان . وفي العام ١٩٦١ احتوت هذه المنطقة ، التي تضم ايضا مدينة الزرقاء ، على نسبة ٢٨,٦ بالمائة من القوى العاملة ، في حين ان نسبة سكانها الى مجموع سكان الاردن هي ٢٥,٥ بالمائة فقط . وبالمقابل ، كانت الضفة الغربية تضم نسبة من العاملين لا توازي النسبة الخاصة بسكانها بالنسبة لمجموع السكان في الاردن ، فبلغت نسبة العمالة ٤٤,١ بالمائة ، بينما كانت النسبة السكانية ٤٧,٢ بالمائة . وهذا النمو الاقتصادي في منطقة عمان هو محصلة لنمو كل من القطاع العام ، وقطاعي الصناعة والخدمات عامة ، واحتضان هذين القطاعين للعديد من النشاطات والمؤسسات الحديثة ، التي تضم اعدادا من العاملين بأجر . ولقد بلغت نسبة العاملين باجر ، الى مجموع العاملين ، ٨٢,٢ بالمائة في مدينة عمان ، و ٨٨,٤ بالمائة في مدينة الزرقاء . وبالاضافة الى خصوصية التوزيع في العمالة في محافظة عمان ما بين مستقل ومستخدم ، نرى ايضا خصوصية اخرى لهذه المحافظة المحتكرة لكثير من النشاطات الحديثة ، فهي تضم ٤٩,٥ بالمائة من الكتبة الذين كانوا موجودين في الاردن عام ١٩٦١ ، و ٢٨,٧ بالمائة من العمال الفنيين والحرفيين ، و ٤٧,٧ بالمائة من المدراء وكبار الموظفين . وبسبب نمو قطاع التجارة فيها على حساب المدن الاخرى ، خصوصا مدن الضفة ، فقد ضمت محافظة عمان ثلث عمال البيع في الاردن. وعلى الرغم من ان محافظة عمان بدت مرتكزة على قطاع اقتصادي حديث ، لكنها ، في الحقيقة ، افتقرت الى النمو السليم والديناميكية الذاتية المرتفعة . فقد توزعت المهن الطليعية على بعض دوائر ومصالح القطاع العام ، وعلى بعض المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية والسياحية ، التي ينقصها الكثير لتجسد قوة اقتصادية محركة تشجع الادخار والاستثمار الداخلي . وليست الظروف الطبيعية للقطر الاردني وحدها سبب هذا التأخر بل هناك ايضا النظام السياسي والاقتصادي المعادي للجماهير ، والمرتبط بالامبريالية . هذا النظام الذي اصبح لاجما للارادة الوطنية الفلسطينية ، والارادة القومية . فهذا التطور المشوه جعل الاقتصاد الاردني يعتمد اساسا على قطاع عام واسع وغير منتج، يمثل قناة رئيسية لتحويل المساعدات الاجنبية الى رواتب واجور ومناقصات ومنافع تعزز من الوضع الطبقي ، وتنمي التناقض الاقليمي ــ الاجتماعي . ودخلت الدولة طرفا في بعض الصناعات ، تحركها اسباب سياسية عربية ، او ارادة في توطيد مركز عمان الاقتصادي ، وتركيز التوظيفات فيها ، وهذا ما

(٥) هلال ، ص ١١٤ .

الجدول رقم ٤١

تطور عدد المسجلين لدى وكالة الغوث في الاردن وتوزعهم على مناطق الضفتين ، حسب تصنيف مقيم داخل المخيم او خارجه ، وذلك خلال الاعوام ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ و١٩٦٦ (بالالاف)(*)

المنطقة	١٩٥٥ (٣٠ حزيران)			١٩٦٠ (٣١ كانون الاول)			١٩٦٦ (٣١ كانون الاول)		
	في المخيم	خارج المخيم	المجموع	في المخيم	خارج المخيم	المجموع	في المخيم	خارج المخيم	المجموع
الضفة الشرقية	٢٠,٥	١٠٢,٢	١٢٢,٧	٤٥,٠	١٣٨,ـ	١٨٣,ـ	٦٩,٧	١٩٠,٢	٢٥٩,٩
عمان	١٥,٤	٧٠,٦	٨٦,ـ	٣٦,٤	٩٧,٨	١٣٤,٢	٥٧,١	١٤٣,ـ	٢٠٠,١
اربد	٥,١	٣١,٦	٣٦,٧	٨,٦	٤٠,٢	٤٨,٨	١٢,٦	٤٧,٢	٥٩,٨
الضفة الغربية	١٣٢,٨	٢٤٤,١	٣٧٦,٩	١٥٣,١	٢٨٧,٥	٤٤٠,٦	١٦٦,٢	٢٨٨,٦	٤٥٤,٨
نابلس	٢٦,٦	٩٤,٧	١٢١,٣	٣٩,٥	١٠٤,٦	١٤٤,١	٤٨,٧	١٠٩,٧	١٥٨,٤
اريحا	٧٤,٥	١٥,٦	٩٠,١	٧٤,٤	٣٠,٤	١٠٤,٨	٧٣,٩	٢٢,٤	٩٦,٣
القدس	١٤,٧	٦٨,٨	٨٣,٥	١٨,٤	٨٠,٦	٩٩,ـ	١٩,٢	٨٥,٨	١٠٥,ـ
الخليل	١٧,ـ	٦٥,ـ	٨٢,ـ	٢٠,٨	٧١,٩	٩٢,٧	٢٤,٤	٧٠,٧	٩٥,١
المجموع العام	١٥٣,٣	٣٤٦,٣	٤٩٩,٦	١٩٨,١	٤٢٥,٥	٦٢٣,٦	٢٣٥,٩	٤٧٨,٨	٧١٤,٧

ملاحظة : الحقت وكالة الغوث مخيم الكرامة الذي كان واقعا في الضفة الشرقية بمنطقة اريحا في الضفة الغربية لاسباب ادارية ، وكان عدد سكان المخيم عام ١٩٥٥ ، ٢٢ الفا ، هبط الى ٢٠,٨ الفا عام ١٩٦٦ ، بسبب الهجرة .

(*) الخريطة المرفقة بتقرير المدير العام لوكالة الغوث لعام ١٩٥٥ ، والخريطة المرفقة بتقرير المدير العام لوكالة الغوث للعام ١٩٦١ . وراجع ايضا UNRWA , **Annual Report ... 1966** PP 70 - 72

جعل النمو الاقتصادي في مدينة عمان نفسها مشوهاً في تطوره ، ينتج تسارعه عن تمركز النشاط الاقتصادي ، وليس عن اثر النمو العام . ولذا بقيت هذه المدينة تجذب القوى العاملة من المناطق المختلفة ، والضفة الغربية بالتحديد ، فتزيد من حجم الهجرة الداخلية .

وكانت فئة العمر ٢٥ ـ ٣٥ هي الأكثر انجذابا نحو مدينة عمان ، وهي تمثل في الواقع القوى العاملة المهنية والعلمية الحاصلة على قسط من الخبرات يجعلها مرغوبة اكثر من غيرها في القطاعات المختلفة . كما تتحلى هذه الفئة بالطموح اللازم لانشاء مصالح مستقلة في العاصمة . ويلي الفئة السابقة ، من ناحية الحجم ، الفئة العمرية الاصغر ١٥ ـ ٢٤ ، ثم الفئة الاكبر عمرا (٣٥ ـ ٤٤) . وهذا السعي لايجاد عمل في العاصمة ، في خضم البطالة العالية التي كانت سائدة في الضفة الغربية ، دفع الفئة الشابة (١٥ ـ ٢٤) للهجرة شطر عمان ، منجذبة الى كل من قطاعي البناء والتجارة . ولذا تميزت هذه الفئة في عمان بانخفاض مستواها التعليمي عن متوسط المستوى في المناطق المدينية الاخرى . فمن اصل الف فرد (ذكور) من هذه الفئة في مدينة عمان ، كان يوجد في المدرسة ٣٢٤ شخصا فقط عام ١٩٦١ . وفي مدينة الزرقاء ٢٦٢ شخصا ، بينما بلغ المتوسط في الاردن ٣٩٩ شخصا . اما في الضفة الغربية فقد بلغ هذا المتوسط ٤٠٠ شخصا . امالنسبةالاعلى فكانت في مدينة بيت لحم ، حيث وصلت في تلك العام الى ٤٩٢ بالألف . وهذه النسبة كانت مرتفعة ايضا في بعض مدن الضفة الشرقية ، التي لم تشاهد نموا اقتصاديا مشابها لمنطقة عمان ، مثل مدن اربد ، السلط والكرك . وهي بالاحرى مدن ادارية تطورت الى مراكز تعليمية للقرى المجاورة .

والى جانب هجرة الشباب الى منطقة عمان للعمل ، تضيف واندر(٦) سببا آخر لهذا التفاوت الثقافي ، وهو تشجيع الأهل لعمل اولادهم المبكر ، نتيجة توفر بعض مجالات العمل شبه المفقودة في المناطق الاخرى . كما ان التجهيزات المدرسية في المناطق الشعبية الجديدة في عمان والزرقاء لم تتطور مع سرعة النمو السكاني ، مما قلص لدى الاهلين الاستعداد للابقاء على اولادهم في المدرسة . ونضيف الى ما سبق عاملا آخر ، هو وضوح امكانيات التأهيل المهني العملي ، ونتائج هذا التأهيل على المستوى المادي ، مما حفز الاهلين من الطبقة الكادحة العمالية الى توجيه اولادهم (بعد الوصول الى مستوى تعليمي معين : ٦ او ٨ سنوات) نحو التأهيل المهني ، خصوصا وأن الاولاد انفسهم يرغبون في هذا التأهيل خلال ممارستهم العمل في فترات العطل المدرسية .

ونلاحظ في مدينة نابلس وضعا شبيها بالوضع السابق ، وان كان اقل وضوحا ، حيث تنخفض نسبة الذكور من فئة عمر ١٥ ـ ١٨ في المدارس (٤٠,٥ بالمائة) عن متوسط هذه النسبة في اللواء (٤٢,٥ بالمائة) ، وذلك بسبب قلة مجالات العمل عامة ، والتأهيل المهني العملي خاصة ، في المدينة . فنسبة العمال باجر كانت ٦٢,٩ في المائة في نابلس ، في العام ١٩٦١ ، بينما كانت في عمان ، وكما ذكرنا سابقا ، ٨٢,٢ بالمائة . وتؤكد هذه الظاهرة ، في كل من محافظة عمان ومدينة نابلس ، ارتباط التعليم بفرص العمل ، ووضوح هذه المعادلة لدى

---

(٦) Wander, *p.* 26.

الأهل ، ويرتبط بهذا الوضوح تدرج الدخل وامكانيات النجاح الاقتصادي ، أثر الحصول على الخبرات المهنية اللازمة .

لقد نوهنا سابقا الى ارتفاع نسبة فئة العمر ٢٥ ــ ٣٤ من الذكور ، في منطقة عمان ، وهذه الفئة تشمل فئتي عمر ٢٥ ــ ٢٩ و ٣٠ ــ ٣٤ . فاذا كان تمثيل الفئة الأولى قد تجاوز متوسط التمثيل في الاردن عامة ، والضفة الغربية خاصة ، الا ان هذه النسبة اقل من نسبة الفئة الثانية ، كما انها اقل من النسبة الخاصة بفئة عمر ٢٠ ــ ٢٤ . وتتكرر هذه الظاهرة ايضا في مدينة نابلس . وسبب هذا الانخفاض ارتفاع هجرة الذكور من هذه الفئة العمرية ٢٥ ــ ٢٩ الى الخارج عامة ، والدول النفطية خاصة . وقد ابرزنا هذه الظاهرة في الفصل الثاني . فهذه الفئة تتمتع بحرية حركة تتوازى مع الكفاءة العلمية والمهنية في تشجيع الهجرة . ولذا يلاحظ ان اعلى معدلات الهجرة يعود الى اصحاب الكفاءات العلمية (خريجي الثانوية وما فوق) ، والمهنيين من اصحاب الحرف ، والصناع والعمال المشتغلين في عمليات الانتاج .

ونجمل هذه الظواهر الاجتماعية ــ الاقتصادية في النقاط التالية :

اولا : ان التمسك الشديد والعام بالتعليم الثانوي هو نتيجة غياب فرص التأهيل المهني من جهة ، وفرص العمل والدخل الجيد من جهة اخرى ، وان قسما كبيرا من افراد الطبقة الكادحة يرغب في توجيه اولاده ، مهنيا ، اذا توفرت الظروف المؤاتية ، لما يوفره ذلك من دخل مقبول يمكن ان يتصاعد طردا ، ويمكن المهنيين الشباب من الحصول على دخل مرتفع مع الوصول الى نهاية العقد الثاني من العمر .

ثانيا : لا تتساوى جميع ظروف العمل في مراكز الاستقطاب الاقتصادي بالنسبة لجميع الافراد . وبما ان تكاليف المعيشة والخدمات المتوفرة تدخل ضمن قرار الهجرة ، ففي حال تأثيرها سلبيا ، يفضل الاكثرية الدخل المحدود في مكان الاقامة على الهجرة . ولذا تميزت الفئات اللاجئة بحركية اكبر لتواءم إمكاناتها مع الوضع السكني ، حيث يتحتم عليها اما استئجار مسكن (للفئات الميسورة) ، او الالتحاق بمخيمات محافظة عمان للفئات الريفية الكادحة . واما بالنسبة لفئة سكان الضفة الغربية الاصليين ، فكان الجذب نحو محافظة عمان متمحورا حول فئتين : فئة الشباب الصغار المستعدين للعمل كعمال غير مهنيين ، او مهنيين جدد في القطاعات المختلفة ، والمستعدين ايضا للاقامة في اماكن عملهم ، وهم فئة عمر ٣٠ ــ ٣٤ الحاصلة على مؤهلات علمية ومهنية مطلوبة .

ثالثا : بسبب المنافسة القوية في الدول النفطية ، والتفاوت في الدخل ، كان على رأس الهجرة الى هذه الدول الشباب الحاصل على المستوى التعليمي المطلوب ، اضافة الى الخبرات اللازمة والاقل ارتباطا من الناحية الاجتماعية (اعزب او حديث زواج) . ويتمثل القسم الأكبر من هؤلاء الشباب بفئة العمر ٢٥ ــ ٢٩ ، ويقدم قسم من هذه الفئة على الهجرة الخارجية بعد الاعتياد على الهجرة الى المدن المجاورة للتعليم او للتأهيل المهني .

وان كانت مدينة عمان قد جذبت عشرات الآلاف سنوياً ، فلا يعني ذلك توفر فرص العمل للجميع ، فالأمل بتجاوز البطالة دفع الشباب للتوجه الى عمان ، ولا ينال معظمهم العمل الا بعد

فترة انتظار ، عليهم المثابرة بعدها وقتا آخر لزيادة الاجر او الارتقاء الوظيفي . وهذا الوضع غير الواضح ، هو الذي دفع الاهلين الى الاصرار على تعليم الاولاد ، وتأمين حصولهم على الشهادة الثانوية ، واستمرار التحصيل العلمي في حال توفر الامكانيات . ولكن مسيرة التعليم لم تكن باليسيرة للجميع ، فهناك ظروف ذاتية وموضوعية تحد من تحقيق هذا الطموح . فافراد الطبقة الكادحة ، واللاجئة منها بالتحديد ، تتطلع بشغف الى تجاوز حالة البؤس في اقرب فرصة ممكنة ، وتتمسك باول فرصة عمل مقبول ماديا لتدعو اولادها الكبار للالتحاق به ، لتحسين وضع الاسرة المعيشي ، ولضمان تأهيل علمي جيد للأجيال الجديدة . ومن جهة اخرى ، لم تتوفر ظروف تعليمية وسكنية مؤاتية للقسم الأكبر من افراد هذه الطبقة ، مما جعل التلاميذ من ابنائها اقل استعدادا للنجاح في الشهادة الاعدادية ، او للمثابرة في الدراسة الثانوية . يضاف الى ذلك عدم توفر مكان تعليم ثانوي قريب ، وكذلك الافتقار الى الامكانيات المادية للسكن في المدن ، او لتحمل اعباء الانتقال اليومي .

وحيث ان المرحلة الثانوية تتطلب جهدا مضاعفا نتيجة اتباع المدارس اسلوب التقنين في الانتقال الصفي لضمان نسبة نجاح مرتفع في الشهادة الثانوية من شأنه ان يشرف المدرسة ، فان ابناء البرجوازية اقدر على التفوق ، عموما ، لتوفر المناخ الثقافي والمادي اللذين يشجعان للمثابرة والاستيعاب العلمي ، مما يمنحهم القدرة على النجاح والتدرج .

وخلاصة القول ، ان التسرب من الصفوف المختلفة بقي قائما ، بشكل متفاوت ، قليل في الصفوف الدنيا ، وكثير في الصفوف العليا . واتضح من تعداد العام ١٩٦١ ، في الاردن ، أن نسبة ليست قليلة من الذكور من فئة العمر ١٠ ــ ١٤ كانت خارج مقاعد الدراسة ، بينما كانت اكثرية افراد فئة العمر ١٥ ــ ١٨ خارج المقاعد الدراسية ايضا ، (جدول رقم ٤٢) . ويتضح من الجدول ان حوالي ربع افراد فئة عمر ١٠ ــ ١٤ ، وثلاث اخماس فئة عمر ١٥ ــ ١٨ قد تسربوا من المدارس . وقد حصرنا الحديث هنا حول ظاهرة تسرب الذكور ، لكونهم يمثلون ، فعليا ، القوى العاملة التي تعتمد عليها الاسرة لتحسين وضعها المعيشي .

الجدول رقم ٤٢
نسبة الذكور من فئات عمر ١٠ ــ ١٤ و ١٥ ــ ١٨
خارج المدرسة في الوية الضفة الغربية عام ١٩٦١(*)

اللــــواء	خارج المدرسة من فئة عمر ١٠ ــ ١٤	خارج المدرسة من فئة عمر ١٥ ــ ١٨
نابلس	١٩,٢	٥٧,٥
القدس	٢٣,٨	٥٨,٢
الخليل	٢٦,١	٥٩,٨

• راجع الخريطة المرفقة بتقرير المدير العام لوكالة الغوث للعام ١٩٦١ .

ويتعلم بعض هؤلاء الاحداث او الشباب المتسرب مهنة ، اويمارس عملا ، لكن الأكثرية منهم تبقى عاطلة عن العمل ، ولا تتقن أي مهنة ، مما يجعلهم عاجزين عن الفوز بعمل يعود عليهم بالخبرة المهنية اللازمة لتطورهم الاقتصادي . ومن المحتمل ان قسما من الذين كانوا في المدرسة عام ١٩٦١ تركوها في السنوات اللاحقة ايضا ، من دون الحصول على تأهيل ملائم . ان التأهيل الشكلي الذي حصل عليه القسم الآخر ، وهو الشهادة الثانوية ، اصبح ، بدوره ، غير مفيد ، لانقضاء العديد من فرص العمل ، تدريجيا ، والتحول نحو طلب كفاءات اعلى او اكثر تخصصا . وقد جرى الحديث مطولا حول هذه القضية في الفصل السابق . وجوهر هذه القضية انها وضعت الأهل والاسر الكادحة ، بالتحديد ، امام معضلة لم يتهيأوا لها تماما ، وهي فشل شهادة الثانوية العامة عن ان تكون مفتاحا لعمل ثابت ، او دخل معقول . فالطريق اليهما يجب ان يمر عبر التعليم العالي ، والأهل غير مهيئين تماما للانتظار الطويل .

وعلى الرغم من ان الاقتصاد الاردني كان يحقق في الستينات خطوات ملموسة الى الامام، الا ان فرص العمل بقيت محدودة بالنسبة للاجيال الجديدة ، لان قسما من الاستثمارات الجديدة ، وبالتحديد في القطاع الصناعي ذي الرساميل الضخمة ، لا يستوعب عددا كبيرا من العمال ، ولم يطرأ في تلك الفترة تطور واضح في القطاع الصناعي ليخفف من حجم البطالة في المدن والريف .

لقد ارتفعت نسبة اشتراك الصناعة في الانتاج العام المحلي من ٨,٤ بالمائة عام ١٩٦١ الى ١١,٥ بالمائة عام ١٩٦٦ . ويدخل ضمن القطاع الصناعي الحرف المختلفة التي ازداد عددها مع توسع النشاط الاقتصادي في المدن ، وخصوصا في مدينة عمان ، ومعظم هذه الحرف لم يوفر عملا اضافيا لعدد من العاطلين عن العمل . ويتضح من خلال تحليل التطور الصناعي بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، ان نسبة الزيادة السنوية في الصناعة كانت ٣,٩[٧] بالمائة ، وتفوق بقدر قليل جدا نسبة الزيادة السكانية السنوية ، التي كانت ٢,٨ بالمائة قبل العام ١٩٥٩ ، واضحت ٣,٢ بالمائة في الفترة اللاحقة . وبالنسبة لصغر حجم هذا القطاع الاقتصادي ظلت مساهمته في حل مشكلة البطالة متواضعة جدا ، ولم تشمل المتعلمين . الا ان اضطراد النمو الاقتصادي ، وظهور ارتفاع ملموس في القدرة الشرائية ، وتوسع النشاط السياحي ، كان من شأنه تعزيز دور قطاع الخدمات ودفعه الى التطور لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والمالية المتزايدة ، فازداد في هذا القطاع ، بشكل واضح ، عدد المؤسسات التي تضم ٥ عاملين او اكثر ، واخذت تطلب مزيدا من المتعلمين العاديين او المؤهلين مهنيا . وللدلالة على تطور القدرة الشرائية نذكر الارتفاع في تحويلات العاملين في الخارج الى داخل الاردن ، التي قفزت من ٦,٢٤ مليون دينار عام ١٩٦٠ الى ١٠,٦٠ مليون دينار عام ١٩٦٦[٨] . يضاف الى هذه التحويلات انفاق هؤلاء العاملين خلال زيارتهم لذويهم ، والذي يزداد بالنسبة للفرد الواحد ، مع اطالة الاقامة في الخارج وارتفاع الراتب .

(٧) Wander, p. 42.
(٨) Fakhoury, p. 37.

ولكن مع تمركز التوسع الاقتصادي في منطقة عمان ، اساسا ، وفي بعض المدن الاخرى في الضفتين ، ارتفعت اسعار الاراضي ، كما ارتفعت ايجارات الابنية ، مما سبب ارتفاعا اضافيا في اسعار المواد والخدمات المختلفة ، يلتهم زيادة الاجور ويضيق من التطلعات الاستهلاكية للبرجوازية الصغيرة النامية ، والتي واصلت هجرتها الى دول النفط . وظلت الرواتب المرتفعة هناك تستقطب اهتمام الكفاءات المتوسطة والعالية ، والتي لم تعد تشعر باغتراب كبير نظرا لتزايد حجم الجاليات الفلسطينية في هذه الدول . وكانت هذه الهجرة سببا لتوفير مجالات عمل للخريجين الجدد من كفاءات وسطى او عالية ، الا انها بقيت شبه مغلقة امام اليد العاملة غير المهنية لعدم وجود هجرة خاصة بالعمال العاديين .

ولعبت هجرة الكفاءات الوسطى والعليا من قطاع غزة دورا اساسيا في تحسين الوضع المعيشي . وبلغت التحويلات المالية الى القطاع من الخارج عام ١٩٦١ حوالي ١,٩ مليون جنيه مصري ، بزيادة قدرها ٣٦ بالمائة عن السنة السابقة . « ومن الواضح ان هذا المبلغ يزيد عن اجمالي قيمة الانتاج الزراعي للقطاع باكمله ، وضعف قيمة صادرات القطاع من المحصول الرئيسي (الموالح)»[٩] . ومن ميزات هذا المصدر المالي انه يتوزع على عدد كبير من الاسر ، وبان قسما كبيرا منه يصرف على تحسين وضعها المعيشي . وشجعت سياسة السلطات المحلية ، في قطاع الاسكان ، على توجيه القسم الاخر من التحويلات الى شراء اراض ، وانشاء بيوت سكنية للعاملين في الخارج .

وعمدت السلطات الرسمية الى تشجيع التحويل ، فمنحت العاملين في الخارج حق ادخال السلع ، بجانب التحويلات النقدية ، بالسعر الرسمي الذي يخفض من قيمتها . ونتيجة لهذه السياسة بلغت التحويلات العينية عام ١٩٦٦ ستة ملايين جنيه[١٠] ، تضاف الى التحويلات النقدية . وجاء هذا الامتياز ضمن سلسلة خطوات تشجيعية قامت بها كل من السلطات المصرية والسلطات المحلية ، للتخفيف من عبء البطالة في القطاع ، ولاستبعاد اي انفجار او تحرك سياسي معاد . فسمحت السلطات المصرية باستيراد بعض السلع الكمالية الممنوعة في مصر عن طريق البحر ، مما شجع تجارة « الشنطة » من جهة ، وزيادة الحركة السياحية الى القطاع من جهة اخرى . كما سمح ايضا لتجار غزة بحرية تصدير الموالح ، مما جعلهم يبحثون عن احسن الاسواق لتحقيق الربح الاقصى . ونتج عن هذا الوضع تسريع الاستثمار في هذا القطاع الزراعي ، وارتفاع الانتاج . وازدادت الصادرات من ٨٤١ الف جنيه عام ١٩٦١ الى ٣,٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ، اي بزيادة قدرها ٣٦٢ بالمائة .

ونشطت حركة البناء في القطاع للحاجة الى ابنية خاصة وعامة ، وشجعت السلطات المحلية هذا الاتجاه لتوزيع الاراضي الاميرية وتقسيط سعرها . وتولد عن انتعاش حركة البناء توسع في قطاع الصناعة ، بما فيه الاشغال الحرفية ، فازداد عدد مصانع الطوب والرخام ،

(٩) خلوصي ، ص ٢٩٢ .
(١٠) المصدر نفسه ، ٢٣٦ .

وتضاعفت مشاغل الحرفيين (نجارة ـ حدادة ـ كهرباء) . وتوجهت بعض الاستثمارات شطر انتاج سلع جديدة يحتاجها السوق المحلي ، او سلع قابلة للتصدير . ونشأ عن تحسن الوضع المعيشي النسبي ، وتطور النشاطات الاقتصادية عامة ، وازدياد التحويلات الخارجية ، توسع كبير في الخدمات التجارية ، فارتفع عدد المحلات التجارية من الفي محل عام ١٩٦١ الى حوالي ١٠ آلاف محل عام ١٩٦٦ .

وهيأت جميع هذه النشاطات الاقتصادية مزيدا من فرص العمل للشباب في قطاع غزة ، لكن حجم النمو السكاني ، وتضخم اعداد المتعلمين من مستوى المرحلة الثانوية وما فوق ، ابقى على ثقل مشكلة البطالة الشاملة والمقنعة والموسمية . وفي الحقيقة زادت نسبة البطالة المقنعة لالتحاق عدد كبير من الشباب المتعلم باعمال لا تتطلب مستوى تعليميا ، ولانعدام اية فرص عمل اخرى أمامهم . وتفاقمت هذه المشكلة مع ازدياد شروط التعيين في الدول النفطية ، والتي تشترط الخبرة او التخصص . وعمدت السلطات المصرية الى تشغيل بعض المتعلمين والمهنيين داخل القطر المصري ، الا انها لم تستطع التوسع في القبول ، لتقل قضية البطالة في مصر نفسها . واوضح التعداد العام للسكان الذي اجرته سلطات الاحتلال عام ١٩٦٧ ، ان ٢٩,٧ بالمائة من الذكور من فئة عمر ١٥ ـ ٢٤ كانت مستخدمة اقتصاديا قبل الحرب[١١] ، وبعد حذف اعداد الطلاب ، وتبقى نسبة عالية من هذه الفئة عاطلة عن العمل .

وكان من ايجابيات التقدم الاقتصادي في القطاع انشاء عدد من المشاغل الحرفية الصناعية ، عملت على ابقاء قسم من المهنيين في القطاع ، كما شجعت على عودة قسم آخر للاستثمار والعمل . ووفرت هذه المجالات فرص تأهيل مهني عملي لعدد من افراد الجيل الجديد . فساهمت مساهمة متواضعة ، الا انها مهمة في تشجيع التوجه المهني ، الذي سعت وكالة الغوث الى تشجيعه من خلال حصص الاشغال في مدارسها ، وتجسيد هذا ، فيما بعد ، في الاقبال على المعهد المهني التابع للوكالة .

وتسارع النمو الاقتصادي في لبنان في الستينات ، شاملا بيروت والسهول الداخلية والساحلية . وكان نموا تجاريا وعقاريا وماليا وزراعيا وصناعيا وسياحيا . ونتج هذا النمو من اقرار تسهيلات جديدة للرأسمال والودائع الاجنبية . وازداد نصيب العمل الفلسطيني في قطاع الزراعة في كل من الساحل الجنوبي والبقاع وسهل عكار في الشمال . الا ان الشباب الفلسطيني كان يطمح الى المجيء الى بيروت لتعدد مجالات العمل وارتفاع الاجور نسبيا . وشمل الازدهار الاقتصادي في ضواحي بيروت ، التي اضحت قسما من بيروت الكبرى ، حيث يمكن للشباب الحصول على عمل ثابت نسبيا . هذا بينما بقي العمل الزراعي عملا موسميا ، وغير فني لمعظم القوى العاملة . ولم تتوفر فرص واسعة في المدن الاخرى (طرابلس ، صيدا، وصور) للسياسة المركزية المتبعة من جهة ، ولطبيعة الاقتصاد اللبناني المعتمد على الخدمات اساسا من جهة اخرى .

الا انه ابتداء من العام ١٩٦٤ بدأت وزارة العمل في تطبيق سياسة تقييد لعمل الاجانب والفلسطينيين (الذين يصنفون كاجانب ايضا) . وكان الهدف من وراء هذه السياسة تشجيع تشغيل القوى العاملة اللبنانية . فالغت وزارة العمل العديد من اذونات العمل ، وابقت

على تلك التي لا تنافس اليد العاملة المحلية . وامتنعت الشركات المتوسطة والكبيرة عن تشغيل الفلسطينيين ، واستطاعت المؤسسات الصغيرة الابقاء على القوى العاملة الفلسطينية المهنية وتوظيف المزيد منها ، لقدرتها على التهرب من رقابة وزارة العمل . واستغلت هذه المؤسسات ظروف الفلسطينيين والعرب غير اللبنانيين عموما لفرض رواتب منخفضة. الا ان تسارع النمو في عدة قطاعات ، وازدياد وتيرة هجرة القوى العاملة اللبنانية الى ما وراء البحار ، دفع مؤسسات عديدة لتشغيل اليد العاملة غير الفنية او شبه الفنية ، بالاضافة الى اعداد متزايدة من الفنيين الفلسطينيين . ولكن الهجرة الى بيروت بقيت مقيدة نتيجة منع السلطات اللبنانية الانتقال الرسمي اللاجئين الفلسطينيين الى مخيمات بيروت . وقلة منهم استطاعت النزوح والسكن بعد ان دفعت رشوة . بينما استطاعت اعداد اخرى الحصول على مسكن في مكان العمل ، فلم يطلها القرار اللبناني . وكان من الممكن الاستئجار خارج المخيمات ، لكن ارتفاع قيمة الايجار ، حال دون ذلك . ومع انتعاش الاقتصاد اللبناني برزت على المستوى الفلسطيني ، وبشكل واضح ، ظاهرتان مختلفتان :

الأولى : اتبع الفلسطينيون من اصول مدينية ، ممن نزحوا الى المدن اللبنانية ، اسلوبا منطقيا نسبيا في توجيه اولادهم ، حيث شجعوهم على اكمال تعليمهم ، ولم يترددوا في استعمال اسلوب الترغيب والترهيب لغرس روح المثابرة في التحصيل المدرسي ، لكنهم مستعدون ، في الوقت نفسه ، وفي حال فشل أولادهم في الدراسة ، السعي إلى مساعدتهم للحصول على التأهيل المهني المتوسط على الأقل ، وهو متوفر في المدن ، وفي بيروت بالتحديد ، كما هو متوفر عمليا في الورش ، او لدى بعض المؤسسات او في المعاهد المهنية النهارية او الليلية العامة او الخاصة . وهذه الفئة ، بحكم نشاطها الاقتصادي ، وعلاقاتها ، تعرف الفرص المهنية المختلفة ، ولا تتوانى عن تحمل تكاليف هذا التأهيل في حال عدم مجانيته .

الثانية : لقد سيطر على معظم الفلسطينيين من اصول ريفية مسلكان متناقضان : التوجه نحو التعليم الثانوي العام ، وما يليه من تخصص جامعي احيانا ، او توجيه الابناء المتسربين من المدرسة باكرا الى العمل ، من دون المرور بمرحلة كافية من التأهيل المهني الميداني . واثر كلا المسلكين على تفكير الجيل الجديد . فانحصرت رؤيته للتأهيل العملي في الحصول على الشهادة الثانوية ، او في اتمام التعليم العالي . وكان يشعر بالصدمة في حال تعذر تحقيق طموحه هذا . وكانت نظرة الأهل الى كل من مهنة التعليم والتخصص الجامعي ، نظرة من يعتقد أنها تضمن عملا ثابتا ، يليه تقدم وظيفي وارتفاع في الدخل . ولم يدركوا ، بوضوح ، مسيرة التأهيل المهني ونتائجها المادية . فهم مستعدون للتضحية المادية (بقاء الشاب خارج النشاط الاقتصادي ، وتحمل بعض التكاليف المادية) في سبيل التعليم الثانوي والعالي ، ولكنهم غير مستعدين لتحمل هذه الاعباء ، ولو لفترة وجيزة ، للحصول على تأهيل مهني . والاغراءات المادية التي منحتها وكالة الغوث شجعت الريفيين ، فقط ، على ارسال اولادهم لمعهد سبلين .

وتميزت فترة الستينات بارتفاع البطالة بنوعيها ، العلني والمقنع ، بين الشباب الفلسطيني في لبنان ، من المتسربين من آخر المرحلة الاعدادية (او التكميلية) ، او من المرحلة الثانوية . كما تميزت بتقلص مجالات العمل المجدية مهنيا ، نتيجة لقوانين العمل اللبنانية .

وعمل بعضهم في قطاعي الزراعة والخدمات ، الا ان الاعمال التي مارسوها كانت دون مستواهم العملي ، مما دفعهم للتنقل من عمل الى آخر ، سعيا وراء الدخل الجيد ، والخبرة اللازمة . ففي حين كانوا يحالون على القانون اللبناني ، نجدهم يقعون تحت رحمة ارباب العمل ، الذين استغلوا ظروفهم الخاصة . ولم تستطع سوى قلة منهم الحصول على خبرة مهنية مفيدة .

وخلافا لوضع فلسطينيي لبنان ، من حملة الوثيقة الفلسطينية ، استفاد فلسطينيو سورية كثيرا من المساواة الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة لهم رسميا ، وتأقلم الريفيون منهم مع الاقتصاد المديني ، فاخذوا يوجهون اولادهم ، غير الراغبين في التحصيل العالي ، الى مهن او اعمال طليعية ، تقدم لهم التأهيل والخبرات اللازمة . وهكذا ، بعد ١٢ سنة من النكبة ، تغير هيكل القوى العاملة من الذكور ، فبعدما كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من عمر ١٥ وما فوق ، [عالية] بعد اللجوء(١١) ، انخفضت هذه النسبة الى ٧,٧ بالمائة عام ١٩٦٠(١٢) . واضحت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية ١٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة القادرة على العمل ، و ٢٢ بالمائة من القوى العاملة النشطة اقتصاديا ، بعد اسقاط فئة الطلاب وكبار السن المستنكفين باكرا عن العمل ، ومعظمهم من المزارعين السابقين غير المؤهلين لنشاطات جديدة ، والذين اصبحوا معتمدين على دخل ابنائهم .

ومن المهم التنويه ، مجددا ، الى تشجيع الاهلين لاولادهم على اكمال كل من التعليم العام والجامعي ، لارتفاع دخل المعلمين خاصة ، والموظفين عامة ، في تلك الحقبة ، بالمقارنة مع دخل العمال المهنيين ، ولتعدد فرص العمل للمتعلمين داخل القطر السوري وخارجه . وقد نوهنا سابقا الى اهمية ظاهرة التعليم في سورية ، التي اكدت الاهمية المطلقة للتعليم الثانوي والجامعي كوسيلة لدخل ثابت ومرتفع ، يصعب توفره في القطاعات الحرفية او الصناعية ، بسبب الافتقار الى رأس المال المساعد على استثمار مجد اقتصاديا . يوفر دخلا مرتفعا وفرص توسع نطاق الاستثمار مستقبلا ، مما يساعد على زيادة الدخل . يضاف الى هذا قيمة اجتماعية جديدة ، تجسدت في العمل على رفع المستوى التعليمي داخل الاسرة ، والعائلة ، كجزء من الفخار العائلي ، الذي بقي حيا مع بقاء التجمعات الريفية داخل المخيمات التقليدية . لذا بقي التأهيل المهني مهملا نسبيا ، لما يمثله من فشل في اكمال التعليم العام ، وجمود في الدخل . وظهر هذا التراجع في مستوى الاقبال على المعاهد المهنية التابعة لوكالة الغوث ، او المدارس الثانوية المهنية الرسمية . ونتج عن هذا المسلك انخفاض في نسبة الكوادر الفنية الفلسطينية المتوسطة ، الى مجموع المتعلمين او المؤهلين علميا ، مقارنة مع النسبة الخاصة بالكوادر المتوسطة السورية . بينما نرى ان النسبة الخاصة بحملة الشهادة الثانوية العامة ، او الشهادات الجامعية ، هي اعلى لدى التجمع العربي الفلسطيني منها لدى الشعب العربي السوري .

---

(١١) فلاحة ، ص ٣٦ .

(١٢) سوريا ، وزارة التخطيط ، **التعداد العام ...** ، ص ٩٦ .

اما الوضع الانتاجي والمعيشي للجماهير الفلسطينية ، داخل الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، فقد خضع للسياسة العنصرية الصهيونية ، التي طبقت سياسة تمييز واضح نابعة من مفاهيم ايديولوجية واقتصادية ، شجعت ، نسبيا ، التعليم على مستوى المرحلة الالزامية الأولى ، لاسباب اجتماعية ، اهمها صعوبة منع الاهلين من تطوير التعليم محليا ، من ناحية ، وللاستفادة من هذا الاطار الثقافي للعمل على تشويه شخصية التلميذ العربي من ناحية اخرى . وفي المقابل ، عمدت هذه السياسة الى عدم تشجيع التعليم في المرحلة الالزامية العليا ، ومحاربة الانتساب التعليمي على مستوى المرحلة ما بعد الالزامي (المرحلة الثانوية) .

فحتى العام ١٩٥٩ كانت سياسة السلطات الصهيونية معارضة لاستيعاب القوى العاملة العربية خارج مناطقها ، ولاسباب امنية مزعومة . ولكن بعد ذلك العام ، عمدت هذه السلطات الى الغاء العديدمن القيود لاسباب سياسية واقتصادية ، منها ابعاد الاقلية العربية عن التيار القومي العربي من جهة ، والاستفادة من القوى العاملة العربية لدعم الاقتصاد الصهيوني من جهة اخرى . كما اخذت بعض الاحزاب الصهيونية تتلمس اثر سياستها المعادية للاقلية العربية في توجه الناخبين العرب نحو الحزب الشيوعي . وترافق رفع قيود الحركة ، وتخفيف قيود العمل ، مع اعلان الهستدروت قبول انتساب العرب ، وحقهم في الاستفادة من الضمان الاجتماعي . واخذت الدولة تنظم عملية الاستفادة من القوى العربية من خلال المصلحة الوطنية للاستخدام (المنشأة حديثا) . وجاءت هذه التسهيلات في اطار المسلك الاستعماري الطامح الى توفير قوى عاملة رخيصة الثمن، تتولى تنفيذ مهمات شاقة يتهرب المستوطنون الصهاينة من القيام بها .

وفي اطار هذه المفاهيم ، جرى التركيز على توجيه التعليم العربي لمصلحة الاستعمار الصهيوني . وتتعارض هذه المفاهيم مع نمو قطاع حملة الشهادة الثانوية العامة والجامعيين ، لانها ترفض توظيفهم خارج القطاع العربي لاسباب سياسية واجتماعية . كما تخضع توظيفهم في القطاع العربي لشروط سياسية لا تنطبق على قسم منهم . فمحاربة الدولة الصهيونية للتعليم الثانوي والجامعي العربي هي ، ايضا ، مسعى لتفادي البطالة بين افراد هذه الفئات ، لما تولده من نقمة عامة . ففي العام ١٩٦١ كان ١٦ بالمائة من الذكور ومن فئة عمر ١٤ ــ ٢٩ قد حصلوا على تعليم يبلغ مستوى المرحلة الثانوية ، بينما كانت النسبة لفئة العمر ١٥ ــ ٢٩ من الذكور في الاردن ، ذلك العام ، ٣٦ بالمائة(١٣) ، كما ستزداد ارتفاعا اذا ما اعتمدنا نسبة الثانويين فقط من ابناء الضفة الغربية .

ونلمس هذا الفرق ايضا من خلال مقارنة نسب التلاميذ من الفئات المشابهة ، ففي العام ١٩٦١ ، بلغت نسبة التلاميذ الذكور من فئة العمر ١٤ ــ ١٩ حوالي ٢٣ بالمائة ، بالنسبة لمجموع الذكور من هذه الفئة في الاراضي المحتلة للعام ١٩٤٨ . بينما بلغت هذه النسبة حوالي ٤٠ بالمائة ، في الاردن ، بين فئة العمر ١٥ ــ ١٨ . واذا ما جرى اعتماد فئة العمر ١٤ ــ ١٩ ، فان هذه النسبة ستزداد ، نظرا لارتفاع نسبة الانتظام المدرسي بين فئة العمر ١٤ . هذا ، وقد تحسن الوضع التعليمي في الداخل بعد العام ١٩٦١ ، فارتفعت نسبة التلاميذ ، في المرحلة ما

---

(١٣) Ben Porat, *p*. 15.

بعد الالزامية ، الى مجموع السكان من ٤٣,٩ بالألف عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الى ٥٦,٩ بالألف عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧(١٤) . ولكن هذا التحسن ظل قاصرا عن مجاراة التطور التعليمي لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة ، ولفلسطينيي الاقطار العربية الاخرى ، حيث حقق الوضع التعليمي قفزة جديدة .

واخذ الشباب في الأراضي المحتلة يهجر القطاع الزراعي العربي لارتفاع كثافة القوى العاملة المحلية ، وتقلص الأرض الزراعية ، تدريجيا ، نتيجة سياسة التهويد ، والتحول الى العمل في القطاعات الصهيونية . وظل قسم من الاحداث من العمر ١٤ ـ ١٧ يعمل في الزراعة العربية ، بينما عمل القسم الآخر في القطاع الزراعي الصهيوني ، وفي قطاع التجارة ، مما يعني ان هذه الفئة اجبرت على الالتحاق باعمال هامشية لا تمنحها الخبرات اللازمة ، كما تحرمها من التأهيل المهني .

ويتبين من التعداد الاسرائيلي للعام ١٩٦١ انخفاض نسبة العرب العاملين في قطاع الخدمات (العام والخاص) ، مقارنة بالفئة اليهودية ، وبالقوى العاملة في قطاع الخدمات في الاقطار العربية . ونتج هذا الانخفاض عن سياسة التمييز الصهيونية ، التي ترفض تشغيل العرب في القطاع العام ، او في بعض القطاعات الخاصة مثل البنوك . وكان من أثر هذه السياسة ان تحول بعض الثانويين شطر التأهيل المهني ، املا في الحصول على عمل جيد . وكانت فرص التأهيل المهني محدودة في المدارس الثانوية المهنية ، او في مراكز التأهيل المهني التابعة لمكاتب العمل ، والهستدروت . ووصل الحد بالتمييز العنصري الصهيوني الى رفض تأهيل العرب مهنيا ، واجبارهم على العمل كعمال غير مهنيين ، او شبه مهنيين ، سعيا لاستغلالهم الكامل (انماط الاعمال والاجور) . والرزوح تحت هذه الشروط الاقتصادية هو الذي دفع د. ايليا زريق الى حد اطلاق صفة بروليتاريا هامشية على مجموعة عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨(١٥) . ونتج عن هذا الوضع تعرض القسم الأكبر من هؤلاء العمال لآثار التذبذبات الاقتصادية ، مما جعلهم فريسة سهلة للبطالة (قطاع البناء ، النسيج ...) ، وتشجع قوانين العمل الاسرائيلية البطالة العربية ، لنصها على اعطاء اولوية العمل ، خلال الانكماش الاقتصادي ، للعمال المحليين ، في حين ان الاكثرية الساحقة من العمال العرب ، في القطاع الصهيوني ، هم من العمال المتجولين ، اي غير القاطنين في اماكن عملهم ، يأتون يوميا الى مكان العمل ، او ينامون في اماكن الورش او الاعمال عامة (البناء والخدمات) . وبلغ عدد هؤلاء العمال عام ١٩٦٣ حوالي ٢٧ الف شخص . وهكذا جاءت البطالة بين الاقلية العربية خلال الانكماش الاقتصادي عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ اعلى من النسبة الخاصة بالصهاينة . وكانت نتائجها وخيمة على الشباب العربي ، الذي افتقد مجالات عمل توفر له الخبرة المهنية كضمانة لدخله . ويزداد الطلب على اليد العاملة العربية في حالات الانتعاش الاقتصادي ، وتفسح امامها فرص الدخول الى قطاعات صناعية متقدمة ، والتعيين في مواقع مهمة انتاجيا ،

(١٤) جريس ، ص ٣٥٦ .
(١٥) راجع زريق ، ايليا ، « اثر الصهيونية ... » .

تزودهم بالخبرة وفرص تحمل المسؤولية . لقد قلص الازدهار الاقتصادي الاسرائيلي ، بعد العام ١٩٥٨ ، فعليا ، من ملامح البطالة في القطاع العربي ، وسمح للعاملين العرب على زيادة دخلهم ، وتطوير وضعهم المعيشي . وجاء هذا التطور مفيدا لتعزيز القرية العربية وتطويرها . وهو تطور يتناقض مع التصور الصهيوني ، الذي توقع تنقل العرب سكنيا ، واندماجهم اقتصاديا في المجتمع الصهيوني ، وبالتالي تقلص حجم التجمعات العربية ، لكن بقاء الشباب ضمن هذه التجمعات ، نتيجة مسلك التمييز ضدهم ، جعلهم اكثر عداء ، واكثر رفضا للسياسة الصهيونية .

ثانيا : انتشار التعليم ، والاعتماد الاساسي على الاجيال الصاعدة ، واثرهما على الاوضاع الاجتماعية الفلسطينية

لم يأت التوجه الكثيف شطر التعليم تلقائيا ، فقد مهدت له ثلاثة عوامل رئيسية : اهتمام واسع بالتعليم قبل النكبة ، للاقتناع بفائدته في الحياة اليومية ، والطموح الى وظيفة ثابتة لها مكانتها الاجتماعية ، وكذلك تلمس اثر التعليم في رفع الكفاءة الاقتصادية والسياسية من خلال المقارنة بالمجتمع الصهيوني ، واخيرا الاقتناع بالفائدة القصوى للتعليم كوسيلة سريعة لايجاد عمل ثابت وجيد بعد النكبة . الا ان الظروف الخاصة للتجمعات الفلسطينية لم توفر فرصا تعليمية متساوية . ففي حين استطاعت البرجوازية الفلسطينية اللاجئة الى المدن الفلسطينية والعربية عامة ، الحاق اولادها ، سريعا ، بالمدارس والجامعات ، والاستفادة من التسهيلات والامتيازات المقدمة للفلسطينيين ، انتظرت المخيمات والقرى طويلا الحصول على المدارس والصفوف اللازمة ، وتجهيزها بشكل معقول . ولكن بعد توفر هذه المعطيات ، اخذ التعليم ينتشر بسرعة كبيرة بين الذكور من الاجيال الصاعدة ، وخلال حقبة قصيرة تضخم عدد خريجي المرحلة الاعدادية ، ثم الثانوية ، واخيرا العالية . ونتيجة لذلك اخذت ازمة البطالة في التدرج من مستوى الى آخر . ففرص التوظيف في مناطق اللجوء التقليدية كانت محدودة ، وتتعقد شروطها مع ارتفاع احجام الخريجين ، وتطبيق سياسة اسبقية العمل للفئات الاكثر تعلما ، او تخصصا . ولكن بروز دور الاقطار النفطية ، وازدياد الحاجة الى المتعلمين والفنيين ، خففت من آثار بطالة هذه الفئات ، بتحقيق دخل يساعد على تطور الوضع المعيشي للاسرة خاصة ، او العائلة عامة . وفي خضم هذا الطموح الى تأمين عمل ثابت ، وتحسين الوضع المعيشي ، وفي التسابق نحو الوظائف المتاحة داخليا وخارجيا ، برزت ظواهر اجتماعية مهمة ، غيرت كثيرا من العلاقات داخل الاسرة ، فاثرت ايجابيا وسلبيا على المجتمع العربي الفلسطيني المشتت .

لقد سارع التعليم من تطور البرجوازية الفلسطينية الصغيرة حديثة التكوين ، وخصوصا فئة الموظفين . فارادتها في تعليم اولادها تعليما ثانويا وعاليا لتحسين وضعها المعيشي بسرعة ، جعلها تستفيد من التسهيلات المقدمة ، والتي جاءت في وقت اخذت فيه الاقطار العربية المختلفة في توفير مزيد من المدارس الثانوية الرسمية ، وتطوير الجامعات . ولم يتولد عن هذه النهضة التعليمية تفاوت واضح بين الجيل القديم والجيل الجديد ، بالنسبة للبرجوازية الفلسطينية . فجيل الاباء والاخوة الكبار نال قسطا من التعليم في فلسطين ، كما اتقن اللغة الانكليزية ، أو لغات اخرى ، عن طريق الانتساب لمدارس الارساليات المختلفة الجنسيات . وقد حظوا ، في فلسطين ، بوظائف زودتهم بخبرات مهنية ووظيفية حديثة ، وتدرجوا وظيفيا ، مما منحهم

مزيدا من الثقة بالذات . ومنهم من أسس في فلسطين نشاطات مهنية حديثة ، زودتهم بمزيد من المعرفة المهنية والعلمية . واستطاع معظمهم ايجاد عمل ، بعد النكبة مباشرة ، جعلهم يصلون سريعا الى مستواهم الوظيفي السابق ، بل تجاوزوه في معظم الاحيان . ومما ساعد ، ايضا ، على هذا التقارب الثقافي ، « تخطيط » الأهل لانتساب اولادهم الى احد فروع التعليم العالي ، وتحملهم ثقل الاعباء المادية والتضحيات المعيشية ، ومواكبتهم لتطور اولادهم علميا مما جعلهم يستوضحون ويناقشون ويستوعبون المسار العلمي لهؤلاء الاولاد .

ولكن هذا التقارب الثقافي بين الاجيال لم يمنع من نشوء تفاوت في الوعي السياسي – الاجتماعي ، نتيجة لتسييس الجيل الجديد خلال الانتظام التعليمي الطويل (المرحلة الثانوية والتعليم العالي) ، الذي اوجد مناخا يتفاعل فيه اعضاؤه ، ويتحركون سياسيا وتنظيميا ، مما اكسبهم وعيا لمفهوم الوطن ، وتطلعا نحو تطوير الذات الوطنية . وفي المقابل ، لا نرى اي مؤشر ، في تلك المرحلة ، يدل على وجود وعي اجتماعي تقدمي ، وذلك بسبب تخلف الوضع التربوي ، وتغلب فكر ومسلك البرجوازية الصغيرة على الاحزاب السياسية ، لكننا نلمح بعض الاستثناء ، أي نمو وعي اجتماعي تقدمي ، لدى بعض الفئات ، بحكم الدراسة الجامعية (نمط التخصص، مكان التخصص) ، او نتيجة للتثقيف الذاتي .

وجاءت ظروف التوظيف والعمل لتخفف من راديكالية الوعي السياسي لمعظم افراد الجيل الجديد ، ولتخلق تقاربا في مسلك الاجيال . وترتبط هذه الظروف بشعور الاجيال الصاعدة بواجب رفع المستوى المعيشي للاسرة ، اي بواجب الحصول على وظائف جيدة اقتصاديا ، تلزم الفرد ، في كثير من الاحيان ، بانضباط في المسلك السياسي والاجتماعي . واخيرا ، لعب ويلعب المسلك الاستهلاكي البارز ، في اوساط البرجوازية العربية ، دورا مهما في التخفيف من اثر هذه الراديكالية . هذا ، وعمدت البرجوازية الصغيرة الحديثة ، المنتعشة اقتصاديا ، الى التطلع نحو البرجوازية المتوسطة الفلسطينية خاصة ، والعربية عامة .

وتلمست البرجوازية الصغيرة الحديثة ، بعد النكبة ، وبشكل سريع ، فائدة تعليم الفتيات، لاسيما حين شعرت باهمية عملهن في تحسين الوضع المعيشي للاسرة . وقد كانت اقل تقبلا لعمل الفتاة او المرأة عامة قبل النكبة بسبب المفاهيم والتقاليد الاجتماعية التي ما لبثت ان تغلبت عليها ، بعد النكبة ، واقبلت على تشجيع بناتها للعمل في المجالات المتاحة ، واهمها مجال التعليم والادارة والتمريض ، وشجعت انتساب المتفوقات منهن الى التعليم العالي ، لعلاقته بالشروط المطلوبة لوظائف او مهن تدر عليهن دخلا مرتفعا . وجاء هذا النهج تقليدا لنهج البرجوازية الكبيرة ، والمتوسطة ، اللتين شجعتا تعليم الفتاة وتوليها مراكز مهمة ومجزية اقتصاديا في الوقت نفسه . وازداد حجم استعداد البرجوازية الصغيرة الحديثة لتأهيل بناتها تأهيلا عاليا مع بروز المنافسة على الوظائف التي تشترط الشهادة الثانوية ، ومع ارتفاع الطلب على الجامعيات .

وعزز هذا الادراك لأهمية دور الفتاة من مكانتها داخل الاسرة ، وولد لديها طموحات عديدة باتت ، تشعر بالقدرة على تحقيقها ، لعدم تناقضها مع تطلعات الأهل ، ولانطلاقها من معرفة الفتاة بقدراتها الذاتية . ووجدت الفتاة ، ايضا ، تشجيعا قويا من اخوتها الكبار ،

ذكورا واناثا ، لوعيهم لمتطلبات الحياة الحديثة ، ولاحتياجهم الى دخل الجيل الصاعد . وكان عمل الفتاة سببا في تطور عادات الزواج ، التي شجعت بدورها الانتظام التعليمي لدى الاناث . واخذ الالتقاء ، خلال العمل ، في نطاق الحياة العامة يزداد اهمية فيما يختص بتعارف الجنسين . كما بدأ المجتمع يتقبل عمل المرأة المتزوجة . ورأى الازواج في هذا العمل مجالا لتحسين دخل الاسرة ، وتحمل اعباء الحياة الحديثة ، اضافة الى ما يخلقه من تقارب ثقافي يمليه تطور متطلبات النشاط الاجتماعي في العصر الحديث . ومنح هذا الاقرار بدور المرأة الاقتصادي ، وحرية اختيارها لمستقبلها المهني ، حرية اكبر على الحركة والتخطيط للمستقبل الفردي ، واصبح للفتاة صوت مسموع في اتخاذ القرارات العائلية .

واما بالنسبة لاصحاب الحرف من المدينيين الذين بقوا في مناطقهم في فلسطين او الذين لجأوا الى مناطق اخرى ، فقد تحكمت الاوضاع الذاتية لكل اسرة في مستوى تطورها التعليمي . فمن نجح اقتصاديا في نطاق المهنة (استمرار مستوى العمل ، أو عمل باجر مرتفع ، او الانطلاق بعمل مستقل مجددا) ، شجع بعض اولاده على تعلم المهنة او مهنة قريبة ، وذلك بعد التأكد من الحصول على مستوى تعليمي مقبول : ٦ سنوات في الخمسينات ، و ٨ سنوات او اكثر في الستينات . وادرك الأهل اهمية العلم في الحياة اليومية ، وفي المهنة خاصة ، بعد أن اخذت بعض المهن تتطور مع تطور النشاطات الاقتصادية والسلع الاستهلاكية .

ولم يكن مسلك الأهل قمعيا او تحريضيا ، بمعنى انهم لم يسعوا الى فرض الاتجاه التأهيلي على اولادهم ، بل تركوا لهم حرية الخيار ، وسعوا الى تنمية حب المهنة لدى اولادهم ، عبر عمل الاولاد مع الأهل خلال العطل ، او عبر افتخار الأهل بمهن أولادهم . وفي حال بروز اهتمام لدى احد الاولاد بالتعليم ، وطموح نحو التعليم العالي ، فان الأهل لا يقفون حجر عثرة امامه ، بل يشجعونه ، شرط عدم تأثير تكاليف هذا التعليم على ما يستثمرونه من مدخرات الناتج الاقتصادي لهذا الاستثمار المباشر .

لم تمثل شهادة الثانوية العامة هدفا مستقلا للبرجوازية المدينية ، لوضوح مجالات العمل في القطاعات المختلفة ، ولقدرتها على توجيه ابنائها نحوها . ولم تر في هذه الشهادة الا شرطا ضروريا للالتحاق بالتعليم العالي . وان كانت تتأثر احيانا بالضغط الاجتماعي الداعي الى الافتخار بمستوى التعليم ، الا انها تمتلك من الوعي والارادة ما يمكنها من توجيه اولادها ، مهنيا ، قبل الانتهاء من الدراسة الثانوية . وكانت ، إذا حصل تسرب من احد ابنائها من المدرسة ، ترى في توجيهه ، مهنيا ، حلا تعويضيا يتجاوب مع حقيقة رغبتها ، وهي اعداده سريعا للعمل ومساعدة الاسرة . ومما يساعد في اتخاذ مثل هذه القرارات توفر فرص التأهيل المنظم او العملي داخل المدن الكبيرة . وهذه الفرص وحدها تقرر ، في النهاية ، مبررات القرار ، وفي حال اختفائها يبقى التمسك بالتعليم العالي ضرورة اقتصادية .

وجاءت الظروف الذاتية لقسم آخر من حرفيي المدن غير مساعدة لتوجيه الاولاد مهنيا ، حيث كان نزوحهم الى المدن الصغيرة ، او الى المناطق المزدحمة باللاجئين ، والتي تعاني من انخفاض في المستوى المعيشي . ولم يستطع هذا القسم الانتقال الى المدن الرئيسية ، بسبب

الاعباء العائلية ، ومن ثم وجهوا اولادهم الى التعليم كوسيلة لتوظيفهم مستقبلا ، وكذلك شجعوهم على الانتساب الى معاهد التأهيل المهني عند افتتاحها . علما بان معظم الأهل ، من افراد هذه الفئة ، شبه أميين ، وخبراتهم المهنية محدودة لا تمدهم بافق ثقافي اوسع . ونتج عن هذا تفاوت ثقافي واضح بينهم وبين اولادهم ، او اخوتهم ، الحاصلين على تعليم ثانوي أو عال .

وبقيت هذه الهوة الثقافية لأن التأهيل التعليمي لبعض الاولاد (التأهيل المهني) لم يعطهم زادا واسعا من المعارف ، ولم يحرك لديهم طموحات ثقافية يسعون الى تحقيقها . وبحكم موجة التسييس التي اجتاحت الجماهير الفلسطينية ، قبل وبعد النكبة ، اخذ جيل الكبار ينهل قدرا من المعارف عبر وسائل الاتصال العام وعن طريق الحوار ، مما قربه من ابنائه واخوته الحاصلين على قسط من التعليم . ومن الممكن جدا ملاحظة تفاوت علمي ، غير تصاعدي ، داخل الاسرة الواحدة ، بمعنى ان الابناء الصغار لا يسيرون بالضرورة على نهج الاخوة الأكبر منهم سنا ، لأن منهم من يرغب في التأهيل المهني ، نتيجة توفر ظروف مستجدة . فالعائلة ذات الجذور المدينية المهنية تبقى متمسكة بمبدأ الخيار بين التعليم العالي والتأهيل المهني ، وتترك للابناء اتخاذ القرار . ومع تحسن الوضع الاقتصادي العام ، وازدياد الطلب على المهنيين في الداخل والخارج ، ومع الانتقال الى المدن الكبرى ، حيث تتوفر مثل هذه المجالات ، تزداد امكانية الخيار . ومما يساعد ايضا على اتخاذ قرار التوجه المهني ، ان بعض فرص هذا التأهيل قائم لدى اقرباء واصدقاء الفرد ، وان اماكن التأهيل العملي او النظري متوفرة .

وتمسك العمال من الأصول المدينية بنفس الخيار الذي تمسكت به الفئة السابقة ، وهو تشجيع المتفوقين علميا ، وتوجيه المتخلفين مهنيا . وكان للنزوح الى المدن ، وتحمل عبء الايجار ، والخدمات العامة ، اثره في السعي الى زيادة الدخل . وتشكل مطاليب الترفيه ، كجزء من حضارة المدينة ، عاملا اضافيا في توجه الجيل الجديد نحو التأهيل المهني ، املا في دخل سريع ، الا ان مسلك الأهل كان دوما متجها نحو تسليح الفرد بحد ادنى من التعليم الضروري للحياة العامة، ومن ضمنها النشاط الاقتصادي . فالقيم العائلية للفئة العمالية المدينية كانت تشجع الابناء للاتجاه نحو التأهيل المهني ، الا ان ظروف التعلم في مدارس وكالة الغوث في المدن ، والتقاء ابناء الطبقة العمالية مع ابناء الطبقة البرجوازية الطموحة الى التحصيل العلمي ، اوجدا مناخا يشجع المتفوقين تعليميا من ابناء الطبقة العاملة على الاستمرار في التحصيل ، والطموح نحو التعليم العالي .

وهناك ظاهرة خاصة ينبغي التنويه اليها ، وهي تحول قسم من ارباب الحرف ، المستقلة سابقا ، والعمال الحرفيين ، الى موظفين لدى المؤسسات العامة (الاونروا او الدوائر الرسمية في مناطق التجمع او خارجها) . ويدخل هؤلاء في تعداد الموظفين الصغار . فوجودهم في اطار هذه المؤسسات العامة ، التي يغلب عليها طابع تقديم الخدمات ، يخلق لديهم حوافز للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تشبها بالموظفين المصنفين في الدرجات الأعلى . ولذا قبلوا التضحيات الجمة للوصول الى هذا الهدف ، يساعدهم في نلك دخلهم الثابت ، وتشجيع رؤسائهم . وقد رأوا في هذا الارتقاء العلمي للاسرة مجالات لتحسين موقعهم الاجتماعي داخل

اطار العمل . خصوصا وان التعليم اضحى قيمة اجتماعية ، تجاوزت مع النكبة قيمة الثروة المادية او الأصول الاجتماعية .

واتجه الحرفيون والعمال من نوي الأصول المدينية الى تعليم بناتهم . وقد بدأوا بارسالهن الى المدرسة في فلسطين ، حين انتشر تعليم الفتيات في المدن ، واصبح الامتناع عن ارسالهن اساءة الى المستوى الاجتماعي للاسرة ، والى علاقتها مع محيطها المباشر . ومع اللجوء الى المدن الفلسطينية غير المحتلة ، والى المدن العربية عامة ، واظب هؤلاء على انتظام تعليم البنات ، كما ازداد التشدد التعليمي داخل الاسر الجديدة ، التي تتميز باتقان جميع الاباء ، وقسم كبير من الامهات ، للقراءة والكتابة على الاقل ، فاصبح تعليم الاناث ضرورة اجتماعية يفرضها لزوم التقارب الثقافي بين الجنسين من جهة ، وطموح الأهلين لتأمين فرص زواج افضل لبناتهم ، لارتباط النجاح الاقتصادي بالمستوى العلمي . من جهة اخرى . وعزز اتجاه تعليم الاناث بروز احتمال ايجاد عمل مقبول اجتماعيا ، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة . ففرص العمل في هذين القطاعين متعددة ، ويتطلب بعضها شهادة ثانوية او عليا ، كما يتطلب البعض الاخر مستويات اقل ، حيث ان قطاع التعليم يضم في المدن عددا من الحضانات ورياض الاطفال ، بالاضافة الى مدارس اهلية لا تفرض الحصول على الثانوية العامة للتعيين في السلك التعليمي .

ويشجع الاسرة على الاستمرار في تعليم الاناث توفر المدارس الثانوية المجانية في المدن . الا ان حافز النجاح ، والطموح التعليمي ، يظلان مرتبطين بالجو الثقافي للبيت . ففي جو توجه معظم الاخوة الذكور نحو التأهيل المهني تقل حوافز الاستمرار في التعليم ، وتزداد اعباء الفتاة العائلية ، مما يجعلها تتسرب من المدرسة باكرا . وعموما ، فان تسربها الباكر يعكس نظرة العائلة الى التعليم، وهي النظرة المقتصرة على ضرورة اتقان الفتاة للقراءة والكتابة والحساب ، كأمور ضرورية في الحياة الحديثة .

ونخلص الى القول ان الطبقة العاملة ، ذات الأصول المدينية ، والنازحة الى المدن العربية الكبرى ، لا تعارض عمل الفتاة ضمن ظروف مقبولة اجتماعيا . وفي البدء رفض الأهل الاعمال التي تفرض الاختلاط ، لكنهم قبلوا به بعد شيوع عمل الفتيات من بنات البرجوازية كونها تشكل قسما من المجتمع المديني ، يتجاوب مع التطور الاقتصادي الاجتماعي الحاصل هناك . وان ترددت بعض الاسر في البداية ، في توجيه الفتاة نحو العمل المختلط ، بسبب مواقفها الايديولوجية ، فانها قبلت بذلك لاحقا ، لاقتناعها باهمية عمل الفتاة . ولم يكن مبدأ عمل الفتاة متعارضا ، في فترة الستينات ، مع امكانية الزواج المبكر لفئة عمر ١٦ ــ ١٩ ، ونلك في حال اقتناع الفتاة . وهذا الاقتناع وارد ، تبعا لنمط التربية القائمة ، التي تعد الفتاة اجتماعيا ونفسيا للزواج اولا ، وللعمل ثانيا .

عاش الريفيون الفلسطينيون ، من محليين ولاجئين ، ظروفا قاسية ، سببها تقلص مجال العمل في الزراعة . وقد توضحت لهم اهمية التعليم كمنفذ اكيد لتحسين الوضع المعيشي . وفي المقابل ، لم تتوضح امامهم فرص للتأهيل المهني ، فاقامتهم في الريف (قرى ، مخيمات) حجبت عنهم امكانية المعرفة المباشرة لاهمية المهن مستقبلا ، كما ان الريف محروم من هذه المهن ، لاعتماده في نلك الوقت على الزراعة التقليدية . وكذلك فان ازدحام مدن الضفة الغربية

ومدينة غزة باللاجئين المدينيين ، وسعيهم الى توجيه اولادهم مهنيا ، لا يعطيهم فرصة لايجاد مجال تدريب او عمل في القطاعات الحديثة هناك .

ومن جهة اخرى ، جاء الانجذاب نحو التعليم ، في البدء ، تدريجيا ، ثم أخذ في التسارع بعد فترة وجيزة . ففي السنوات الأولى من النكبة ، وجدت معظم فئات المتعلمين عملا، للحاجة الكبيرة اليهم ، وأوحى طلب وكالة الغوث والدوائر الرسمية الاردنية الى المتعلمين ، بمدى اتساع نطاق سوق العمل ، مما حدا بالريفيين الى تكثيف تعليم الابناء ، وايصالهم الى المرحلة الابتدائية العليا ، او الى المرحلة الثانوية الدنيا (المتوسطة لاحقا) . وهذا يشكل استمرارا للاتجاه الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في فلسطين . ولكن ، مع انتشار التعليم ، وتدفق الشباب من حملة المؤهلات ، اخذت الجهات المعنية تزيد من شروط التعيين للحصول على احسن مستوى تعليمي . واستمر الريفيون في تعليم اولادهم لتحقيق التكيف مع شروط الحياة الجديدة ، يدفعهم في ذلك وضع البطالة العام ، وتشجعهم مجانية التعليم ، وتجاوب الجهات الرسمية بتوفير المدارس الاعدادية والثانوية .

وفي اواخر الخمسينات اضحت الشهادة الثانوية الشرط الاساسي للتعيين في سلك التعليم ، او في الوظائف الحكومية الاخرى . واضحت هذه الشهادة حلم الاسر الريفية ، لانها ليست وسيلة لتأمين الوظيفة الثابتة في مناطق الاقامة فحسب ، بل في الدول النفطية ايضا ، اضافة الى انها تخول حامليها الالتحاق ، مستقبلا ، بالتعليم العالي ، وخصوصا ان قسما من هذا التعليم (اعداد المعلمين) اصبح مرغوبا لقصر مدته وضمانة توفير العمل . وادى هذا الطموح نحو عمل ثابت ، يحقق دخلا مقبولا وخبرات مفيدة مهنيا ، الى انتشار التعليم ، ووصول معظم الذكور الى آخر المرحلة الابتدائية ، والتحاق قسم كبير منهم بالمرحلة الاعدادية ، ثم أخذ يزداد عدد الملتحق منهم بالمرحلة الثانوية . فخلال عقد من الزمن برز تفاوت ثقافي واضح بين الجيل الجديد والاجيال السابقة ، بما في ذلك الجيل الذي التحق بالمدارس بعد النكبة مباشرة ، ولم يستطع اكمال مسيرة التعليم لعدم توفر المدارس او الصفوف الاعدادية .

لا يكفي الطموح الفردي لتحقيق النجاح التعليمي ، حيث ان المناخ الاجتماعي الملائم ينمي ارادة النجاح لدى الجيل الجديد . وقد لوحظ تفاوت في التطور التعليمي داخل المخيم الواحد ، واتضح بعد التدقيق ان هذا التفاوت ناتج عن اختلاف المستوى الثقافي بين القرى الاصلية في فلسطين ، اضافة الى الاختلاف الناتج عن التفاوت الاقتصادي داخل المخيم ، (عمال ، موظفون ، اصحاب المحلات التجارية والحرف) . ان انتساب الاجيال السابقة الى المدرسة في فلسطين ، ووصول بعضهم الى مستوى تعليمي متقدم ، جعله ينجح ، اقتصاديا ، بعد النكبة ، كما خلق حوافز الاجتهاد والنجاح في المدرسة ، ومناخ المنافسة داخل عائلات واسر القرية الفلسطينية ، الموجودين ضمن تجمع سكني واحد داخل المخيم . بينما تقل هذه الحوافز لدى اهالي القرى الاخرى التي لم تضم قبل النكبة اية مدرسة ، او التي عرفت المدرسة قبل النكبة مباشرة (اي في منتصف الاربعينات وبعدها) . لكن الاصرار على التعليم قلل من مؤشرات هذا التفاوت بين اهالي القرى المختلفة . ومع انتشار التعليم الثانوي ثم الجامعي ، اصبح الاباء ، من اميين وشبه اميين ، في وضع متشابه ، من حيث غربتهم وبعدهم عما يحصله الابناء في المدرسة او الجامعة من معارف . واصبحوا ينظرون الى التعليم الثانوي

والجامعي كحقل غريب من المعرفة لا يستطيعون مجاراته . كما اخذوا يقيمون اولادهم (كفقهاء) يعرفون اكثر منهم عما يدور في محيطهم ، فيطلبون رأيهم في الاحداث السياسية الدائرة التي يهتمون بتحليلها ، لما لها من صلة باملهم في العودة الى الوطن .

وبجانب هذا التفاوت الثقافي الشاسع بين القرى المختلفة وبين جيل الاباء والابناء ، وجدت حالات تقارب عديدة اهمها :

اولا : وجود عدد من المتعلمين من الجيل الوسيط ، الذين بدأوا العمل في القرية قبل العام ١٩٤٨ ، ثم استمروا ، بعد النكبة ، في وظيفة التعليم او الادارة المحلية (غير اللاجئين) . او من النازحين الذين التحقوا بوظائف جديدة في اطار القرية او المخيم (التعليم ، وظائف ادارية في وكالة الغوث او الحكم المحلي) . وقد حافظ هؤلاء على مكانتهم الاجتماعية وعززوها ، لازدياد اهمية هذه الوظائف . ومثلوا دور الوسيط بين الجيل القديم الامي ، او شبه الامي ، وبين الجيل الجديد المتعلم . وهم اباء للجيل الجديد المتقدم علميا ، يفهمون تفكيره وتطلعاته ، ويتابعون نشاطهم السياسي الذي بدأوه قبل وبعد النكبة مباشرة .

ثانيا : مع انتقال قسم من اللاجئين الى مخيمات المدن ، قبل وخلال الستينات ، توفرت هناك فرص عمل مختلفة ، جذبت بعضاً من افراد الجيل الجديد ، وصرفته عن متابعة التعليم ، مما اوجد تفاوتا ثقافيا بين الاخوة في الاسرة الواحدة . وخفف هذا التفاوت من المسافة الثقافية بين الجيل القديم والجيل الجديد . كما بدأ الريفيون ، ايضا ، في ادراك اهمية المهن الطليعية فلم يتشددوا في حصول جميع ابنائهم على الشهادة الثانوية ، بل عمدوا الى تشجيعهم لتعلم مهنة حديثة او للالتحاق بالمعاهد المهنية . وهكذا ، لم يسر التعليم داخل الاسرة الفلسطينية دائما في اتجاه واحد ، كأن ينال الصغار درجات أرفع من التعليم . واخذ الاخوة المتعلمون ينظرون الى مستقبل اخوتهم الصغار بشكل اكثر عقلانية ، ادراكا منهم لمشكلة خريجي المرحلة الثانوية وجمود الرواتب ، وتعثر فرص العمل امام بعض قطاعات الجامعيين . الا ان هذه العقلانية تبقى في حدود ظهور تقاعس مدرسي لدى الأخوة الصغار ، مما يستدعي توجيههم مهنيا . ولذلك يبقى طموح الاسرة نحو توجيه اولادها شطر التخصصات العالية الطليعية ماثلا ، لما تحققه من تقدم مادي واجتماعي .

ثالثا : لم يستطع الاقتصاد المحلي استيعاب قسم كبير من الكفاءات العلمية العالية ، مما دفعها الى الهجرة الى الدول النفطية ، او الى المدن . ولم تبق سوى قلة منهم في اطار تجمعهم الاصلي ، فخسرت القرى والمخيمات شبابها الجامعي ، مما أضعف من تأثيرهم الاجتماعي الثقافي على حياة هذه التجمعات السكنية ، وخفف غيابهم الواسع من التفاوت الثقافي داخل القرى والمخيمات .

وكان لهجرة المتعلمين عامة ، والجامعيين خاصة ، اثرها الايجابي والسلبي على المخيمات . ساهمت هذه الهجرة ، وبشكل ملموس ، في تحسين الوضع المعيشي لعدد لا بأس به من الاسر ، ولكنها حرمت هذه المخيمات ، خصوصا النائية منها ، من عناصر مثقفة متعددة التخصصات والنشاطات ، وكان عليها ان تساعد في تطوير المخيم اجتماعيا . اذ ان دور المعلمين بدأ يتقلص نتيجة بروز ظاهرة انخفاض مستوى التعليم ، وتراجع الحماس لوظيفتهم

ولمهنتهم . وبقي نفوذ القوى التقليدية مع بقاء القيم العشائرية ، ومع تولي الوجاهة التقليدية ادوارا ادارية وادبية تعزز من مكانتها الاجتماعية . وكان من اثر بقاء هذه القيم ، واستمرار فاعليتها في الحياة اليومية ، انها استطاعت استيعاب قسم كبير من ايجابيات التطور التعليمي الذي اجتاح المخيم ، مرغما الجيل الجديد على قبول العديد من القيم التقليدية باسم التضامن العائلي الذي يوفر الشعور بالأمن الاجتماعي . ومن تمرد منهم على هذه القيم فضل الهجرة الى المدن او الى الخارج .

وبقي المفهوم الاجتماعي ــ العشائري لكل من الزواج والمرأة قائما ، يقبل به الجيل الجديد على مضض ، لاقتناعه بمساوىء تفجير خلاف حاد مع الجيل القديم ، ونظرا لانعدام شروط علاقات اقتصادية واجتماعية بديلة تأخذ مكان الأمن الاجتماعي العشائري . وحدها الظروف الاقتصادية ــ الاجتماعية قادرة على ترسيخ قيم اجتماعية جديدة ترتضيها الجماهير الواسعة . وحين توفرت مثل هذه الظروف ، جرى فعليا تجسيد بعض القيم الجديدة مثل : تعارف الجنسين خلال العمل (التعليم) والدراسة الجامعية .

وتتعلق الملاحظة السابقة اساسا بالمخيمات التقليدية التي بقيت خارج النمو الاقتصادي للبلد المضيف ، بينما شهدت المخيمات النامية داخل او في جوار المدن النشطة اقتصاديا (بيروت ، عمان ، دمشق ..) تطورا اجتماعيا ملحوظا ، نتيجة لتقلص حجم التجمعات القروية الاصلية ، لصالح تعدد القرى الفلسطينية الممثلة في المخيم ، وتداخل مساكنها ، مما ساهم في تخفيف السيطرة العشائرية والتأثر بالجو المديني ، واحترام ارادة الجنسين فيما يختص باختيار شريك الحياة .

واخذ الجيل القديم يدرك ، تدريجيا ، غربة القيم التقليدية عن اتجاه التطور الذي ينشد ، وهو التعليم الثانوي للذكور والاناث للحصول على وظائف ثابتة . ومع ارتفاع مستوى تعليم الذكور ، وفوزهم بوظائف تمتاز بالدخل الجيد ، والمكانة الاجتماعية ، اخذوا يتقبلون رأيهم ، ويتنازلون عن مواقف قد تسبب في ابتعاد ابنائهم اجتماعيا عن طريق استغلال الهجرة لدول النفط ، كوسيلة للتخفيف من العلاقة مع الاسرة . وكوسيلة لابقاء الرباط مع هذه الفئة من الشباب ، شجع الأهل تعليم الفتيات لجذب الشباب للزواج من بيئتهم ، بدلا من البحث عن زوجة من محيط اجتماعي آخر . ولا تتعارض رغبة الأهل هذه مع رغبتهم في عمل الفتاة ، وخصوصا في حقل التعليم ، واضحت هذه الرغبة اساسية في طموحات العائلة تجاه مستقبل الفتاة . فمع قبول مبدأ تعليم الفتاة ، والاصرار على انتظامها المدرسي حتى الشهادة الثانوية ، ارتضى الأهل طوعيا شخصية جديدة للفتاة ، من سماتها حق التعبير وتحمل المسؤولية الذاتية وحرية تصور مستقبلها .

ويزيد من قوة هذه القناعة الذاتية الارتفاع التدريجي في نسبة الاباء من الاجيال الوسيطة والحاصلة على قسط من التعليم ، لكون هذه الفئة اكثر تقبلا لتطوير العلاقات داخل الاسرة ، واكثر طموحا لتعليم الفتاة وتوجيهها نحو العمل . ويعمل معظم افراد هذه الفئة في نشاطات اقتصادية حديثة ، تدعوهم للاقتناع بضرورة التطور الاجتماعي والثقافي . ولكن هذه القناعة تبقى طموحا ، طالما بقي التجمع القروي الكبير فارضا وجوده الاجتماعي ــ السياسي .

وتأكدت هذه الظاهرة داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، حيث عمدت السلطات الصهيونية الى تجميد تطور القرية العربية ، ضربا لاقتصادها ولتطورها الاجتماعي . فقامت بالاستيلاء على قسم من الأراضي الزراعية ، وتأخرت كثيرا في تقديم الدعم لكل من الزراعة والصناعة والخدمات في القرية العربية . وقد جرى التنويه ، سابقا ، الى اثر هذه السياسة على اوضاع القوى العاملة العربية ، ودفعها للعمل خارج القطاع العربي ، وحصر نشاطها ضمن نطاق قطاعات معينة ، مثل الزراعة والبناء والنسيج . ولأكمال حلقة التضييق على تطور القرية العربية ، امتنعت السلطات الصهيونية عن مساعدة المجالس المحلية للقرى العربية ، ومنعت التنسيق فيما بينها ، كما رفضت السماح بانشاء مجالس محلية لعشرات من القرى .

بقي الشباب العربي في القرية ، ووظف قسما من دخله لتحسين وضعه السكني ، الا ان التجهيزات العامة داخل القرية بقيت متخلفة ، وبقي النفوذ العشائري قائما بدوره ، نتيجة سياسة الترغيب والترهيب ، التي اخذت تؤجج الخلافات العشائرية ، وترفض تقديم خدمات فردية دون اللجوء للواسطة العشائرية . وفي هذا المناخ من التخلف النسبي ، والهيمنة العشائرية ، تأخر تطور الفتاة في القرية العربية ، خلافا لتطور الذكور . فلم يعن كثيرا بانتظامها المدرسي ، لعدم تلمس الأهل الفائدة الاجتماعية او الاقتصادية من وراء التعليم . فالمستوى التعليمي للذكور محدود عموما ، ولا يتطلب مستوى ثقافيا مرتفعا لدى الاناث ، كزوجات للمستقبل ، ومن جهة اخرى لا توجد فرص عمل كافية للمتعلمات . فهذه الظروف مجتمعة لم تشجع تعليم الفتاة وقبول تنقلها اليومي الى المدارس الثانوية في قرى مجاورة . كما لم يسمح للفتاة ايضا بالعمل بعيدا عن القرية ، فعملت في القطاع الزراعي الصهيوني المجاور ، او في المصانع المجاورة . وبدأت بعض المصانع الصهيونية تفتح فروعا لها على حدود القرى ، لتستغل اليد العاملة النسائية العربية . وعموما ، بقيت الفتاة القروية محصورة ضمن نطاق القرية او الجوار المباشر .

ومن هنا ، فان الاسباب الاجتماعية والاقتصادية لانتظام الفتاة ، تعليميا ، كانت شبه معدومة ، مما اوجد فرقا واضحا بين تطورها التعليمي داخل وخارج الأرض المحتلة . فنسبة الفتيات الى مجموع التلاميذ في مرحلة التعليم الثانوي داخل الأرض المحتلة اقل بكثير من النسبة المماثلة خارج الأرض المحتلة . ففي العام ١٩٦٥ بلغت هذه النسبة ١٤ بالمائة داخل الأرض المحتلة ، و ٣٦ بالمائة في مدارس وكالة الغوث و ٢٩ بالمائة على مستوى الأردن ككل[١٦] .

ليست القيم الاجتماعية وحدها سببا لعدم السماح للفتاة بالعمل بعيدا عن القرية ، فانعدام فرص العمل ، الجيد ، ماديا واجتماعيا ، يساهم بدوره في هذا المجال ، حيث لم تتوفر مغريات مادية ــ اجتماعية تشجع على الانتقال بعيدا ، كما هو الحال خارج الأرض المحتلة . ومع بقاء الفتاة في المناخ العائلي ، بقيت اسيرة للسيطرة العائلية ، بينما خفت هذه السيطرة تجاه الذكور ، لانتقالهم للعمل بعيدا عن مناخ العائلة او العشيرة . فتطورت نسبيا مفاهيم الشباب ، كما اكتسبوا مكانة اجتماعية مميزة داخل الاسرة نتيجة دخلهم المرتفع نسبيا ، مما

---

(١٦) سرية ، ص ٩٧ .

جعلهم يظهرون مسلكا اجتماعيا مغايرا الى حد ما عن المسلك التقليدي . ولا يعني ذلك حدوث تطور اساسي في مسلكهم ، فاقامتهم في القرى ، وسعيهم الى عدم تفجير صراعات قوية ، واقترانهم بفتيات قرويات عامة ، جعلهم يبحثون عن مسلك مقبول اجتماعيا ، بانتظار وضع سياسي يحقق هيمنة تيار الشباب ، ويحرك جماهير القرية لازالة بعض القيم البالية ، والقائمة نتيجة هيمنة السلطة العشائرية . ويعقب ذلك التطور السياسي ، بالضرورة ، عمل مكثف لتطوير التجهيزات العامة داخل القرية ، وانشاء المزيد منها ، وتوفير هذه التجهيزات ، بدورها ، مجال نشاط عام للفتاة ، يحقق مزيدا من الالتحام الاجتماعي بين الجنسين .

ثالثا : انعكاس كل من التربية المدرسية والهيمنة المطلقة للعمل ، في قطاع الخدمات ، على شخصية الفرد العربي الفلسطيني

تمكنا من خلال التحليل السابق الكشف عن بروز ظاهرتين اساسيتين ضمن تجمعات الشعب العربي الفلسطيني : الأولى ، ظاهرة الاتجاه الكثيف نحو التعليم ، والتضخم في اعداد حملة الثانوية العامة . والظاهرة الثانية انتشار العمل في قطاع الخدمات الحديث (تربية ، صحة ، ادارة ...) . وتمثل هاتان الظاهرتان تطورا ملموسا في الوضع الاجتماعي – الثقافي الفلسطيني ، ولذا ينبغي معرفة اثرهما على تكوين شخصية الاجيال الجديدة . ولن نقتصر في التحليل على فئة الجامعيين او حملة الثانوية العامة ، بل سنشمل ايضا فئة الحاصلين على مستوى تعليمي يوازي المرحلة الثانوية ، كما سننوه بتصورات الجيل الصاعد واثرها في تكوين شخصيته . ويتمحور قسم من هذه التصورات حول نموذج المتعلمين الناجحين اجتماعيا واقتصاديا . وفي تحليلنا لشخصية الفرد العربي الفلسطيني المتعلم ، تظل التربية المدرسية عاملا مشتركا لدى الاجيال في ظل اوضاع اجتماعية – اقتصادية متشابهة .

وتأتي معالجة اثر هاتين الظاهرتين على شخصية الاجيال الجديدة من باب استقراء الاتجاهات العامة ، لعدم وجود دراسات اجتماعية – سيكولوجية كافية ، وسنلاحق اية استنتاجات ، ونخرج بتساؤلات حول احتمال حصول تطور او تعديل في قيم الفرد ومسلكه . وهذه المعالجة لا تطمح الا ان تكون محاولة ، تسعى للاجابة على بعض التساؤلات ، وتعمل على طرح اسئلة جديدة .

لقد برزت خلال العرض السابق ثلاثة اتجاهات اساسية للمسيرة التعليمية ، تنبع من الظروف الاقتصادية للفئات المعنية :

اولا : تركيز البرجوازية الفلسطينية على التعليم العالي ، اساسا ، مع استعدادها لتوجيه الابناء نحو التأهيل المهني الطليعي ، في حال غياب الحماس لديهم للدراسة الجامعية .

ثانيا : اعتماد البرجوازية الصغيرة الحرفية ، والطبقة العاملة المدينية ، على التعليم كوسيلة لرفع المستوى الثقافي ، وكجزء من متطلبات الحياة المعاصرة ، ومن ضروريات الاستعداد للتأهيل المهني ، مع ترك الحرية للمتفوقين علميا ، من الابناء ، لاكمال دراستهم العالية ، حسب الظروف الذاتية للاسرة .

ثالثا : التركيز المطلق على الشهادة الثانوية من قبل الريفيين ، لما تمثله من شرط اساسي

لوظيفة ثابتة تحقق تحسنا تدريجيا في الوضع المعيشي .

ولكن ، مع حدوث تطور اقتصادي – اجتماعي ملموس للفئتين الاخيرتين ، وتدرجهما في السلم الطبقي ، اخذت نظرتهما الى التعليم تتحول تدريجيا ، فبدوا اكثر استعدادا للاستثمار في قطاع التعليم لزيادة دخل الاسرة وتدعيم موقعهما الاجتماعي . وهذا الاستعداد يخلق في ذاته مناخا لتعميق قناعة التلميذ التعليمية ، وحثه على الاجتهاد .

وثمة يبقى عامل مشترك ، وان اختلفت البواعث من وراء التعليم ، وهو البقاء فترة طويلة على مقاعد الدراسة ، لا تقل عن ٩ سنوات ، بالاضافة الى خضوع جميع افراد الجيل الجديد لنظام تربوي واحد ، وشديد التشابه ، في الدول العربية المشرقية .

فالسمة البارزة لجميع الانظمة التربوية العربية هي غياب الفلسفة التربوية المتكاملة.وقد ولد هذا الغياب قصورا في كل من السياسة التربوية والاستراتيجية والتخطيط . فالمدرسة العربية الحالية اضحت كائنا مسخا ، لا علاقة له بالواقع الاقتصادي الذي نشأ بعد زوال السيطرة الاستعمارية المباشرة .

كان هدف النظام التربوي الاستعماري اعداد فئة محدودة من الكوادر المتوسطة ، ذات المستوى التعليمي الثانوي والجامعي ، لمساعدتها في ادارة الحكم ، وتعليم القراءة والكتابة والحساب لعدد اكبر ممن تحتاجهم السلطة الاستعمارية في الدوائر الرسمية ، وفي قطاع الخدمات عامة ، لتنظيم تسويق المنتجات وتصدير المواد الخام . ومع نيل الاستقلال ، اخذ الحكم الوطني يتوسع في التعليم تجاوبا مع تطلعات البرجوازية الصغيرة ، ومع الضغط الجماهيري عامة ، كما اخذ يعدل بعض الكتب المدرسية لتعبر عن الاستقلال والشخصية القومية او القطرية . ولكن هذا التطور التعليمي جاء شكليا ، لاعتماده التوسع الكمي فقط من دون مراعاة التطوير الكيفي . ويعود هذا القصور الى العلاقات الاجتماعية السائدة ، ونمط الاهداف الاجتماعية والاقتصادية المعلنة ، والمعتمدة ضمنيا . لقد جاء انتشار التعليم افقيا وعموديا ، بسرعة غير متوقعة ، نتيجة الضغط الجماهيري والتوسع في الخدمات العامة ، وازدياد حجم القطاع الاقتصادي الحديث ، وعلى الاخص قطاع الخدمات .

ورثت الطبقة البرجوازية الكومبرادورية في النظام التربوي الاستعماري اساسا لا يتعارض وتصورها لتأهيل الاجيال الصاعدة ، لكونها حققت ، مع الاستقلال ، سيطرتها على الاستيراد والتصدير ، بدلا من المستعمر وعملائه المباشرين . وعمدت الى تدعيم الاقتصاد شبه الكولونيالي (الزراعي المتأخر – التجاري) لزيادة دخلها . لكن الضغط الجماهيري من جهة ، ونمو الاحتياج للمتعلمين من جهة اخرى ، اديا الى هذا التوسع ، الذي وسع بدوره من حجم الفئة البرجوازية الصغيرة ، فاخذت هذه الفئة ، بدورها ، تطالب بتغيير سياسي يهدف الى دعم الاستقلال الوطني ، وتحقيق الوحدة العربية ، وتسريع التنمية الاقتصادية ، وهذه الفئة تطمح حقيقة الى تولي السلطة ودعم مصالحها كفئة اخذت تزداد حجما ، وتدخل بكثافة في القطاع العام (التربية ، الجيش ، الدوائر الرسمية المختلفة) . ولكن هذه الفئة تظل وليدة الوضع الاجتماعي – الاقتصادي القائم .

وعندما رفعت كل من البرجوازية المتوسطة والصغيرة شعار العلم كسلاح للتقدم ، بعد الاستقلال وبعد النكبة ، كان هدفها من توسع التعليم هو تولي المتعلمين (او المثقفين ، او الطليعة المتعلمة) زمام الأمور . وهكذا ، عندما استولت البرجوازية الصغيرة على السلطة ، عمدت الى ابراز نجاحات اجتماعية سريعة ، تلبي تطلعاتها الذاتية ، وتكسب تأييد الجماهير الواسعة ، فأخذت تشيد المدارس الجديدة ، وتوسع القائم منها . وفي عهدها انتشر التعليم بشكل كثيف في الريف . وجاء هذا النشاط التعليمي على حساب عدم اعادة النظر في كامل النظام التربوي ، مما يعبر عن تخلف الوعي الاجتماعي للقوى الجديدة . وبقي الطابع الاداري التقليدي متغلبا على وزارة التربية والتعليم . وهذا النمط من التفكير يهتم فقط بالارقام والدوام والتفتيش الاداري ، ويعجز عن التخطيط لتحقيق تطوير نوعي . وعندما اخذت الحاجة تبرز الى مثل هذا التطوير ، فيها جاء نمو الاقسام والمراكز التربوية المتخصصة بطيئا وهامشيا ، ويفتقد العاملون فيها الى الثقة بالنفس .

وقد ادخلت بعض التحسينات في برامج اعداد المعلمين ، وعني بالتفتيش التربوي ، وتم السعي الى تطوير اساليب تعليم اللغة في المرحلة الابتدائية ، وعم معظم هذا التحسين في اواسط الستينات ، مع نشاط منظمة اليونسكو وانشائها مركزها الاقليمي لتدريب كبار الموظفين في الدول العربية . وكان من اثر نشاط هذا المركز ، ان اخذت الدول العربية تهتم اكثر فاكثر باستخراج الاحصاءات التربوية وتحليلها . ونتج عن نشاط دائرة الثقافة في الجامعة العربية ، ثم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التقريب ما بين الانظمة التربوية العربية ، وتنشيط الحوار حول الوضع التربوي العربي . لكن الجمود الاداري من جهة ، وغياب الاهداف الاجتماعية ــ الاقتصادية من جهة اخرى ، ابقت جميع التوصيات القطرية والعربية والاقليمية حبرا على ورق .

ومع الانتشار التعليمي ، تمحور النظام المدرسي شكليا حول الشهادة الثانوية العامة ، مما يعني تدرج المعارف والقدرات بشكل يجعل التلميذ قادرا على النجاح في الشهادة . واهملت الاهداف الاخرى بالرغم من دخولها ضمن الاهداف التعليمية المحددة لكل من المرحلة الابتدائية او الاعدادية . ومثال ذلك هو اهمال تهيئة الفرد للعمل بعد المرحلة الاعدادية . ففي الوقت الذي توجهت فيه الجهود لتحقيق هذا التدرج المنهجي ، لم يجر اي اهتمام فعلي بالتدقيق في حقيقة تراكم المعارف وتطور القدرات . وطغى على الممارسة التربوية تصور خاطىء ، يترك للسنين المدرسية اللاحقة تجاوز التخلف المرحلي ، وتتولى كل من الشهادة الابتدائية اولا ، والشهادة المتوسطة لاحقا ، تصفية العناصر المتخلفة تعليميا ، بحيث تصل الصفوة الى المرحلة الثانوية ، التي لا ينجح فيها الا القادرون . وتغطية لتدني المستوى التعليمي ، وتعبيرا عن الديمقراطية في التعليم ، جرى تسهيل الامتحانات العامة ، وازداد هذا التمحور حول الثانوية العامة ، مع حصر التوظيف في القطاع العام بحملة الشهادة الثانوية فما فوق . ثم اخذ العمل في القطاع الخاص يشترط تدريجيا هذه الشهادة . واضحت الشهادات الدنيا عديمة الفائدة للعمل في القطاعات المدنية . لكن القطاع العسكري وحده احتاج اليها ، واخذ يضعها كشرط للانتساب الى الجيش ، او الى المدارس العسكرية المختلفة .

وهكذا بقي النظام التربوي في عهد الاستقلال استمراراً لسابقه في عهد الاستعمار ،

يعتمد اللفظية اسلوبا للمعرفة ، والسلطوية مسلكا ، والتنافس الفردي طموحا . واضاف الى النظام التربوي الاستعماري فوضى في الاهداف التربوية المرحلية ، مما سبب انخفاضا في المستوى التعليمي ، وهدرا كبيرا في الطاقات البشرية والمادية . ومما زاد من حدة المشكلة ، على المستوى الفلسطيني ، انخفاض مستوى المعلمين ، نتيجة استقالة قسم كبير من الاكفاء منهم للعمل في الدول النفطية ، وتراكم السلبيات في مدارس وكالة الغوث ، نتيجة تدني التجهيزات والاستثمارات عامة .

واهملت بعض التجارب التربوية او جرى افشالها ، نتيجة هيمنة التفكير الاكاديمي على تفكير المسؤولين خاصة ، والجماهير عامة . ومثال ذلك هو تجربة حصص الاشغال اليدوية ، والنشاط الزراعي في مدارس فلسطين قبل العام ١٩٤٨ ، والاراضي الفلسطينية غير المحتلة فيما بعد ، او حصص الاشغال التي ادخلتها وكالة الغوث لاحقاً ، اي في اواخر الخمسينات . واخذت الجهات التربوية تهمل هذه المواد والنشاطات ، لما تمثله من عبء تربوي ومادي ، ولا تجد حماسا لدى الاهل لتطلعهم نحو الشهادة الثانوية ، وضرورة نجاح اولادهم فيها ، لما كانت تمثله هذه الشهادة من مهنة مطلوبة محليا وعربيا .

وكانت الانظمة التربوية ، ومنذ عهد الاستعمار ، توفر قسطا من التأهيل المهني بعد المرحلة الابتدائية ، لكن هذا التأهيل لم يشمل الا نسبة ضئيلة جدا من التلاميذ . ومع انخفاض المستوى التعليمي من جهة ، واعتماد مدة ٩ سنوات تعليم (المرحلة الابتدائية + المرحلة الاعدادية) كأساس للتعليم الالزامي المطلوب من جهة اخرى ، اخذت الدول المختلفة تلغي هذه المدارس المهنية ، وتنشىء بدلا عنها المدارس الثانوية المهنية . ورفعت جميع هذه الدول ، ومنذ اوائل الستينات ، شعار توسيع التأهيل المهني . لكن هذا الشعار لم يعكس حقيقة قناعتها ، فتقاعست عن تحقيقه ، مما وفر عليها الاستثمارات المرتفعة . ولم يجد تقاعسها هذا اعتراضا من قبل الاهلين في ذلك الحين ، لتفضيلهم اما للثانوية العامة ، او للتأهيل المهني الميداني .

وجاء التوجه الكثيف نحو التعليم العالي بشكل سريع ، عجز التفكير التربوي عن استيعاب آثاره . ولذا بقي التعليم العالي يطبق اسلوب التحصيل العلمي المتبع في المرحلة الثانوية . وهكذا ، بدلا من تطوير التعليم في المرحلة الثانوية العامة ، لتهيئة التلميذ للدراسة في المرحلة الجامعية ، جرى تطويع المرحلة الجامعية لتتكيف مع المرحلة الثانوية ، فاعتمد اسلوب التلقين والاختبارات النهائية . وعزز من هذا الجمود انحسار هدف التأهيل العالي في اعداد الطلاب للحصول على شهادات مطلوبة ، للتوظيف في القطاع العام .

ويعكس هذا الوضع نمط التعيين في القطاع العام ، الذي يركز على معايير شكلية للانتقاء ، نتيجة افتقاره الى معايير اخرى (المهمات والكفاءات الفعلية المطلوبة) . وقد اعتمدت الشهادات في عديد من الوظائف الادارية والمهنية ، بسبب ارتفاع العرض عن الطلب ، مما حدا بالمسؤولين الى اعتماد شهادات اعلى . وكان يؤمل دوما من هذه الخطوة ، كسب تأييد الرأي العام ، المطالب بتحسين مستوى الاداء في الادارة ، واستيعاب الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل . ونتج عن هذه السياسة التوظيفية ، وشروط التصنيف خاصة ، بواعث

اضافية للتحصيل الجامعي ، شملت الموظفين الطامحين لتحسين وضعهم الوظيفي والمعيشي ايضا .

استطاع التصنيف الوظيفي ، في القطاع العام ، كسب بعض الكفاءات العلمية ، وتشجيع التخصص العالي ، لكنه اوجد رغبة عارمة داخل هذا القطاع للتحصيل الجامعي ، وتأمين الشهادات لتحقيق الارتقاء الوظيفي . وكان من اثر هذه المنافسة ان اخذت اعداد من موظفي الدولة القدامى ، وغير الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة ، في التقدم للامتحانات ، املا في الدراسة الجامعية ، التي سهلها نظام الانتساب . ولا تتطلب هذه الدراسة ، في بعض الجامعات ، مجهودا كبيرا للنجاح كما أن نظام العمل في الدولة يوفر للموظفين الوقت الكافي للدراسة . وتلاقت هذه الطموحات مع تطلعات الاعداد المتزايدة من حملة الشهادة الثانوية الجدد للالتحاق بركب التعليم العالي ، مما اوجد هذا التدفق الكبير على التعليم العالي ، والذي جعل المسؤولين يوسعون من الجامعات والكليات القائمة ، وينشئون المزيد منها . وجاء التوسع الكبير في المعاهد الانسانية النظرية لقلة تكاليف تجهيزاتها ، وسهولة الحصول على اساتذة جامعيين .

وبدلا من استغلال هذا الطموح من قبل موظفي الدولة والمشرفين الاقتصاديين عامة ، لبلورة نظام تعليم عال ، يتلاءم وظروفهم الاجتماعية وخبراتهم الاقتصادية ، ويحقق المردود الوظيفي المطلوب ، جرى توسيع نظام الانتساب الحر ، والابقاء على اسلوب التلقين البدائي (كراس الاستاذ المحاضر) ، كتعبير اضافي عن ديمقراطية التعليم العالي ، وكتسهيل للارتقاء الدراسي .

وبسبب قلة الموارد المخصصة للتعليم العالي ، احجمت الدولة عن التوسع في انشاء الكليات التطبيقية ، تاركة للفئات الميسورة خيار البحث عن مجال تخصص في الخارج .

ونتج عن مسلك الدول العربية هذا انخفاض اضافي في مستوى التأهيل الجامعي ، وتراكم مفاهيم وعادات دراسية تؤخر جميعها من ظهور وعي عام حول تدهور مستوى التعليم الثانوي ، المرتبط بتدهور اكبر في المراحل التعليمية السابقة ، وقد وقف هذا التطور السلبي ، ويقف ، عقبة امام الاصلاحات الجزئية التي سعى ويسعى الى ادخالها على النظام التربوي ، علما بان هذه الاصلاحات الجزئية لن تحقق اي تحسين ملموس ، لانها لا تنطلق من سعي الى تحريك التفكير والعمل لتطوير كامل النظام التربوي .

وهكذا طغت على المدرسة العربية سلبية رهيبة ، ناتجة عن تغلب عالم الارقام (التوسع التعليمي) من جهة ، وتراكم المشكلات التربوية من جهةا اخرى . ومما يزيد الطين بلة غياب سياسة تربوية واضحة ، تنبع من ارادة حقيقية للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي . فالتطورات الاجتماعية ، التي حصلت في بعض الاقطار العربية ، جاءت لتعزز من دور كل من البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، ولتكسب تأييد الجماهير من خلال خدمات محدودة ، تحتاجها في الوقت نفسه البرجوازية الصغيرة بفرعيها الريفي والمديني . وتتوقع جميع هذه الفئات من الدولة ، باجهزتها المختلفة ، ضمان مصالحها هي بدلا من ضمان مصالح البرجوازية الكبيرة . وترى

في التعليم وسيلة لاعداد ابنائها لتولي المهمات الادارية والفنية في القطاع العام النامي بسرعة .

وكان القطاع التعليمي يضم نسبة عالية من البرجوازية الصغيرة التي دخلت سلك التعليم خلال عهد الاستعمار ، لنمو هذا القطاع من جهة ، وللحاجة الى فئة من المتعلمين ترتضي الرواتب المحدودة من جهة ا اخرى . وهكذا ضم قطاع التعليم فئات وطنية ، ترفض تشويه الشخصية الوطنية للاجيال الصاعدة من قبل الاستعمار ، الذي مارس هذا التشويه الظاهر من خلال التقليل من اهمية اللغة الام ، واعلاء شأن لغة المستعمر ، ومن خلال تزييف التاريخ والتراث العربيين ايضا . وناضلت هذه الفئة على المستوى الداخلي ، والخارجي ، لوقف هذا التشويه . ومع حلول عهد الاستقلال ، وتوسع التعليم عموديا وافقيا ، تدرجت في السلم الاداري ، وعملت على توطيد اللغة الام ، وتعديل الكتب المشوهة للتاريخ والتراث العربيين . ولكنها بقيت ، في جوهرها ، محافظة على مفهوم النظام التربوي السابق ، الذي يلاءم ايضا ، المجتمع شبه العشائري والاقتصاد شبه الكولونيالي .

اضافة الى ذلك ، جاء معظم الذين تدرجوا في السلم الاداري ، وحصلوا على مراكز تربوية وادارية مهمة ، من ذوي الاختصاص في اللغة والأدب والتاريخ . وفي المقابل ، تدرجت قلة من معلمي المواد العلمية في السلم الاداري ، بسبب السياسة التي تدعوهم للبقاء في سلك التعليم ، نتيجة قلة عددهم ، والحاجة المتزايدة اليهم . وهكذا بقيت فئة اللغويين مسيطرة على الوضع التربوي ، تتمسك بالتراث كرد فعل ضد الاستعمار ، وضد تشويه الغرب له .

وجرت بعض التعديلات في المواد التعليمية ، انعكاسا للتطور الاجتماعي الذي شهدته بعض الاقطار العربية . لكن جوهر مواد التعليم بقي من دون تغيير . ونظر الى مواد اللغة والأدب والتاريخ العربي كعوامل تثبيت لشخصية الفرد العربي ، من دون اي تفكير جاد في مضمون شخصية الانسان العربي الجديد ، المهيأ لتحمل اعباء استكمال مراحل الاستقلال ، وتحقيق التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي الحقيقي في ظروف التقدم التقني في القرن العشرين .

وساهمت هذه النظرة السكونية للتراث ، والتاريخ ، في توطيد اسلوب التلقين ، لما تفرضه من تقديس مطلق لهما ، كرموز لا يشكك بها ، بدلا من كونها مواضيع فكرية تحلل تطور المجتمع العربي ، وعلاقته بالتطور الحضاري الانساني .

وتوطيدا لعملية تثبيت الرموز هذه ، جرى انتقاؤها شكليا ، بحيث عمد الى ابراز الانتصارات والاسماء في التاريخ ، وتكرار الحديث حولهما ، من دون تحليل الظروف الموضوعية التي ساهمت في التقدم او التأخر السياسي . كما عولجت القضايا الادبية كمواضيع جمالية او فلسفية مثالية ، تبتعد كثيرا عن الواقع الاجتماعي ، ولا تثير الحماس للتحليل النقدي الشامل . ومن هذا المنظار ، ايضا ، اعتمدت في المناهج التعليمية نماذج غير معبرة عن التطور الادبي الحديث .

لقد وطدت هذه العقلية السلفية اسلوب التلقين ، ونظرت الى المواد العلمية ، كعناصر مطلوبة في نظام تربوي حديث ، اي في نظام مستورد من الغرب ، وذلك دون فهم علاقة هذه المواد باعداد الانسان للحياة ، وعزز من هذا الموقف غياب الثقل الحقيقي للتأهيل المهني في النظام

التربوي العربي ، خلاف النظام التربوي في الدول الصناعية . وكانت الانظمة التربوية المحلية تلاحق ، خلال فترة الاستعمار ، تطور تعليم المواد العلمية في الغرب ، من خلال اعتماد الكتب الاجنبية . ولكن ، مع تطبيق التعريب (السليم جوهريا) ، اضحى تعليم هذه المواد مستقلا عن التطورات الخارجية ، والتي تسارعت في الستينات . وبقي تعليم هذه المواد جامدا ، تافها في شكليته ، حتى اواخر الستينات ، حين بدأت المؤتمرات التربوية العربية تلح على مجاراة التطور التعليمي . فبدأت تظهر بعض التعديلات ، الا ان اغتراب المواد العلمية عن البيئة ، وابتعادها عن الاعداد للعمل المنتج ، بقي قائما ، شاهدا على فشل الفكر الاجتماعي والتربوي العربي .

وبالرغم من النواقص الاساسية التي رافقت ادخال النظام التربوي الحديث وتطبيقه ، فان انتشار التعليم ، وارتفاع مستوى الانتظام المدرسي ، ساعدا في تعزيز موقف تقدير العلم وزيادة الاعتماد على المتعلمين . وسمح الحصول على الشهادة الثانوية العامة ، والشهادات الجامعية المحلية ، بالالتحاق بجامعات الدول المتقدمة للحصول على التخصصات المرغوبة . فسهلت هذه الاقامة لاعداد متزايدة من الطلاب فرصة التعرف ، عن كثب ، على المجتمع الصناعي فكريا واقتصاديا واجتماعيا ، واستيعاب وظيفة العلم داخل هذا المجتمع . وكذلك سمحت بالتعرف على اساليب البحث العلمي ، والتحليل الشمولي ، في اطار عمل المجموعة . ومع تخرجهم ، وعودة قسم منهم الى الوطن العربي ، ازداد عدد المتخصصين في الحقول المختلفة . وكان من المفترض عودتهم جميعا الى الوطن ، الا ان اغراءات العمل ، والحياة في الدول الصناعية الغربية ، وصعوبة العمل والحياة للبعض في وطنهم ، جعلهم يرتضون الاغتراب ، بل كان يلحق بهم البعض ، بعد فترة مكوث في الوطن .

وساهمت الابحاث الجامعية ، ووسائل الدكتوراه بالتحديد ، في القاء الضوء على العديد من المواضيع العربية والعالمية ، بعد ترجمتها الى اللغة العربية . ومع التحاق اعداد ممن حصلوا على مؤهلات عليا ، من الدول الغربية ، بالجامعات العربية ، جرى تطوير البحث بالرغم من عدم توفر الظروف المشجعة لهذا التطوير . ومع ازدياد عدد الاختصاصيين في الحقول المختلفة بدأت تظهر مراكز البحث المتخصصة المستقلة ، والاقسام البحثية ، في المؤسسات العامة والخاصة . كما ازداد الاهتمام بالمجلات العربية العامة ، او المتخصصة ، والتي ازدهرت في الستينات . الا ان هيمنة الاقتصاد شبه الكولونيالي ، ورسوخ القمع الفكري في كثير من الاقطار العربية ، اخرت ، جميعها ، من الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية العليا التي نمت كما ونوعاً .

وبالرغم مما اتصف به المتعلمون من خمول فكري نتيجة طغيان اسلوب التلقين ، على مستوى الدراسة الثانوية والعالية ، الا ان اعدادا متزايدة منهم تمكنت من الوصول الى عادة القراءة والتثقيف الذاتي . وساعدت التطورات السياسية المحلية والعالمية ، وانتشار الاحزاب الجديدة ، وتطور وسائل الاتصال ، في تطوير المطالعة . الا ان هذا كله ظل محدود التأثير على تطوير الوعي السياسي والاجتماعي ، نتيجة لغياب اسلوب العمل الجماعي ، كأساس لمنهاج البحث العلمي . فبقي الوعي السياسي ، وبقيت الممارسة العلمية ، مقتصرة على الأفراد . وارتبط هذا التأخر بطغيان اقتصاد الخدمات المرتبط بمصالح الامبريالية ، والمبني على

المنافسة الفردية . كما نتج هذا التأخر ، ايضا ، عن خمول القطاع العام ، وعجزه عن التصدي لمتطلبات التنمية الحقيقية . وقد عزز من خمول القطاع العام غياب الوعي الشامل والعام لشروط التنمية ومراحلها ، وغياب الاهداف الاستراتيجية والمرحلية ، مما افشل كل تخطيط قطاعي ، وجمد على الورق كل تخطيط اطاري شامل .

ومنذ منتصف الستينات ، بدأ يظهر الناتج السلبي للنظام التربوي العربي القائم ، الذي اضحى عامل اعاقة للتقدم الاجتماعي الاقتصادي ، او للتحديث عامة ، لما يولده من قيم لدى الاجيال الصاعدة ، اكثرها سلبي ، مثل اعطاء الاهمية المطلقة للشهادات على حساب الكفاءة العلمية المطلوبة لمهمة التصدي للتخلف ، والمطلوبة للاسراع في التغيير الاجتماعي — الاقتصادي ، والتنمية الشاملة .

وتمثل المدرسة العربية ، والجامعة العربية ، قنوات سالكة لهدر الامكانيات البشرية والمادية ، كما تزيد من المشكلات الاجتماعية بدلا من تقليصها . وللأسف ، فان اصوات النقد الداعية للتغيير ظلت قليلة وغريبة عن الاحزاب والحركات السياسية والاجتماعية ، وظل مفهوم التنافس الفردي طاغيا ، وهو المفهوم الذي يرى في التسرب ، خلال التعليم العام او خلال التعليم العالي ، اخفاقا فرديا ، يتحمل الفرد مسؤوليته .

وعجزت الدول العربية ، والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة ، عن النظر الى التعليم كعنصر اساسي في اعداد الانسان للمشاركة في تطوير الوضع العام والخاص . ولا تزال هذه الدول ، وهذه الحركات ، اسيرة مفهوم « الخدمات » الطاغي على التعليم خاصة ، والتربية عامة ، مترددة وغافلة عن استيعاب التربية كعنصر اساسي في عملية البناء الوطني والقومي ، ونتجت عن غياب هذا الفهم عملية تبذير واسعة تحت مظلة استثمارات صناعية وزراعية .

وحدها جمهورية اليمن الديموقراطية ادركت ضرورة التثوير التربوي كجزء لا يتجزأ من العملية الثورية الكاملة ، وبدأت ، في اواخر الستينات ، تجارب تربوية ساهمت في تكثيف الوعي والخبرات ، هيأت للدخول في عملية تغيير واسعة في السبعينات . واهم هذه التغيرات هي ادخال نظام التعليم البوليتكنيكي ، اي ربط التعلم بالعمل ، واعداد الكتب العلمية ، وتوجيه النشاطات للتفاعل مع البيئة المحلية الطبيعية والانسانية .

وكان من نتيجة انتشار التعليم ، وتضخم عدد حملة الثانوية العامة ، ان تبدل مفهوم النخبة التقليدي ، الذي يقتصر على الاشخاص من اعلى مراتب التعليم . وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم النخبة السياسي — الاجتماعي ، وهي الفئة الموجهة مباشرة ، وغير مباشرة ، للرأي العام او للسلطة .

جاء نمو النخبة الجديدة ، كفئة ، على حساب تضاؤل الوزن الاجتماعي والاقتصادي للأكثرية الساحقة من المتعلمين ، الذين ينالون رواتب محدودة ، او يعيشون في بطالة كاملة او مقنعة . وبسبب ظروف التحصيل العلمي ، بقيت النخبة المتعلمة ، تاريخيا ، منتمية الى كل من

البرجوازية الكبيرة او المتوسطة ، مما يفسر هيمنة التفكير التكنوقراطي الضيق على الفكر الاقتصادي في الستينات .

ونما ، في اطار هذه الاجواء التربوية ، التعليم الفلسطيني خارج الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ . وجسدت الارادة الجماهيرية الفلسطينية عاملا مهما في الاسراع في تعميم التعليم ، وانشاء مزيد من المدارس المتوسطة والثانوية . وجاء هذا الضغط ، كما ذكرنا سابقا ، نتيجة لبروز التعليم كمهنة . وتوسعت مجالات الطلب في اواخر الخمسينات ، واوائل الستينات ، على حملة الثانوية العامة داخل وخارج الاقطار المضيفة الاصلية . وهكذا ، اخذ التعليم في الوسط الفلسطيني صورة اقتصادية واضحة ، ولدت الطموحات ، وعبأت الجهود الذاتية والجماعية . ووقف التعليم عائقا امام تشجيع التأهيل المهني المتوسط ، لعدم وضوح امكانيات العمل . وبعد انحسار الطلب على فئة حملة الشهادة الثانوية العامة ، عادت هذه المرحلة التعليمية لتكون مرحلة متوسطة من النظام التعليمي القائم . واضحت الشهادة الثانوية غير مجدية بالنسبة لقسم كبير من الشباب ، الذين اخذوا يتعرضون للسقوط في دائرة البطالة ، او شبه البطالة ، والضياع ، وتغلق امامهم فرصة التوجه للعمل اليدوي ، نتيجة القيم والطموحات السائدة ، وتضعهم امام ضباب التعليم العالي ، وصعوبة الفوز بمكان في الكليات التطبيقية .

وتطور التعليم الفلسطيني في بيئة معدومة النشاط الانتاجي ، ومفتقرة الى التجهيزات التقنية الحديثة ، مما حرم عددا كبيرا من افراد الجيل الجديد فرص الحصول على المعارف الحديثة عبر الحياة العامة .

وحده الاهتمام السياسي ، متابعة وممارسة ، امد الشباب الفلسطيني بمعارف نظرية وتجارب اجتماعية مهمة ، ولكن معظمهم بقي محروما من المعارف التقنية والانتاجية ، وهي ضرورية لاستيعاب المعلومات العلمية المعروضة في الكتب المدرسية . وان احتوت الكتب المدرسية على المعلومات التعليمية الضرورية لفهم البيئة المحيطة ، الا ان هذه المعلومات تعرض بطريقة لا تحرك حب الاستطلاع والمعرفة لفهم القوانين الطبيعية وتأثيرها في الظواهر البيئية ، كما لا توفر الفرص للاطلاع ، عن كثب ، على نماذج التكنولوجيا الحديثة المتوفرة في البيئة .

وجاء نمو التعليم ، ايضا ، في ظروف شح الموارد المادية ، وعدم ثباتها (وكالة الغوث ، غزة ، الاردن) مما اخضع المدارس القديمة قبل العام ١٩٤٨ لتقليص متواصل في تجهيزاتها السابقة ، ومما حرم المدارس الجديدة من الحد الادنى المطلوب من هذه التجهيزات .

وادت جميع هذه الظروف الى تفريغ التعليم من جميع اهدافه التربوية ، وجعلته آلة جامدة هرمة ، لا تنفع معها شحنات الاصلاح الجزئية . وانتاب مسيرة التعليم الفلسطيني ، منذ الستينات ، خمول اضافي يزيد من عدم الثقة بالمكانة التربوية للمدرسة في تنشئة الجيل الجديد . وبدأ ينخفض العديد من النشاطات التربوية التابعة للمدرسة ، وذلك بسبب الازدحام المدرسي ، وقلة الامكانيات المادية ، وبروز عدم الاهتمام بهذه النشاطات لدى المعلمين . فاخذ النشاط الكشفي بالاضمحلال ، وكذلك النشاطات الرياضية والاندية والحلقات الثقافية . وكانت جميعها تساهم في غرس روح التعاون لدى الجيل الجديد ، وتطور من قدراته ، وتعلمه هوايات مفيدة .

لكن دور المدرسة بقي رائدا في عملية التسييس ، نتيجة التجمع الشبيبي القائم ، ونتيجة لوجود المعلمين النشيطين سياسيا ، وواظبت المدارس على تأدية دورها السياسي غير المباشر في تزويد الحركات السياسية بقوافل الانصار والاعضاء .

ومع انتقال الطلاب الى الجامعات ازداد نشاطهم السياسي . كما بدأت اعداد منهم تهتم بالامور الفكرية ، بحكم موقعها الحزبي ، او بحكم فهمهم لدورهم كجامعيين او كمثقفين . وجاء الانتساب الجامعي الكثيف في وقت ازداد خلاله الصراع الفكري بين التيارات السياسية ، الذي اخذ ، احيانا ، شكل صراع دموي (العراق) . واخذت التجربة الناصرية في التبلور ، مع اعلان الميثاق الوطني ، ومن خلال خطب عبد الناصر المختلفة ، الداعية للاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية . وكان لمضمونها التقدمي من جهة ، وتحريضها ضد افكار وممارسات القوى المحافظة من جهة اخرى ، اثره في تعزيز عملية الاهتمام بالفكر التقدمي العالمي .

وازداد عدد الكتب المترجمة ، وانتشر هذا الفكر في الصحف والمجلات ، التي كونت زادا فكريا جديدا للمتعلمين عامة ، ولطلاب الجامعات خاصة .

وفي اوائل الخمسينات ، بدأت الكتابات تزداد حول الصهيونية كدولة وكحركة سياسية ، تحلل اسسها وتلاحق سياستها ، وتنوه بعلاقتها بالامبريالية . وتعاظم هذا الاهتمام مع ازدياد عدد الطلاب العرب عامة ، والفلسطينيين خاصة ، في الدول الاجنبية ، الذين قاموا ، فرديا او من خلال الاتحادات الطلابية العربية او الفلسطينية ، بالتصدي اعلاميا للدعاية الصهيونية . وكان لهذا النشاط اثره في حث الشباب على البحث والتنقيب والتفاعل مع الحركات السياسية الطلابية وغير الطلابية في اماكن دراستهم واقامتهم ، فاكتسبوا العديد من اساليب العمل المنهجي ، واساليب الدعاية . وساعد هذا المناخ العام على القراءة المركزة ، والتفكير الشمولي ، والنقاش والحوار . وطورت هذه الخبرات جميعها من ثقافة الفرد ووعيه ، ورسخت لديه بعض ا سس العمل المنهجي المنظم .

ومع بروز ضرورة العمل الفلسطيني المباشر ، وما رافقه من حوار حول اسلوب التحرير المطلوب ، ومع انطلاقة العمل الفدائي ، ازداد الاهتمام بتجارب حركات التحرر المختلفة ، وباقتناء الكتب الخاصة بها . وتطور هذا الاهتمام الى معالجة قضايا فكرية وتنظيمية خاصة بحرب الشعب ، والصراع مع الامبريالية . ولقد شجعت جميع هذه الاحداث والاتجاهات والظروف على القراءة ، كما دعت اعدادا متزايدة من الشباب الى الكتابة والتعبير ، مما وسع من قاعدة المفكرين والمثقفين الفاعلين .

ولكن هذا التوسع لا يتناسب مع حجم وكثافة الطلبة الجامعيين والخريجين . اذ عجزت الاكثرية العظمى عن تطوير قدراتها الفكرية والتعبيرية ، نتيجة لترسيخ المنهج التلقيني خلال مرحلتي التعليم الثانوي والعالي . ولم تنحصر اثار هذا النهج على مستوى النشاط الفكري العام ، بل شملت ، ايضا ، مجال النشاط المهني ، حيث ظهر عدم القدرة لدى العديد من الجامعيين على وضع التقارير المطلوبة ، وتردد عدد كبير من الاختصاصيين في وضع الدراسات العلمية التي تعالج القضايا المحلية والقومية ، نتيجة الافتقار الى منهج التحليل الموضوعي

والشمولي ، وغياب روح الجدية ، او التنقيب المتأني ، والمعالجة الطويلة الامد . وقد زاد من غياب المنهج العلمي السليم هيمنة علاقات تقليدية ، حالت دون الابداع ، وشجعت قيم الاستهلاك المادي . وجذب قطاع الخدمات ، وخصوصا القطاع العام ، معظم الطاقات المتعلمة . ويتميز القطاع العام هذا بالخمول البيروقراطي السلبي ، بابتعاده عن الالتحام بقضايا الجماهير . وفي الدول النفطية نشأ نمط جديد من البيروقراطية ، يعمل في مناخ تضخم الدخل العام والميزانية العامة ، فيجهد في التقليد التكنولوجي ، دون حدود ، كسمة للتقدم الحضاري . وبهذا لا يعرف ، ابدا ، مبدأ الاستفادة القصوى من الامكانيات مما يشل القدرة الابداعية الحقيقية لدى الاختصاصيين ، كما يراكم لديهم خبرات لا تفيد كثيرا في الاقطار العربية الفقيرة . وقد شمل عدم الابداع والشلل الفكري ، هذان ، قسما من الجامعيين النشيطين طلابيا في الجامعة ، فجذبتهم مجالات العمل المربحة ماديا ، وتخلوا عن انطلاقاتهم الفكرية الملتزمة ، والتصقوا بالمناخ السلبي العام .

ولعبت البيروقراطية العربية دورا اساسيا في تكبيل موجات الجامعيين والاختصاصيين الملتحقين بالقطاع العام . فهي وريثة البيروقراطية العثمانية ، المتميزة بكفاءتها في التهرب من تحمل المسؤولية ، واستغلال المركز الرسمي . وهذا ما يؤدي بها الى عدم الكفاءة الفعلية في التدرج الوظيفي ، ومحاربة العناصر المتخصصة الجادة ، حرصا منها على موقعها وهيمنتها . وهذا ما يضع العناصر الجديدة امام خيارين لا ثالث لهما : التكيف والاستفادة المادية ، او الاستقالة . وبعد خوض تجارب مع بيروقراطيات مختلفة ، يقع معظم هؤلاء الافراد فريسة الرواتب والامتيازات ، في هذا البلد او ذاك ، ويتخلى عن التزامه العلمي .

ووقف هذا المناخ العام عائقا امام تراكم خبرات فردية وجماعية ، تساعد على التفكير المنهجي ، وتشجع على الاقدام والتصدي للمعيقات والمشكلات كمشاركة في تنمية اجتماعية – اقتصادية حقيقية .

ولن نتحدث هنا عن ازمة الفكر العربي التي سنتطرق إليها ولكن ما يعنينا في الفقرة الحالية هو ابراز اثر هيمنة قطاع الخدمات الحديث ، ضمن اقتصاد شبه كولونيالي ، على نمط خبرات المتعلم عامة ، والجامعي خاصة . لقد جهد قطاع الخدمات هذا في تقليد انماط العمل في الدول المتقدمة . وجاء هذا التقليد شكليا ، لانه منعزل عن عملية الانتاج . فظل دور مؤسسات الخدمات المختلفة هو الابقاء على التخلف العام ، لتبرير تسويق المنتجات الاجنبية ، وتصدير المواد الخام . وبقي العمل في القطاع الاقتصادي الاجنبي نموذجا للعمل الناجح فنيا وماديا . وارتضت الكوارد العربية الخضوع لتوجيه المسؤولين الاجانب ، كسمة للدقة الادارية . واستطاعت بعض المؤسسات الخاصة العربية تطبيق اسلوب العمل المنهجي ، بضغط من حجم المنافسة الدولية . ولكن عدد هذه المؤسسات بقي محدودا ، كما بقي مستواها مرهونا ببقاء المدير العام ومعاونيه ، وبالحفاظ على نمط الكفاءة المطلوبة عند التبديل .

اشرنا في الفصل الأول الى تراث الانضباط النسبي للفلسطيني في مجال العمل ، وذلك نتيجة لنمط العمل الذي كان قائما في دوائر حكومة فلسطين ، وفي بعض الشركات الاجنبية ، مثل شركة نفط العراق . وورثت وكالة الغوث ، فيما بعد ، عددا من موظفي حكومة الانتداب ،

كما اعتمدت هي نفسها اساليب عمل متقدمة . واخذت الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي تعين اعدادا متزايدة من الفلسطينيين ، وتخضعهم لاساليب عمل مشابهة ، من حيث مستوى الانضباط . ولكن هذا الانضباط بقي مرتبطا بالاشراف الاجنبي ، او بالقدرة الادارية للمسؤولين ، ولم يترسخ كمسلك لاغترابه عن هذا الواقع ، أو اغترابه عن نشاط الاقتصاد شبه الكولونيالي . والقلة من الكوادر التي تدربت على استعمال المنهج العلمي في مجال الاقتصاد ، لوجودها في اقسام التخطيط والتقييم ، تراجعت عن تطبيقه في قطاعات اخرى ، نتيجة هيمنة العقلية التقليدية .

وقد حصل تقدم ملموس في استعمال تقنيات العمل الاداري والتخطيطي ، على مستوى القطاع الخاص ، ولكن نتائجه بقيت محصورة في مؤسسات معينة ، لعدم استيعاب هذه التقنيات كقسم من المنهج العلمي الصالح للتطبيق على المستويين القطاعي والعام . وهذا ما ابقى مستوى العمل الاداري والتخطيطي في القطاع العام متخلفا جدا ، ومكتفيا بتداول بعض الشعارات للاستعراض اللفظي . وهنا ، ظلت التخصصات العالية مفتاح العجائب ، ويعتقد ان مجرد توظيفها كفيل بحل المشكلات المتزايدة . وتكررت عملية فشل الاصلاح المنشود ، لاسباب ذاتية وموضوعية . وبقي الجهل قائما حول الشروط الموضوعية لتطبيق المنهاج العلمي . فغياب الاهداف الواضحة والارادات الصلبة تجرد العمل من سلاح التصدي للسلبية العامة ، وتحرمه من القدرة على تحقيق تنسيق وظيفي .

وفي غياب العمل المنهجي ، على المستوى الفردي والجماعي ، اضحى النجاح المادي نموذجا للاجيال الصاعدة . وبقيت هذه الاجيال تجهل معنى العمل الجماعي المبدع ، وتجهل اهمية العمل للصالح العام ، كقسم من تطوير الوضع الذاتي . وجاء الطريق الاسهل للوصول الى هذا النجاح ، في الوسط الفلسطيني ، بواسطة الاعتماد على الشهادات العلمية ، التي تؤهل الفرد للفوز بالوظائف المختلفة ، كما تضمن له تدرجا وظيفيا سريعا ، مما يساعد على تسريع عملية الادخار وبناء علاقات مهنية ، تؤهل لانشاء عمل خاص ناجح . وهذا النجاح المتوقع ، هو الذي حرك ، بالتدريج ، طموحات الاكثرية الساحقة من الاجيال الصاعدة ، فاخذت تتطلع ، بتوجيه من الأهل ، الى تخصصات مستقبلية اكثر ملائمة للوصول الى النجاح الاقتصادي المرغوب . وجاء غرس هذه الطموحات دون الاعتبار لامكانيات الاسرة المادية ، ودون الربط الواعي بين الاخلاص لشعورهم الوطني العارم ، وبين نشاطهم العملي المقبل .

واخذ هذا الطموح يزداد الحاحا ، مع تقلص فرص العمل لحملة الشهادة الثانوية العامة ، وحملة بعض الشهادات الجامعية ، وكذلك مع تدني فرص التقدم الوظيفي لهذه الفئات . وكان هذا الطموح يوجه المسار التعليمي حتى المرحلة الثانوية ، حيث تبرز قدرة التلميذ على المتابعة والتفوق ، وحيث تتوضح الشروط المادية المطلوبة لتمويل التعليم العالي المرغوب ، وضمان استمراريته . واخذ العديد من الشباب في تجاوز الامكانيات المادية للاسرة ، عبر المغامرة ، والالتحاق بالجامعات الاجنبية ،حيث ينجح البعض ويتخلف البعض الاخر ، لتدني مستواه التعليمي ، او لاضطراره الى العمل والدراسة ضمن ظروف معيشية صعبة . كما يكتشف اخرون ، ان توجههم الأصلي لا يعكس استعدادهم وكفاءتهم ، فيتحولون الى

تخصصات اخرى ، ويشعر المتخلفون والمتحولون الى دراسات اخرى (دراسات انسانية) بعقدة نقص تجاه الجامعيين من حملة شهادات الطب او الهندسة ، لما تعنيه من نجاح اقتصادي ، وهي مقاييس نسبية ، ترتبط بالمفاهيم الاجتماعية للنجاح .

وقد ساعد هذا الطموح الفردي ، والبرجوازي الصغير ، على تشجيع التعليم ، وعلى رفع نسبة الانتظام المدرسي الطويل ، كما عبأ الشباب حماسه الى التعليم العالي ، حيث نتج جيش كبير من الجامعيين ، وأعداد كبيرة من اصحاب الكفاءات العالية . وهذا ناتج ايجابي ، تزداد اهميته في حال تطويعه لتحقيق الاهداف الوطنية ، وخصوصا ان درجة التسييس الفلسطيني تسمح بمثل هذا التجنيد ، في حال بلورة استراتيجية وطنية شاملة ، تحدد المهمات المختلفة ، ومراحل تنفيذها .

رابعا : دور المتعلمين في التطورات السياسية الفلسطينية

مع نمو اعداد الطلاب الثانويين والجامعيين زادت اهميتهم داخل الوسط الفلسطيني . كما تجمعت لديهم خبرات نضالية ، من خلال مقاومة سياسة الاستيطان والاحلاف والاحتلال (غزة) ، ومن خلال النضال من اجل الوحدة العربية . واخذت الجماهير الفلسطينية تنظر الى المتعلمين عامة ، والمثقفين خاصة ، كقيادة جديدة مؤهلة لتوجيه العمل الوطني ، وذلك بعد فشل الزعامة التقليدية ، وسقوطها في احضان الانظمة الرجعية او البيروقراطية المحلية (غزة) . وساهمت المسيرة النضالية في تعميق الصداقة بين الطلاب الثانويين ، وتطوير فعاليتها لاحقا ، على مستوى الجامعة ، او على مستوى العمل في قطاع التعليم . واصبحت المدرسة الثانوية اطارا اساسيا في التدريب على العمل التنظيمي العلني والسري ، نتيجة التركيز الزائد من قبل الاحزاب والحركات السياسية الجديدة على فئة التلاميذ الثانويين . وهذا التركيز ناشىء ، ايضا ، عن طبيعة تكوين هذه الاحزاب ، مـن حيث اعتمادها على المعلمين ، كونهم يمثلون رعيل المتعلمين السابق الذي يقوم بتوجيه النشاط السياسي في المدارس .

وبحكم الالتقاء الجامعي للشباب الفلسطيني في بيروت ودمشق ، اخذت تنتشر الحركات القومية بين فلسطينيي سورية ولبنان والاردن ، رافعة لواء الوحدة العربية للقضاء على النفوذ الاستعماري ، وتعبئة الجهد العربي للتحرير . وبالرغم من هذا الالتحام القومي ، ظل الشباب الفلسطيني يمارس مهمات فلسطينية مباشرة ، من رفض لمشاريع التوطين ، الى الاحتجاج الواسع على سياسة الرضوخ والضعف امام الاعتداءات الصهيونية على القرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة . وكان الشباب الفلسطيني ، التواق للاشتراك في حرب التحرير ، يدرك خطورة الانظمة العربية باقصاء الشعب العربي الفلسطيني ، عن واجب الدفاع عن نفسه ضد هذه الاعتداءات، ومنعه من تعبئة كامل طاقاته لمعركة التحرير. وقد تأكد للشباب خاصة ، وللجماهير عامة ، اهمية العمل الفدائي ، من خلال ادراك اثر العمليات الفدائية قبل حرب ١٩٥٦ على وضع التجمعات الصهيونية في الداخل . وزادت هذه القناعة بقدرة الجماهير على مقاومة الاحتلال من خلال تجربتي احتلال غزة عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، ومقاومة احتلال بور سعيد عام ١٩٥٦ .

ومع بروز التيار الوحدوي العارم ، بعد حرب السويس ١٩٥٦ ، وظف الشباب

الفلسطيني كامل جهده في مدارس وجامعات الاقطار العربية المختلفة ، للمساهمة في خلق قوة الضغط الجماهيري ، لتحقيق الوحدة العربية ، كخطوة اساسية وسريعة لتحرير فلسطين . ومع نجاح هذا الضغط ، ونشوء التيار الجماهيري العارم ، تعمقت لدى الشباب العربي عامة ، والفلسطيني خاصة ، اهمية المشاركة الجماهيرية في معركة التحرير ، وفي مقاومة الاعتداءات الصهيونية على سكان المناطق الحدودية ، آخذين مثالا على ذلك المستعمرات الصهيونية الحدودية ، مثل مستعمرات منطقة الحولة على الحدود السورية ، وقدراتها الدفاعية .

وهكذا كان يتجاذب الشباب الفلسطيني عبر مواقعه السياسية شعور مزدوج ، وهو دعم العمل الوحدوي كطريق للتحرير من جهة ، والضرورة القصوى للمشاركة الفورية للجماهير الفلسطينية في عملية التحرير من جهة اخرى . وكان ينحاز لاحد الاتجاهين تبعا للتطورات السياسية في المنطقة العربية . ولكن هذه الازدواجية بقيت مسألة مركزية في تفكيره ، يسعى دوما الى ايجاد العلاقة العضوية بين النضال الوحدوي والنضال التحريري . وعززت الوحدة المصرية السورية ، وقيام ثورة تموز ١٩٥٨ ، في العراق ، قناعة الشباب الفلسطيني بقرب التحرير . الا ان الشك بدأ ينتابه من جديد مع هيمنة البيروقراطية خلال تجربة الوحدة ، ومع ظهور شروخ الانقسام داخل الصف الوحدوي في الوقت نفسه . وفي المقابل ازدادت قناعته باهمية الاعتماد الكامل على الجماهير من خلال ملاحقته لمراحل الحرب الجزائرية ، وانتصار الثورة .

ومع فشل تجربة الوحدة اتضح للجماهير العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، صعوبة تحقيقها على المدى القصير . فالامبريالية والرجعية ، آنذاك ، كانتا تجهدان في ضرب اي اتجاه وحدوي . كما ان تجربة الوحدة قابلة للفشل في حال عدم اعتمادها على الدعم الجماهيري الفعلي . ومن خلال وقوف الشباب الفلسطيني والحزبي ضد عهد الانفصال في سوريا ، ادرك ان مبدأ المشاركة الجماهيرية العربية في معركتي الوحدة والتحرير يعني ، قبل كل شيء ، مبادرة جماهير القطر نفسه . كما ادرك ان تحرير فلسطين يتطلب ، اساسا ، نهوضا جماهيريا فلسطينيا ، يأخذ شكل حركة تحرير شعبية ، يتطلب ظهورها بعث الكيـان الوطنـي الفلسطيني ، واعطاء حرية التعبير والعمل لهذه الحركة ، واحترام استقلالها .

وكان الطلبة الفلسطينيون في الجامعات العربية التقليدية (مصر ، لبنان ، سورية) قد حافظوا على الشخصية الفلسطينية ، نتيجة استمرار الوجود الطلابي الفلسطيني في هذه الجامعات ، وارتفاع حجمه بعد سنوات من النكبة . وكانت النكبة ، وما نتج عنها من ظروف اقتصادية ، قد ابرزت ضرورة تطوير التنظيم الطلابي الفلسطيني للتعبير عن الاراء السياسية للحركة الطالبية من جهة ، وتنظيم المساعدات المالية ، التي قدمت للطلبة الفلسطينيين اثر نكبة عام ٤٨ ، من جهة اخرى .

واخذت رابطة الطلاب الفلسطينيين في كل من القاهرة والاسكندرية تضم الى صفوفها اعدادا اكبر من طلبة قطاع غزة ، الذين كانوا اقل تأثرا بالحركات القومية العربية الحديثة التي ظهرت في بلاد الشام (سورية ، لبنان ، الاردن) ، نتيجة للظروف السياسية والادارية المميزة

للقطاع إذ لم تظهر في مصر حركات سياسية وحدوية تستقطب شباب غزة ، كما لم يظهر تأثير حزب البعث وحركة القوميين العرب الا لاحقا اي ما بعد حرب السويس . وكانت اكثر هذه الروابط الطلابية نشاطا رابطة القاهرة . ومع انفتاح النشاط الطلابي العربي عالميا ، اخذت هذه الرابطة تمثل طلاب فلسطين على المستوى الطلابي العالمي . وهكذا اخذت تتوضح لها الاهمية السياسية والنقابية لانشاء اتحاد عام للطلبة الفلسطينيين .

ازدادت قناعة المسؤولين عن رابطة القاهرة بانشاء الاتحاد ، مع النمو الكبير لاعداد الطلبة الفلسطينيين في جامعات القاهرة ، وفي الجامعات المصرية عامة ، التي اخذت تستقطب مزيدا من الطلاب الفلسطينيين من حاملي الجنسية الاردنية ، كما بدأ يقصدها عدد اكبر من طلبة الدراسات العليا ، والذين انهوا دراسة البكالوريوس في دمشق او بغداد . وعزز التقاء الشباب الفلسطيني الوافد من مناطق التواجد او التشرد المختلفة من شعورهم الوطني ، كما عزز لديهم ضرورة ابراز الكيان الفلسطيني كخطوة اولى للتحرير . وكانوا يشعرون ، في الوقت نفسه ، انهم المؤهلون لقيادة الشعب العربي الفلسطيني بعد سقوط الوجاهة التقليدية ، وبعد ان تميزوا عن القيادة القديمة بتجاوزهم للانتماءات العشائرية والاقليمية . وهم يتمتعون بعلاقة وثيقة مع الرعيل السابق من الخريجين ، ومع زملائهم من الثانويين ، الذين التحقوا بقطاعات العمل المختلفة ، وعلى الاخص قطاع التعليم . كما ان علاقتهم وثيقة مع افواج التلاميذ الثانويين الاصغر عمراً .

ومع الانتشار الطلابي من جهة ، والتجمع الكمي في الجامعات المختلفة من جهة اخرى ، برزت معطيات ايجابية تدعم اللقاء بين الروابط المختلفة . وكان لاقتناع حزب البعث بأهمية نشوء الاتحاد اثره في تسريع عملية اللقاء . وجاءت رغبة الحزب هذه بسبب مرونته التنظيمية ، التي تسمح ببروز شخصية قطرية داخل التنظيم القومي ، ورغبته في الهيمنة على جميع الروابط الطلابية العربية القطرية والقومية . وموقف الحزب هذا هو الذي شجع رابطة بمشق وبيروت للاشتراك في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لطلبة فلسطين ، في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٥٩ . وكان لاهتمام حزب البعث بانشاء الاتحاد وجهه السلبي ايضا ، لما اوجده من صراع سياسي كان له اثره على مسيرة الاتحاد الوليد . وسنبين ذلك لاحقا .

وكانت قناعة الطلبة الفلسطينيين بدورهم الطليعي عميقة . وكان اعلان تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام ١٩٥٩ تعبيرا واضحا عن هذه القناعة :

« ان طلبة فلسطين ايمانا منهم بحراجة الظرف الذي تمر فيه الامة العربية ، وتكالب قوى الاستعمار والرجعية والشعوبية ضد اهدافها ، وايمانا منهم بان فلسطين تمثل قلب الامة العربية ، وان الوحدة العربية الشاملة لن تتم الا باسترداد فلسطين وايمانا منهم بان دور الفئات الفاسدة التي كانت مسؤولة عن النكبة ودور الزعامات التي اوصلتنا الى هذا المصير قد ذهب ولن يرجع مرة ثانية ، وانه قد حان الوقت للشباب العربي الفلسطيني ليحتل مركز القيادة ، وليوجه الجماهير العربية مع شعب فلسطين نحو معركة العودة ، وايمانا منهم بان

طلبة فلسطين يمثلون الطليعة الواعية المؤهلة لقيادة النضال في سبيل استرجاع فلسطين ، وفي سبيل تحقيق اهداف الأمة العربية... »[١٧] .

ونلاحظ في هذا الاعلان التأكيد على دور الطليعة الواعية المتمثلة بالطلاب خاصة ، والمتعلمين عامة ، في قيادة الجماهير . ويمثل هذا استمرارا للنظرية التي برزت في الاربعينات ، وبعد النكبة بالتحديد ، وطغت على تفكير وممارسات الحركات السياسية الجديدة . كما تمثل في الوقت نفسه طموح البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، وهيمنة فكرها وممارساتها . وهذا ما دفع مؤسسي الاتحاد على التأكيد في اعلان التأسيس على دوره في « تنمية الوعي لدى النازحين ، والاتصال بهم ، ورفع روحهم المعنوية » .

لقد أفتقر الوعي الجماهيري الى معرفة ثقافية بالاحداث العالمية ، بدلا من استيعاب الظروف المرحلية للنضال ، وتقييم نمط النضال السابق ، وشروط النضال المستقبلي . ولقد مثلت الجماهير النازحة ، وخصوصا جماهير المخيمات ، على الدوام ، حالة ثورية ، لما عبرت عنه من رفض جماعي لمشاريع التوطين وتمسك بالعودة ، ولانضمامها الدائم لموجات الاحتجاج العلني ضد سياسة التخاذل امام العدو الصهيوني ، وامام الامبريالية . الا انه كان ينقصها في ذلك التنظيم الحديث ، لغياب العمل السياسي المنهجي ، ووقوعها تحت تأثير العلاقات العشائرية .

واذا كانت هذه الجماهير تعاني من مشكلة « نفسية » ، فمردها ادراكها لأصرار الانظمة العربية على اقصائها عن العمل الجدي لتحرير الارض ، وتلمسها لاتساع الهوة الاقتصادية بينها وبين البرجوازية الفلسطينية ، التي اسرعت من خطاها في تحقيق استقرارها المعيشي وتطوره ، واقتناص احسن فرص التعليم والعمل . فالجماهير الكادحة اكثر التصاقا بضرورة التحرير والعودة ، نتيجة لارتباط تطوير وضعها المعيشي بهما ، مما اعطى لقضية العودة بعدا معيشيا واضحا . بينما كان التحرير ، بالنسبة الى البروجوازية الفلسطينية ، قضية وطنية عقلانية تنطلق من رفض الهيمنة الاستعمارية والتخلف العربي ، وتخشى من تأجيل المعركة ، لما يشكله من دعم اضافي لقوة الدولة الصهيونية يحثها مستقبلا على التوسع .

فوثيقة اعلان تأسيس الاتحاد ، هي استمرار لنهج المتعلمين ، بعد النكبة ، في دعوة الجماهير للاعتماد عليهم في تحقيق التغيير (تحرير فلسطين) . ولكن الوثيقة هذه تتضمن ظاهرة جديدة ، وهي ايمان الطلاب بضرورة مشاركة الجماهير في التحرير ورفض اسلوب عزلها .

ظلت قضية تعبئة الجماهير غير واضحة المعالم ، بسبب القصور في فهم معنى وحجم النضال الجماهيري من جهة ، وتقوقع العمل التنظيمي من جهة اخرى . لقد فرضت الظروف الاجتماعية والاقتصادية بروز فئة المتعلمين وتعلق الجماهير بهم . ووجدت الجماهير في هذه الفئة بديلا عصريا للقيادة التقليدية العشائرية والساقطة سياسيا ، نتيجة لدفاعها الضيق عن مصالحها الاقتصادية . ورأت الجماهير في فئة المتعلمين عنصرا اقتصاديا مهما ، قادرا على

(١٧) مجلة **جبل الزيتون** ، الصادرة عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الهيئة التنفيذية ، ايار (مايو) ١٩٧١ ، مقالة « المسيرة النضالية لطلبة فلسطين » .

تأمين العمل الثابت ، والمربح . وكان تقبل الجماهير لفئة المتعلمين تعبيرا عن الارادة السياسية والطموح الاقتصادي . الا ان فئة المتعلمين هي التي لم تدرك المعنى النضالي لتمسك الجماهير بها . وشبت هذه على الشكلية ، شكلية اسلوب ومضمون التعليم ، شكلية الشهادات .

ونتج عن ذلك تغلب النمط الشكلي في التفكير على النمط التحليلي الشمولي ، وغاب عن فئة المتعلمين فهم العلاقة الجدلية للتعليم في تحقيق ارادة الجماهير من اجل تطوير وضعها الاجتماعي والاقتصادي من جهة ، وفي احداث تطور نوعي في مستوى الاجيال المتلاحقة من جهة اخرى . ولم تدرك هذه الفئة الحالة الثورية التي تعيشها الجماهير الفلسطينية ، والتي ينقصها التنظيم العضوي المجند لكامل طاقتها . ولم تعتن بافواج التلاميذ المتسربين بعد مرحلة ٧ سنوات ، او اكثر ، من التعليم ، او بالذين انخرطوا في مجال النشاط الاقتصادي ، او بقوا عاطلين عن العمل . ويدخل ضمن هذه الفئة افراد الاجيال المتعلمة سابقا والنشطة اقتصاديا . وهذه الفئة تمثل بكليتها حلقة اتصال مهمة بين المتعلمين الثانويين والجامعيين من جهة ، وبين الجماهير الواسعة من جهة اخرى ، خاصة ان قسما منها ظل تواقا للاستزادة من التعليم والثقافة .

ولكن نمط النشاط السياسي والحزبي افتقر للتصور الواضح ومرونة العمل لاستقطاب هذه الفئة من المتعلمين ، وابراز قيادات جماهيرية منها . وكذلك لم يسهل الموقع الاقتصادي للخريجين الثانويين والجامعيين بناء علاقة وثيقة مع هذه الفئات . فالحركة النقابية او الاجتماعية ـ الجماهيرية قد ضعفت ، من جهتها ، الى حد التلاشي ، مع النكبة والتشتت والفقر . ولم تدعم الفئات المتعلمة ، داخل اطرها السياسية او الاجتماعية ـ الاقتصادية ، العمل النقابي . واظهرت على المستوى الاقتصادي استعلاءاً اجتماعياً ، وتذبذباً مصلحياً ، جعلها ترفض الاندماج في الحركة النقابية العمالية ، تهرباً من ان تلصق بها صفة « عامل » ، وخوفاً على مصالحها الاقتصادية (الوظيفية) .

وكانت الجماهير العربية في الدول المضيفة تفتقر ايضا الى تراث من العمل النقابي خاصة ، والاجتماعي ـ الجماهيري عامة ، ولنفس الاسباب ، اي طبيعة فهم البرجوازية المتوسطة والصغيرة للنضال الوطني والاجتماعي . كما ان الانظمة الحاكمة رفضت ، وبشدة ، اي تطور نقابي عمالي او فلاحي خوفا على مصالحها . وهكذا تداخلت وتفاعلت تجارب التنظيم السياسي للشباب العربي ، لتعكس الحال في مجال العمل النقابي العمالي ، الذي ظل بدائيا وفي مرحلة جنينية ، لا يوفر اطارا لبروز قيادات جماهيرية ، ولا يهيىء مجالا لتأهيل الجماهير الواسعة على العمل الاجتماعي ـ السياسي ، ويعمق من وعيها .

لذا ، لم يكن من الغريب ان تعطي الاحزاب اهتماما خاصا بالاتحادات الطلابية ، وتجهد في استقطابها ، لاهميتها السياسية المطلقة من جهة ، وللتقارب الفكري والمسلكي مع عناصرها من جهة اخرى . علما بان قسما من كوادر الصف الثاني كان ملتحقا بالجامعة ، ويلعب دورا طلابيا مهما ، بينما مثل الرعيل الطلابي السابق كوادر الصف الأول . وفي الوقت نفسه ، كانت العلاقة مع القطاعات العمالية مبنية على علاقات فردية ، ويفتقر تطويرها الى وضوح اجتماعي ـ سياسي ، والى خبرات عملية حال الحاجز الاجتماعي والنفسي دون

اكتسابها ، فبقيت عنصر تخلف واضح في العمل السياسي الوطني .

وكان مسلك الشباب الفلسطيني المتعلم نابعاً اساساً من اصوله الاجتماعية ، ومن خبراته العملية ، ومن مصالحه البرجوازية بدرجة اقل ، لأن الطابع الاجتماعي العام للبرجوازية الفلسطينية ، في الخمسينات ، وحتى منتصف الستينات ، كان **العمل المأجور** وليس النشاط الاقتصادي المستقل . ولذا كانت هذه البرجوازية تعتمد على كفاءاتها العملية والمهنية ، وهذه معطيات تلح على التغيير والتطوير الجماعيين . كما كانت تنظر الى القضية الفلسطينية والوحدة العربية من منظار الكرامة العربية ، وارادة بناء المستقبل الوطني والقومي ، وترفض اسباب ونتائج النكبة كتعبير عن قوة الهيمنة الاستعمارية ، وحجم التخلف العربي .

هذا ، واخذت فئة الشباب المتعلم تنشط في دراسة الصهيونية ، وفي تحليل علاقتها بالاستعمار والامبريالية ، كما اخذت تراقب تطور بناء دولة الصهاينة ، وتتحرى نيات قادتها . ودفعها هذا التحليل ، في اوائل الخمسينات ، الى الانخراط في الاحزاب العقائدية الجديدة الطامحة الى تغيير نظام الحكم ، واعتماد العلم لتجديد المجتمع . ورفضت جميع هذه الاحزاب مفهوم او شعار « الانقلابية » . واعتقدت جميع هذه الحركات بان تولي عناصر متعلمة الحكم ، وتجديد مؤسسات الدولة ، وتحديد اهداف وطنية شاملة ، كفيل بتحقيق النهضة المطلوبة .

وكانت الاحزاب القومية ابعد هذه الحركات عن تحديد مفاهيم وبرامج اجتماعية ، ورسم معالم لمجتمع جديد ، معولة على الوحدة العربية كشرط ضروري ، للانصراف بعده الى تحقيق النهضة الشاملة . ونظرت الحركات الاسلامية الحديثة الى مجتمع اسلامي صرف ، مستوحى من العصر الاسلامي الأول . فرفضت القيم والمفاهيم الحالية ، ولم تر أن هناك ضرورة لفهم ديناميكية المجتمع الحديث ، فهي تأخذ منه فقط العلوم المختلفة والمساعدة في بناء المجتمع المسلم . وقد حكم تصرف جميع هذه الحركات رفض الواقع المتخلف بعناوينه الرئيسية ، من دون السعي لفهم الاسباب العميقة للتخلف ، ذلك التخلف الذي برز واضحا خلال التصادم مع الاستعمار الصهيوني المباشر ، ومع نفوذ الامبريالية داخل الاقطار العربية المستقلة .

ادركت البرجوازية الصغيرة ، ان اقصاء النفوذ الاستعماري يقتضي القضاء على الطبقة الحليفة او العميلة ، وهي الطبقة البرجوازية الكبيرة ، الكومبرادورية ، المصرة على ابقاء التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي ، وعلى تبعية القطر للامبريالية ، والمتمسكة بهذه التبعية لزيادة استغلالها للجماهير ، وللجم تحركها .

وفي خضم النضال ضد الاستعمار المباشر ، وضد الامبريالية ، نمت هذه الحركات ، واخذت تستقطب المزيد من افراد البرجوازية الصغيرة . وجاء هذا التطور واضحا لدى الحركات القومية المعبرة عن تطلعات هذه البرجوازية ، ومن ثم تبلورت مع تطور التجربة الناصرية في مصر . وعند اعلان الوحدة المصرية السورية ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، تحمست هذه

الحركات للقوانين الاقتصادية المختلفة التي بدأ تطبيقها في سورية ، تمشيا مع التطور الاقتصادي القائم في القطر المصري .

وهكذا ، بعد الاطمئنان المرحلي على مسيرة الوحدة ، اخذت قضايا التحول والتنمية تطرح بشكل ملموس ، وتجاذب هذا الطرح عاملان : عامل التراث الفكري للمتعلمين ، الذي اخذ يتحدث بعد النكبة عن التنمية لتجميع وتطوير الموارد الطبيعية ، وفق الاساليب العلمية الحديثة . بينما اخذ العامل الآخر يدعو الى تحقيق تطوير نوعي من خلال عملية التنمية ، يلبي تطلعات البرجوازية الصغيرة ، والجماهير العريضة الضاغطة . وهذا التطوير الاخير نوعي ، بقدر ما يؤدي الى توسيع قاعدة التعليم ، والتوظيف ، والتسليف، والاستثمار، بشكل يفيد التطلعات المباشرة للبرجوازية الصغيرة ، اي انه تطوير لزيادة امكانيات النمو للبرجوازية الصغيرة .

وخلال تجربة الوحدة ، وظرف التصادم السياسي والفكري مع الحزب الشيوعي في العراق ، بدأت عمليات الفرز الاجتماعي ، وعمليات التقييم والتحليل الاجتماعي – الاقتصادي. كما بدأت المواقف السياسية – الاجتماعية تعبر صراحة عن الانتماء الطبقي ، او تتخفى وراء التذبذب السياسي . وتوضحت الاثار الوخيمة لهيمنة البيروقراطية في ظل غياب السلطة الجماهيرية . وتأكد تحالف فئات عديدة من البرجوازية الصغيرة مع البرجوازية المتوسطة ، والكبيرة ، لتشابك المصالح من جهة ، ولقدرة البرجوازية على توظيف البيروقراطية لمصلحتها من جهة اخرى. واخيرا، طرح التصادم ، مع الحزب الشيوعي في ظروف تسارع التغيير الاجتماعي في العراق ، نقاشا فكريا حول مسار التغيير وشروطه.وعلى الرغم من تناقض المواقف العلنية ، إلا أن النقاش اوجد مناخ تفكير واسع لدى الكوادر والعناصر ، خلق بلبلة داخلية في البدء، لكنه ساهم في الاقتراب من فهم مشترك لدى العديد من الكوادر ، وساعد ، لاحقا ، في خلق تقارب سياسي بين الكوادر خاصة ، وبين الاحزاب والحركات السياسية عموما .

وقد عايش قسم كبير من الشباب الفلسطيني المتعلم هذا الصراع السياسي ، وهذا النقاش الفكري ، بحكم انتمائه التنظيمي ، او تعلقه بتجربة الوحدة والدفاع عن ضرورة العمل القومي . وكان مشدودا الى التفكير حول مسيرة التحرير والعودة ، ضمن المسيرة العاصفة للوحدة ، وتجربتها الأولى ، وامتدادها الجماهيري . وكان الصراع السياسي والاجتماعي يحثه لمعرفة اوثق لشروط النضال والتغيير الاجتماعي .

وتمخضت عن تجربة الوحدة وفشلها ردود فعل قوية في اوساط الاحزاب القومية . فادركت من خلالها عمق نفوذ الامبريالية ، وارتباط العديد من شرائح البرجوازية بها ، وهي التي ترفض نشوء القطاع العام الانتاجي وتطوره ، لما يعنيه من لجم لمصالحها ودعم للاستقلال الوطني . وقد ضمت هذه الاحزاب ، نفسها ، فئات برجوازية بقيت اسيرة مصالحها ، فتعاطفت مع الانفصال علنيا او ضمنيا . واخذ التضامن الضمني شكل التمسك المطلق بشعار الوحدة ، مغلبة إياه على اي اعتبار آخر . وبرز هذا التيار داخل حركة القوميين العرب ، حيث انطلق العداء للانفصال من مفهوم تأخير الوحدة العربية ، دون التعرض للدوافع الاجتماعية – الاقتصادية للانقلاب الانفصالي .

لقد توضح للعديد من كوادر التنظيمات القومية ، والاحزاب الشيوعية العربية ، خطورة ظاهرة الانفصال كردة رجعية ، تسعى الى الاطاحة بالمكتسبات الاجتماعية ، التي تحققت خلال عهد الوحدة ، فهي بالتالي امبريالية لتأخير التحرر الوطني العربي .

وزاد من التناقض داخل الاحزاب القومية ، وبين الشباب المتعلم عامة ، اتجاه التطور السياسي – الاجتماعي داخل مصر ، حيث بدأ عبد الناصر سلسلة اجراءات اقتصادية واجتماعية ، قلصت من نفوذ البرجوازية المتوسطة . فقد ادرك عبد الناصر ، بعد تجربة الانفصال ، والتحرك الامبريالي على مستوى الوطن العربي ، ان نجاح التجربة الاجتماعية المصرية مرتبط باقصاء النفوذ الامبريالي الداخلي ، وكسب تأييد الجماهير الواسعة ، والعمل على تنظيمها وابرازها سياسيا . وعمد ، لبلورة الاتجاه الجديد ، الى اصدار ميثاق العمل الوطني (١٩٦٣) ، كاطار لوحدة داخلية بين القوى الوطنية ، بغية تجنيدها للدفاع عن تجربة التحول الاجتماعي . وكان لهذا الميثاق اثره في اثارة اهتمام القاعدة الواسعة من الشباب العربي المتعلم ، وحثه للحوار حول شعار « الكفاية والعدل » . واعطت خطوات التأميم المتلاحقة ، والاهداف الاقتصادية الاجتماعية المتعددة ، والمعبر عنها في الخطة الخمسية ، مادة ملموسة لتفكير واسع داخل وخارج القطر المصري . وتسارع هذا التفكير وهذا الحوار مع تطور التحليل الاجتماعي في خطب عبد الناصر . واخذت هذه الخطب تمثل ، ايضا ، مادة تثقيف سياسي واجتماعي واسع للجماهير العربية العريضة ، تنتظرها ، وتحفظ الشعارات الجديدة فيها ، وتسعى الى مناقشتها .

وبدأ اهتمام عربي واسع بتجربة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، كتحالف بين الطبقة العاملة وقطاع الفلاحين والبرجوازية الوطنية ، وكشكل من اشكال العمل التنظيمي المتعدد الاطر . كما تركز الاهتمام على اسلوب بناء منظمة الشباب كمدرسة واسعة لاعداد العناصر المؤمنة بالتحول الاشتراكي ، والعمل للمصلحة العامة .

وشجع هذا المناخ السياسي ظهور العديد من المجلات الفكرية والثقافية ، التي تعالج القضايا السياسية والاجتماعية العربية والعالمية . ونشطت حركة التأليف لتقدم العديد من الكتب الفكرية والاقتصادية المهمة . وبدأت في الظهور ايضا ترجمات الفكر التقدمي العالمي ، والتي وجدت اقبالا واسعا . وساهم مناخ الحرية النسبية في بيروت في ظهور العديد من دور النشر التقدمية ، التي اصدرت المزيد من الصحف والمجلات ذات الاتجاه التقدمي . كما بدأت اسواق العديد من الاقطار العربية تستقبل الكتب التقدمية الصادرة في الدول الرأسمالية ، او في الدول الاشتراكية . وعمدت هذه الدول الى تشجيع حركة الترجمة ، وتوفير كتب التراث الماركسي باللغة العربية .

اردنا من هذا الحديث المسهب عن التطورات داخل القطر المصري ، بعد الانفصال وبروز الناصرية كاتجاه فكري تقدمي ، التنويه الى ثلاث نتائج عملية :

اولا : التفاف جماهيري واسع حول عبد الناصر كقائد سياسي ، اجتماعي ، شرس في مقاومته للاستعمار والامبريالية عامة ، وصادق في سعيه للتحويل الاجتماعي .

ثانيا : اثرت افكار عبد الناصر ، بجانب تجربة الوحدة والانفصال ، على اوضاع الاحزاب القومية ، فدفعتها الى مزيد من الوضوح الاجتماعي . فنما فكرها الاشتراكي ، وازدادت التناقضات بين تياراتها الداخلية . وركبت حركة القوميين العرب موجة الناصرية، دون تردد ودون ابداع ، بهدف الاستئثار بالجماهير الناصرية خارج مصر ، على حساب تقلص جماهيرية حزب البعث . كما استقطب النهج الناصري التقدمي اهتمام الاحزاب الشيوعية والعناصر الماركسية العربية عامة ، مما خلق حوارا واسعا بين الاحزاب القومية والشيوعية .

ثالثا : عمقت افكار عبد الناصر خاصة ، والاتجاه التقدمي للاحزاب القومية عامة ، من التناقض الاجتماعي في الوطن العربي ، وازدادت شراسة الامبريالية في ضرب هذا التطور التقدمي الجديد .

وهيأت ظروف التطور السياسي والاجتماعي والفكري العربي انفتاحا واسعا على الفكر التقدمي العالمي، واوجدت اهتماما متزايدا بالنضال العالمي ضد الاستعمار والامبريالية . وساهم الالتفاف العربي المتزايد حول الثورة الجزائرية في هذا النضال ، حيث استحوذت هذه الثورة على اهتمام الدول الجديدة ، والقوى التقدمية في الغرب ، ونالت التأييد الكامل من الدول الاشتراكية .

وعبر الثورة الجزائرية بدأ اهتمام بالثورة الكوبية وبنضال الشعب الفيتنامي ، وملاحقة تطور الحركات الاستقلالية في افريقيا ، والحركات التحررية في امريكا اللاتينية . فقد تحول الاهتمام بالثورة الكوبية الى حماس في القضاء على عملية الغزو في خليج الخنازير عام ١٩٦١ . وتضامنت الجماهير العربية مع نضال الشعب الكونغولي بزعامة لومومبا، وعمها الغضب والحزن عند اغتياله .

واظهر الشباب العربي عامة والفلسطيني خاصة تأييدا كاملا لنضال شعوب امريكا اللاتينية ، ونظر باعجاب لموقف القائد شي غيفارا الداعي الى خلق اكثر من فيتنام واحدة لاستنزاف الامبريالية الامريكية . كما اله جدا مصرع غيفارا في بوليفيا . وا ستحونت تجربته النضالية على تفكير هذا الشباب ، فاخذ يحلل اسباب الفشل ، وعدم التفاف الفلاحين حول البؤرة الثورية في بوليفيا .

واخذ الشباب العربي عامة ، والفلسطيني خاصة ، يقارن بين نجاح الثورة الفيتنامية وبين فشل التجربة البوليفية ، وكان اهتمامه وحماسه للثورة الفيتنامية قد ازداد مع نجاح حملة الـ « تيت » ، والتي ابرزت اهمية التنظيم الجماهيري الواسع ، والعمل السري الدقيق ، في اتمام عمليات ضخمة ، تغير من موازين القوى سياسيا وعسكريا .

ولمست الجماهير العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، اثر صمود الجماهير الفيتنامية ، وانتصاراتها المتتالية ، في تصعيد النضال الجماهيري في الدول الرأسمالية ضد الامبريالية الامريكية ، وصعود موجة الاحتجاجات والهروب من الجندية في امريكا ، بحيث ساهمت هذه الموجات في ضعضعة القدرة القتالية للجيش الامريكي ، وخلقت نفورا عاما تجاه النظام العميل في سايغون . وكان من نتيجة معارضة الرأي العام الامريكي ، والغربي عامة ، للحرب في

فيتنام ، ان اخذت الولايات المتحدة في تطوير استراتيجية الثورة المضادة ، عن طريق استخدام اطراف اقليمية في ضرب الثورات التحررية ، بدلا من تدخلها المباشر .

ودعت جميع هذه الاحداث والتطورات الشباب العربي للانفتاح على الفكر التقدمي العالمي ، بالاطلاع على تجارب حركات التحرر ، وافكار قادتها ، ومنظريها ، ومتابعة تاريخ نضالها . ولقي كتاب فرانز فانون « معذبو الأرض » رواجا كبيرا ، لدعوته الى استعمال العنف لتحرير الأرض وتحرير الذات ، وكذلك الكتب الخاصة بالثورة الكوبية ، وهي نموذج في الانطلاق من البؤرة الثورية في الريف ، لتحقيق التحريض السياسي وانهاك العدو .

وهذا الاهتمام باستراتيجية حرب التحرير الشعبية هو الذي دفع الشباب العربي لقراءة كتاب « جياب » حول « حرب الشعب » بنهم ، وللعودة الى التراث النضالي للثورة الصينية ، والمعبر عنه اساسا في كتابات الزعيم ماوتسي تونغ ، والتي تعالج بالتفصيل استراتيجية وتكتيك حرب الشعب .

وفي هذا المناخ السياسي ، والفكري ، بدأ الطموح الفلسطيني يتبلور نحو كيان وطني خاص يجند الجماهير وينظم مسيرة التحرير . وتعمق هذا الاتجاه مع نكسة الوحدة المصرية — السورية عام ١٩٦١ ، وما تلاها من احداث عربية . وتبلور لدى الشباب العربي الفلسطيني العديد من القضايا المشتركة :

اولا : ليست الوحدة هدفا مستقلا ، انها في جوهرها الثوري عملية تصفية للهيمنة الامبريالية باشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية ، مما يتطلب تجنيد الجماهير للدفاع عن الوحدة ، وتحقيق خطوات اجتماعية فعلية تزيد من تعلق الجماهير بها . ولذا ، فان اي عزل للجماهير هو اضعاف لمقومات الوحدة .

ثانيا : لا يعني العمل الوحدوي اهمال القوى القطرية صاحبة المصلحة الاساسية ، واغفال دورها في تقدم مسيرة النضال . فأي وصاية عليها من خارج القطر نفسه ، او من اي قطاع هامشي (مثل فلسطيني سورية) ، يجنح بمجموع الجماهير نحو السلبية ، ويمنع فرص اكتشاف الاسلوب الانجح للتصدي للقوى المضادة . ولا يمنع ذلك من تنظيم عمل مركزي على مستوى الوطن العربي ، شرط تطوير الامكانيات النضالية المحلية .

ثالثا : ان الحوار الفلسطيني ، في ظل غياب كيان وطني خاص ، عرضة للتناقض ، وهو التناقض الذي اجتاح الحركات القومية ، وترك اثره على الشباب الفلسطيني عامة .

وعانى الاتحاد العام لطلبة فلسطين كثيرا من هيمنة الاعتبارات الحزبية الضيقة ، التي كان لها دورها في تجميد فعالية الاتحاد ، مما دفع الفروع والمؤتمرات العامة للدخول في نضال وحوار لتثبيت ديموقراطية داخلية ، تشجع الحوار والعمل المشترك . ووسم النضال الطويل لهذا الاتحاد في تثبيت العمل الديموقراطي ، ورفض الوصايا العمياء على كوادره ، بتقليد جديد من العمل التنظيمي وحرية التعبير .

واعتمادا على الثقة الذاتية بتمثيل القطاع الطلابي الفلسطيني ، استطاع الاتحاد

القيام بنشاط عالمي واسع ، رسخ العديد من العلاقات على مستوى المنظمات الطلابية المحلية والعالمية ، مما ساهم كثيرا في استقطاب الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية ، وافسح المجال لكوادر الاتحاد للتدرب على العلاقات الدولية .

وازداد هذا النشاط مع انتخاب كل هيئة تنفيذية جديدة ، لكونها حصيلة مؤتمر عام حيوي تشاهده وفود عالمية عديدة . وقد يكون الواقع الطلابي هو العامل المساعد في تجديد القيادات عن طريق التخرج . الا ان الحيوية الديموقراطية داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، لعبت دورا مميزا في تحقيق هذا التجديد .

واستفادت المنظمات السياسية الفلسطينية من خبرات طلابها العالمية ، فعينتهم خلال الدراسة ، وبعدها ، على رأس قطاع الاعلام الخارجي ، او قطاع العلاقات الخارجية .

ولم تقتصر علاقة قيادات الاتحاد العام لطلبة فلسطين مع المنظمات الطلابية العالمية والاجنبية المحلية ، على تبادل التأييد بالنسبة لمواقف سياسية محددة ، بل اخذت هذه العلاقة تتطور الى استيعاب اعمق لنضالات الشعوب الاخرى ، والتعرف على مستوى النضال ضد الامبريالية . وكان الشباب الفلسطيني ينظر دوما الى صراعه مع الصهيونية على انه صراع ضد الاستعمار والامبريالية . ولذا ، فان تتالي نجاحات النضالات العالمية يقوى من نضال الشعب العربي عامة ، والفلسطيني خاصة ، ضد الاستعمار الصهيوني ، وضد الامبريالية .

وعلى الرغم من ان الاتحاد العام لطلبة فلسطين قد اظهر قوة وفعالية جماهيريتين ، ونشاطاً عالمياً واسعاً ، الا ان نشاطه كان مبتورا ، لارتباطه بمستوى العمل السياسي العربي عامة ، والفلسطيني خاصة ، ولارتباطه ايضا بالاصول البرجوازية لمعظم الطلبة المتفرغين دراسيا ، داخل وخارج الوطن العربي .

وهيمن اسلوب تكتيكي مبتذل على ممارسة الاحزاب والحركات السياسية العربية الحديثة . فاستبدلت الاستراتيجية بشعارات عامة ، حتى ان الاحزاب الايديولوجية ، والتي تنطلق من تحليل تاريخي مادي ، او من نظرة اجتماعية شمولية ، لم تستطع تجاوز الشعارات . ونتجت هذه الظاهرة بسبب هيمنة البرجوازية المدينية ، المتمثلة في معظم الكوادر الحزبية الاساسية ، وغير المؤهلة تاريخيا وثقافيا للقيام بتحليل تاريخي شامل ودقيق للواقع الاجتماعي ، وتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة . فاستحوذ على تفكير هذه القيادات عنصر تحقيق الانجازات السريعة التي هي وليدة العقلية الانقلابية المتأصلة .

وجاءت قرارات التأميم في مصر اولا ، ثم سورية والعراق لاحقا ، لتضع الكوادر المختلفة امام المحك الحقيقي . فكان عليها الاختيار بين دعوتها التقدمية ، ومصالحها الشخصية ، التي مستها قوانين التأميم . وفي حال تحررها من مصالحها الطبقية كان عليها ، ايضا ، تعميق وعيها الاجتماعي ، وبلورة تصور مستقبلي .

فكل من التراث الفكري العربي الحديث ، ونمط التربية ، لا يوفران المعطيات اللازمة لاستيعاب منهج تحليلي شمولي . ويتفاقم هذا الامر مع التردد الفكري للاكثرية الساحقة من

الكوادر الاساسية ، انسجاما مع موقعها الاقتصادي وطموحاتها الذاتية .

رسخ الاتحاد العام لطلبة فلسطين نمطا من العلاقات الديمقراطية ، لكنه فشل في جعل الاتحاد مدرسة حقيقية ، تصهر الدراسة والتخصص في الارادة الوطنية ، وتثير داخله حوارا علميا ملتزما حول الواقع والمستقبل الفلسطيني خاصة ، والعربي عامة ، بحيث يساهم هذا الحوار في تعميق الوعي لمتطلبات النضال المختلفة (العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ...) . وفي غياب مثل هذا المناخ ، كانت تأتي مقررات المؤتمرات الفرعية والعامة شكلية ، تعلن الايمان بالتحرير ، وتطالب بتجنيد الجماهير ، وتندد بالمؤتمرات ، وتنوه بدور الطلبة كطليعة ثورية ، وتتحدث ، في سعة ، عن الاعلام الخارجي ، في حين تتجاهل متطلبات التحرير الاخرى . ولم تتوخ هذه القرارات تحديد برنامج عمل واضح وتفصيلي ، ولذا لم تجد كوادر الاتحاد ضرورة للتحضير الواسع لهذه المؤتمرات . ونتيجة لهذا التقصير ، اهملت المؤتمرات الطلابية الفلسطينية تحديد مهمات مرحلية متعددة الجوانب ، تجند طاقات الطلاب ، وتجعلهم يؤدون دورا واضحا ، كل حسب استعداداته . إنما ، وحدها هذه البرامج والمهمات بشرط تطبيقها وممارستها ، قادرة على تحويل الحماس الوطني الى قيم ومسلك يومي ، يلازمهم خلال الدراسة وبعدها .

ولذا بقي الاتحاد منبرا للتعبير ، واخفق في ان يكون اداة مهمة للبناء الذاتي والجماعي ، مما حصر دور العلم ، وطنيا ، في اطار التحليل السياسي ، ورفع كفاءة الاعلام الخارجي ، الذي بقي بدوره عملا فرديا . فبدلا من ان يصبح الاتحاد عاملا مهما في تطوير نوعي ملموس للاجيال المتعلمة الجديدة ، نهج نهج الاحزاب العربية في رفع الشعارات ، من دون تحديد مهمات جماعية مرحلية ، وفشل في تحقيق الدمج الحقيقي بين ارادة التعليم والتخصص ، وبين ارادة التحرير والتضحية .

وإن كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين قد ساهم في انشاء الاتحادات الجماهيرية واتحاد عمال فلسطين بالتحديد ، الا انه دفعها ، ايضا ، باسلوبه السياسي ، وهو الاعلام والعلاقات الخارجية ، وحرمها من تطور جماهيري ذاتي لا يتحقق الا من خلال وضوح اجتماعي ، ونضالات مرحلية ، وتقاليد نقابية ، تبني جميعها الكادر الملتزم ، وتستقطب اهتمام اوسع القطاعات الجماهيرية ، وبالتحديد قطاع العمال .

ولم تكن قضية استقطاب الطلبة مشكلة للاتحاد العام لطلبة فلسطين ، فوعيهم الوطني من جهة ، وتجمعهم المكاني من جهة اخرى ، يسهلان ذلك ، بشرط توفر المسلك الديموقراطي داخل الاتحاد . بينما يتطلب النشاط العمالي الفلسطيني ، وفي ظروف التشتت ، الابداع في ايجاد الاساليب والوسائل القادرة على تنظيم اكبر عدد من قطاع العمال ، بحيث يراعي هذا التنظيم ظروف النضال الاجتماعي العربي في كل قطر ، مما يستدعي القيام بتحليل اجتماعي شامل لقطاع العمال في اماكن تجمعه المختلفة ، واعداد كوادر قادرة على الحركة والتخطيط والتنفيذ في شتى المناطق .

ومع هيمنة العمل الدعائي الخارجي ، بقي الاتحاد العام لعمال فلسطين هيكلا مفرغا ،

اقتصرت مهمته الرئيسية على حضور المؤتمرات العربية والدولية ، وتلبية الدعوات للقيام بزيارات رسمية . وبالرغم من حصوله على بعض منح التدريب النقابي والمهني ، لكنه لم يستطع الاستفادة منها لغياب برنامج عمل واضح .

ومع انتشار التعليم ، أفقيا وعموديا : عمل الاتحاد العام لطلبة فلسطين على زيادة قاعدته الطلابية ، من خلال انشاء مزيد من الفروع داخل وخارج الوطن العربي . وارتبط الاتحاد واعضاؤه برباط وشيج مع المتعلمين العاملين ، خصوصا قطاع المعلمين . ونمت هذه العلاقة خلال مرحلة الدراسة الثانوية ، وتدعمت من خلال كون اكثر المعلمين ، في الوقت نفسه ، طلابا جامعيين ، وتعمق التنسيق والتفاعل مع قطاع المعلمين لاحقا ، مع ازدياد عدد الجامعيين الملتحقين بالقطاع التعليمي . وهذا الانتشار الواسع للمتعلمين ، وبروزه كقطاع جماهيري مؤثر اجتماعيا ، وسع بدوره من صفة « الطليعة » لدى هؤلاء المتعلمين . فكانوا مقتنعين تماما بانهم يمثلون « الطليعة الثورية » ، القادرة على قيادة عملية التحرير ، والتأثير على الرأي العام ، انطلاقا من موقعهم الاجتماعي داخل التجمعات الفلسطينية ، وعلاقتهم بقطاع المتعلمين العرب عامة . وما كان على الجماهير الفلسطينية الا الالتفاف حولهم .

ان استمرار هذا النمط من العمل السياسي ، هو استمرار لمفهوم البرجوازية الصغيرة لدورها السياسي . فهي تنظر الى نفسها كقطاع حديث سريع النمو ، ومتداخل مع كل من الطبقة الكادحة والبرجوازية المتوسطة . وتكتفي بابراز سمات نموها وتطورها الاجتماعي ، في حين تتهرب من القيام بتحليل شامل لتطور المجتمع الفلسطيني ، وتحديد صورته المستقبلية خلال مرحلة النضال ، وبعد التحرير .

وتفهم صفة « الكادر » على انها تعين الشخص المتعلم والملتزم ، اي الذي يهتم بالقضايا السياسية ويحللها ، والحاصل ضمنيا على درجة علمية (شهادة ثانوية ، او شهادة عالية) . فالكادر شخص يتحلى بصفات معينة ، تؤهله للارتقاء قدرة ووظيفة ، لتحمل مزيد من المسؤوليات الحزبية ، مع العلم بان هذا الارتقاء لا يحقق الا من خلال جدلية الاعداد النظري والممارسة . وقد نشأت هذه الصورة المشوهة للكادر الحزبي ، او السياسي ، من قصور في فهم الاهداف الاستراتيجية والمرحلية في العمل الثوري ، حين جرى فصل النشاط السياسي والعسكري عن النشاط الاجتماعي ، مما سبب تخلفا في استيعاب مفاهيم وشروط التعبئة الجماهيرية ، التي نظر اليها كالتفاف حول المتعلمين ، ولم تتوضح كعمل تنظيمي واسع يلبي احتياجات العمل المرحلي ، الذي يخدم الاهداف الاستراتيجية .

وقد شاركت عوامل مرحلية في تأجيل فهم شروط التعبئة الجماهيرية :

العامل الأول : هيمنة تنظير سياسي – اجتماعي ، مفاده ، مساواة افراد الشعب العربي الفلسطيني اجتماعيا ، وذلك نتيجة لانعدام الملكية ووسائل الانتاج ، اثر النكبة والتشرد . ولذا ، لا يرى هذا التنظير اي ضرورة لبلورة تصور اجتماعي واضح ، يحدد القوى ذات المصلحة الحقيقية في التحرير . ان الفئة المتعلمة هي التي تعكس تطلعات الجماهير . وهي القادرة ، ايضا ، على توجيه النضال . كما يرى في الاهتمام بالتحليل الاجتماعي . وتكثيف

العمل الاجتماعي معوقات لمسيرة لتحرير ، واقحاما لاهداف ومهمات اخرى في مسيرة النضال ، تشتت الامكانيات والقدرات المتوفرة .

العامل الثاني : مع انشاء الكيان الفلسطيني عام ١٩٦٤ ، سعي الى تقليد نمط العمل السياسي والجماهيري المتبعين في مصر حينذاك . فاعتمدت بعض الاطر والتسميات ، مثل « التنظيم الشعبي » . وكما جرت عملية اجهاض المحاولات الناصرية ، كذلك كان مآل المحاولة الفلسطينية ، وذلك نتيجة لهيمنة البيروقراطية (مع اختلاف البواعث الاجتماعية والسياسية في الوضعين المصري والفلسطيني) ، ونتيجة لغياب الوضوح السياسي – الاجتماعي لمهمات هذه الاطر .

العامل الثالث : كان من اثر بروز التيار الجماهيري الفلسطيني العارم ، والمطالبة بتوطيد الشخصية الفلسطينية ، والاسراع في عملية تحرير فلسطين ، ان تعمقت الرؤية لدى الطليعة المتعلمة ، بعدم ضرورة اعطاء اهتمام خاص ومركز للقطاعات الجماهيرية ، وغير الطلابية ، التي هي في الاساس مستعدة للعمل الوطني التحريري . وازدادت القناعة بذلك مع تصاعد الالتفاف الجماهيري حول العمل الفدائي ، بعد العام ١٩٦٥ .

وان ابدت الفئات المتعلمة موقفا سياسيا – اجتماعيا واحدا تجاه العمل الجماهيري ، الا ان تراثا طويلا من التعبير السياسي ، والنمط التنظيمي لهذه الفئات ، قد اعاق عملية توحيد صفها . فالى جانب اعتبارات ذاتية ، حول اسبقية قيادة العمل الوطني الفلسطيني ، كان هناك ايضا خلاف حول استراتيجية التحرير وتوقيته ، وحول مستوى استقلالية النضال الفلسطيني . فثمة اتجاه يدعو الى توفير حد ادنى من التنسيق العربي ، والاعداد العسكري ، بينما يرى تيار اخر ضرورة انطلاق العمل الفدائي ، لما يقدمه من معيار واضح لدى جدية الانظمة العربية القائمة ، فان قامت هذه الانظمة بدعم العمل الفدائي ، فستشعر ايضا بضرورة التنسيق العسكري العربي ، وان امتنعت عن الدعم ، او عارضت العمل الفدائي ، تعرضت ، بالضرورة ، لضغط جماهيري يعدل من موقفها ، او يطيح بها .

قد يبدو هذا الاختلاف صراعا بين الاتجاه القطري الضيق ، وبين الاتجاه العربي القومي ، لكنه في الحقيقة صراع حول قضية علاقة التحرير بالوحدة . فجميع الحركات الوطنية الفلسطينية تؤمن بالوحدة ، لكنها تختلف فيما بينها حول سبل الوصول اليها . اذ ان مبدأ الوحدة العربية راسخ لدى الجماهير الفلسطينية ، وقد عملت أجيال متتالية من الشباب الفلسطيني من اجل هذا المبدأ . ومثلت جدلية الوحدة والتحرير معضلة دائمة للفكر السياسي الفلسطيني ، لادراكه ان انجاز التحرير لا يتم الا بمؤازرة عربية حقيقية ، وحيث يتعرض الوطن العربي ايضا لخطر توسع صهيوني دائم كانعكاس للايديولوجية الصهيونية .

وفي الستينات ، فقط اخذت هذه المعضلة شكلا جديا ، نتيجة لانتكاسة العمل الوحدوي ، ولتفاقم التناقض داخل الصف القومي ، ولاحتدام الصراع الاجتماعي داخل الوطن العربي ، سياسيا واقتصاديا . فبينما ساد اتجاه لدى المتعلمين الفلسطينيين يدعو الى تطوير الفكر القومي ، وتعميقه اجتماعيا ، لمقاومة الاتجاه القطري اليميني ، رأى اتجاه اخر

خطورة الانجرار وراء التيار الأول ، لما يسببه من اعاقة انطلاق حركة تحرير فلسطينية . ولا يخلو الموقف الاخير هذا من رفض ضمني للتحول الاجتماعي داخل الوطن العربي .

الا ان هذا الاتجاه كان له فضل التنويه المستمر بضرورة الاسراع في تحرير الارض الفلسطينية ، للقضاء على خطر استمرار الوجود الصهيوني ، ونمو قوته الاقتصادية والسياسية . فالوجود الصهيوني عامل اساسي في اعاقة الوحدة ، وفي تأخير التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية . ولم يكن الاتجاه القومي اليساري يرفض هذا التحليل ، لكنه كان يرى العلاقة العضوية بين القوى الرجعية العربية والوجود الصهيوني ، من خلال التحالف الوثيق مع الامبريالية الامريكية ، هذا التحالف الذي يسعى لضرب اي تطور ثوري تحرري في المشرق العربي ، وبذلك اعطى هذا الاتجاه الاولوية لتدعيم الجبهة المعادية للامبريالية داخل الوطن العربي .

لكن هذا الاتجاه القومي اليساري ظل سجين مفاهيم البرجوازية الصغيرة ، وعجز عن تنظيم الجماهير العربية . وزاد من عجزه انحسار التجربة الناصرية ، تحت وطأة الأوضاع السلطوية الغاشمة ، والبيروقراطية العفنة ، وانسياق التجربة البعثية في سورية ، قبيل حرب ١٩٦٧ ، نحو طفولية شكلية (تأميم المصالح المتوسطة والصغيرة) اغضبت الجماهير ، بدلا من استنهاضها وتعبئتها .

واخذ انصار هذا الاتجاه ، ايضا ، في مشاركة الجماهير تململها من تهرب الدول العربية ، ومصر الناصرية بالتحديد ، من مجابهة الغطرسة الصهيونية ، التي بادرت بقصف مواقع العمل في تحويل روافد نهر اليرموك (اهم روافد نهر الاردن) . وكان هذا العمل يمثل جهدا عربيا موحدا ضد المشاريع الصهيونية الرامية الى تحويل نهر الاردن ، لارواء صحراء النقب . واخذ الاتجاه القومي اليساري يتلمس ، يوميا ، خطورة التهديد الصهيوني ، الذي مارس ارهابا دمويا ضد الضفة الغربية ، وفي قرية السموع بالتحديد ، والذي اخذ يزيد من تهديداته العلنية ضد سورية . ولذا بدأ ممثلو الاتجاه القومي اليساري في ادراك معنى الالتفاف الجماهيري حول العمل الفدائي ومعنى رفض الجماهير لسلبية منظمة التحرير ، وهيمنة رموز معينة ، تقبل الخضوع لارادة بعض الانظمة العربية . فهذه الجماهير هي التي خرجت تتظاهر ضد اغتيال جلال كعوش من قبل المكتب الثاني اللبناني ، معبرة عن احتجاجها على سياسة الانظمة العربية المعادية للعمل الفدائي الفلسطيني .

وهذا الالتفاف الجماهيري الواسع حول حركة « فتح » ، ساهم في تنمية الحوار بين قيادات هذه الحركة ، وعدد كبير من الشباب المتعلم المستقل ، او المنظم في حركات فلسطينية او قومية . وشجع هذا الحوار ، ايضا ، النشوء التدريجي لفهم مشترك لحرب العصابات ، ثم لحرب الشعب طويلة الامد . كما بدأ يظهر ، تدريجيا ، تحليل متقارب حول اهداف الامبريالية الامريكية وعلاقتها بالدولة الصهيونية ، وتصميمها ، على ضمان احتكارها للنفط العربي ، واستغلال هذا النفط لصالح هيمنتها الاقتصادية والسياسية العالمية .

ومع اتساع قاعدة الحوار ، وعمق التحليل ، اخذت تظهر بعض القضايا الاستراتيجية

والتكتيكية النابعة من صميم حرب الشعب وتطبيقها الفلسطيني . وتفاعل النقاش داخل الحركات السياسية الواحدة ، وبين مختلف تيارات الشباب الفلسطيني المتعلم كما تبين ، مع تطور الممارسة ، عدم صوابية الطروحات الداعية الى تأجيج النضال الفلسطيني ، كعامل مساعد في تسريع التنسيق الفعلي بين الانظمة العربية . لقد اثبتت الممارسة ان التنسيق العربي لا يتحقق بالسهولة المتوقعة ، كونه قضية معقدة عسكريا وجماهيريا وسياسيا .

ومع ازدياد التهديدات الصهيونية ، لسورية ، والقيام بالغارات العسكرية ضدها ، برز حوار مكثف حول استراتيجية الصهيونية ، واعتمادها على سياسة الردع ، والتوسع الجغرافي للدفاع عن الذات ، وللارتقاء بقدراتها العسكرية والاقتصادية . وبدأت التساؤلات تثار حول نمط رد الفعل الصهيوني ، ونتائجه الممكنة ، ووسائل مجابهته عسكريا . وكان من ضمن هذه الوسائل تكثيف العمل الفدائي ، لتشتيت القدرة العسكرية للعدو ، مما جعل النقاش يتطرق ايضا ، الى امكانية تطوير اسلوب العمل الفدائي ، وتطبيق مبادىء حرب الشعب ، واهمها البؤرة الثورية . كما جرى نقاش واسع حول الخصوصية الجغرافية ـ السكانية لفلسطين والدول المحيطة ، واختلافها عن الواقع الجغرافي لكل من الجزائر وكوبا وفيتنام ، مما يتطلب ايجاد صيغة فلسطينية خاصة لحرب الشعب .

واظهرت الجماهير العربية حماسا قويا للعمل الفدائي ، تجاوز صمت معظم الانظمة وقمعها لهذا العمل . وفي اطار تصعيد التنسيق مع الاحزاب الرسمية ، ومع الجماهير العربية مباشرة ، كانت القوى غير الرسمية هي الاكثر حماسة للعمل الفدائي . وكان من الصعب ايجاد صيغة ملائمة للجمع بين الدعم الشعبي والرسمي في بعض الاقطار العربية ، لغياب الديموقراطية ، ولقمع الحركات الشعبية . ولم يكن من السهل ارجاء البت في هذه المعادلة ، لاهميتها في تنمية قوى الثورة ، وترسيخها سياسيا .

واخيرا ظهرت معضلة تكتيكية حول نمط تنسيق الثورة الفلسطينية مع الانظمة العربية المختلفة ، والمتناقضة فيما بينها ، اجتماعيا وسياسيا .

فهذه القضايا الاستراتيجية ، والتكتيكية ، التي طرحت امام الحركات السياسية الفلسطينية ، اوجدت مناخا لحوار واسع وشامل ، يتجاوز التنظيم او التجمع الواحد . وعزز من اهمية هذا الحوار الوصول الى قناعات مشتركة حول ضرورة ابراز الشخصية الفلسطينية ، واستقلال ارادتها الثورية ، وكسب التأييد العالمي ، والتضامن الوثيق مع القوى التقدمية في العالم ، ومع حركات التحرير بالتحديد . وكان من نتيجة هذا الحوار الحفاظ على العلاقة بين المتعلمين ، وتشجيع عمليةالنقاش والتحليل العلنية عبر الصحف والمجلات . وادى هذا الحوار الى دفع الحركات المختلفة لتحديد مفاهيمها واستراتيجيتها وللاعلان عن مواقفها من جهة ، ولزيادة الاهتمام بتثقيف عناصرها من جهة اخرى . وشجع هذا المسعى لتحديد المبادىء ، وبلورة الافكار ، الحوار الداخلي داخل كل تنظيم ، مما افسح المجال لنشوء اتجاهات فكرية مختلفة ، تجد صداها داخل التنظيمات الاخرى .

كما شجع عملية الحوار ارتكاز التيارات الفكرية المختلفة على تحاليل سياسية لبعض المفكرين الفلسطينيين ، تتعلق بالايديولوجية الصهيونية وعلاقتها بالامبريالية . وكانـت

مقالاتهم تغطي مطبوعات جميع التنظيمات الفلسطينية ، كما ساهم بعض هؤلاء المفكرين في انشاء مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير ، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية . واخذت هذه المراكز تلعب دور المحلل السياسي والتاريخي للقوى الفلسطينية والعربية عامة . وبرز نشاط جديد ، وهو الملاحقة المنظمة والدورية للفكر السياسي الصهيوني عامة ، والاسرائيلي خاصة ، لتحديد نوايا العدو .

وكان من أهداف انشاء مثل هذه المؤسسات العلمية المساهمة الفعالة في تطوير الاعلام العربي ، عبر الاعلام عن القضية الفلسطينية ، بالتحرر من النموذج الانفعالي السائد ، وخصوصا وقد بدأ يظهر اهتمام عالمي حول القضية الفلسطينية،ساهم فيه انطلاق العمل الفدائي ، وبروز الكيان الفلسطيني ، بالاضافة الى نشاط الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، وتمحور الشباب العربي الطليعي حوله . وكان التنسيق كبيرا بين هذه المؤسسات العلمية ، والاتحاد العام لطلبة فلسطين .

ووجد الشباب الفلسطيني خاصة ، والعربي عامة ، الملتزم بالقضية الفلسطينية ، والرافض لاسلوب الاعلام التقليدي ، في انبعاث الشخصية الفلسطينية والنضال الفلسطيني ، مجالا لتضافر الجهود لتحقيق اعلام يرتكز على العلم والموضوعية . ولذا اخذ يتحرر من توجيهات مكاتب جامعة الدول العربية ، وينطلق في اعلامه من تحليل وعرض استراتيجية ومسلك الامبريالية والصهيونية ، وعلاقتهما العضوية ، جاهدا في ان يعرض الاتجاه التقدمي للنضال الفلسطيني والعربي .

وحرض التفكير والاعلام الجديدين عددا من الشباب الفلسطيني والعربي على انتقاء ابحاث جامعية تعالج الصهيونية والسياسة الاستعمارية قديما ، والامبريالية حديثا . وقد اغنت هذه الابحاث ، المكتبة العربية بعد نشرها .

ولكن القفزة الاعلامية بقيت مبتورة علميا ، نتيجة لهيمنة العمل الفردي من جهة ، ولغياب التحليل الدقيق للرأي العام العالمي ، وقواه المختلفة ، من جهة اخرى . فلم يكن هناك وضوح حول اساليب خلق قناعات عميقة لدى الافراد في الدول المختلفة ، ترتبط بمجمل مفاهيمهم الفكرية والاجتماعية الجديدة ، وتجعلهم قادرين على تخطي تأثيرات التوجيه المعادي للعرب ، الذي تعرضوا له خلال مسارات التربية والثقافة والاعلام اليومي .

وحصر الاعلام الجديد مهمته في التحدث عن النضال العسكري الفلسطيني ، واهمل الحديث عن ديناميكية هذا الشعب ، لكسب الاحترام الكامل والتضامن الفعلي معه . وهذا القصور في عرض ديناميكية الشعب العربي الفلسطيني نابع من نمط تكوين الشباب المتعلم ، ومن مصالح طبقية وطموحات ذاتية . فهم يخشون التحليل التاريخي الشامل ، لما يعنيه من تعرض لواقعهم الطبقي ، كما ان طموحاتهم التوظيفية المستقبلية لا تشجعهم على دراسات اجتماعية فلسطينية وعربية نقدية . ووجدوا في الابحاث حول الصهيونية والامبريالية مجالا للعمل الوطني ، وابرازا لمستواهم الجامعي . فالمصادر المكتوبة حول الصهيونية عديدة ، ومتنوعة ، ومتوفرة في المكتبات الجامعية . ولا تؤثر هذه الابحاث على مستقبلهم المهني ، كما

انها تسرع في انهاء دراستهم الجامعية . بينما تتطلب الدراسات الاجتماعية ، من تاريخية وميدانية ، جهدا مضنيا ، وتستلزم اطالة امد البحث الجامعي . علما بان معظم الابحاث حول الصهيونية والامبريالية جاءت وصفية تعريفية ، تقل فيها الناحية التحليلية الشاملة ، بما تقتضيه من معاناة وجهد . ولم يساعد هذا الاهتمام الفكري بالصهيونية والامبريالية في تعميق مفهوم العلم ، كمنهاج عمل ، يوظف في خدمة النضال . ولذا اضحى العلم استعراضا فكريا ، لما يحتويه من استشهادات ومراجع ، يرضي « وطنية » الفرد ، ويبهر القراء .

ولم تكن المعرفة العلمية الوثيقة لواقع المجتمع الفلسطيني خاصة، والعربي عامة ، وتطورهما التاريخي ، واردة على المستوى الاعلامي والنضالي ، وذلك نتيجة لهيمنة فكر ومسلك البرجوازية الصغيرة باتجاهاتها المختلفة . فهي ترى في الاهتمام الاجتماعي تحويلا لمسار النضال ، الذي لا يحتاج ، بدوره ، الى نمط معين من الكوادر الجماهيرية ، لأن هذه الكوادر موجودة ، وتتمثل « بالطليعة » ، تلك الطليعة الملتصقة بالجماهير ، والتي تحظى بكامل رضاها واحترامها لمكانتها العلمية والوظيفية . وتزداد ثورية « الطليعة » مع ممارستها النضالية (قتاليا وسياسيا) .

وبقي طموح الشباب المتعلم الفلسطيني مزدوجا ، الطموح الوطني من جهة ، والتمسك بامال النجاح الاقتصادي من جهة اخرى . وكان يغذي امال النجاح الاقتصادي الالتزامات المادية والادبية تجاه الاسرة والعائلة . وقد اخضع هذا الطموح الفرد لمسلك متناقض، احدى نتائجه السيئة هي تحويل « العلم » الى شهادات جامعية مفيدة اقتصاديا ، ومحدودة الفائدة نضاليا (في قطاع الاعلام فقط) .

ولذا بقي التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي خارج المنظور الثوري ، ويعود هذا ، جزئيا ، الى عدم الثقة بالذات ، فرديا وجماعيا ، في توجيه المجتمع العربي الفلسطيني بتطلعاته المختلفة . وان مارست الفئات المتعلمة نقدا للتربية القائمة ، فذلك من منظار تشويه التعليم للشخصية الوطنية للفرد العربي الفلسطيني ، لكونه يهمل تاريخ وجغرافية فلسطين ، ويرسخ الانتماءات الاقليمية .

واما نمط القيم والمسلك المتولد عن تلك التربية ، فلم يكن مهما في نظر الفئات المتعلمة ، وكان يكفيه ان هذه التربية ساهمت في اعداد افواج المتعلمين النشطين سياسيا ، والمطلوب ليس اكثر من توفير المزيد من الفرص التعليمية على المستوى الثانوي والعالي . ولذا اخذت منظمة التحرير ، والاتحاد العام لطلبة فلسطين ، والمنظمات السياسية ، تجهد في توفير المنح الجامعية ، في غياب اي جهد لتحديد الاختصاصات المهنية المطلوبة ، ونمط الاستفادة منها مستقبلا . ونتج هذا التقصير عن غياب الصورة النضالية المتكاملة ، وما تعنيه من مهمات محددة ، واطر ، واساليب عمل .

تعقيب

عالجنا في الفصول السابقة موضوع التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، منذ العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٧ . اما دراسة وتحليل الفكر ما بعد عام ١٩٦٧ ، فمن غير الممكن معالجتها في فصل واحد من فصول هذا الكتاب ، كما اسلفنا سابقا . فالتحولات الجذرية التي نشأت مع حرب ١٩٦٧ ، تتطلب عناية فائقة في المعالجة العلمية . لقد اضحت كامل الأرض الفلسطينية ، كما اضحى نصف مجموع الشعب الفلسطيني ، تحت الاحتلال ، مع ظهور تباين نسبي في نمط اخضاع العرب الفلسطينيين للاحتلال قبل وبعد العام ١٩٦٧ .

وفي المقابل ، عمت الثورة الفلسطينية ، وترسخت في الوجدان والحياة الفلسطينية والعربية عامة ، تحرك مسلك الجماهير ، وتحثها على العطاء والتضحية . وتمثل هذه الثورة ، وهذه التضحيات ، حالة جماعية جديدة .

وتعيش الجماهير الفلسطينية ، مع انتشار ثورتها ، في حالة تناقض وصدام مع الانظمة العربية ، التي تخشى من مضمونها الجماهيري وعملها العسكري المباشر . فالجماهير تنظر الى الثورة كطليعة لثورة عربية ، مناهضة للرجعية والامبريالية والسلطوية المطلقة .

وكانت الجماهير العربية مليئة بالحماس والأمل مع اتباع حرب الاستنزاف ، على كل من الجبهة المصرية والسورية ضد العدو الصهيوني . وقد اندفعت اكثر لتعاضد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ . وبالرغم من اشتراكها العسكري والعملي الاقوى مما سبق ، نتيجة لحجم التجنيد والاعداد ، لكنها ظلت ، وفي مصر بالتحديد ، تشعر بهامشيتها ، وبعدم قدرتها على الحركة .

ومع خطوات القمع ضد قوى الثورة والجماهير التقدمية ، والتخاذل تجاه العدو الصهيوني ، اشتد الاتجاه القطري لدى بعض الانظمة ، ولدى بعض القوى المحلية المضادة . فاخذت هذه الانظمة تزيد من سياسة غرس مفاهيم وقيم تتناقض جميعها مع مشاعر الانتماء القومي ، واخذت تنعكس هذه السياسة ، تعليميا ، على التلاميذ الفلسطينيين في هذه الدول .

ورافق ظهور هذه التطورات السياسية على الساحة العربية ، بعد العام ١٩٦٧ ، اتساع حجم استخراج النفط ، ودخول المزيد من الاقطار الخليجية في نادي الاثرياء . وهيأت هذه الدول مجالات عمل واسعة ، وتنافست فيما بينها على جذب الكوادر العليا ، والفنيين ، من

القوى العاملة الفلسطينية . وقد سهل من استقطاب هذه القوى بروز تجمعات سكانية فلسطينية واسعة في تلك الدول ، اكتمل توازنها البشري مع النزوح الكثيف والتدريجي بعد حرب ١٩٦٧ . حيث اخذت العائلات في مناطق الاحتلال تلتحق بمعيليها في الضفة الشرقية ، او في الدول النفطية . كما تسارع ايضا ذهاب العاطلين عن العمل في الضفتين وغزة الى هذه الدول . وهذه جميعها عوامل مستجدة ، وتطورات جذرية ، اثرت وتؤثر على مسلك الافراد والجماعات ، وتتطلب دراسة دقيقة ، لاستجلاء معالم استراتيجية نضالية متكاملة .

ولذا اطلقنا على هذا القسم من الدراسة عنوان « تعقيب » ، وليس « خاتمة » . لأن الخاتمة النهائية للكتاب ستكون بمثابة مسعى لتحديد تصور مستقبلي ، واقتراح مهمات وبرامج عمل . اما بالنسبة لهذا التعقيب فهو لمراجعة صدق الفرضيات المذكورة في المقدمة ، ولتحديد معالم البحث للجزء الثالث والاخير من الكتاب .

لقد ساهم التعليم كممارسة ، وكاطار تنظيمي ، في تعميق الانتماء الوطني والقومي ، وابراز شخصية مستقلة للاجيال الصاعدة ، تدعم ارادة العودة والنضال .

لكن الالتزام الاجتماعي تجاه الاسرة ، وهيمنة الطموحات الاستهلاكية المتزايدة ، نتيجة لنمط الثقافة السائدة ، والعقلية التفاخرية ، خلقت للفرد المتعلم معضلة تحديد المسلك السياسي ــ الاجتماعي المتجانس . فالمتعلم يتوق الى العمل السياسي المباشر ، بينما يبتعد عنه دخلا واستهلاكا . ولم يثنه اي حل جذري عن البقاء في دوامة التناقض . وعجزت الحركات السياسية الفلسطينية عن الاحاطة بكامل ظروف الشعب العربي الفلسطيني ، فتخلفت عن وضع استراتيجية نضالية متكاملة ، وايجاد أطر تعبوية ، قادرة على تحقيق توازن في مسلك الفرد وطنيا واجتماعيا .

وجاء الانتشار التعليمي ، واستمرار الانتساب المدرسي والعالي ، وليد الطموحات الاقتصادية ، فحرك حماس الاسرة والجيل الجديد ، لكن عملية التعليم لم تستطع الارتقاء الى مستوى نهج تفكيري عقلاني ، يؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية ، لارتضاء الفرد والاسرة والجماعات باسلوب التعليم القائم .

فالفرضية الأولى سليمة من ناحية المبدأ ، ولكن يلزم ربطها بكامل العوامل المؤثرة على مسلك الفرد ، لتأخذ حجمها الحقيقي كمسلك واضح . ولا يعني هذا ، الهيمنة المطلقة لهذا المسلك ، فلكونه محصلة لعدة عوامل ، يستطيع العمل الجماعي الواعي تعزيز العوامل الايجابية ، والتقليل من اثر العوامل السلبية . ومع ادخال التعديلات اللازمة ، تأخذ الفرضية الأولى شكل الاستنتاج التالي :

ساهم انتشار التعليم لدى الاجيال الصاعدة الفلسطينية في تعميق الانتماء الوطني والقومي لديها ، مما دفع الى بروز استقلالية نسبية لدى هذه الاجيال ، تحتضن تطلعات مميزة تدعم ارادة العودة ، وارادة النضال في سبيل تحقيقها ، ولكن غياب الاطر السياسية الاجتماعية ، القادرة على خلق توازن بين الطموحات الوطنية والمسؤوليات الاجتماعية ، قد اعاق كثيرا من هذه العملية .

واستطاع الانتماء الوطني ، ايضاً ، والاتجاه السياسي الفكري ، توجيه اعداد كبيرة من الشباب المتعلم نحو الفكر التقدمي . ولكن غياب القاعدة الانتاجية الملائمة ، وظروف التشتت والعمل في قطاع الخدمات ، وفي الدول النفطية بالتحديد ، حصر اهتمام الفكر التقدمي بالجانب المعادي للاستعمار والامبريالية ، من الناحية السياسية والعسكرية . مما اعاق من نمو وعي شامل يدرك محورية نمط العلاقات الاجتماعية ، واثرها على تحقيق تعبئة جماهيرية شاملة . وساهمت الاصول البرجوازية لفئات الجامعيين المهيمنين على العمل السياسي الفلسطيني في نشوء مثل هذه الحالة .

وتلقي الفرضية الثانية اضواء على بوادر اتجاه ، من المستحيل التأكد من اصالته ، قبل مراجعة نمط الممارسة السياسية الفعلية بعد حرب ١٩٦٧ . فاستقصاء هذا الاتجاه ، في ضوء الممارسة الواسعة ، هو سعي لتحليل مستوى الوعي ضمن الثورة ، باطارها الجماهيري الواسع .

ويتطلب هذا اعادة صياغة الفرضية ، لتكون بمثابة استنتاج اولي :

تحلى الشباب العربي الفلسطيني المتعلم بقدرة على طلب المعرفة ، وبقدرة على التعبير ، زادتا من وعيه وطموحه . وانعكس هذا الاتجاه على الوضع السياسي الاجتماعي العربي الفلسطيني ، حيث بدأت نظرة الشباب المتعلم ، والاجيال الصاعدة عامة ، تتجه نحو بلورة تصور للمستقبل الجماعي . فولدت هذه المعطيات اتجاها نحو ادبيات الفكر التقدمي ، اخذ يغرف منه الشباب بالقدر الذي يتجاوب مع مستوى فهمه للنضال الوطني .

ان الفرضية الثالثة صحيحة ، في حال استيعاب التوجه التعليمي كرد فعل على تطور الطلب على انماط القوى العاملة في سوق العمل ، وليس كفهم جماعي لمتطلبات الاقتصاد الحديث ، وعلاقته بالتغيير الاجتماعي . ولذا ، فبقاء هذا المسلك الاستجابي لا يحقق التطور الاجتماعي الشامل ، والسريع ، لقدرة الانظمة الحاكمة على توجيه الاقتصاد بشكل يمنع اي اهتزاز في العلاقات الاجتماعية ، حيث ان من مصلحة الطبقة الحاكمة الابقاء على نمط الاقتصاد شبه الكولونيالي ، والعزوف عن اي اتجاه اقتصادي يعرض سيطرتها للخطر .

لكن الابقاء على بعض اشكال الارتباط العشائري ، والاعتماد على الامن الاجتماعي الملازم لهذا الارتباط ، هو ايضا انعكاس لمستوى الوعي الاجتماعي ، ولا يمثل ابدا مرحلة عابرة ، يجري تجاوزها ، آلياً ، مع تطور التنظيم السياسي ، واستمرار النضال ، لأن وعي جميع شروط هذا التنظيم ما يزال ناقصا ، بسبب الظروف الموضوعية ، والذاتية ، للفرد والتجمعات الفلسطينية .

واكد البحث صحة الفرضية ، الرابعة ، حول بروز « التعليم » ككفاءة مطلوبة اقتصاديا . ولكن التطور الاقتصادي المشوه ، حور التعليم العام من كفاءة ذهنية الى كفاءة شكلية المضمون والناتج ، يرتضيها نمط بناء البيروقراطية الرسمية في اقتصاد شبه كولونيالي ، يرى في القطاع العام مجال توظيف ، تحت شعار تقديم خدمات للمواطنين ،

ويتجاهل تطوير هذا القطاع الى اداة فعلية تسرع من تنمية التطور الاجتماعي .

وكحل لتراكم البطالة في اوساط المتعلمين ، وتعزيزا لطموحات الجماهير ، الداعية الى تحسين مستوى اداء الادارة العامة ، عمدت الدولة الى تحديد الشهادات التعليمية كقاعدة للانتقاء والارتقاء الوظيفي . وقبلت الجماهير مرحليا بهذه الخطوات ، لما تحققه من مجال استفادة فردية ، تتمثل في توظيف الابناء المتعلمين . وهذا التوضيح يؤكد صحة الفرضية الخامسة .

ونوهت الفرضية السادسة ، الى ظاهرة مميزة فحواها استمرار التفاوت الطبقي ، حيث استطاعت البرجوازية الصغيرة المدينية الاستفادة من مجالات التعليم في العواصم والمدن العربية ، ومن الامتيازات المقدمة للاجئين عشية النكبة ، للاجتهاد في تعليم ابنائها ، وللالتحاق بمستوى البرجوازية المتوسطة . وعمدت الى توجيه عدد كبير من اولادها شطر التعليم العالي . ومع ذلك اتضح ، من خلال البحث ، ان هذه البرجوازية كانت على معرفة اوسع بفرص العمل في الاسواق العربية ، حيث انها تحظى بعلاقات مهنية واجتماعية ، تساعدها على توفير فرص تدريب وعمل لابنائها غير المتحمسين لانهاء الدراسة الثانوية ، فجاء مسلكها اكثر عقلانية من ناحية توجيه الاولاد ، واعدادهم للعمل ، وللتطور المهني والوظيفي .

واستطاعت هذه البرجوازية الارتقاء سريعا الى مستوى وضعها المادي السابق ، بل تجاوزته . كما دفعها مسلكها العقلاني النسبي الى الاسراع في تطوير العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة ، وتطوير نظرتها الى دور جميع افرادها . فدعم هذا الاتجاه ارادتها في تحسين وضعها المادي ، وفي تضاؤل الرقابة الاجتماعية العائلية والبيئوية التقليدية ، فاخذت تشجع بناتها على العمل ، في قطاعي التعليم والصحة تحديدا ، ثم ، تدريجيا ، في القطاعات الاخرى المستعدة لاستقبالهن .

لا يكفي تحليل مرحلة الستينات للتدقيق في صحة الفرضية الثامنة ، التي تعرض تقييما ذاتيا لوضع المتعلمين والعلم حتى الوقت الحاضر . ولذا من الخطأ التسرع في الحكم على مدى صحتها . ولكن يهمنا هنا التنويه الى ان الشباب العربي الفلسطيني خاصة ، والجماهير عامة ، لمست كما لمست الجماهير العربية ، عدم اكتمال شروط توظيف العلم في تطوير المجتمع العربي . لقد فشل التكنوقراط في مصر في احداث تطور اقتصادي اجتماعي جذري ، وذلك بسبب غياب المشاركة الجماهيرية من جهة ، وحصر التنمية بمفهوم الاستثمارات النقدية من جهة اخرى . وعجز المتعلمون في الاحزاب القومية عن بلورة استراتيجية سياسية اجتماعية متكاملة ، توحد نهج المتعلمين من اعضاء الحزب ، وتجمعهم في حلقات بحث وتفكير ، وتوجههم لتنشيط او انشاء الاطر الفاعلة ، وتحقيق تجارب طليعية .

وبدأ الشعب العربي الفلسطيني يشعر بالاتجاه المادي الفردي للمتعلمين ، الذين يطمحون ويسعون الى الربح المادي السريع ، والارتقاء الوظيفي . وادت بهم هذه الدوافع الى الانتقال الدائم ، حيث الراتب المرتفع والمركز الاجتماعي المرموق . فتهرب معظمهم من توظيف دراستهم الجامعية وتخصصهم للتعمق في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب العربي

الفلسطيني خاصة ، والعربي عامة ، وفي المساهمة الفعالة في بلورة تصورات ، وتحديد شروط ، لتطور جذري وشامل .

واتضح من سياق البحث ، ايضا ، الصحة النسبية للفرضية التاسعة ، التي تقول بان الجماهير الفلسطينية الواسعة اسقطت من اعتبارها قيادة الوجاهة التقليدية ، واخذت تنظر الى المتعلمين كطليعة وكقيادة . ونشأ هذا التوجه من خلال تقييم فردي وجماعي لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني ، وضرورة ازاحة الزعامة العشائرية والولاء العشائري عن قيادة وممارسة هذا العمل . ولمست هذه الجماهير وطنية الطلاب وحماسهم ، وابتعادهم عن الولاءات العشائرية ، ولكن اتضح لها ، لاحقا ، مدى الانغلاق الذاتي لفئة المتعلمين ضمن الاحزاب والحركات الجديدة ، واستبشرت خيرا بنشوء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ، لما توفره من اطار سياسي قادر على دعوتها للمساهمة المباشرة في النضال . وخبا حماسها هذا مع وقوع المنظمة في الشكلية ، وهيمنة الارادات العربية على حركتها ، وعجزها عن اعلان الكفاح المسلح .

وتحول حماس الجماهير الى قوات العاصفة ، والى حركة فتح ، لتبنيها الكفاح المسلح ، فعاشت فترة ما قبل حرب ١٩٦٧ ، تنتظر دعوتها للاشتراك في النضال . وكانت تتألم من الفراغ النسبي لانعدام الاطر السياسية والجماهيرية القادرة على استقطابها ، وتوظيف حماسها ، مع مراعاة ظروفها الاجتماعية في الوقت نفسه . وكانت ترى في النموذج الجزائري مثالا يحتذى به . ناظرة ، على هذا الاساس ، الى الكيان الفلسطيني كسلطة تمثيلية تنفيذية تنظم مسيرة التحرير ، وتحل مشكلاتها الاجتماعية الخانقة .

تحتاج الفرضية العاشرة الى تصحيح جزئي ، لأن الفصل بين التعلم والحصول على الشهادة ، او الشهادات التعليمية ، او الجامعية من جهة ، والعمل الوطني من جهة اخرى ، لم يكن بهذه الحدة في الواقع . لقد تملكت التلاميذ الثانويين ، وما زالت ، رغبة اكيدة في التحصيل العالي لدعم النضال الوطني ، ولكن لم تساعد التربية المدرسية والمنزلية ، وكذلك نمط النضال ، على بلورة صورة واضحة ، تحدد الناتج المحتمل . وهذا لم يساعد الطالب الفلسطيني على انتقاء التخصص الملائم للتعبير الكامل عن الذات .

ومن جهة اخرى ، فان الشباب المتعلم عمد الى توظيف ثقافته وقدراته العلمية واللغوية في تنظيم الدعاية للقضية الفلسطينية ، معتمدا الموضوعية في التحليل ، بشكل يتلاءم وتفكير المجتمعات والفئات المختلفة . ودعم الشباب الفلسطيني خاصة ، والعربي عامة ، هذا الاتجاه ، بتشجيعه انشاء مركز الابحاث الفلسطيني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية .

ولكن ، بقي هذا الاتجاه العلمي وحيد الجانب ، فردي الطابع ، اذ توجهت الجهود لمعرفة العدو الصهيوني وفضح نياته وممارساته ، واغفلت ، عمدا ، الاهتمام بتحليل الوضع الاجتماعي الفلسطيني والعربي عامة ، خوفا من الاثار السلبية لنتائج البحث ، على المستقبل المهني ، وتهربا من اعباء بحث تفوق كثيرا اعباء المجهود الجامعي التقليدي ، وبات طاغيا مناخ الشعارات وردات الفعل على نشاط الاتحادات والفروع الطالبية ، ولم تستطع ترسيخ قواعد عمل جماعي . فلا التربية المدرسية والجامعية العربية ، ولا اسلوب العمل السياسي العربي

كانا قادرين على توفير العوامل المساعدة لتنمية عمل جماعي ، اذ أعاق من تقدمه التناقض العميق في الفكر العربي في تلك الحقبة ، وتغلب القدح على الحوار المفيد . وحمل مجمل هذا الوضع في طياته اهتزازا في بعض القناعات وبداية لنمو قناعات جديدة ، ساعدت على تحريك حوار ما بعد حرب ١٩٦٧ .

وعكس الاتحاد العام لطلبة فلسطين واقع الفرد الفلسطيني ، الفاقد لشخصيته الوطنية المتكاملة ، وذي الموقع الهامشي في مجمل النشاط الاقتصادي العربي ، والتواق ، في الوقت نفسه ، الى العمل الوطني .

واضافة الى الملاحظات السابقة ، فان الفقرة الاخيرة من الفرضية العاشرة غير قابلة للحسم ، مرحليا ، وسيؤجل البت بها الى حين تحليل الفترة ما بعد حرب ١٩٦٧ . ومع ادخال التعديلات اللازمة ، وحذف الفقرة الاخيرة ، تتحول الفرضية العاشرة الى الاستنتاج التالي :

ينبع قرار توجه الاجيال الصاعدة الفلسطينية شطر التخصصات العالية او المهنية ، اساسا من امكانيات العمل الفعلية في الدول العربية النفطية . ويطغى هذا التوجه الملموس على كل طموح وطني غامض الرؤية . وقد اوجد هذا الوضع ازدواجية لدى الطالب العربي الفلسطيني . فاخذ ينظر الى الشهادة كبطاقة لسوق العمل في الدول النفطية ، بينما اتجه وجدانه الحقيقي نحو الالتصاق بالقضية الوطنية . فنشات ظاهرة التخلي عن العلم ، والتخصص في معظم اوجه العمل السياسي ، خارج قطاع الدعاية الخارجية . وكان هذا التخلي بمثابة كبح لجماح الطموح للعمل الاقتصادي الناجح . ولذا افتقر نشاط فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى حوار فعال ، حول احسن السبل للاستفادة من العلم والتخصص لدعم النضال الوطني ، ولتشجيع دمج ارادة العمل الوطني مع التحصيل العلمي والمهني .

واخيرا ، فان الفرضية الحادية عشرة هي صحيحة في جوهرها ، وما زالت حتى الآن من اكثر الطروحات المتنازع حولها في العمل الوطني الفلسطيني . فقد رأينا ، من سياق التحليل في الفصل الاخير ، ظهور تيار سياسي فلسطيني ، يعارض مبدأ التخطيط ، بحجة وجوب مباشرة العمل ، باعتبار ان كل نقاش نظري يؤخر من انطلاقة معركة التحرير ، ويفسح المجال امام العدو للارتقاء بقدراته العسكرية والاقتصادية . لقد جرى طرح مبدأ التخطيط وكأنه نظرية تتناقض مع نظرية اخرى ، او بالاحرى تكتيك يناقض تكتيكا آخر ، وغاب الفهم الحقيقي لمبدأ التخطيط ، كنهج عمل جماعي .

وقد اثرت الممارسة التخطيطية في الوطن العربي على فهم مبدأ التخطيط ، فجرى استيعابه كبرمجة رقمية لعمل طويل الامد ، او لاستثمارات بعيدة الامد . وغاب فهمه كمنهج عمل ، يفرض تحديد اهداف واضحة بعيدة المدى ، تتطلب تحديد الامكانيات والمعطيات المتاحة والممكنة ، للاستفادة منها ، مرحليا ، وتثبيتها ، وصولا الى تحقيق الاهداف المرسومة .

ان تطبيق نهج التخطيط ، او عقلانية العمل وترشيده ، تعبر عن مستوى الوعي الفردي والجماعي ، وذلك بالنسبة للاهداف العامة والتفصيلية ، وعن مستوى الثقة بالذات ، وعن عمق ارادة تغيير الواقع وصولا الى الاهداف المرسومة . وفي الحقيقة ، فان العمل الوطني

الفلسطيني لم يرفض التخطيط كمبدأ ، بل رفضه احيانا كمصطلح ، واستخدم بدلا منه تعبير « استراتيجية » ، والتي تعني ، ايضا ، توظيف الامكانات المتاحة والممكنة ، للوصول الى الاهداف المحددة . وعشية حرب ١٩٦٧ بدأت جميع الحركات السياسية الفلسطينية تستعمل تعبير استراتيجية حرب الشعب ، وهو الاسلوب السياسي ـ العسكري الاكثر ملاءمة للظروف الموضوعية والذاتية الفلسطينية .

ومن جهة اخرى ، فان الاصرار على ابراز الكيان الفلسطيني ، هو ايضا اصرار على تحقيق التعبئة الجماهيرية الشاملة ، اي ايجاد سلطة قادرة على تنظيم الامكانيات البشرية والمادية للشعب العربي الفلسطيني ، وتوظيفها في النضال الوطني . ورافق هذا الاصرار تأكيد دائم على ضرورة « التعبئة الشاملة » ، التي يتطلب تنفيذها عملية تخطيطية ، تحدد الخطوات السياسية والتنظيمية والاجتماعية وترتيبها الزمني . الا انه كان هناك تقاعس دائم عند التحقيق الفعلي لهذه التعبئة ، وهذا ما دفعني للبحث عن العقبات ، انطلاقا من تحليل بعض الظواهر . كما كان هذا دافعا لبعض الكوادر للاهتمام الفردي والجماعي بمعرفة اسباب التصور ، وبالتالي تقديم الاقتراحات للمساهمة في التغلب عليه وتلافيه .

وبعد هذا التقييم السريع للفرضيات ، وبلورة بعضها الى استنتاجات واضحة ، نكون قد ساهمنا في تحديد مكونات بعض المعطيات ، وتوضيح اسباب بعض الظواهر . وحددنا ايضا مهمات للبحث اللاحق ، والذي سيكتمل معه الجهد التدقيقي والتحليلي ، وصولا الى تصورات وبرامج عمل لبعض جوانب النضال الوطني الفلسطيني .

وقد يتساءل المرء عن سبب عدم بروز تحليل يدحض بعض الفرضيات ، وهذا التساؤل المشروع يدعونا للتنويه الى ان الدراسة الاجتماعية لا تخلو من احكام مسبقة ، وهي لا تنبع فقط من موقع الكاتب ، بل تأتي ايضا من مراقبته الطويلة . اذ لا توجد قوانين علمية ثابتة وواضحة ، قادرة على التدقيق الشديد في الطروحات المستنتجة ميدانيا . وتزداد هذه الصعوبة مع الافتقار الى المستندات العديدة والتفصيلية .

ومن جهة اخرى ، فان الفرضيات المطروحة جاءت وليدة مراقبة طويلة استقصائية ، ولذا فهي لا تخلو من الموضوعية العلمية . ولم تكن وظيفة البحث الحالي سوى تتبعها بشكل اشمل وادق ، لتحديد كامل اسبابها وابعادها ، مما قد يفرض تعديلها . وستبقى هذه الطروحات او الاستنتاجات مفتوحة ، اي غير نهائية . وسنعتمد بعضها منطلقا للبحث في الجزء الثالث من الكتاب ، مع إخضاعها مجددا للتحليل ، بهدف تعميق المعرفة ، وزيادة الثقة في صحتها .

ان التخطيط لكتابة جزء ثالث من كتاب « التعليم والتحديث » ، يعالج مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ ، هو ايضا تعبير مسبق عن اهمية التطورات التي نشأت بعد هذه الحرب على كل من المستوى السياسي والجغرافي والاجتماعي والاقتصادي ، التي تتطلب متابعة دقيقة يصعب حصرها في فصل واحد ، او فصلين .

ولذلك فاننا سنتعرض في نهاية بحثنا لبعض المعطيات ، وبعض المواضيع المهمة البارزة

في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ، للتعرف على المهمة المطلوبة ، ولتشجيع القارىء على مقارنة المعطيات القائمة مع ما يستجد من تطورات . لقد حسمت حرب ١٩٦٧ اموراً عديدة اهمها :

أ ـ تأكيد ارادة التوسع الاستيطاني الصهيوني .

ب ـ التأكد التام والفعلي من عمق العلاقة العضوية بين الامبريالية الامريكية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خاصة ، او الحركة الصهيونية عامة .

ج ـ ان بناء الدولة واقتصاد الحرب شرط اساسي لمقاومة الصهيونية ، على ان يعتمد المجهود العام على مشاركة جماهيرية صريحة وفعالة .

د ـ تأكد للثورة الفلسطينية صحة مقولاتها السياسية ، مما جعلها تستفيد من اوضاع ما بعد حرب ١٩٦٧ ، لتطوير اسلوب نضالها ، وترسيخ وجودها .

هـ ـ ثبتت الجماهير الفلسطينية الشخصية الوطنية الفلسطينية والكيان الفلسطيني من خلال انتمائها الكامل ، والعلني ، للثورة ومنظمة التحرير .

و ـ تطلع جماهيري عربي واسع نحو الثورة الفلسطينية ، كتعبير حي عن ارادة الصمود والقتال ، وكأسلوب عمل شعبي واسع ، يدفع نحو تغيير قيم ومسلك الفرد والمجتمع العربي .

وفي المقابل افرزت هذه الحرب اوضاعا جديدة ، فرضت على الحركة الوطنية الفلسطينية التعامل معها :

أ ـ احتلال صهيوني لكامل التراب الوطني الفلسطيني ، ولجزء من اراضي مصر وسورية .

ب ـ اتباع دولة العدو نهجا متواصلا في الاغارة على الدول العربية المجاورة ، للقضاء على الثورة الفلسطينية ، وتحقيق ضغط عسكري وسياسي يجر الدول العربية لقبول الصلح الاستسلامي .

ج ـ بروز الثورة الفلسطينية كطليعة ثورية في الوطن العربي ، يتعزز التحاقها باستمرار مع القوى الوطنية والتقدمية العربية ، مما يسبب هلعا شديدا للطبقات او الفئات الحاكمة في بعض الاقطار العربية ، ومما يجعل الثورة الفلسطينية تزيد من ارتباطها بالنضال العربي العام ، بشقيه السياسي والاجتماعي .

د ـ اتضح حجم الفراغ التنظيمي الشعبي في الاقطار العربية المختلفة ، وضآلة مثل هذا التراث التنظيمي ، مما غلب الذاتية والشكلية على نشاط القوى العربية المختلفة . وقد زاد من تفاقم هذه المشكلة الافتقار الى تراث من العمل الديموقراطي ، يساعد في تطوير القدرات الذاتية .

هـ ـ هيمنة الامبريالية على ارادة الاقطار العربية المختلفة ، وبروز قدرتها على تحريك العديد من العوامل لتأخير نضوج الوعي الثوري الكامل . اضافة الى دعم القدرات القمعية للانظمة الرجعية المتخاذلة .

و ـ بروز ظروف موضوعية جديدة بالنسبة للنضال الفلسطيني ، وهي الاحتكاك اليومي مع الاوضاع الداخلية العربية ، وعلاقات الاقطار العربية فيما بينها ، ونمط تحالفاتها ، واثره على مسار هذا النضال .

وقد حركت هذه المعطيات عوامل وظواهر اثرت ، وتؤثر ، على الوعي والممارسة العربية الفلسطينية :

اولا : اوجد الالتفاف الجماهيري الفلسطيني ، حول الثورة ، قدرة على العطاء الواسع والسخي ، يقوي من فعاليتها ، ويضغط عليها سياسيا واجتماعيا ، ويعمق معنى الشخصية والكيان الفلسطيني ، مما يفرض على الثورة اعباء وواجبات جديدة . كما ان هذا الالتفاف الجماهيري الواسع والسريع نمى وينمي داخل الثورة مفاهيم وقيما مختلفة ، تتأثر بدورها بتجربة الثورة ومسيرتها .

ثانيا : برزت ظاهرة المجابهة اليومية مع الاحتلال الصهيوني وتصاعدت لتشمل جميع عرب الداخل . وتوحدت الثورة كنضال داخلي وخارجي . هذا ، وتمسكت جماهير الداخل بمنظمة التحرير كممثل وحق وامل . ونتج عن هذه المجابهة اليومية تصادم الارادات على المستويات المختلفة ، وتطورت اساليب النضال ، وتعددت اوجه تأكيد الذات .

ثالثا : نتج عن انسلاخ الضفة الغربية عن الاردن ، وغزة عن مصر ، بروز ضرورة تمثيل منظمة التحرير للتجمعات الفلسطينية في الدول النفطية . واستطاع النضال الفلسطيني بدوره ، تثبيت حقه في تدبير وتسيير امور الفلسطينيين في اقطار اخرى (لبنان) ، حيث من الصعب الفصل ما بين الثورة ومهام الدولة ، لأن الارادة الثورية هي التي ابرزت السلطة الادارية . وتمخض عن هذا الوضع صراع مع الانظمة العربية المعنية ، التي تقبل التآلف مع سلطة ادارية مدجنة او شكلية ، في حين ترفض الكيان الثوري . ونشأ ، ازاء هذا الواقع ، تحول في مسؤوليات منظمة التحرير من جهة ، وتناقض مع الانظمة العربية من جهة اخرى ، في فترة وجيزة ، لم تكن القوى الوطنية الفلسطينية فيها مهيأة للظروف المستجدة ، ولم يمنح الاعتراف الشكلي السابق بمنظمة التحرير ، قبل عام ٦٧ ، فرصة لبلورة اسلوب عمل واضح . وتواترت الاحداث ، وتقلصت الامكانيات التخطيطية داخل منظمة التحرير ، مما اعاق من تحديد استراتيجية واضحة ، تنمي علاقة وطيدة وعضوية مع التجمعات الفلسطينية ، وتبرز اشكال تمثيل شعبي تتلاءم وظروف كل قطر عربي .

رابعا : ومع تراجع الامكانيات التخطيطية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ، ازداد ، في المقابل ، الحديث عن الحاجة الى استراتيجية متكاملة ، لكن غلبة طابع العمل العسكري من جهة ، والتحرك السياسي الخارجي من جهة اخرى ، طغيا على ضرورة ايجاد وسائل تحقيق هذه الاستراتيجية .

خامسا : تزايد الطلب على تحديد استراتيجية متكاملة مع تزايد الاعباء الاجتماعية الملقاة تدريجيا على عاتق الثورة ، من رعاية اسر الشهداء والمعتقلين وجرحى ومشوهي الحرب ، الى الرعاية الصحية لابناء المخيمات ، والتصدي لاعباء التهجير الفردي والجماعي ، ودعم صمود عرب الداخل باشكاله المختلفة . وحرك اعطاء هذه الاعباء حقها ، ضمن اطار العمل

الوطني والثوري، مناخ حوار على مستوى كل مهمة ، مما ساهم في توضيح نسبي للاهداف الخاصة ، وبلورة المهمات المطلوبة . وابرز هذا الحوار ضرورة وضوح استراتيجي شامل . وكان كل تأخير عن تحقيق هذا الوضوح ينعكس سلبا على ديناميكية هذا الحوار ، ويؤدي الى تجميده احيانا .

سادسا : مع انتشار الثورة ، وتطور تجربتها ، ازداد الحديث عن بناء الانسان الفلسطيني الجديد ، وجرى الحديث عن هذا الانسان ، احيانا ، كحقيقة مرافقة للممارسة الثورية ، او ككيان ناجز من شروط التضحية ، يمكن استماتته في سهولة الى جانب الثورة . ولكن الاتجاه العام في الثورة كان يرى في حركة الاشبال الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الهدف . وبالرغم من ان هذا الشعار جاء وليد الزخم الاعلامي الخارجي ، الا انه عكس طموحا لدى الكوادر في تغيير قيم ومسلك الفرد . غير ان مستوى الوعي العام ، واسلوب العمل ، قد اعاقا المساعي لتوضيح معالم الانسان العربي الفلسطيني الجديد ، وشروط بنائه ، ضمن مسيرة الثورة . وبرهنت هذه المسيرة على تغلب مضامين الرؤية التربوية التقليدية ، والعجز عن التصدي للمشكلات التعليمية ، خلال الازمات السياسية ، والمعارك ، وقبول انخفاض المستوى التعليمي .

سابعا : استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على تأييد عالمي متزايد ، مهد له النضال الفلسطيني العنيد ضد العدو الصهيوني في الداخل والخارج ، وضد القوى العربية المضادة . وتحقق اعتراف عالمي بالشخصية الفلسطينية ، وبالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . ونتج عن التمسك الشديد لجماهير الداخل والخارج بمنظمة التحرير اعتراف دولي ، بشخصيتها التمثيلية ، دعم بدوره من نضال الجماهير ، وهيأ هذا الاعتراف الدولي ، وهذا التمسك الشعبي العنيد بمنظمة التحرير ، لظهور استعداد لدى الدول المختلفة ، ولدى المنظمات الدولية ، لمساعدة الشعب العربي الفلسطيني عبر منظمة التحرير . وفي المقابل ، ازداد تطلع الجماهير نحوها لرعاية امورها ، ودعم صمودها في الداخل .

ثامنا : عكس نمو الثورة ، وقدرتها ، وفعاليتها ، مستوى وعي الشباب المتعلم ، ومستوى اتصاله وتحركه . وقد هيمن هذا الشباب على العمل الثوري ، محتكرا صفة الكادر . وبالرغم من سعيه لابراز المرونة في تطوير الامكانيات الجماهيرية ، الا ان ضآلة تجربته الجماهيرية ، وبقاء العديد من المفاهيم السابقة لديه عن دور الاتحادات الشعبية بالتحديد ، قد قلص من امكانية نمو تجارب طليعية ، وتنمية الخبرات اللازمة . وهذا الفهم المشوه ، أخر من تطوير الفعل الثوري ، واضعف امكانيات تنظيم حوار جماعي مثمر ، يساعد على بلورة اهداف اجتماعية وثقافية ، وتحديد وسائل واساليب العمل المطلوبة .

تاسعا : بقيت الاقطار العربية تلعب دورا محوريا في حياة الشعب العربي الفلسطيني . وقد ازداد عدد هذه الدول ، وازداد دخلها ونشاطها الاقتصادي ، فاخذت تتطور من دول تستقبل قوى عاملة ، الى دول مضيفة جديدة ، تتميز بزيادة سكانية فلسطينية طبيعية اعلى من المتوسط ، وتمثل مجال استقطاب قوى للشباب والاسر الفلسطينية . ومثل الدخل الفردي المرتفع ، والنشاط الاقتصادي ، وصور الاستهلاك العالي ، قوة جذب متزايدة للشباب المتفرغ في الثورة ، او المقيم في اماكن التجمع التقليدية .

المراجع العربية

إدارة الحاكم العام لقطاع غزة ، **النشرة الاحصائية الرسمية لاعوام ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ .**

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، **التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٦١** ، عمان ، ١٩٦٣ .

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، **النشرة الاحصائية السنوية للعام ١٩٥١ .**

الاردن ، وزارة المعارف (ثم وزارة التربية والتعليم) **التقارير السنوية من عام ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ .**

الاردن ، ديوان الموظفين ، **التقرير السنوي من العام ١٩٥٩ حتى العام ١٩٦٣ .**
الارض ، السنة الثانية ، العدد ٧ (١٩٧٤) .

الاسدي ، فوزي ، **تعليم ابناء اللاجئين في سورية ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦** ، رسالة جامعية مقدمة الى جامعة دمشق ، ١٩٥٦ .

الثأر ، السنة الثانية ، العدد ٣ ، ١٧ كانون الأول ١٩٥٣ ، والعدد ٢٢ ايلول ١٩٥٤ .
جريس ، صبري ، **العرب في اسرائيل** ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، طبعة ثانية ١٩٧٣ .

الحسن، بلال، **الفلسطينيون في الكويت**، بيروت، مركز الابحاث، م .ت .ف ، ١٩٧٤

خلوصي ، محمد علي ، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة « فلسطين » (١٩٤٨ ــ ١٩٦١)** ، القاهرة ، المطبعة التجارية المتحدة ، ١٩٦٧ .

الدباغ ، صلاح الدين ، **التنمية الاقتصادية في الكويت ، تقرير البثعتين اللتين نظمهما البنك الدولي للانشاء والتعمير بطلب من حكومة الكويت (١٩٦٤) .**

زريق ، ايليا ، **اثر الصهيونية على هيكل الطبقات الفلسطينية** ، المؤتمر الفكري حول الصهيونية ، بغداد ، ٨ ــ ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

زريق ، قسطنطين ، **معنى النكبة** ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٤٨ .

زريق ، قسطنطين ، دروس في النكبة . مجلة « **الثقافة العربية** » ، العدد الأول ، حزيران ١٩٥٧ .

سرية ، صالح عبد الله ، **تعليم العرب في اسرائيل** ، بيروت ، مركز الابحاث ، م . ت .ف . ، ١٩٧٣ .

سعد ، احمد صادق وياسين ، عبد القادر ، **الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٨ – ١٩٧٠)** ، بيروت ، الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ١٩٧٥ .

السعودية ، المملكة العربية ، الرئاسة العامة لمدارس البنات ، ادارة الاحصاء ، **الدليل الاحصائي لتعليم الفتاة السعودية خلال سبع سنوات ١٣٨٠ – ١٣٨١هـ الى ١٣٨٦ – ١٣٨٧هـ . [١٩٦٠ – ١٩٦١ م الى ١٩٦٦ – ١٩٦٧ م] .**

السعودية ، المملكة العربية ، وزارة المعارف ، **دليل الاحصاء التعليمي لاعوام ١٣٨١ – ١٣٨٢ حتى ١٣٨٦ – ١٣٨٧ .**

سوريا ، وزارة التخطيط ومديرية الاحصاء والتعداد ، **التعداد العام للسكان عام ١٩٦٠ .**

شفيق ، محمد نوري ونجاتي البخاري واسحق الفرحان وسعيد التل ، **تقرير عن التربية والتعليم في الاردن** ، نيسان ١٩٧٠ ، (ستانسل) .

الصايغ ، يوسف « قضية اللاجئين بين المثالية والواقعية » ، مجلة **الابحاث** ، السنة السادسة ، الجزء الثالث ، ايلول ١٩٥٣ .

د. صليبا ، جميل (مشرف) : **دراسة مقارنة لاوضاع المعلمين وملاكاتهم في الدول العربية** ، **بيروت** ، **الاونيسكو** ، المركز الاقليمي – لتدريب كبار الموظفين ، ١٩٦٦ .

طوالبة ، محمود وعيسى الشعبان ، **الالتحاق بالتعليم العالي في الاردن** ، بيروت ، الاونيسكو ، المركز الاقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ، ١٩٦٩ .

طوقان ، قدري ، **بعد النكبة** ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٠ .

العلمي ، موسى ، **عبرة فلسطين** ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩ .

علوش ، ناجي ، **الثورة والجماهير** ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ .

الغنام، محمد ، **التربية في البلاد العربية في ضوء مؤتمر مراكش (١٩٧٠)** ، بيروت ، الاونيسكو ، المركز الاقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ، ١٩٧٠ .

فلاحة ، امين ، **الفلسطينيون في سوريا** ، رسالة جامعية مقدمة الى جامعة دمشق ، العام الجامعي ١٩٥٣ – ١٩٥٤ .

قوره ، نزيه ، بيروت ، **تعليم الفلسطينيين ، الواقع والمشكلات ، مركز الابحاث** ، م . ت . ف ، ١٩٧٥ .

الكبيسي ، باسل ، **حركة القوميين العرب** ، بيروت ، اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، ١٩٧٤ .

الكويت ، مجلس التخطيط ، ادارة الاحصاء المركزية ، **المجموعة الاحصائية السنوية من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٧**

الكويت ، دائرة المعارف ، **التقرير السنوي من عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ .**

موسى ، شحاده ، التعليم في قطاع غزة ، « **شؤون فلسطينية** » ، عدد ١٤ ، تشرين الاول ١٩٧٢ .

هلال ، جميل ، **الضفة الغربية ، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ – ١٩٧٤)** بيروت ، مركز الابحاث ، م . ت . ف ، ١٩٧٥ .

الوفد الفلسطيني ، **عرض لوضع التعليم في فلسطين** ، بيروت ، الاونيسكو ، المركز الاقليمي لتدريب كبار الموظفين ، بحوث الوافدين من سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٥ – ١٩٦٦ (٥ اجزاء) .

الوفد الاردني **عرض لوضع التعليم في المملكة الاردنية الهاشمية** ، بيروت ، الاونيسكو ، المركز الاقليمي لتدريب كبار الموظفين ، بحوث الوافدين من سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٥ – ١٩٦٦ (٥ اجزاء)

الوفد السعودي ، **العرض الخامس لوضع التعليم في المملكة العربية السعودية** ، بيروت ، الاونيسكو ، المركز الاقليمي لتدريب كبار الموظفين ، عام ١٩٦٥ – ١٩٦٦ .

يوسف ، شحادة ، **الواقع الفلسطيني والحركة النقابية** ، بيروت ، مركز الابحاث ، م . ت . ف ، ١٩٧٣ .

المراجع الاجنبية

American University of Beirut (A.U.B.), *President's Annual Report,* 1953-1954.

Aruri, Nasir H.; *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1965,* The Hague, 1972.

Bailey, Clinton: *The Participation of the Palestinians in the Politics of Jordan,* Ph. D. Thesis, Colombia University, 1966.

Ben Porat, Yoram; *The Arab Labor Force in Israel*, Jerusalem, Falk Institute for Economic Research, 1966.

Bill, James A. and Carl Leiden, *The Middle East: Politics and Power*, Boston, Allyn and Baccon, 1974.

Binder, Leonard (ed.); *Crises and Sequences in Political Development*, Princeton University Press, 1971.

Binder, Leonard; *The Ideological Revolution in the Middle East*, New York, John, Wiley, 1964.

Bruhns, F.C.; «A Study of Arab Refuge Attitdues, *The Middle East Journal*, Vol. 8, 1954.

Cohen, Abner; *The Arab Border Villages in Israel*, Manchester University Press, 1965.

Dajani, Mazen; *Economic Development with Unlimited Supplics of Labour: The Jordanian Case, 1948-1967*. M. A. Thesis, A.U.B., 1969.

Koury, Enver M.; *The Patterns of Mass Movement in the Arab Revolutionary Progressive States*, The Hague, Mouton, 1970.

Fakhoury, Na'man Issa; *An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments, 1950-1968*, Amman, Bank of Jordan, 1974.

Government of Palestine; *A Survey of Palestine*, Vol. 3 (Supplement), Jerusalem, Government Printer, 1947.

Hanna, Sami. and Georges Gardener; *Arab Socialism*, Leiden, Brill, 1969.

Hocker, Jene; *Modern Amman*, Durham, 1959.

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), *The Economic Development of Jordan*, Baltimore, 1957.

Ismael, Tareq Y.; «The Politics of Modernization in the Middle East», *Middle East Forum* Vol. XIV, No. 2, p 969.

Israel, The Central Bureau of Statistics; *Statistical Abstract of Israel* (1954-1968).

Issa, Radi Youssuf; *Education and High Level Manpower Utilization in Jordan*, M. A. Thesis, A.U.B., 1973.

Jordan, Department of Statistics; *Jordanian Students in the Third Level of Education, 1969-70*, Amman, Feb. 1971.

Kronfol, Mohammad F.; *The Situation of Children and Youth in Jordan; Implications and Perspectives for Development*, M. A. Thesis, A.U.B., 1970.

Khadduri, Majed; *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Politics*, Baltimore and London, John Hopkins, 1970.

Kossaifi Georges; *Contriduction a l'Etude Demographique de la Population Palestinienne*, These du Doctorat, Paris, 976

Landau, Jacob M.; *The Arabs in Israel: A Political Study*, London, Oxford University Press, 1969.

Lerner, Daniel; *The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle East*, New York, Glencoe, 1958.

Lutfiyya, Abdullah; *Baydin, a Jordanian Village* (A Study of Local Institution and Social Change in a Folk Community). The Hague, Mouton, 1966.

Lutfiyya, A., W. C. Churchill ;
Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures, The Hague, Mouton, 1970.

The Palestine Arab Delegation; *Report of The United Nations Conciliation Commission for Palestine (1948- 1961)*, New York, 1962(?).

Rizk, Hanna; *Human Fertility in Jordan: Findings and Conclusions* Amman, 1962.

Sayegh Youssef; *Economic Implications of UNRWA Operations in Jordan, Syria and Lebanon*, M. A. Thesis, A.U.B., 1952.

Shihadeh, Emile S.; *The Jordanian Service; A Study of Traditional Bureaucracy*, Ph. D. Thesis, Cornell University, 1965

Szylioviez, Joseph S; *Education and Modernization in The Middle East*, Ithaca, Cornell University Press, 1973.

United Nations, *Economic Survey Mission of the Middle East* (Clapp), New York, 1949.

United Nations Relief and Works Agency (UNRWA); *Reports of the Director (Commissioner- General) of UNRWA and special reports of the Director and the Advisory Commission to the General Assembly.*

1950: *Official Records of the General Assembly, Fifth Session, Supplement No. 19* (A/1451/Rev. 1).
1951: *Ibid , Sixth Session, Supplements Nos. 16 and 16A* (A/1905 and Add. 1).
1952: *Ibid, Seventh Session, Supplements Nos. 13 and 13A* (A/2171 and Add. 1).
1953: *Ibid, Eighth Session, Supplements Nos. 12 and 12A* (A/2470 and Add. 1).

1954: *Ibid, Ninth Session, Supplements Nos. 17 and 17A* (A/2717 and Add. 1).
1955: *Ibid, Tenth Session, Supplemnts Nos. 15 and 15A* (A/2978 and Add. 1).
1956: *Ibid, Eleventh Session, Supplements Nos. 14 and 14A* (A/3212 and Add. 1).
1957: *Ibid, Twehth Session, Supplement No. 14* (A/3686 and Corr. 1); and A/3735.
1958: *Ibid, Thirteenth Session Supplement No. 14* (A/3931 and A/3948).
1959: *Ibid, Fourteenth Session, Supplement No. 14* (A/4213).
1960: *Ibid, Fifteenth Session, Supplement No. 14* (A/4478).
1961: *Ibid, Sixteenth Session, Supplement No. 14* (A/4861).
1962: *Ibid, Seventeenth Session, Supplement No. 14* (A/5214).
1963: *Ibid, Eighteenth Session, Supplement No. 13* (A/5513).
1964: *Ibid, Nineteenth Session, Supplement No. 13* (A/5813).

1965: *Ibid, Twentieth Session, Supplement No. 13* (A/6013).
1966: *Ibid, Twenty-First Session, Supplement No. 13* (A/6313).

UNRWA-UNESCO; Department of Education, *Statistical Summary of The Schoolyear...*, 1963-64 to 1969-70.

UNRWA- Palestine Refuges (PR); *Statistical Bulletin*, May 1950.

UNRWA-PR; *Quarterly Bulletin of Economic Development*, (1951-1957).

UNRWA-PR; *Statistical Research Dealing with Fluctuations in Numbers of Refugeesand their Movements in the Lebanon*, Beirut, 1952.

Van Dusen, Micheal; «Syria: Downfall of a Traditional Elite» in Tachau, Frank; *Political Elites and Political Development in the Middle East*, New York, 1975.

Vitikiotis, Panayiotis Y.; *Politics and Military in Jordan*, London, Frank Coss, 1967.

Wander, H.; *Analysis of the Population Statistics of Jordan*, Amman, Department of Statistics, 1964.

المحتويات

التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني

الجزء الثاني

١٩٤٨ - ١٩٦٧

السعر : ١٠ ل.ل.

١٢ ل.س.

١٫٢ دينار